

٢١٦٦  
م٠٢

٥٨٣٩

أختصار النهائية والتمام في معرفة الوشائق والأحكام  
لابن هارون، تأليف المتيطي، علي بن عبد الله - ٥٧٠هـ  
كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً .

٣٠٧ ق ٢٧ س ٣٠٥ ر ٢٠ س م

نسخة جيدة ، خطها مغربي وسط .  
معجم المؤلفين ١٢٩:٧ الخزانة العامة بالرباط  
٢٤٨:٢/١

١- المخاصمات، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف  
بد تاريخ النسخ -



0189







Copyright © King's University



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
 الرقم المكتبي: ٥١٢٩  
 التاريخ: ١٤٩٦ هـ  
 المؤلف: ابن خلدون  
 العنوان: المقدمة  
 عدد الأوراق: ١٢  
 ملاحظات:



أخبر الله في العز والجلال. الموصوف بالهضمة والكمال. المنفرد بالكرام. والجبروت في  
لزه لازله. المنزه عن التسبيح والتكبير والتمثال. النعالي عما يقول الكالمون أولوا الزرع  
والضلال. الذي ستر العباد، الأحكام وخطهم بما تعلمها والسعي في تحصيلها بمزبل  
النوال. وكلهم بالرويب في القل بها بالفل والاحوال **احم** من مغتوب بؤنوبه  
مستغلا من هجواته وميوسه وطوات الله وما يخته بما سئل للمسلمين وإمام المنقنين  
طالع برؤاوسطع. ال. وكما له وجهه ومغوته خير من وال. **و** **فصل** في بيان أن الفضل  
والاحكام وما يتعلق بعلمه الوثائق ومصول التحصيل. من أجل العلوم قرأ واستمرها خطرا  
أدبه تستخرج حقوق الاتباع. ومع يستبصر القضاة والحاكم. ومن جهل منهم مهورى  
تجبه الجهل والاتباع. وقد البع الناس فيه كتب عديدة. وأمثوت فيه انما لم يورث  
واز كتاب النهاية والمتابع في معرفة الوثائق والاحكام. المشايخ (ال) المحقق (ابن) الحسن  
عليه عير الله بن (ابن) ربهيم بن محمد النجفي المنطلي من أجلها فاليعا واستمرها تصنيفها  
لجمع ليا ب كلال المنفعة بينه وقترى المناخزين والاحكام الانا لمسيين وارا. المفرد بينه  
من كتب تشهير. ونصا يبع عزيزة وكنت في بعثه الارمان الزمت بعيسى الاستقلال  
به والعقود كليله ما اخترت الله في تجميعه لخصته وافح الطائ. باستمر القواع  
والبيان في قرار التفت من الاصل واستوعبت مساييله وجبا حتم مع بعثه الوثائق  
والاختار في كتبها ولم اخل بشيء. من ذلك عرى ما نثر منها مع تصوص الوثائق  
بعضي از من فراهة الكتاب وكان معه طوب من العربية في يبع عليه وجو الطيت  
والله سبحانه استل ان يبعني به والمسلمين وان يجعله خالصا لوجهه واخول  
كما قال تشجيع حلوات الله بما نيسا وعليه وطويفي الا بالله يعلم توكلت (ال) الله

قال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا والذين هادوا والذين نصروا في الدين من يشاء الله وما يعلم الذين كفروا وما كانوا يصنعون  
من يشاء الله قال ابن كثير في العلم في الدنيا وقال تعالى يوتي الحكمة من يشاء الله قال ابن كثير في العلم  
الحكمة المستنة وخلافة قال في قوله تعالى وانزل عليك الكتاب والحكمة هي الحكمة هي الحكمة وقال  
عليه السلام من يرد العلم خير اقبله به والدين وقال من سلك طريقا يلتمس فيه  
علما سهل الله له بهرجا الى الجنة وقال ان الملايكة تنضع اجنتها لطلاب العلم  
رضاهم يطلب فقال ابنه اي ربنا في مختصره قال له بعثت نبويا في بعثت بسببه اجنتها  
بالعلم للطلاب بعثت النبوة والدين عليه السلام انما منة الانسان ان يفتح علمه الا من  
ثلاثة اشياء صدقة بارقة وعلم يتبع به من يعو او له علم به عو له وبي الخمر  
يجمع الله العلم يوم القيامة فيقول لهم اني اخرجتكم في هذا ورعكم الا وانا اريد ان  
اعجزكم اذ هموا انتم فموت لكم بما امكن منكم وقال عليه السلام فضل العلم على العاقل  
كفضل علي عليه السلام على غيره من اهل البيت علمه وعلمه هذا الدين العلم وما عمل الله به في  
من يفتح به دينه ولغيره واذا اشتهى الشيطان من العلم محاربة وقال سمعون  
نفقة درهم في العلم انزل من عشرين الباع بسبيل الله تعالى اخذوا سمعون هذا من الحروف  
الزبد جازم جميع اعمال البري الجهاد الاكسفة وما جميع اعمال البر والجهاد في طلب العلم

الاثني عشر











سمعون الذي يقول اذا انا في رقيق ولم يسم الجنس لم يجرى ان وقع بسخ قبل البناء وثبت  
يعرف على صداق المتولي ولا يجوز ان يكون حق يسمى السخ والسماع **وقولنا** نفق  
معتلا معتلا ومنه هو الحكم النفقة عند الحاق اول الامر ومنه قولنا انما المودون في  
الحاقه اي الى اول امرنا فكذلك منهم بالنفقة وقولنا وهو الصواب ليكون  
حكمها حكم الصداق او لا فهو في عقد النكاح مستطوع بالطلاق ولا يجب بالموت ولو طوع  
بها بعد النفقة ثم طلق قبل البناء فهل يرجع لصداق اليد او لا في ذلك قولان في كتاب ابن  
البرج عن ابن الفارض عن مالك يرجع اليه المصنف وروى عيسى عن ابن الفارض لا يثبت له  
مبها لانها ليست من الصداق الا ان يكون النكاح باسرا ومسخ قبل البناء لم يجرى  
من ههنا قال في سماع اصح وازد وجع لعق البناء فلا يثبت له مبها وان لم يجر  
بعينها لان النكاح عقد لزمان لا لجهة فلا وصل اليه ولو كانت النفقة بعق البناء لم يمسح  
النكاح بخلافه اذا ما اعطاهم لانهم انما اعطوا على وام لا مخرجه وان مسخ بعد  
الطول كسنة او سنتين فلا يثبت له مبها وان وجوها بعضها **مسئلة** يسئل بن  
مخاض عن النفقة التي يجرى بها الا نكاح الى الزوجات قبل البناء كالخوف والجور  
وتخلفها هل يقضاهما الزوج ان طلب به فلا يقضى عليه بها على مخرجه وقدره وقدر  
هذا اخرا وليس عليه ان تقسيم ولا على ايضا ان كانت بخرا وجع سماع ابن الفارض  
عن مالك في هذه المراسم انه يقضى بها ان كان ذلك عرف الناس وقضاهم وفي كتاب  
عيسى قال ابن الفارض من مال ليس في ذلك حجة الزوج قبل البناء لا يقضى بها وان  
جاء العرف بها عندهم **والنفقة** العرف هو ما روي ابن الفارض عن مالك ليس في ذلك  
على الزوج قبله انه يتق في اجرة يقيم به قال ابن الفارض ان كان ذلك نكاحا لم يجرى  
عليه قال ابن الفارض من لم ينفق على امرأته قبل البناء لا ينفق عليها ولا ينفق  
مكتة هل يقضى عليه بالعرف او اجرة الجدة المنقارية عنه هم فقال لا يقضى عليه  
بذلك ويومره ولا يجرى من لا يجرى من لا يجرى من لا يجرى من لا يجرى من لا يجرى من لا يجرى  
السلامة لغيره او لم ولو نشأ خلاف ما نفق على الجدة بانه لا يقضى  
به ولا باجرة خرب ذوق ولا كسر وقولنا النفقة من ذلك معناه المجهل فان اقتصر  
العاقبة على ذلك ولم يجرى في كره النفقة باق في ذمة الزوج واختلاف ائمة  
نفقة من منة كذا وسكت عن النفقة فقال سمعون في كراهية الزوج من النفقة قال  
بغيره الموقوفين حمله على ان معناه محله المهر والنكاح المزمع ومنه النفقة فلان ليس  
سلطته وقال ابن حبيب لا يبرئ من النفقة ما دفعه في وجهه في ذلك ان عداة  
المرتضى جرت بان النفقة لا بد من التصريح به وذكر البراءة منه في النفقة وقولنا  
وكذا منها اسم النفقة وكذا وكذا بالاسم والنفقة تنسب في شقة وتخصم  
للصداق وقولنا كذا في ذلك في الزوج حسن ولو سكت العاقبة عنه لكان  
خطا والزوجة ان تنتم من الزوج حتى تنقضه الا ان نشأ احدها لم يفسخ اما  
ربع دينار فمبني بها بان كوليها يتعجل النفقة يلزمه الا يشترط ان يوعى  
الى البناء وبلوغه وانما فقهها للموكل كذا في عجمي او مريضين يملزمه في تعجيله  
الا ان نشأ هو بعد السداد فلا يلزمه التعجيل هذا المعروف من قول مالك  
وابن الفارض وقال سمعون في السليمانية انه لا يلزم الزوج الدخول اذا اعلن بلغا من  
ولا منقطة فيها مفسد وهي كذا في غير ذلك النكاح وهو احسن واختلاف في بلوغ

بالمستند ومنه ما مرنا في وجهه مخترع ابن شعبة عن مالك اذا بلغ الوصي لزمه الدخول وان لم  
ينعلم قال النخعي والاصح احسن العلم لان الزوج لا بد له من الاقامة الا خلافا  
ما اختلفت من بعض عروضة رقيق او حيوان او اصوله فان المرأة او من يلي عليها فبعض  
ذلك من جنة النفقة فيغير بين كذا او كغيره ولا يجوز اشتراكه في نفقة النفقة فيه  
وقولنا لا يبرأ منه الا بالواجب بينه وتوفيق الزوجية وفيه قال ابن الفارض عن مالك  
اذا اختلفت في دفع الصداق بعد البناء القول قول الزوج بطلب الزوجة وبه الحكم  
وقال ابن الفارض على ابن حبيب ان كان فريتا او جلت بطلبه وان طال مالا  
يقيم عليه وقال ابن وهب عن ابن الحارث ان خانت بمرثان الدخول في القول قولها  
وان طال الامر بقوله قال ابن حبيب قال اسماعيل الفايض وغيره من مشيختنا انما قال  
ذلك مالك بالمرثان لان هذا نفقة لا دفع الصداق قبل الدخول ما لم يمسك الاقصار  
في القول قول المرأة مع مبها فيك الدخول وبعضه فيك الفايض ابو جحر لان يكون  
عرب الجدة الذي هو عليه (الزوج) وفي البناء يكون القول قوله كاهل المربعة الا ان  
يكون عنه هذا في كره يكون القول قوله لان العرف جار في بناءه اليه في كره  
النفقة. خفيها منه فلا يجرى واحد من الموتفين وكذا ان عطف في الصداق  
بعد ذلك كره النفقة انما يبرأ منه البناء ولا طول المقلع معها بانه حينئذ لا يقبل قوله  
في الزوج كذا في قولنا في الزوج وان لا يكون معصا في كره ولا النفقة في الصداق ما  
ذكرناه لا يقبل قوله في الزوج وكان العرف ان لا بد له من الاقامة الذي دفعه بانه يبرأ  
ازاد على ما دفعه في البناء وان ادعى الزوج بعد البناء خلعت الزوجة او من يلي  
امرضا وعزمه الزوج وكذا ان طلق النكاح قبل البناء في كره عليه بعض  
بعض كالمنفقة لسوا القول بغير قول الزوج ان ادعى دفعه في كره وان طلق  
البناء ما قوله قول المرأة في الفايض ولو عمر لها بالصداق قبل مطلق البناء به  
بعد البناء وزعم الزوج او اجماع انها منضمه في البناء في القول قوله الجدة ويحله  
ولو كان الصداق برهن عندها بسلطته لان القول قول الزوج انه دفع ذلك اول  
في كره واختلاف ائمة في كره الرهن بغيره في كره في كره الرهن كالمجهل  
وبيريه الدخول وقال ابن حبيب في كره في كره في كره الرهن كالمجهل  
في القول قوله رخصه مرق ابن الفارض بين الرهن والمجهل

ازيد في كره الرهن وما في كره المجهل في دفع ربع دينار قبل المجهل وهذا  
بين ثمة دفع سلطته  
الرهن بين كره النفقة (المستند) وهو (حري) المذهب **مسئلة** في كره  
لانته البكر او القتيبة التي في كره (الوصي) من قبل ابي اوقاض النفقة بالمطالبة  
بزه الزوج وان كان فيه بغير معاينة البيعة ثم (الوصي) بطلبه مروي اصنع عن  
ابن الفارض في (القبيصة) ان الابن يصدق في (النضار) من الزوجية وفي بزه  
الزوج قال نفقة الموتفين وبه الحكم واختار ابن شبلون وقال ابن حبيب ولم  
وهو اصل ان الفايض في الوكيل (المعوض) الله والوصي يقر احداهما بغيره (الدين) ويرى  
البناء انه بغيره قوله ويرى (الغريم) وقوله في كتاب الشهادة انه لا ينفق من  
المرونة في الوصي وقال مالك في كره في كره في كره الزوج منه وعليه دفعه ثمانية  
وراشية له في الابن وقال ابن حبيب عن اصنع وابن وهب واشتبه قال ابن الفايض











والجدا والبرص في الزوج انتم عليها من غير **فصل** واعترا اذ لم يجران جميعا لان بعض  
 القرويين انما غاب على احد من الزوجين فلهذا كان لا بد من ان يصر بها  
 مع بلانها او في مالها كلاهما حتى ان يقع منه الاب لان مقتضى تخصيصه فهو سمون في البه  
 دون المال او غيرها معا وقد قال مجنون سمون وغيره لا يعرف في القرويين البه  
 والماله لان مولى ليس بمهر في حق الزوجين فلهذا لم يصر عليه (السلطان) واما ما وجد  
 في بعض الاماكن له وقال الشيخ بصر الاب في تزويج ابنته البكر بامر ان يكون الزوج  
 كغيره لا يصر عليه وحسب ما لا يصر عليه العيون التي يقتضيها النسب فان كان  
 كسبه حرا فاما ان كان بالطلاق او من يشترى فلهذا لم يصر له ان يصر عليها فلهذا جعل  
 فرق الحاكم بينهما لان الاب وكيل لابنته واذا فعل (الوكيل) ما ليس بصواب  
 ليعمله واما الماله فان كان عاجزا عن (السبع) ومن يرى انها تكون معه في مضيق  
 او يبيع من وجه تزويجها بغير معرفة كالزبي ينكحها (الناسي) بهذا ايضا لان الاب  
 من تزويجها له ويصلح نكاحه ان فعل واما النسب فلهذا لم يصر له ان يصر عليها  
 من بربر او مولى فان كانت صغيرة زوجت منه لان حرمة النسب مع العقر صانعة  
 بمنع النكاح وان كانت موسرة نظروا بحاجة لعل ذلك الموضع الذي هم فيه وان  
 كانوا لا يرون ذلك مفرق زوجت والا في تزويج واما تزويجها من البكر فممنع بكل حال  
 لان ذلك مفرق عليها واجاز ما لا نكاح المولى في العرب وتلى ان اكرمك عند الله  
 انفا ثم وحكي مجنون سمون عن المغيرة ان ذلك لا يجوز واما ما ذكره القاسم (نكاح  
 البكر) وقال غير ليس (البكر) وقتهم كغيره لان القدر لان النكاح من غير موافقة  
 بهم وعمرهم ايها حال ابو جهم وقال المغيرة وسمون يمسح في ذلك مجنون سمون  
 وغيره ليس قول المغيرة بطلان لان القاسم وقال الشيخ وغيره هو خلاف قول الشيخ  
 وصيحت الاب ان لا يزوج ابنته البكر من غير اوائلي (او الشغل) فان فعله معني  
 ذلك عليها وفي كرمه ذلك في (البكر) واما ان زوجها من مجنون او اجنح رو  
 نكاحه ومنه قيل لا ماله له في (الاجنح) (او الاجنح) بطلان سمون في (السلطان) في  
 ان الاراء ان يزوجها مجنونا او مجنونا او ابرم او اسود رابت الافة كان للسلطان  
 منه لان ذلك ضرر **فصل** وانما قبضت المرأة نفقها او قبضت لها وليها من حق  
 الزوج ان يجزئها اليه لهما هو المشهور من المذهب وقال ابن وهب لا يلزم منها ذلك  
 وحكي ابن لينة انما قلنا من ربع دينار وتجهيزها فيه وانكر ذلك عليه بغير الشروع  
 والجهاز الذي تصرف فيه المرأة نفقها هو ما يحتاج اليه في بينها من مفرس وسائر  
 وما لا غناء له من الفخر والزيار وغير ذلك مما جرت به عرف البلد فلهذا  
 في كتاب محمد وان كان فيه ما يتخذ منه ثيابا جعلت قال بغير الشروع ونفق الاولاد  
 في الاولاد وله ان ينقص الجهار منها او ياخذ الزوجية بالاشهاد معها قال محمد  
 ابن عمر الخطيب ولا يقضيها ولا يمسكها ولا ينفق من ذلك وليس لها ان تقضي  
 هي ذلك عجزها الا احتجها الا فيما جاوز الصداق ومنه قال بغير (الموتقى)  
 وان كان النفق عرضا او حيوانا او طعاما او ثيابا من غير نيتها وجب عليها  
 بهم والتجهيز لثمنه وقال الشيخ ليس ذلك عليها فيما يكاد او يوزن قاله  
 غيره وان كان خادما او ثيابا لثمنه وجب عليها ان تجهز به في ماله قال الشيخ  
 وقبي عليها في الخلع والتجهيز لثمنه الا ان نكحها غيره ولها ان تبيع

هذا هو المشهور في المذهب  
 ولا يصر عليها من غير موافقة  
 ولا يصر عليها من غير موافقة  
 ولا يصر عليها من غير موافقة

ما شئت من جهازها لتستبدل به بهارا غيره ولا يصرها الزوج من ذلك قال محمد بن  
 عمر الخطيب وما ينظر من جهازها ولها ان تصرفه فيما شئت من ذلك ولها ان تاكل  
 من الصداق وتشتري به المعروف (او الاحتياق اليه) في كتاب النكاح ولا تقضي منه شيئا  
 قبل البناء الا لثمنه - (الخبث) كالدينار ونحوه قال الاورد في وقد قيل لها ان تقضي فيه  
 دينها وقاله ابن وهب قال في (العقبة) واما ما في البناء فلهذا فضاء بينها من شئ اراد  
 ومن كاليه في جهازها ورواه يحيى عن ابن القاسم قال ابن حارث والماله في الم يصر  
 المالك واما النفق فلهذا قال بغير الموتقى ولا يصر من الم يصر في ذلك فلهذا  
 ما المالك امرها ولم ان يصر من يصر له امره في ذلك واقتضى له ان يبيع  
 لها ما سلف الزوج اليها من الاصول (او لا حتى) الما في مجنون سمون (فلهذا لم يصر  
 للنفقة التي للزوج فيه وقال غيره لم يصر على وجه (النظر) ولا ماله الزوج فيه ويجوز  
 لها ذلك ان كانت ثيبا وان طلقها قبل البناء كان عليها نصف الثمن (او لا) في ماله  
 بان وهنت فصرف فيتم وهذا والله اعلم في الخلاف فلهذا جعل في النكاح (او لا  
 قال ابو بكر بن زريج) (او لا) في ماله الزوج اليه بل يصر بها بغير جهازها وقال الشيخ  
 ولها ان يبيع الراهن المسوق اليها هذا ما يشتري بغير جهازها من حلي  
 وفيه قال ابن القاسم في (العقبة) ولا يصرها الزوج من ذلك **فصل**  
 ولا يلزم الزوجة ان تجهز بالكلية (او لا) قبضت بغير البناء ولا يصرها (او لا) قبضت بغير  
 قبل ما المشهور من المذهب انما يصر به مع النفق ماله (او لا) قبضت ليل  
 يلزمها التجهيز به واما الزوج الى قبض لزمها ذلك وانما يصرها الموتقى  
 اليه انما لا يلزمها التجهيز به **فصل** بان نكاح البناء في كل اهل الكلية في كتاب  
 محمد وانما يصرها بغير قبض وهو المشهور من المذهب وروى ابن وهب  
 والوافر في من قال ان الزوج (او لا) مع النفق وانما يصر بالكلية فلهذا (او لا) ماله  
 وحكي في كل من يصر به وهو فلهذا سمون في ماله من غير دليل الا في  
 الظاهر في الزوج (او لا) في النكاح وانما يصر بالكلية في كل من يصر (الموتقى)  
 ورايت بغيره (العقبة) انما لا يلزم الزوج في كل من يصر (او لا) وان كان موسرا في قبض  
 بانه ماله (او لا) يصر بها وحكي (السبع) معها اخذت به من كان معتبرا بغيره  
 به **فصل** ابن حبيب والزوج ان يصر (او لا) في النكاح (او لا) يصر به (النكاح) في  
 من الجهار وكلى (الولي) ان يصر له في النكاح ويصلح (او لا) في النكاح (او لا) يصر به  
 منه باحد ثلاثة اوجه (او لا) يصر ان يصر الجهار الى الزوجة بغيره (النكاح) في  
 مسوا كان الربع في بيتها او غير في العزم منه (او لا) يصر (النكاح) في  
 ان يصر في بيتها او يفرق (النكاح) عليه فلهذا بطلان له وانما يصر  
 ذلك اليها (النكاح) ان يصر في ذلك الى بيتها (النكاح) المستودع بغير (او لا) يصر  
 ويصلح حتى يصر به في ذلك (النكاح) بطلان له وانما يصر (النكاح) في بيت  
 البناء قاله ابن حبيب قال وليس للزوج ان يصر في ذلك (النكاح) في بيت  
 ماله (او لا) يصر في ذلك (النكاح) ان (او لا) يصر من يصر به (او لا) يصر  
 اليه من اخذ منه قال بغير (النكاح) (او لا) يصر في ذلك (النكاح) في بيت  
 في بيت البناء بغير (النكاح) بطلان له (او لا) يصر في الوجه الاول كسبه في ذلك  
 (او لا) يصر في بيتها بغير (النكاح) بطلان له (او لا) يصر في بيتها بغير

لا يصر الزوجية ان يصر  
 بالكلية (او لا) قبضت بغير البناء



الفصل الثاني

من ماحولہ علی انحصار وزعمہ  
نہ علیہ از کار دنیا و آخرت بودیم فیضی

فقد انزل الالب عن  
المميين ولم يزل على الالب  
ما قلنا في نزولهم مع  
المعبرين  
لا يفلح المستوار من ارفقه  
احد ام ان يكون الالب  
فعلما لم يدر احد وبعدهم  
اياء الالب ادا علموا  
ذلك فصرح بالعارضة  
اذا لم يعرف بعقبة ولا كارتة  
را عود بحكمه ما كل وجع  
بعد هذا في اعزته الصميم



من ذكره قلنا هذا جميع ما اشتهر به من المذاهب المذكورة واكثر جميع بيننا  
 المذاهب المذكورة في هذه المسئلة ولما اشتهر الزوج بطلان ورضاء جميع وان جميع  
 ما اورد في الابن المذكور المستند في جميع النسخ والمذاهب المذكورة في المسئلة في المذاهب  
 في ذلك كله ويرى الابن من ذلك كله ويرى الزوج رضاء وعلا في بيت بيننا المذكور جميع  
 ما ذكر من قبل في الجواز والمذاهب المذكورة ويرى الزوج السراحي في المذاهب جميع واشهر  
 الزوج المذكور بطلان عنه فقلت في ان كان له ما وهبها اياه فانه يقول بطلان في المذاهب  
 وورد ايضا بيت بيننا المذكور جميع ما اوردناه من المذاهب وذهبها اياه وذلك في اورد  
 كثر في ذلك الى اخره ونقوه في ذلك من نفسه لانه قد تكمل العقد كما تقدم في **باب**  
 وتلك الامة هي الامة بالابن في المذاهب المذكورة في المذاهب لان معارضة المينة  
 لها في بيت بيننا حيازة فاقه واما ان كان اعراس النكاح فانه يقول بطلان في المذاهب  
 وورد ايضا بيت بيننا جميع ما اوردناه من المذاهب وذهبها اياه وذلك في اورد  
 ابقاء من هذا ويستند في من شئنا وذلك في ذلك في تكمل العقد الى اخره وتضمن  
 عقد الانتهاء معارضة النكاح في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 الموثقين في الابن في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 فان اطلقت في ذلك الامة فان كان في ذلك المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ضعفت ان علمت بالعلم في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 فلا تضمن في بيت بيننا في ذلك وقت رضاء في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 مثلها سواء ولا يثبت في الزوج في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 كله اجمع عن ابن ابي اسحق واما ان يشور بها بالنيابة المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ولا يثبت في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 بل في ذلك في كل حال في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ويكون له في ذلك ما وجد من ذلك في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 او استشهد به الزوج في ذلك في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 انقطاع العلم من تاريخ النكاح في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 الى قوله وقال اسحق بن ابراهيم في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 الابن في بيت بيننا في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 عتري كثر في قطع في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 في اطلب الابن في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 المارضة وافرارها والزوج في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 عتري ان بيننا في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 قال بعضهم ولعلنا في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
**قلت** وفيه نظير في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 يمتد ولا ينفذ افرار الامة في ذلك في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ابن ابي اسحق في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 في ذلك في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 وقال ابن ابي اسحق في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 وهذه اخطا لان الرواية لهالك وابن القاسم وغيرهما في المذاهب المذكورة في المذاهب

لا يصح في ذلك خلاف اعلم في ذلك في بعض المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 مرة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 قوله الابن في بيت بيننا في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 فان طلب ابو النكاح وجهها بالنكاح في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 في ذلك في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 لانه في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 السعي وكما انه ان يجرى في النكاح في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 وابن رضى في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ان ذلك في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 بالنكاح في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 الجدة اجماع المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 طينة وميرها في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 يوجبه او لا في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ثلاثين يوما في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 عشر في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 في ذلك في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 بالامر المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 حضور البينة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 واحد من المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 فيه في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ابن حبيب ان عجز عن الصدق في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 اصبح في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 له في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ثلاثين يوما في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 النعقة والثالث في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 القاسم في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 بطلان في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 من ابراهيم في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ان من ابراهيم في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ابن حبيب في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 وهو خلاف قوله ابن القاسم في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 من المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 كتاب في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 ابن حبيب في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 في مختصر ابن حبيب في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب  
 كما قال ابن حبيب في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب المذكورة في المذاهب

فقد  
 راجع في القول  
 قوله الابن في  
 بيت بيننا







لا يقتضيه جاز ذلك على موجب ابن القاسم في المرونة وقوله ما لم يجر ويد الفضا ولا يجوز  
 في ذلك ما ذهب اليه المرونة لا تعلم بجزء لا الأب الا عند الطلاق والخلع والشيء هو  
 قوله ابن القاسم كتابه قوله ما لا يجوز في مذهب النجاشي وغيره واحدة الى انه خلافه وذهب  
 اخرون الى انه وجاز وانما اذا كان فطره فيه انطلاق لا يجوز له ان يزوجه قبل ان ينفق  
 من مهر قبلها وحده حتى ابن الفطر هو ما لا ينفق من المهر فلا يجوز له ان يزوجه  
 قبل ان ينفق له لغير الأب ومع في النكاح الثاني من المرونة قال لا يجوز له ان يزوجه  
 من قبل ان ينفق له لغير الأب وحده ولا يجوز له ان ينفق ولا ينفق من المهر الا ان يكون  
 في ذلك وجه النظر مثله ان يعسر الزوج ويسئل الخفيف ويخاف الولي العراة ومثله  
 برغبته فيه بجزء له اذا رغبته وما كان بما يغير هذا فلا يجوز له ان ينفق الولي قبل  
 بقوله الا انه ليسين بهذا قوة فلا ينفق الابن القاسم ما تشترط رضى المهرم ورضى الولي  
 فلا ينفق القسوم وبهذا لا يخفى من ذهب الى ان المجوز ان الرافق سكنى زوجته  
 في دارها او اتيها فيها على نفسها من ماله ما رغبته في الزواج وما عجزه طلاقه  
 او تمها في ذلك لانه لو طلقها رجعت تسكن دارها ولا ينفق ولا ينفق على نفسها  
 وبهذا اجاب الشيخ الا انه ليس وقوله ابن عطاء وغيره واي ذلك ابو المظفر الشافعي  
 وقال يلزم على هذا ان ينفق بغيره من ماله الخفيفة مراهمة فلا ينفق القسوم وهذا  
 لا يلزم لانها تقول لو طلق رجعت تسكن داره وانفق ما نفق ولا يزوجه يفسخ  
 بطلاق ما نفق عليه من المهر ما لم ينفق لها طلقته الا **مسألة** قال بقوله المرو  
 قيس وينبغي ان يكتب في عقد الوصية قبوله الزوج لها او طلاقه في ذلك فان  
 اعمله في ذلك وحاشا الاب قبله الذي خوله بالزوج القبول بقوله او يعاروه ولو عانت الزوج  
 والاب في ذمهم ان عسر له بغير وصيته وجه البين في المرونة ان ادعوا قبوله  
 جاز طلقه فستفاد من العقد من الصادق وان نكلوا حلف الاب واخذ الجميع الا ان  
 يكون في نص العقد اقراره بقبوله الزوج لها وان ينفق عليه **الاشهاد** ما يقبل  
 وفي هذا نظر ولا يخفى القول بحرف الا في الاشهاد من الزوج به والامانة كحرفه في  
 حشر العقد لغو وهذا على قول ابن القاسم الذي يقوله لا بد من القبول ويرى ان  
 كونه بيوع حوزة الله اعلم وهذا كله حكم العقد الحلال وان كان موجبا لجاز الا انه يكره  
 له ان يشاهد في يقع ربع دينار هذا هو المشهور في مذهب مالك والشافعية والحنابلة  
 وهي في الميسر لا يجوز ان يشاهد وان يقع له من المهر ثمانية **مسألة**  
 بان حمل النكاح على الزوج اجماع وجه عقد النكاح جاز واخذ به من الزوج ولا يرجع به  
 على الزوج بان ما انما اخذت من الاقرب من راس ماله بان لم ينفق في بتره نسب بلا شبهة  
 لها على الزوج الا ان يكون له بغيره في جهار مالا يمسك له اليها الا ان يجمع عقد النكاح وهو  
 قوله مالك في المرونة وقوله ابن القاسم في الواحدة وغيرهما ولو كان الحمل  
 بعد العقد كان حكمه بخم سائر المهرات يوفى منه في حياته ويظهر بعد وفاته  
 كهيته في نفقته هذا قول ابن القاسم في كتابه ابن حبيب وقوله ابن الماستون يلزم  
 في الحية والموت قال النجاشي في القول الاول ترجع به الزوجة على الزوج فان لم  
 يتحل به اخطأ في القول الآخر فخلع من تركته ابيه ان تركه قبله قال مجرب حارث و  
 اختار ابن القاسم وابن الماستون في هذه المسئلة على اختلافهم في هذا القول  
 يذهب ابن القاسم في كتاب النكاح في مسئلة من قال لرجل ماله قبل جلال فلان يبيع

فق  
 على حمل الصادق

كفيل بان قال ذلك جاز يوفى منه ذلك من تركته قال بقوله الموقفين وان كان الحمل في العقد  
 فلهما الا مقتضى من الزوج في بيعه الحمل اليها النكاح ان عسر به فلا يسيل لصزوج  
 اليها الا بجمع نفقته وان دعه وفيما بينهما كان له اقباع الحامل له في حياته وموته وقال النجاشي  
 ان كان الحامل عسر له وكان الحمل يرضاهما رغبته ان يتحول بمقتضى ذمة الاب لم يكن له ما منعه  
 بفسخها من الزوج وكان له ان يدخل بها **مسألة** بان كان الحامل مريضا فلا يتحلوا ان  
 يكون ابا الزوج او ابا الزوجة او ابنيها فان كان ابا الزوج فلا يجوز له ان يولد احد الا ان  
 ذلك وصية منه لغيره وحده فلا عليه (السلام) لا وصية لو ارثت فان ما من الاب من موضع خير  
 الابن في بيع النكاح من ماله ويصحب بزوجهم او يعاروه ولا يلزم فيه وان عسر الاب ثبته  
 الحمل عليه وان كان الحامل ابا الزوجة بغيره من ماله في ذلك رد ابنته روى ابن القاسم عنه  
 ان حمل لا يجوز له ان ينفق ولا ينفق عليه ولا ينفق عليه الحمل وروى عنه  
 مطرو وابنه الماستون لا انه لا ينفق له ذلك وصية لصهره لا لابنته وقال في كتابه  
 نكاحه البنت من نفقه الا ان يكون اكثر من صدق المثل فيسقط الزايد ويصحب  
 وبه قال ابن القاسم ابنه وابن وهب وابنه الماستون وابن الموار وقوله ابن حبيب  
 ان كان مثل هذا في مثل جاز وان كان اكثر خير الزوج في الزايد او شاذ فجمع  
 او عاروه ولا يلزم فيه وان طلق اخطأ فلما انها عطية للزوج بطلاق قبله (النكاح) فقال  
 مالك وابن الماستون لها النصف من ثلثه ولا ينفق الزوج من النصف الثاني  
 وقال ابن حبيب لا ينفق في تركه الاب لانه انما اعطى على شرط (الزوج) فلهما  
 طلقها الزوج حكمها بانها وصية لو ارثت وان كان الحامل احبها بعد الحمل  
 من ثلثه ولو كان يحكمها بغيره من راس ماله في ذلك روى النجاشي في الفريسي والشافعية والحنابلة  
 بان اسقطت في العقد في تركته بغيره الا في تركته اخطأ او قولنا حملا لان ما ينفق  
 المهر بغيره عدا رجوع الحامل على الزوج وكذا في بقية الصلوة والمهرنة ولو حمل عسر  
 يعني الحاملة لم ينفق الحمل الا في عسر الزوج او عسر ماله او عسر او غلبه عسرته  
 بغيره عسر الحمل في ذلك يزوج على الزوج بل في ذلك ينفق في تركته الا في تركته  
 يشهد على انقضاء النكاح والحنك والحامل ولا ينفق والحامل لان الحامل اسم على من  
 الحمل والحمل من الحاملة ولو كانت في الصداق وان جاز بن جلال عسر النكاح عن الزوج  
 ولم يثبت له هو حمل او حاملة قال في كتابه ابن القاسم في المرونة انه على الحمل  
 حتى يراه به الحاملة خلا وقوله ابن الماستون وروى عيسى عن ابن القاسم انه على  
 الحاملة حتى يراه به الحمل **مسألة** ولو بارى الرجل زوجته في المتاركة واسقطه  
 النصف الواجب لها فهل يعود في ذلك الى الزوج او الى المهر فيه فلو كان ذلك ابن القاسم  
 في الواحدة يرجع الى الحامل وقال ابن الماستون بل يرجع الى الزوج قوله ابن حبيب  
 وبه اقول وقوله ابن القاسم وقوله لان ذلك النصف ليس له اجماع لو بارى رها  
 على انشا الصبي ان يجمع للزوج فيكون له النصف واخذ به من سعد بن بان الزوج  
 لم يزل من يدع ماله له لان يجمع العشرة ببيع سلفته وهبت وادخلت النجاشي  
 قوله ابن القاسم قال لان فضل الاب الحامل ان يره ابنته الزوجة وان يجمع بالطلاق  
 ماله لم ينفق له فصرح على (اليه) الصادق ولهذا قالوا ان يطلق عدا الاب النصف في الزوج  
 الزايد به رجوع اليه النصف يرجع اجماع على ذلك نفل هذه المسئلة من كتابه ابن  
 حبيب في غير من الفروبي وبني والانه ليسين فيقولوا (الطلاق) ان يطلق الابن قبل النكاح

الى



[illegible]

فَدَا







[illegible]

فقد بين الوصو المهر  
والد الصغير يعرف  
فقد اتزوج الاب

کتابخانه

[illegible]

ابن الفطار وعبد الوهاب







الاختصاص من ذلك بل هو من هبهم **مسألة** قال ابن وضاح قلت لسمعتون ان ابن حرام كان  
يجلب النكاح بالطلاق فيلحق عليهم بذلك قال من ابن اخوه قلت من العريث فقلت لسمعت  
اخيه بقدر ما احتجوا من العريث فقال مثل ابن عاصم كان ينادي **مسألة** وازكان  
اختلافها بعد البناء بين الصداق وبعدها عن المرأة ان تزوجها بما احتجوا به الزوج  
ان تزوجها بما احتجوا به من ملكه بالقول فوجه الزوج ويجلب ويجمع لها اباهما  
بمعق عليها وان نكح الزوج مع المرأة الزوج احتجوا بكونه وفيه بعد بيمينها فيعتق  
عليها ويعتق الاب بما الزوج باقراره انه احد فصلا لها ويكون ولا الاب والمرأة معها  
المرأة ويثبت النكاح بينهما **مسألة** وان مات الاب عن ماله اخذ الزوج منه فتمت الاب  
وعان ماله لا يتم ولو كان ذلك قبل البناء لم يفسخ النكاح وقيل المرأة باليمين على  
ما تقدم ويقتضى الاب على الزوج باقراره انه للمرأة ويكون له **مسألة** وازا قبل  
قبل البناء وبها الطلاق في عقد الصداق والقول فقول الزوج مع يمينه وان نكحها  
الزوجة واخذ ماله على ذلك لو ادعى على الزوجية واخذت الزوجية او ورثتها  
فتمتة لكان القول قوله مع يمينه **مسألة** وازا قبله مع الجمع المجلد قبل  
البناء حلقة المرأة التي تفرق ان لا على الجمع اليها وان كانت مولا عليها حلقة  
وفيها ان ادعى ذلك اليه بان حلقة من ادعى عليه نزع الزوج مع المجلد  
ثانيتها ويخلف باهله وان صرحت اليمن عليه حلقة ويرى منه ويرى **مسألة** والاب  
او الوصي ممن ذلك لم يفسخ له ولا يبرى الزوج منه بيمينه ان كانت بغير ماله ولا يبرى  
منه ثانياً ويمنع به الولي الذي يرفع انه يرضى منه وان ادعى فجمع ذلك البتة  
فيه البناء او بعده باليمين بنكاح ولا يبرى منه وان اقرت بيمينه لانها سبقت  
الا اذ يدعى على ذلك اليها بعد عا من قولها بها بيمينه لانها بيمينه النكاح  
فخرج من السبع على المختار من اختلافه في ذلك **مسألة** وان ادعى انه دمج ذلك  
اليها قبل البناء او بعده ما عروضا مما يصح لجهلها ويجوز لها قبضه كغيره على  
المجلد ثانياً وان كانت له اليمن عليها الى رخصتها **مسألة** وازكان اختلافها  
في الغيب بعد الموت بان كان قبل البناء بالقول فوجه المرأة او ورثتها وان كان بعد  
البناء بالقول فقول الزوج او ورثته غير ان اليمن لا تبى على ورثته الا ان تخرج المرأة  
او ورثتها على جميع العلم لانها لم يجمع ثبوتها فاحلهم انهم لا يعملون ان الزوج لم يجمع  
الصداق ولا يمين على عايب ولا على من يعلم لانها لا على **مسألة** اختلاف في الدعوى  
اذ لم تحقق هل يمينها على الاصل هو هذه المسئلة وهي النكاح النكاح من المرونة  
انها لا تبى الا بالتحقيق لانها لم يوجب على ورثة الزوج اليمن حتى يدعى عليهم ورثة  
الزوجة العلم وكذلك مسئلة كتاب الفداء ليس في الدابة اذ اردت بيمينه بطله اليمن  
بين المشتري انه لم يستحق ما بعد معرفته بالبيع قال لا يمين عليه الا بتحقيق الدعوى  
او يدعى ان يغيره الاخرى بذلك قال ابو جعفر يبرى من غير صدق ومسئلة ثانياً لو طالت  
تدلى على انها تبى بغير تحقيق وتلك في الوكيل اذ فيه الدارهم ولم يبرها وذلك  
مسئلة ثانياً المتعقبة في الموهوب له الشفعة يقول (الشيعة لم اخذوا ان يفتت منه  
او عارضته سرا او اذ ثبته قطع الشفعة بل انظرنا ما جلبنا في ذلك ان كان من يمين  
الحلقة والا فلا **مسألة** وان زاد الزوج في مهر زوجته بعد العقد جاز والسرارة  
قبض الزبادة بان لم تقبضها في ماله الزوج او كلفها قبل البناء في المرونة

عن مالك انها تستنظر بالطلاق وتنفك بالوقت لانها هبة في نفقة خاله الغاي عبيد  
الوهاب قال شيخنا ابو بكر الايهوي وغيره القائل ان تبى بالوقت لان حكمها حكم المهر  
ولو كان لها حكم الهبة لوجب ان لا تستنظر بالطلاق فلهذا استنظرته لانها حجة الصداق  
قال بعض القرويين لانها لو كانت كالهبة لم يثبتها المرونة لان الهبة لا تستنظر  
بالبيع والماهي كالهبة لان البيع حكمها حكم النكاح وان اردت المسئلة بيمين  
بانها تزد مع النكاح ولو كانت هبة خالصة لزم لانها قد قبضت بهذا الزبادة في بيع  
الصداق او يمينه ان يكون حكمها حكم الصداق **باب في الشروط** وهي  
عند مالك في العايب مكرهة واستنظرها في الهبة على العقد النكاح ويجب ان يفتي  
الفتا كان على تركها وقال مالك في المستخرجة لا يفتي لانها لا يثبت استناده في كتاب  
يمين شروط وفي جماع ابن القاسم منها قال مالك اشترت على الغاي ان يفتي النكاح  
عنها ولا يزوجها الا على ما يفتي الرجل وانما كانت كمن يفتي ذلك وصح به في الاسواق  
وعايبها بيمينه او قال ابن شعبة من اشترى في النكاح مالا يجل منه فخر يمين  
نكاح يخرجه بالطلاق اخرى وقطع كسرهم ونحو ذلك ادب المستخرجة الجيب لم ومن  
لم يفتي فيه لقوله عليه السلام ولا تسال احدكم طلاقا ختمه المستخرجة بيمينه  
واختلف في سبب الخلاف فقال مالك في رواية الشيباني انه اذا انفك النكاح  
عليها فهو لا يملكها طلاقا ما كان باع بارية بشرط والمطلوع بها اخف وفلان  
بينة الشيوخ انما كرهت من باع كراهة اليمن بغير الله وقال بعضهم انما كرهت  
لان المرأة خلعت من صرافتها بيمين الشروط ولا ترضى ان يعمل الزوج ذلك الا  
ما يشبه الصداق او المهر **مسألة** واختلف اذا دفع النكاح عليها بعد ذلك انتم  
يقتضي ولا يعمل قبل البناء ولا يعمل ويلزم وفلان يفتي بيمين قبل البناء ويثبت  
بغيره باليمين وهذا اذا انفك النكاح عليها بيمينه بان كان بيمينه فلا خلاف ان  
النكاح لا يفتي في ذلك ابن قتيبة وفي رفعه بيمينه النكاح في الشروط قال ابن القاسم  
واختج بعضهم في اذ كان ثبوتها بان عليها رضي الله عنه كما خطب الى يمين المهره انتم  
كره النبي عليه ذلك وخطب النكاح وقال ان يمين المهره استناده نوبتي ان يخطب  
انتم عليها فلا اذ لم يجمع في الا ان يمينها لانها لا يفتي في اذ يمينها  
ما طمعت بيمينه يمين يمينها ما راها وبوذي في ما اذ لها دانه والله لا يجمع ثبتي يمين  
الله وثبت عدو الله تحت رجل واحد اذا ما فتى على من الخطبة وهذا ايضاً على  
ان النكاح على مثل هذا المشرط جائزاً مطلقاً لا يفتي في النكاح عليها **مسألة** وفيه نظر  
لان هذا لا يفتي في هذا العقد وانما كان من دفع المشرط ان لا يزوج عليها  
واختج غيره على الا جازة بقوله على الله عليه وان احق الشروط ان يزوجها  
ما استحللته به العروحة واختج بعضهم لا يملكها بقوله على (مسألة) كل شرط  
ليمن في كتاب الله مكره طرد وانما جائزها فتروى في ما لم يستن نكاح الله لها  
وهذا الا اختلاف كثر من الموقوف هذه الشروط على الطوع مطلقاً ومشرط  
بلان لزوجه طلاقاً شرطاً طاع بها بعد ان ملك عصفها فلا يفتي في قوله من  
يجوز اشترطها **مسألة** ما اذا كانت بمهر (الشروط منقذة) فمن يفتي على  
الزوج بها انما حقت بيمينه العقد او بعده كالتطاول والعقد والتقليد جهي  
لازمة عند مالك والعايب وان كانت بيمين لا يفتي على الزوج بها بيمينه لا زامة

✓



وقال بعض العلماء المشروط في النكاح على اربعة اشياء جاز ومطهر ومأمن ولا زرع فالاول  
ان يشترط الاخير بها لا ينعقد ولا ينفك ولا يفسخ ولا يفسد ولا يفسد ان يشترط مسقط  
ما يفسد فيه حقوق الزوجية مثل ان لا يجزها من اهرام ولا يطرها الا بشرط عيها ٧/١  
يتسرى معها ولا ينفك ولا يفسخ ولا يطلق بهذا مطهر لان فيه ضربا من التخيير عليه  
والثاني في الزوجية ان ينفك ما لا يشترط له الزوجية له وله فخالقته وفاله ان يستحب له لا لازم  
ولان من اذنت من العلماء يفسخ به خال الزوج وهو الحسن لمولم عليه (السلام) ان الحق  
المشروط ان يوصى به الحديث اخرج البزار في صحيحه ومسلم والنسائي ان يطلق او غنق  
او تطلق بهذا الا ان ينفك ان كان خالها (النكاح) الطلاق او العتق او التملك واختلف  
في جواز هذه الشروط انما ان خالها (النكاح) هذا الاصل لا ينفك من وقوع جاز النكاح  
وقال ابن القاسم في كتابه في كبره ما في ذلك من صحة الجاز غير الملك وسجنون  
اكثر الرابع ان يكون الشرط لا سبب للزوج فيه فله ان يتزوج عبيد كما ان ليس له ان  
يأخذ بغير طلاق او بغير مهر او بغير ايجوز واختلف اذا نزل بفكاح غير الملك يفسخ  
النكاح في كل اربعة اقل والشرط والتعليق سافك وقال جرجاني ما كان معلوما غير  
الزوج بهو كالتفكك بغيره قبل النكاح وهو وروي على ذلك في مثل هذا ان شرط  
الشرط بخير من المستطاع والامور بينهما فيه النكاح وهو **مرفوع** ولو كتب العاقل هذه  
الشروط ولم يذكر فيها في عقد النكاح (ويجوز) ثم اختلفا فيهما فقال الزوج  
انها كانت على الطهر وقالت الزوجة او وليها بل في (العقد) بخفي اني الطاهر وتسا  
يفه انما على (الطهر) وقال جرجاني غير الله بن مفضل في قوله على ان النكاح العتق عليه  
قال بعضه الموثقين وينبغي ان ينظر في ذلك الى عموم التام في ذلك لا يملك فيكون  
القول قول ما عيها وان لم يكن مرفوعا في قول الزوج وانما يفسخ في الطهر من  
غيره في التملك خاصة وان لم ان يذكرها فيه في او فقلت ان شرطه (الطهر) بما طاع  
به من الشرط او اذ على في قوله على ذلك لا يملك ان يفسخ النكاح وامر  
التعليق على الطلاق والعتق فلا يفسخ به (الطهر) من غير وهذا المشهور من قول  
مالك واما ما قاله الجرجاني في محله من قوله في قوله التملك ان يفسخ ما اشترط  
واحدة وحقة وان كان في عقد النكاح **مسألة** في (العقبة) روي عيسى عن ابن  
القاسم يعني ان يفسخ في عقد النكاح ان تزوجت عليه بالارملة عليه نكاح طلاق  
انها ثلاث قال فيل ولو كان بعد عقد النكاح كانت واحدة وقال ابن القاسم  
في (النكاح) ان كان الطلاق والتعليق على اربعة فيل قوله انه اراد واحدة وان  
كان في (النكاح) في عصمة كان القول قولها انما ثلاث ثم قال ابن القاسم ولو تزوج  
عليها فيل ان يفسخ بها كانت طلقة وحقة الذي عليه عن الشيخ انه ان جعل  
الطلاق فيها ففسخ بها ثم تزوج عليها كانت واحدة ربيعة وان تزوج عليها  
قبل (الزوج) بها هي واحدة بالبيت وان جعل الطلاق في غيرها هي ثلاث  
ولا يفسخ (ان قلنا نوبت) واحدة بريد لانه تملك في اصل العقد وروي اصنع من ابن  
القاسم انما اشتركت منه تزوجها ان كل امرأة يتزوج عليها بل مهرها مهرها ما  
راحت ان تطلق ثلاثا وراة الزوج الا واحدة في ذلك لان الواحدة تبينها اذا  
كان قبل النكاح ولو كان ذلك بعد النكاح كان ذلك لهما ان لم تكن محقة حين النكاح وقال  
اصنع سوا هذا في قول الفول قوله **مسألة** قال مسجونون يستحب الموثق

على طلاق رطل ثلاثا  
ان يزوجها على  
الارملة في  
الطلاق

ان يملك

ان يملك بالارملة طلاق واحدة ولا ينبغي ان يقول طلاق التمسك لانه من  
التفريق على الزوج بعد ثبوت الاولى بعد ان طلقته عليه الثانية فلا يجد الى ما يفسخ سبيلا  
قال غير وعقد الشرط في التملك فيل او في الفقه يتزوج عليها خير من غيرها  
الطلاق والسحب بعضهم في التملك ان يملك ان تطلق نفسها بأي الطلاق فانه لان لم  
عنا في قولنا راد على الراية ان اذ على في قوله لا يفسخ بغير طلاق **مسألة** وفيه نظر  
لان التملك في العقد لا يفسخ له فيه والله اعلم **مسألة** وقول الموثق ويضمير بهما  
خير من قوله وطاع لهما لان الشرط قد يكون فيما ليس له فيل ليس له البتة لا يكون الا  
فيما ليس له في قوله في الفقه انما بشرط او هي لا يتزوج عليها هو (صواب)  
من قوله منها الا يتزوج عليها لان من تفتني (الفتنة) واذا قال وهي عذرا ففسخ  
انما انما لا يفسخ بها فيل (نقض) الا انما في قوله الموثقين ويكون للمراة  
الا في شرطها ما علة علة يجعله في اركان اركان صغيرة كانت او كبيرة (اذا)  
كانت تفك الطلاق لانه انما في قوله ان كانت حرة لا تفسخ طلاقها اليها من ذلك  
استثنى في قوله تفكك في قوله تطلق نفسها ان تفسخ **مرفوع** ولو جعل امرالارملة  
بغير مهر او بغير ان يتزوج عليها طلاق صغيرة فان جعله يروي ابو زيد عن ابن القاسم  
انه يفسخ النكاح لانه مرفوع الى غير من يفسخ منه (الخير) الا بعد (مكحول)  
وذلك يمنع من النكاح واختلف في قوله انما في قوله في شرطها ان امرالارملة يفسخها  
ما راد ان يتزوج عليها فيل لا يتزوج عليها (اذا) فيل (اذا) فيل (اذا) فيل (اذا) فيل  
الشرط قال ابن القاسم في كتابه في كبره ما في ذلك من صحة الجاز غير الملك وسجنون  
اكثر الرابع ان يكون الشرط لا سبب للزوج فيه فله ان يتزوج عبيد كما ان ليس له ان  
يأخذ بغير طلاق او بغير مهر او بغير ايجوز واختلف اذا نزل بفكاح غير الملك يفسخ  
النكاح في كل اربعة اقل والشرط والتعليق سافك وقال جرجاني ما كان معلوما غير  
الزوج بهو كالتفكك بغيره قبل النكاح وهو وروي على ذلك في مثل هذا ان شرط  
الشرط بخير من المستطاع والامور بينهما فيه النكاح وهو **مرفوع** ولو كتب العاقل هذه  
الشروط ولم يذكر فيها في عقد النكاح (ويجوز) ثم اختلفا فيهما فقال الزوج  
انها كانت على الطهر وقالت الزوجة او وليها بل في (العقد) بخفي اني الطاهر وتسا  
يفه انما على (الطهر) وقال جرجاني غير الله بن مفضل في قوله على ان النكاح العتق عليه  
قال بعضه الموثقين وينبغي ان ينظر في ذلك الى عموم التام في ذلك لا يملك فيكون  
القول قول ما عيها وان لم يكن مرفوعا في قول الزوج وانما يفسخ في الطهر من  
غيره في التملك خاصة وان لم ان يذكرها فيه في او فقلت ان شرطه (الطهر) بما طاع  
به من الشرط او اذ على في قوله على ذلك لا يملك ان يفسخ النكاح وامر  
التعليق على الطلاق والعتق فلا يفسخ به (الطهر) من غير وهذا المشهور من قول  
مالك واما ما قاله الجرجاني في محله من قوله في قوله التملك ان يفسخ ما اشترط  
واحدة وحقة وان كان في عقد النكاح **مسألة** في (العقبة) روي عيسى عن ابن  
القاسم يعني ان يفسخ في عقد النكاح ان تزوجت عليه بالارملة عليه نكاح طلاق  
انها ثلاث قال فيل ولو كان بعد عقد النكاح كانت واحدة وقال ابن القاسم  
في (النكاح) ان كان الطلاق والتعليق على اربعة فيل قوله انه اراد واحدة وان  
كان في (النكاح) في عصمة كان القول قولها انما ثلاث ثم قال ابن القاسم ولو تزوج  
عليها فيل ان يفسخ بها كانت طلقة وحقة الذي عليه عن الشيخ انه ان جعل  
الطلاق فيها ففسخ بها ثم تزوج عليها كانت واحدة ربيعة وان تزوج عليها  
قبل (الزوج) بها هي واحدة بالبيت وان جعل الطلاق في غيرها هي ثلاث  
ولا يفسخ (ان قلنا نوبت) واحدة بريد لانه تملك في اصل العقد وروي اصنع من ابن  
القاسم انما اشتركت منه تزوجها ان كل امرأة يتزوج عليها بل مهرها مهرها ما  
راحت ان تطلق ثلاثا وراة الزوج الا واحدة في ذلك لان الواحدة تبينها اذا  
كان قبل النكاح ولو كان ذلك بعد النكاح كان ذلك لهما ان لم تكن محقة حين النكاح وقال  
اصنع سوا هذا في قول الفول قوله **مسألة** قال مسجونون يستحب الموثق

١٨











والسرية حرة لم يلزمه هذا الشرط مطلقا ولا سقاطا عليه ومعه من ماله لا يتزوج عليه  
ويشترى معها ومن قوله بالتزوج عليها لانه عم ولا ينكح في ذلك امرأه اخرى ومعه  
طالق قال وقد تكرر ذلك في بعض حقه **فصل** وخولنا ولا نفقه عنها جميع فخطب  
الى نخل هذا الفصل فيه من العقب ان لو لم يلزم لها ذلك في نكاحها ونكح لها  
النفقة في بطن لها فاعلم ان لا ان يتطاول فقيبه جدا منزع امرها الى السلطان وتنتهي  
عن ذلك فينظر فيه ويكتب الى قاضي البلد الذي به زوجها ليوقف هذا ان يقع  
عليها او يجلها اليه او يعارضا وبذلك قضى عمر بن عبد العزيز وقال مالك وابنه القاسم  
**فصل** بان طلاق عتيق وفي بعض **فصل** اما ان يكون له ان لا يقض عليه فيه قال  
عيسى قلت لان القاسم واما العتيق قال اختلفت في ذلك فقلت لا يفرق ولا يعرف  
عليه وقد اختلف في العتيق فقال مالك في العتيق يقال عتيق يعرف ولا يعرف  
من الذي لا يعرف قوله تعالى في الاثنان بين من الذي يفرق ما عتيق من الذي  
قال فلو ادع قال العتيق الذي يعرف قوله تعالى في كل حق في كل حق قال ابن  
القاسم ويلقن عن مالك ويلقن في العتيق انه ينفق وقام ربيعة وروى عن ابن عباس  
وعكرمة انه ينفق المشهور عن ابن عباس انه ينفق العتيق تحذرة او عتيق وروى  
مطرف وابنه الجشون عن مالك في العتيق والحد هو الزمان لمنتهى نفقة قال والادب  
بيد وقتنا وقال القرافي العتيق ما بين ان يعلم النخل الى ان يجد ما بين ان ينفق  
الوان يطول وقام ابن المسيب وكذا في احوال زماننا اوصى احوال طلاق وطلاق  
زمانا فهو فتنه وتلافة ومولنا عتيق متطوع فيه خياط الزوج في عتيق  
عنهما المنة استمر من مقيمنه باكثر فتلحق في عتيق وتزويج الاخذ بشرطها  
فقد قيل في ذلك ما اذا قال عتيق فخطب ان لا ينفق وان لا ينفق الا في صنفه  
النفقة فخطب ومولنا فريته ولا ينفق فيه خياط الزوج ويكون لها (النفقة) في  
الفرقة وتطاول نفقته وان كان في بريد ونحوه ان لا يكون العمل واحد اما ان كان  
الموضع سلطان واحد فيكون لها القضا وما الاطاع ان ينفق اليه هذا هو المشهور  
من المذهب وعليه العمل وخلة ابن ليلانه ان لا ينفق عنها بوجهه بمسوا كان معها  
في الصراحيه اخذ اليلان ان لها ان تاتى بشرطها قال وقد تكرر يملزنا اياك عمر بن  
عبد الله مفضي المرأة بشرطها وطلعت نفقتهما ولم ينفع الزوج اقا فنه البيت  
على انه كان معها في البلد قال غير واحد من الموقنين واذا سقطت من الفقه  
قريبة او بعيد لم يكن لها (النفقة) في الفرقة وان لم يكن العمل وحدا ويكفيها (الاملا)  
ويجوز اليه واماي في الفقيه البصري مما لا عمل اربها فلم لاخذ بشرطها قال يعق  
الموقنين بغير نفقة فيكون الموضع سلطان واحد او سلطانين فيه نظر وال  
ينبغي في ذلك انه اذا شرط الا يقب عنها كنية فريته ولا يقب عنها  
منتهى استمر عتيق فريته ان تاتى بشرطها دون (السلطان) وتطاول نفقتهما  
انفق العلمان روا خنبله وان اراد ان ينفق لها في السلطان في بطن لها لا ينفق  
لخياره والاعذار اليه مسوا انفق العلمان او خنبله الا ان كان في بطن بالجرم ما تنفق  
به الزوجية ومولنا قبل البناء والبراء يرجع الخلاف الواقع في ذلك قال ابن عثاب  
اختلف الجفها اذا لم يذكر العاقل هذا الشرط وقاب الزوج قبل البناء وادب  
الزوجية الاخذ بشرطها قال ابن القاسم في المرونة لهذا في ذلك وقال عتيق ليس لها

وقال في ذلك ما اذا قال عتيق فخطب ان لا ينفق وان لا ينفق الا في صنفه النفقة فخطب ومولنا فريته ولا ينفق فيه خياط الزوج ويكون لها (النفقة) في الفرقة وتطاول نفقته وان كان في بريد ونحوه ان لا يكون العمل واحد اما ان كان الموضع سلطان واحد فيكون لها القضا وما الاطاع ان ينفق اليه هذا هو المشهور من المذهب وعليه العمل وخلة ابن ليلانه ان لا ينفق عنها بوجهه بمسوا كان معها في الصراحيه اخذ اليلان ان لها ان تاتى بشرطها قال وقد تكرر يملزنا اياك عمر بن عبد الله مفضي المرأة بشرطها وطلعت نفقة

ذلك لانه لم يقب عنها وانما يكون غايها عنها ان لا يدخل بها وخلال بعه الموقنين اخ  
غاب الزوج عنها قبل البناء المرة التي في لها فيها الاخذ بشرطها فقال الزوج (الانويش)  
الا عتيق عنها بعد البناء لا ينفق في ذلك ما صوابه انه لا ينفق في ذلك لغيره العتيق عليه  
بالشرط في طلاق الطلاق وعليه البيعة لا يفعل ذلك قال تويت شتمها اربعة شتمها  
لا ينفق خلاف لو لم يقب عليه بيعة ومولنا طارعا او مكرها هو الصواب للاختلاف في ذلك  
بقال ابن زرب وابن حارث والاصيلي وغيرهم ان لا ينفق عنها مكرها مطلقا خ  
بشرطها في العتيق الا ان يكون شرط لها ان لا يقب عنها طارعا او مكرها قال  
بعض الموقنين وهو الاستمر من المذهب وقال ابن ليلانه في اخره ليلانه تاتى بشرطها  
طارعا غاب (ومكرها وان لم تستشرط في ذلك عليه قاله وان كان اميرا الا ان يكون  
في الصداق الا ان عذر بين فليس لها الاخذ بشرطها في الاكراه الا الاخذ ما تنفق  
على نفسها بوجلهما الا ان تستمر في غيرها ثم يخلو عليه بعد النفقة كما في  
الحاضر **فصل** قال ابن بدار الطبطبائي وغيره ممن خرج البغزو من غير ان يترك مع  
الخروج ما سر (العدو) فيها ان تاتى بشرطها لانه هو اذ قل ذلك مع نفسها  
وطار ابن رضاء عن احمد بن خالد وغيره **فصل** قال بعض الموقنين وينبغي  
على السوالع ان لا يجر الى موضع ينفق الرجوع عن في المرة المختارطة تجس  
فيه مرضا او فتنه او يفسد طريق او ينجس في حق او ياكل ان يكون معزورا  
في ذلك لانه مقلوب الا ان يكون عتيق في حق وهو قادر على ابيه فلا ينفق بذلك  
وكذا لو عتق ابي عسر ما مكن غير واليكنه الرجوع في تلك المرة ما مكن جاز  
الاخذ وهو معذور في ذلك لانه عتق نفسه ومولنا ان يسلك فيه خياط الزوج لانه  
يمنع ان لا ينفق ولا لانه عتق نفسه ومولنا ان يسلك فيه خياط الزوج لانه  
عمر البلاء كلها ولو قال بلغ كذا في يكون لها في اخ غاب بغيره فلا ابن الهيثم  
ولو شرط الا يقب عنها اكثر من مئة استمر في بغيره بغيره بغيره بغيره  
بانه غاب في ذلك البلاء وان شتمها ان لا ينفق الا بعد ان تقضي  
في قضى الاجلان جميعا قال البجلي في سبائهم وقتا غلبه كيف يكون لها ان تاتى  
بشرطها واشتبهوا لا يعلمون حيث غاب وطار شرط الا يقب عنها في بلد  
معيته اكثر من مئة استمر الا في ابي جاد ان لا ينفق في موضع وانفصل  
الاجلان فيجب الاخذ بشرطها ان يعلم في غير الج وفي غير ذلك البلد ولا ينفق  
عليه في ذلك شرط وهذا بين ومولنا اكثر من مئة استمر مكان لا ينفق  
المرور في هذا الخبز يوسوا عمر بن (الطاه) رضي الله عنه ابنته بغيره تصير  
المرأة عن زوجها فقاتلت مئة استمر مكان لا ينفق الى الفروقت والاستمن  
استمر من نظر الاهل البعوث وانساب فيهم وهذا ليس بلاق وانما يكون الاجل  
ليسب ما انفقوا عليه واستحسن بغيره (النفقة) اربعة استمر لعله في الذي  
يولون من نسب فيهم تزويج اربعة استمر في ان المراه لا ينفق منها اكثر من في  
واما في ثلثة اعداء في الج فليس بلان (نكاح) وانما هو ينفق ما ينفق الا في  
فيه التي بيت الله الحرام والرجوع ازيد من ثلاثه اعداء وفيه ان تاتى بشرطها  
قال بعض الموقنين وينبغي ان لا ينفق لها الا في الاخذ بشرطها حتى يستقضي  
البيعت عنها عند جبره اخره والاهل ربه ومسح ومن لا ينفق اربعة عشر

٢١











موجه المتطهارة في ذلك ان يشهد المروءة انهم يعرفون زوجها بلانها عندها بحسبة متطهارة  
 بغيره اكثر من ثلاث اشهر او في سبيل الحج ولا يعلمون انهم من مقيمه المذكور سوا ولا  
 جهر الى الان وان لم يفوتوا في سبيل الحج لم يفوتوا لما لا يمكن ان تكون عينته او لا في غير  
 سبيل الحج فثبت انهم لا يعلمون الا بوجاهة سار الى الحج فلا يمكن له ان يتفطن الا بظان مع ما يقع  
 (فتك نكاحه ان لا يثبت ويثبت) وان كانت البيعة انهم يعرفون غلاب منها اكثر من سبعة  
 اشهر فثبت لا يعلمون بظان ان يفوتوا مع ذلك في سبيل الحج ولا في غير سبيل الحج وان قالوا  
 ذلك لم يقع به حجة يتفطن الا بظان مع ما لا يمكن ان يفوتوا في سبيل الحج ولا في غير سبيل الحج  
 المتطهارة في الغلاب في الحقوق (لا اقل) انهم غلاب في البيعة فثبت لا يعلمون في يفوتوا في البيعة  
 بغيره فثبت لا يعلمون لا مكان ان تكون عينته خريفة فثبت لا يفوت في الغلاب في  
 بعد الاخذ الى به وخالف في ذلك ابن عثارة وابن مالك وغيرهما قال ابن سبيل وذلك ليل  
 المروءة بعضهما ان القاض يفتي في الغلاب وان جعله مقيمه فانه ابن القاض في كتاب  
 الديان والفتاوى ومثله في العينة وان قالت البيعة انهم يعرفون غلاب منها اكثر من سبعة  
 اشهر فلا بد ان لا يكون في سبيل الحج لا يعلمون منها او يارض مصر او الشام بحيث لا يعلمون منه جاز  
 ذلك وان قالوا انهم غلاب عنها فثبت انهم لا يعلمون ولا يفوتوا في ذلك ولا  
 يحكم له ان يتفطن الا بظان فانه ابن القاض في **الفتاوى** ولو غلاب الزوج عنها قبل  
 البناء والعضا يشترطها وتنفذ في الاعمال في التسجيل في الاخير منها وتعلم  
 الزوجية وان كانت ذكر او لا يعلم عنها الا في ذلك قال (باب) في سبيلان في البيعة  
 البكره ليست رواية عن ابي مالك واول قوله وافتى بها ابن ابي عمير واخذت ذلك  
 من اصل قوله مالك واخذت (لغيرها) واستحسنه الفاضل قال وفلا رتبة التواقي  
 المتطهارة ولا يثبت في سبيل الحج في الزوجية **مسألة** ولو ارادت الاخذ بشركها دون الحج  
 ولم يكن في حالها تحريمها في الغلاب في سبيل الحج من اجلها ولها عروءة يعرفون  
 الشرط والغلاب بانها تعلم بحضورهم وتطلق نفسها واحدة رجعية ان كان ذلك بعد  
 البناء الا ان يكون في شركها ان تطلق نفسها في الطلاق فتثبت عليها ان تفوت بالثلاث  
 او بعد عروءة بيعة او غير ذلك **مسألة** وغيرها ولا يرسلها من بلاد كذا الا بظانها  
 الى تمام العقد بل هو هذا الشرط انه ان لم يفوت في البيعة في نفسها ولم يفوت في نفسها  
 فتثبت (لا اقل) ما موثقا عليها ومحسنا اليها ولم يفوت في نفسها (لشركي بصرى) واستان  
 قبل ذلك قال مالك في رواية اشبهت بمن اراد ان يرسلها بامرته الى بلد كذا في انه اربوب  
 وتبقى عليه ينظر بان علم استأنم اليها قبل ذلك ولم اخراجها وان علم منه خلاف ذلك  
 منع فان ابن الجلاب بان علم منه حسن الحال واراها اخراجها من تحت سقفه عنه  
 بمقتضاها ونحوه لان محرم البصر في كل شيء وقال بعض المؤقتين فيخرجها الخروج **مسألة**  
 بان اشترى لها الشرط الرجعي بظان ان تاذن بشرطها وتطلق نفسها من بلاد كذا او لا  
 الاكرام واخذت وزعم ان ذلك كان من اذنها خلعة واخذت بشرطها فانه ابن حبيب  
 قال وهو قول مالك في الجملة ثم في (فما) فثبت في المجلس ويزعم الزوج انها لم تفوت  
 بالفتوى قولها وقولنا الا بظانها في قطع الخلاف الواقع بين ابن القاض واستشبه  
 بمن قال لامرته ان تزوجت بمثلك او شررت او خربت من بلاد كذا ولم يفوت الا بظانها  
 لم يرد على استنادهما في ذلك لم يجعل في خبره ابن القاض عن مالك ليس له ان  
 تفوت في ذلك بيعة ونحوه لاصح وقال استشبه له ان تاذن بشرطها ولا يشترط

في قوله لا يعلمون الا بظانها  
 في قوله لا يفوت الا بظانها  
 في قوله لا يفوت الا بظانها  
 في قوله لا يفوت الا بظانها

بلاذنها لانها اذا اذنت له في شيء في ملكه الا ان يكون في شرطها الا بعمل الا بظانها فينتفع  
 بذلك قال ابن الموار ومعه (شبه حسن جيد قال بعض المؤقتين وهذه الايام انما هو في  
 الشرط المتطهارة المتطهارة بالثبوت والاطلاق والعتق فلا يشترط بلاذنها  
 الا ان يشترط عليه في الشرط ولو اذنت في البيعة في ذلك وانما لا يعمل الا بظانها فيكون ان كان  
 فتطوعا بالشرط لم تقع في البيعة فينتفع لانه لا يثبت في البيعة وهو لا يجوز الا بالعتق  
 في الاخذ من الذهب والى هذا اشار ابن القاض ولم يثبت وقولنا وان هي طاعت لها  
 بالرجل الى تمام العقد فيه من العقد قطع الا بظانها في ذلك (باب) في خروجها  
 في خروجها في طلبت من الرجوع فيكون ابن القاض عن مالك عليه ان يرسلها قال في رواية اخرى  
 بعد بيعة ان خروجها من بيت زوجها لا يثبت في البيعة وجب لها الاخذ بشركها  
 وعن ابن القاض ليس عليه رد لها طابعا بغيره عليه الشرط كذا لو قال بشرط لها الا بظانها  
 الا بظانها فانه لم يثبت في خروجها من بيتها ليس لها ذلك وعن مالك ايضا ليس عليه رد لها  
 الا ان يكون الشرط مع عقد النكاح فيلزم من ردها ان لا يعمل الاخذ بشرطها وفسان  
 سمعون لا يلزم من ردها الا ان يكون شرط لها ان يرسلها **مسألة** ولو اخراجها ورجعها  
 ثم اراد بعد ذلك ان يخرجها ما ثبت في رواية ابن وهب عن مالك عليه ان كان خروجي  
 او لا دفع تركا لشرطي فيخرجها من بيتها ان يكون ثبوت بيعة اذنها لم اعم فيخرج  
 لشرطها ما لا بد له وبع كتاب ابن حبيب عليه طاب في كل رتبة ولم يذكر البيعة  
 وقال بعض العلماء انما ثبت في سبيل الشرطها وهو شاذ وفي مختصر الفتاوى في  
 المسئلة قال لو غلاب عنها وخطت نفقة فاضطر بها ذلك الى الخروج اليه بذلك كما  
 كراهه اذها في الخروج ولها ان تطلق نفسها بشرطها **مسألة** وانما يخرج  
 المؤقتين في ذلك بظانها في يومها فيسبيلان والما هو على وجه التلويح لم اذ لو لم يثبت  
 الشرط الا بظانها في الرجعة فابا بان الحاش لا يبلغ في تاجيله والتلويح لم يوجب  
 المتوسع عليه اكثر من ثلاثين يوما لان في مثل هذه (الرجعة) يشترط لها المتطهارة (السبيل)  
 الرحلة من كراهة العروءة وفيه بيان مضت الثلاثون المشتركة ولم يردها بلها ان  
 تطلق نفسها بشرطها فان حال بيت هذا الموضع وبني بصرى بنتي ومخا فثبت  
 او كان بينهما بجرها من قبل الشقاق واشتم التماس من رجوعه وانقضت مدة التلويح  
 وطلال ذلك فلو ارادت الاخذ بشرطها قال بعض المؤقتين فلا أعلم فيه هذا قال وعرف  
 انه ليس له ان يرضى له ان يرضى له اذله وخرى الحاشي لها ان يرضى له في تاجيله الى زمان  
 الباع فان اخذت بشرطها بغير اذنها وتنفذ فصار لها الاخذ وبع ما اشترى لها ولو  
 رجع الزوج امرها الى الحاشي فثبت منها من العقد حتى يزول القدر ويبيع بغير زواله  
 بعد ما تكتف الرجعة فيه فيكون لها الفضل بعد ذلك وقوله وعليه متونة انتفاها  
 في رجوعها هو الصواب لانه لو بطل ذلك وطلعت نفسها بالشرط او طلقها هو  
 في يرضى متونة ردها قال بعض المؤقتين ولا أعلم في ذلك كلاما الا ما حكى ابن  
 القاض حين زاد في هذا الشرط وعليه متونة انتفاها (البيعة) واجبة وانتفذ  
 عليه في ذلك من وجهين احدهما انه قال انما كرت في ذلك لانه ان متونة الرجعة عليه  
 ان يطلقها هناك من ذلك متى قوله ان المتطهارة ان عليه متونة ان تاذن بها بطل الطلاق  
 الثاني ان في ذلك الزيادة التي راء (الشرط) متونة عليه في هذا مع وهو ما  
 لا يشك فيه ان لا ان ذلك عليه في الشرط لانه لا خلاص في ذلك وهي عصمت بعد ولا معنى

٢٩



لا يشترطه **مسألة** أما هذا الانتفاء موارده وأما الأول فبعضه لأن قوله الماء كونه ذللاً لما قبل  
أنه متوقف الرجوع عليها لا بد له أن ينفذ موله. آخرها يعلم لهذا من كونه المستفرد  
لأن الانتفاء قد يقول فيه عذراً ولا يكون منزه في المسئلة خلاف جهل فاحمل عليه في  
الانتفاء والمعلم أعلم وأما لو اشترطت عليه أن يطلعت حيث رجعها أو طلعت لنفسها  
عليه بالشرك أن يكون متوقف ارتجاعها عليه لزمه ذلك بالشرع لا بشرطها **مسألة**  
قال فضل وهو أن عليه جميع أبعثها ومتوقف حملها وردها إلى موقعها ليس  
يضر بيمينه به النكاح لو عقد عليه لأن هذا إذا جاز من جعله ولو لا رخصته لكان يلزم  
فيه. قال فضل وهو مثل قول عمر اللحي الذي روي عن أبيه من أعتقه وشرط عليه أن يزوج  
بطلاقها ليس أنه جاز لأن هذا الشرط يوجب الزوج ولو لا إيفاءه لم يكن للمسيء أن يطلعت  
وليس كالزبي فشرط ما قبل حتى روجه من أعتقه أن يطلعه ليس هذا إلا يجوز لأن العتق  
لا يكون إلا بالزوج وهو لنا وهي باعنة بما شرطها له. أخرى يقطع الخلاء حتى أجنبي  
الغاسم وغيره في مسئلة المرونة في الزبي بشرط لا مرونة لا يزوج عليها إلا بإذن أهلها  
باعتد له تنزوح ثم أراد أن يزوج أخرى باعنة بما شرطها له وهي على شرطها وقال يستحق لعنه  
فعله أنها لم تنزح بل تنهاه في الأولى منع شرطها بعد ذلك وهي على شرطها وقال يستحق لعنه  
هذه مرة أخرى تبعية وهي على شرطها ولا يبيع عليها ورواها عليه وابن الغاسم مسنى  
مالي **مسألة** وإن اشترط لها ألا يزوجها من دارها التي لموضع كذا إلا ببر  
ضابطها إلى آخرها بشرط جزئية حمزة والدار بمن ملكها سقط شرطها وكان له أن يبر  
حلتها حيث شاء إلا أن يكون في شرطها أن خرجت الدار بمن ملكها فلا يخرجها من البلد  
المذكور فيكون ذلك لها **مسألة** فإن قامت المرأة سلطانة لم يملك الزوج من يوم لطلعه  
ولا يكون ذلك مطلقاً بشرطها فإن طلائعته بقرار المايعة بما قبله في ذلك قول مالك  
بما قال في كتاب العدة ذلك لأن كان مؤسراً حتى سكن معها وإن كان على طلاقها  
عليه. وقال في كتاب الرور ولا كراهة له عليه ولا لرب الدار أن كان يترك إلا أن يبين له  
أنه بالكرامة ما حاد بينه وخرجته وقال غيره عليه الأقل من كراهة المثل أو ما اختلفت به  
قال بعضهم جريح عليه الأقل من طلائعته البتة. من كراهة الدار أو ما يعرض عليه  
من الكراهة لطلعه أو ما اختلفت به واختلف السيوخ في تدويل المسكتين وهو لا خلاف  
في الفرق فقال ابن أبي زحيم معنى مسئلة كتاب العدة أنها أكثر ما ليسى بعد ما  
تزوج بها وأما لو اشترطت قبل ذلك بما قال في الأثرية لا كراهة في الزوج إلا أن تكون بينت  
لها أنها تسكن بالكرامة وإن لم يكن هذا معنى المسكتين والافتهوتنا مع من قوله  
وقال غير الجير ابن الصانع رأيت لأبي بكر ابن عمر بن الخطاب أن معني كراهة كراهة  
أن المرأة أكثر ما المسكن ستم عينها بعد قبل بها الزوج وقد لزمهم الكراهة فصار  
كذلك عليه أن لم تغفل وإن لغفلت صار المسكن لها ملكاً ولو كانت إنما أكثر ما  
مستأجرة لزم الزوج الكراهة من يوم دخل بها حينئذ لم ولم يبين وهو معنى مسئلة كتاب  
العدة وهو لا يبرأ من كراهة وحكي عن ابن الغاسم أنه قال إن طلائعته المرأة هي التي  
دعت إلى الإفول بها في دارها أو في دار أبيها فيبها بالكرامة فلا يلزم من كراهة  
هو الزبي اقتدار القول بمثلها من غير أن تكون مستأجرة لزم الكراهة. وقال بعضه (سيوخ يفتل)  
أنه لما طلقها في مسئلة كتاب العدة أوجب الطلاق لها أو خوة بالسكن كذا في كتابها  
لأنه غير زوج ومثلية كتاب الأثرية هي بعد منزوجت فلا كراهة لها إلا أن تكون بينت

له في العقد واما الوطآن الكرا. فمثل حرة فكان (الكرا) الزوج حلالا ولا وسيل ابن لياقة  
عما يابا له من الزم ابيتن فقال عليه المراء (انما) نفوذ الفيل عليه في (الكرا) هيته منها له  
ونافذ به قال بطل فيس في العيني وقلة ابن الصل جوه النور بوجوه الكرا على الزوج مع  
دارها اول يذللوا العيني وحر في ابن العطار بين المولي عليها وبين المالك ففصلها ولا امرها  
ما وجب الكرا المولي عليها لا يذللها لكونه في الى القول بان الكرا الزوجية في ذلك  
واما المولي عليها فلا الكرا. بلا خلاف وانما في ذلك عليه ابن البخار وقال ان في الكرا.  
من هو الزوجية فلا يثبت الحرة ولا غير هذا ان لم يثنى له من عقد ففصلها فلا يفسد  
منها **مسألة** في هذا المعنى وروى الشيخ داود بن ابي نعيم عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله  
عن امرأة سبيته وهي تفر ولا تغير ولا يمسها بها حتى تملكته في ذلك من ابن المراء لكونه  
قال بعضهم في ففصل حرة ماله في ذلك وكذا في (ان) ينفذت عليه من المالك ففصلها  
بذلك ان ذلك لكان ان كان في حال التبع بها يملكها انما في نفذ عليه ولا  
تفرقه باكل (لا) يرجع عليه في حال بعضهم قوله بالرجوع عليها الى اكل مالها ولم  
تغير عليه هو على الرأية التي في كذا العقد (انما) نظير الكرا. وهي على ما في كذا  
الاخرى (انما) العقد البه بالكل لكان في ذلك الملاءم فيس في انما يرجع عليه **مسألة**  
اختلف الا اشمط المراء من زوجه الكرا سكن دارها من الزوجية بينهما  
ثم اختلفت من دسكتا من كذا العدة فقال ابن زرع يفرقه في ذلك ان الزوجية تفصل  
في اصفه عنه في كذا الامور الزوجية بينهما وايضا في الطلاق قطع المراء من  
يبطلها بلا يلزمها ان تخرج في السبيل وبهذا ان ابن عماره والتمهي  
وقال (ابو) لا يملك بفرصه في كذا العدة من السبيل الزوجية وبه قال ابن  
الطغان وابي بكر بن محمد الرقي قال ولو كان ذلك لكان لها اخذ من تركته في احوال  
قال مجسر والقول الاول (في) **مسألة** في كذا العدة من السبيل الزوجية الكرا. اخر المستفصل  
على زوجه الكرا لكونه لا يخرجه من دارها في حال نفذها في كذا العدة  
بموجب الانفصال عنه تلك (ان) او لان نفذها من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
بذلك عذر كذا استحقاق الدار وانما في كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
المستحقاق وكذا قال ابن القاسم في المرونة في المتن في كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
في دار الكرا في كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
من الكرا كان لها في كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
الدار التي يملكها الكرا وكان اشتركت في كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
الاخرى كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
دار الكرا ان كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
كرا. ودرية أهل الدار ان يفرجوه قبل السنة قال كل من حله قبل هذا ما يكون  
مستحقا من كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
والعيني ففرقه في كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
في المرونة **مسألة** في كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
دار الكرا كان لها في كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
بكرهات (في) كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له  
التي يفرقه كذا العدة من لا يملكها كذا مثلها فيكون له



الزوج الجميع

انما هو على ما كان

يكن للاب لينة لينة من مالها يغير عوض بل انه لا يبر لان الزوج لم استأجرها حيث كان. **مسألة** ما اقر  
الاب على مسكن دارها وترك النكاح في مقابلته مازواجه لهما من حسن النكاح في مسكنه معها  
مع موصفها جازعها والله اعلم **مسألة** ولو شرط لها الا ينكحها من القضاة مع مالها لكان  
يجوز ما هوها لغيرها جازعها لكونها لغيرها الشرط ان تنفق رغبا او نكاحا مالها ان ضلعت  
ولا يبرضاها في ذلك لان الشرط ان لا ينفقها من ماله ولو لم تنفق عليه شيئا لم يكن  
لها ان تنفق بغيره او صنفه او عتق دون ذلك الا ان شرطت لها قفا ولا يجوز ان لا ينفقها  
قال ابن القاسم في القرونات وغيرها وللزوج رد الجميع وهو المصهور وقال الفقيه يجوز  
منه الثلث كالمرحوم ابو جعفر في مسائله في حق الزوجية ان ارد الجميع وميراثه  
في حق الجميع لكونه **مسألة** واختلف في ايراد الثلث كالمرحوم ابو جعفر في القرونات  
انه ينعى الثلث والزينة وقال ابن تاجم للزوج ان يرد ماله من قبله او يبر **مسألة**  
واختلف هل هو على الاصل على الاجارة فقال ابن القاسم هو جازع بريد الزوج  
كحق الميراث ورواه عن مالك وقال ابي حنيفة ومالك ومحمد بن النضر والرواية وقال  
هو على الرد في غير الزوج قاله ينعى التخيير مع هذا ان عتقت المرأة انما الثلث  
ما قبل وخالها الزوج كان عليه البينة وعلى قول ابن القاسم ان ادى على الزوج انما اكثر  
من الثلث وعليه البينة **مسألة** واختلف في اداء الزوج بغيرها مبرداً في خروج عن  
ملكها حتى تاتي بموتها او طلاقه فقال مطرب وميراثه في ذلك فادى عليه بالفضل  
وقال ابن القاسم فمرد في ذلك ولا يبر **مسألة** واختلف في اداء الزوج بغيرها مبرداً في خروج عن  
غيره فقال ابن القاسم في ذلك جازع ولو اختلفت حكم رد الجميع وروى مطرب وابن القاسم  
عن مالك في رد الجميع في الدجعين وقال الفقيه وانما في رد **مسألة** واختلف في اداء الزوج  
بحسب الاصل في رد ابن القاسم ومطرب عن مالك في ذلك ما هو ولا يبر الزوج وقاله  
ابن تاجم وابن حبيب وقال ابن القاسم لا ينعى في ذلك الا باذنه في كل الفسخ **مسألة**  
واختلف في اداء الزوج بغيرها مبرداً في خروج عن ملكها مطلقاً وروى  
المالكيون واشتبه عن مالك في ذلك واختلف فيه قوله ابن القاسم وروى  
عن جعفر في رد مالك في رد الزوج وقاله عن ابي حنيفة ومحمد بن النضر ولا يجوز  
خلاف ما دون الثلث بغيره ثلاثية احوال ومن اهل العلم من لا يبر المرأة الثلث  
مع لينة من مالها يغير اذن زوجها ويخرج بقوله عليه السلام لا يجوز للمرأة في  
مالها امر الا باذن زوجها ومنهم من يبرها في القضاة مع الجميع بغير اذن زوجها **مسألة**  
ينظر اهلها في رد ابن القاسم ليعمل الجميع وقال الحنفية يبر من الثلث بغيره وقال ابن  
زوجها فقال ابن القاسم ليعمل الجميع وقال الحنفية يبر من الثلث بغيره وقال ابن  
كنافة اداء الكفالة فيجوز الثلث لانها فرج ما ردت بخلاف الصدقة والعتق  
وبه قال ابن وهب وعيسى **مسألة** واختلف في اداء الثلث بغيره جميع ما اداها فقال  
سحنون يبرها لانه مصروف الى الثلث وقال ابي حنيفة لا يبرها لان الزوج ان يبر  
قال ينعى التخيير وادى انها ان كانت ممن تجهل ارضها مصروفة الى الثلث  
كان الزوج الرد وان كانت ممن تعلم ذلك لم يكن له الرد **مسألة** واختلف في اداء الفرق  
بأكثر من ثلثها ما ادا الزوج ردته فقال ابو جعفر ابن القاسم في ذلك لزوجها لانه من  
المصروف كالكفالة وقال ابو جعفر في ذلك ليس له رد في خلاف الكفالة قال والفرق  
انها في الكفالة مطلوبة وفي العرض كالمالقة **مسألة** واختلف في اداء الزوج عينا

مع

يعني القينية عن ابن وهب ان لها ان تنفق في جميع مالها ولا تنفق له بخلاف المصروف اصبغ  
ليس في ذلك بينة. وهو ما هو لا يبر الزوج وقال ابن تاجم واستحب من ماله اداها جميعا وايقضا عنها  
بما هو الا ان يكون به مائة مائة في ثلثها **مسألة** وخولها والا ينكحها بغيره جميع اهلها  
حق النساء في ذلك جازعها من الزوج الذي اخر البعل فيه من القضاة اذ لا يبر  
لغيره الشرط ان لا ينفقها من ماله من النكاح والرواية الا ان كانت طلقا  
ذات حرج على العتق والجملة ردت الا في وقت الاخت وفيما انشبه **مسألة** ويسئل مالها عن  
الرد بغيره فتنفق باسرها رد حرجه ويرد ان ينعى من الرد على مالها قال ينعى في ذلك  
وان كانت متعة ثم ينعى الثلث وان كانت بغير متعة في تمنع الرد على مالها وفسخ  
عن طلاق ينعى ربي ابي امراته على جميع الرد على مالها قال مالك في رد حرجه  
ابن تاجم وابن القاسم من ماله ونسبه عن المرأة ينعى زوجها بغيره اذ لا يبر  
اداءها بغيره ان نفقه هم ولم ياذن لهما في رد حرجه في ذلك قال ابن تاجم وان لم  
يذنه لهما وقال ابن حبيب لا يبر للزوج التي ينعى ابيها ولا التي موضع الابا عن  
زوجها ولا ينعى له ان ينعى الزوج التي ابيها لانه من الحقوق الواجبة ولا ينعى  
من الرد على مالها ان زعم ان لا يبر زوجها الا التي ينعى ابيها ولا التي ينعى  
غيرها ينعى عليه بغيره ولا يبرها الا التي ينعى ابيها من ابي ينعى عليه في كل حال  
الا يخرج امراته اليها ولا يبرها على حثها الا ما يبر الرد على مالها في خروج وبغيره  
جوز في ذلك ما كان حله بطلاق او عتق الا يخرج امراته اليها ان ينعى عليه في  
ابها وامها ويخت قال نعم من له جان كانت امراته مبردة ماله اذ في اخرى  
ان ينعى عليه ويخت حاله نعم وكان لا يبرها عليه لانها قد تبت بغيره بغيره  
اسر وتقول التي انما ايج الميراث اري انه يبرها بغيره وماله غير اذ اخل بالطلاق  
الا يخرج ابيها ينعى عليه بغيره ولا يبرها الا ينعى عليه في ابي ان كانت ضرورية  
ويخت ولا يبرها عليه بالعتق الا بعد الفسخ ونحوه وقال مالك في كتابه في ابيها  
الزينة ينعى امراته عن الخروج ينعى عليه بان تشبه بغيره ابيها وامها ونحوه  
بالعروب واما في رد الزوج واللعبة واللعبة لا يبرها الا في ذلك وقال في حجاب المرونة  
وتنعى المرأة جازعها بغيره ولا يبرها ولا يبرها الا ان كان يعرف ان ماله ابرج  
منه وان كانت ثلثية وميراثه في خروج عن غيرها ولا ينعى عليه في الخروج  
معهم وعليهم من قول ابن القاسم في رد الزوجية من يبرها عن بعضها من  
لا يبرها ووقف الثلث في الميسرة ماله فيها ويبرها في خروج عن غيرها ولا  
الا يبرها في خروج عليهم وهو الرواية ورواية من روى من يبرها في خروج  
فراثة خروجها على غير المذكورين او لا يبرها او لا يبرها من روى من لا يبرها ومن  
لا يكون فيقتسمان في تفرق بينهما التخيير ان من كان من النساء تنصرف  
وليت من ذوات الفدر يجوز لها الخروج مع من لا ينعى منه ويبرها على من  
ينعى منه من قول ابن القاسم في خروجها من خروجها من خروجها في خروج  
على غير المذكورين او لا يبرها **مسألة** قال ينعى الموثق ماله الشرط لهما  
الشرط المنفصل انقطع هذا الخلاف وكان لهما الاخذ بشرطها ان منها وبغيره  
بغيره من النساء العتق والامانة وبنات الاخت وبنات الاخت وبنات  
الاخت والاخت والاخت والاخت وان سئل عن ذلك من كانت تعرف عنده القاص منها من



ولا حفيظ عليم  
هذه النسخة بنسخه السلطان  
الملك

نُفِثَ



الاباضة ضرب ابعا حشني  
فق ————— الانظروا الى  
الحفظ

و این مقاله

ابن العطار لا يصفى امينا معهما وانكروا غلط ابن العطار في ذلك بقوله ولا يصفى بعضا  
 بقوله (النافع من اسكان ثقة او امينا وليس له في كتابه ولا سنة قال بعضهم) وانما قصد  
 بذلك (الغلاط بما في انكر امر الحكيم عنه فشتاح) (الزوجه) واما بقوله يضعها عنه امين وهذا  
 القول ينقلب الى عيب المدينه لحي قال بعض الشيوخ (والاصح في ذلك الا يصفى باسكان امينا  
 حتى يتفق الزوجان عليها وتكون يفتحا عندهما ذلك عليهما قال ابو حنيفة بن عمار الرمي وبطلان  
 الحاكم بما قول الامين رجلا كان او امرأة اذا ارضيا به ولو قال للزوج او الزوجه اراد الا ارضى  
 الا بالرجلين) واما ما قيل لكان ينبغي ان يجهلوا الداعي الى ذلك **موضع** ويجوز في النظر المشاهدة  
 على السماء وما القطع به قوله (اصنع) واعني ابن القاسم مشاهدة القطع به ذلك وان من امين  
 المشهود القطع بعرفه ذلك بقوله (اصنع) ان المشاهدة بقوله (اعلم) ذلك وحي واستحسن  
 الشيوخ/ لعل بقوله (اصنع **موضع**) يجوز عنه ان القاسم علم لان على السماء (العلم) من  
 من يعيب الفاهر والجيران بنزلك وتكثر المشهود (اجب) اليه هذا المشهور من المذهب  
 وعليه العمل وروى حين ابن شاص عن ابن القاسم انه لا يجوز مشاهدة السماء الا في  
 العذر **موضع** الرضا يجوز ان يشهد العلم في معنى يعيب الغرابه والجيران من النساء  
 والصح قال ابو عمران وهو حسن لانه لا يضر الرجل في الاغلب ولا في الغالب في كتابه  
 نحو ما ظهر انه ان السماء لا يجوز الا في الثقات في جميع الاستبصار في السماء (ابن) وفيه عن  
 مالك ان المشاهدة على السماء (انما تكون عاقله) (السمع) لك الرجل والنساء سما على  
 ما فيها بان تشهد به ذلك النساء عند الفايه ورواه (تجزئه) بعض الشيوخ لان  
 الطلاق من معالي العز و لا يجوز فيه المشاهدة النساء وقال ابن ابي عمير  
 (انما تشهد بالنظر حال الحيات) (النساء) والخرج (الذي) يدخل اليها جاز **مسألة**  
 وهن المسئلة من الثمانية عشر مسألة التي تجوز فيها المشاهدة على السماء وهي  
 هن (الاصحاب المتفاد) (منه) (والافرنج) (الغلاة) (منه) (والكل) (والانساب) (والولاء) (والوفد)  
 (والدارين) (والايقاع) (ومثله) (والعدالة) (والخبر) (والاسلام) (والكفر) (والولادة)  
 (والرضاع) (والرشد) (والنكاح) (ويجوز فيها خلاف **موضع**) (ان على) (انه) (لا يصح)  
 (وامكنه) (من) (نفسها) (يصح) (بما) (منه) (بالنظر) (فقط) (بما) (عاش) (جزء) (جاهل) (كانت) (او) (علمت)  
 (بان) (ادعت) (الجهل) (في) (تنسج) (بذلك) (قال) (بعض) (المؤلفين) (وهذه) (من) (العشرين) (مسئلة)  
 (التي) (لا) (يغزو) (او) (لا) (يغزو) (بالجهل) (هذه) (الامة) (اذا) (اعتقت) (فحت) (غير) (موجبها) (علمت)  
 (بالاعتق) (بما) (منه) (يصح) (بما) (منه) (ان) (جهلت) (الطبع) (مسئلة) (كتاب) (الرجس) (ممن)  
 (ارتفعت) (عن) (اقر) (منه) (بما) (يعلم) (العلم) (ولا) (يغزو) (بالجهل) (مسئلة) (كتاب)  
 (السرف) (ممن) (سرو) (خوفت) (لوتوب) (لا) (يساو) (وهو) (دنيو) (وميم) (مصرود) (نيار) (لا) (يعلم)  
 (به) (انه) (يقطع) (ولا) (يغزو) (بالجهل) (من) (اعتق) (ولم) (نع) (وكيف) (يعلم) (العدة) (و) (ادعى)  
 (الجهل) (بما) (منه) (يجز) (ولا) (يغزو) (بالجهل) (في) (كتاب) (العد) (من) (الرونة) (انه) (ان) (اعذر) (بالجهل) (التم)  
 (بلا) (حد) (عليه) (مسئلة) (العتبة) (يعني) (ذلك) (امر) (انه) (يقطع) (في) (لستان) (علم) (ينكر) (هذه)  
 (في) (الحال) (فان) (اراد) (ان) (يشارك) (بالجهل) (فذلك) (والجهل) (فان) (في) (سما) (يحمي) (يلزم) (ما) (فقط)  
 (ولا) (يغزو) (بالجهل) (مسئلة) (العتبة) (يعني) (وجه) (له) (يعني) (على) (ايه) (الوجه) (بطله) (او) (جوه)  
 (ولا) (يجوز) (مشاهدة) (انه) (لانه) (مغزو) (ولا) (يغزو) (بالجهل) (الزبي) (يفتح) (الكتاب) (يراد) (واهم)  
 (جفلا) (لا) (يجوز) (مشاهدة) (انه) (ولا) (يغزو) (بالجهل) (للمتق) (ان) (اراد) (الزهد) (الى) (الزهد) (الراهي)  
 (من) (له) (خروج) (من) (الزهد) (ولا) (يغزو) (بالجهل) (النظر) (ان) (او) (طبي) (فيل) (الجملة) (فان)

مفتي  
اعرف المسألة التي تفتي  
فيها التسمية على الماعز  
مفتي  
اعرف المسألة  
الفتوى التي لا يفتي  
فيها الجمل مع



اصبح لعافه ولا يميز بالجهل **باب** مسائل الصلاة يستوي بين العاقل والجاهل **باب**  
 من قد مضى اذ ظهر انه كان عتو جانه بعد ولا يميز بالجهل **باب** الف رجل انفق من ماله  
 زوجا في عيبه ثم نفى لها ما نفى من ائتمنت من عيبه ومنه ولا يميز بالجهل  
**باب** البسوس العاقل يستوي بين عاقله والجاهل **باب** من ائتمنت من  
 يفتق عليه بغير عاقل جانه يفتق عليه ولا يميز بالجهل **باب** من دهم زكاته لغيره او كافر  
 غير عاقل جانه لا يميز ولا يميز بالجهل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 هو متعاطا جانه يفتق عليه ولا يميز بالجهل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 عاقله بالبيع جانه يفتق عليه ولا يميز بالجهل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 اكرهها على الوكيل وقامت بشركها حلب وكان القول قوله وان نكح طلق وان حلفت  
 بشركها ولو انكح ان نكحها احكمت من نفسها او نكحها لغيره منها فان عليه البيعة  
 بذلك وان عجز طلق وان حلفت بشركها فان نكحها لم يفسخ ولا يميز بالجهل **باب** مسائل  
 قال ابن المنذر في واثق العاقل والجاهل اذا قامت بالضرورة مطلقا لغيره طلق  
 بالبيعة ونكح اذ ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 طلقه وجبته قال ابن المنذر في واثق العاقل والجاهل اذا قامت بالضرورة مطلقا لغيره طلق  
 عنه ماله واحكامه فهو بائنا الاطلاق المولى والعسر بالتمتع وانما لو كانت  
 رجعية لم تستمع بطلا فمما لانها جارية **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 كان لها ان تطلق نفسها ما شاءت وله ما كرهت فيها زادها الواحدة ان ائتمنت  
 قبة وكان الشتر في الطهر ويجوز له ان يفتق عليه ولو قال في الشتر تطلق  
 نفسها باي الاطلاق فتارة كان لها ان تفتق بواحدة ما كرهت التخيير ولا عاقله  
 له في ذلك هل يختص ان لها ان تفتق في التخيير واحدة او اثنين او ثلاث  
 وهو كلام قول مالك في المرونة انها ان ائتمنت بواحدة او اثنين فسقط ما  
 قبلها قال محمد بن يونس من ائتمنت بواحدة او اثنين فسقط ما قبلها  
 فتفتق في ثلاث وقال غير ذلك في كتابه جواز ائتمنت بواحدة او اثنين فسقط ما  
 ابن ابي عمير اذا ائتمنت بواحدة او اثنين فسقط ما قبلها فتفتق في ثلاث وقال  
 لا يجوز بين التخيير ان طلقه بالبيعة وهو قول اكثر ائتمنت بواحدة او اثنين فسقط ما  
 يعني المرونة بشرط في الضرر عاقله او جاهلها انما يضر بها في نفسها  
 وما لها فهل لها ان تطلق نفسها بذلك او لا حتى ان المولى مع ذلك فوليها  
 ائتمنت ان نكحها والا كانت كالمجسورة عاقله او جاهلها الضرر وقع قال عليه السلام  
 لا ضرر ولا ضرار ويستوي بين عاقله والجاهل **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 لا يميز بالجهل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 نفسها انما تستوزر في ذلك في نفسها انما يضرها الضرر ونحوه لا يميز بالجهل  
**باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 زوجها في نفسها الا ان يتوكيلها اذ لها الرضى بالطلاق وكذلك كل شريك  
 فيه ما مر لها ليرها فمضاهاها فمضاهاها من ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 وفي كتاب ابن حبيب عن ابن ابي عمير في المولى عليه السلام في ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 وان كره وليه وقال مطر بن ابي المظنون واصبح لا يجوز الا بدين وليه **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 المسئلة في والد اعلم **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل

ابن

ابن اعلم في بطول الزمان ونزلت في ابي صليان بن اسود الغاض وخاضع لهما سبع سنين  
 في بيعة فقال لا يميز الاطلاق لا الا بدين ولا يميز بالجهل **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 سنين بعد خريف من ولا يميز بالجهل **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 الزجر زوجهم في الضرر عاقله والجاهل **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 الباطل في ذلك وقال مرة يفتق عليه وفي ذلك حرة الشتر لان جازا فلما نفى الشتر والضرر  
 بهار جفت امرها الى القائم واقبقت الصداق عشره فبكت الشتر طلق ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 وان ائتمنت به وانكح الاطوار جازا طلقه بالطلاق **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 من لا الى اثنين يميزها بغير طلق بغيرها وانما ائتمنت في الضرر من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 ولا يميز بالجهل **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 اذ اعلم المشهود الزوجية والشكر بالطلاق الزوجية ليع في عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 ونظروا بغيرها فان كان الشتر انما طلقه في عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 بعد الاخذ الزوجية ميسرة **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 وافتتحت منه بالان او استفتت فضائه بغيرها ان طلقها في عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 انما جعلت من ذلك ان من طلق الزوج او ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 فيهم يفتق عليه الطلاق ويحكم بغيره ما التزمه ومهره عليها ما اعطته بعد البيعة  
 ان يفتق عليه في ذلك كان الاضرار الزوجية ائتمنت ولا يضرها ما عقدته في الخلع من ان ذلك  
 طلق من عاقله يفتق عليه منها ولا استأطرها ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 غير مكرهه ومفسدة جميع ما ذكره في الفقه الموثق ولا خلاف في ذلك  
 المسترعت الميسرة قبل الخلع انما هي ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 جيد وقد كان ان تسترعت ولم تكن على الفقه لم يضرها ما علمت به ولم تسترعت  
 ميسرة ولا يضرها انما استرعت في الخلع انما طلقها بغير طهره فمما لانها ائتمنت  
 نفسها وقد ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 بهي كالمهره والشر لا يضره من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 من الوثيق قال ابن بطال في خلاصة مع هذا ان ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 الزكوة وطلعت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 تقع الاسترعا **باب** مسائل **باب** من ائتمنت من عاقله يفتق عليه ولا يميز بالجهل  
 تقع ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 قال ابن العطار وابن عمران يردع عليه ان الصامتة غير مكره بل طلاق بين الزوجين  
 الا بدين مع المهره وايضا بان من حجة الزوج ان يفتق له كالمهره ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 في زوال العتمة والاكنت التوب على الضرر وتنفق في زوجة او تفسد ذلك او عموما الله  
 ابن العطار وميمون وقالوا الاربع لم ياكل الحبل لانه قد ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 بالاجل لم يملو الزمنا في ذلك لا يجزأ الزوج اكل المال بالمال خلا غير واحد من الوثيقين  
 وهذا جرم العمل والستر الغض وقولنا وعليه ان يفتق كالمهره وطلعت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 عشرينها هو معنى قوله نكح وعلمت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 لعروجه قال ابن حبيب ان ائتمنت من عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل  
 الجماع يفتق عليها حتى تفرغ وقولنا جهنم فيقال يفتق الجماع ويضمها لقوله في جهنم  
 بالجمع وقال الذي لا يميز الا بدينهم وهم وقولنا زوجهم لقوله في والفرق على بعض

اذا التشرطت الزوجية  
 على زوجها التخلع فيه في  
 الضرر من يميني

اذا التشرطت عليها بغير طهره  
 في الخلع في عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل

اذا التشرطت عليها بغير طهره  
 في الخلع في عاقله او من جاهل او من عاقله او من جاهل















العربية الايتنروم ايتنم به عيتنم  
الاول والآخر

[illegible]

انضمم الى السبعه  
الحجج والبراهين في اثبات ان الرب

مدرسة الخيرية والحملة

حسن صنع















الحاشية على البروج جنونا وجننا

— 114 —

52







بصر

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

2











فقط  
انه المراهقة اخذت  
ناله عنها قلت ابيها وانا اولادها  
ناله كسب النشانه

فذلك وان كان حامله هو المحكوم له ونقضت في الكتاب وفسلوا تم اليه مخفوما فاسل  
وهذا عن غير ما لا يجوز به العمل الا فيما اذا كان حامله صاحب الفضة وفي ذكر ابن حبيب  
عن ابن القاسم وغيره اذا كان صاحب الفضة حامل الكتاب انه لا يجوز بيعها ولو اخذ من  
من هذا بيع حمل من الاصل او الفضة يطبق كتاب الفقيه بالحكم اليه فان اقرضه  
لا يجوز عند احد والفضاء معسوخ وان كان حمل شاهدان وحققه عند المختص اليه  
وركني من عليهما في غير وان لم يكن فذلك لا يجوز وان كان في يده الاخر فترفع ميطا (الصلح)  
وكان الخط والكتاب مشهورين عند النكاح اليه فان استحسن ابراءة فذلك هو المقدر  
العود **مسألة** بل ان الوكيل عند النكاح بعد عزله ولا علم عنه كما يترك فقال ابن القاسم  
وغيره بل علم مودع وهو الغضا وقال الفاضلان ابو العزم وابن القصار فليعلم ما ضر  
اذا لم يكن على عزله **مسألة** وهل يحتاج الوكيل اليه والستار البكر التي وكله ابوها  
على عنه فذلك حال الاحكام ابن حنبل عن مالك في ذلك رواه ابني (احكامه) لا يستلزم  
وبذلك قال ابو الطيب الميسر واقتار النكاح والآخر انه يستلزمها ووجه وتاريخ  
ابن حنبل في كتابها الا ان يقول الاب في تركه وكذا في خصوصه معوضه (قاسم في  
ذلك ففعل نفسه وانزل من ثلثه بل لا يستلزمها **مسألة** يعني منع الزوج بعد النكاح  
يطلب من الوكيل ما يرجع له من النفقة وزعم انه لم يمتنع من ذلك زوج بل منع  
بقوله تنبيه كالعالم ونحوه (الوكيل) البينة بالبراءة عنه وبراءة اخاه بنيه مع  
انبياء الجاهلية وبراءة بيت النكاح وحرى وان كان فيلزم بعد ذلك في يجب له على  
الوكيل **مسألة** قال ابو عمر في الخطيب ومن عقد فداها بكونه منع ومنع  
الطلاق وليس للوكيل ان يردّها اليه الا بتجريبه وكذا قال غيره الا ان يكون الوكيل  
جعل له ذلك على توكيله (ابا) **مسألة** بل ان زوجت البينة بوجه السماع منها  
ان يقول لها (الشهود) او غيرهم ان بلانا خطبنا على صفة كذا الفقه من طراز  
والمراد في المتن منقول عنه فذلك لان فان كنت راضية بما صحت وصالحك لازم لك وان  
كنت عارضة بما نطقت ويطلقون (المنع) عندها قليلا بل ان سمعت ولم تظهر كراهية  
كان فيلزم رضاءها بذلك **مسألة** ويستصحب عليها (المهرقة) وان لم يغير  
الشهود نظر واليهما البشهر وانما عينها في الاستيفاء ويكون معنها ولا  
حرج عليها في النظر اليها الضرورة الى ذلك وتقول في تبيين الانتقاد عليها  
من وقف على عينها **مسألة** ان وصي الاب اخذ بالنكاح البكر من الولي  
قال مالك وابن القاسم في المرونة والوصي ان يزوجه البكر البالغة برضاها وان  
كراهي الولي ولورضيت هي ووليها برضا وعقد والى يزوج الابرضي الوصي وان  
اختلفوا نظر السلطان في ذلك وقال يحيى ابن كعبه الولي اولي وينظر الولي  
قال مالك ووصي الوصي في البكر وان لم يزوج كالموصي وقال ابن الماجشون في مختصر  
ابن شعبة ان محرر ابن عبد الحكم لا تزوجه الوصي الا ان يكون وليها وقال السمعوني  
في المسلمين ان من يقع (الخط) ان الولي اولي بالقدح من الوصي وهذه اقال النكاح  
والنكاح والتشريع ابن حنبل وجم قال القاضي من رضى كعبه وافق بقوله عليه  
السلام لانكاح الابوي وهما البني بولي وان فيه هو (الايطا) فربح مفاع (الاب  
بالجواب) انه لو خلع مفاع لكان ان يقع على صغار بناته فلا يجوز ذلك لان قال  
الحنفية ولا ولاية الاب في الرضا من انفكحت لوتهم الا لاجاز ال بوصي بالنكاح



بما فيه النكاح مطلقه ومطلها بوطا بالنكاح جابر ولا خيار فيه بعد بلوغها وخال النكاح  
الا وهو الولي والعوي الصغير من غير حاجة تدعو الى ذلك بعد وجوبه الان واختلاف  
الا في غير جبهه بل في جبهه النكاح بامره وبمنه قبل الرخول مطلقا وبعدة ماله  
يطلق وان طاله مضى وقبل غير الزوجه ماله يطلق ذلك بعد الرخول او بعد خلعها  
او لها الخيار فيسقط جبهه خيارها وخال ابن الفاسع في العتيق ويقع التوارث  
في هذا النكاح قبل البيع لانه في اجازة قبل النكاح وخال ابن الفاسع في العتيق ويقع التوارث  
وهي بنت مشترقة اعوان والتاخر بوجوبه متواجر وروى عبد الملك بن حسن عن ابن  
الفاسع في العوي يزوجه للصغيرة وهي مسكينة لا غير راسا اجازة النكاح وان لم يرد  
**وروي** واختلافه انما في بنت المجهه فقال ابن الفاسع لا باس ان اجازة بماله الموالى  
ان تزوجه برضاها وخال مرة لا تزوجه حتى تنسل وان زوجة قبله لا يفسخ وماله محرم  
لا يفسخ **مسألة** اما ان كانت الصغيرة تحت حجة فحقة وهي في سن من توطى  
بقدر الزهر جواز نكاحها في رضىته وهو قول مالك في ثمانية عشر سنة  
سنتين وعليه العمل في العتيق وروى محمد بن عمر الحلي عن مالك انه رجع عن هذا  
القول وخال لا تزوجه (البنية) حتى تنسل فان ابوبكر الا بصريح وهو الصحيح قال سفيان  
في العتيق وبمنه ان وقع وان كانت في سن من لا يوطى فلا تزوجه بوجوبه **مسألة**  
بان جعل الاب للعوي نكاحا قبل البلوغ ويقع ممن رآه اجازة الاب انزله  
في ذلك منزلة وهو قول مالك في الموازية والواحدة وقال اصعب وكثير وعبد  
الله بن ابي نجرم لا يزوجه قبل البلوغ وان جعل الاب له ذلك ونحوه في كتاب المل يمين  
قال البخاري وهو الحسن لان ما حقه له الاب من الشفقة والعتان يمينه على حال  
الاختلاف فيها لا يفسخ وخال في الواحدة اذا اخلل زوج ابنته من ماله او من  
نفسه او خال زوج ابنته قبله تزوجه قبل البلوغ ويقع ويكرهها على ذلك  
قال في الموازية وخال ابن الفاسع واصعب لانه موقوف اليه امرها وخال ابن الفطار  
ازوجه له رجلا بجرها صغيرة كانت او كبيرة وان لم يمين له لم يزوجه (الصغيرة) حتى  
تكبر وترضا ولا يفسخ حتى ترضا **مسألة** ماله اهل ذلك او غلبه على شرط في كتاب  
ابن اشرس عن مالك اذا اخلل ان بلغت ابنتي مزوجها من ماله لم يفسخ ذلك عليها  
ان تبلغ فذلك جابر ان ابنتها بلان خالها ان بلغت ابنتي مزوجها من ماله لم يفسخ ذلك عليها  
مؤخره ولابن الفاسع في بغير روايات (المؤخره) يمين قال ان من مرضى  
مقدم زوجته ابنته من ابن ابي جابر ان قبله ابن الفاسع قال سفيان  
بالفري **مسألة** وان كانت ثيبا وعليها وصى مروي ابن حبيب عن مالك  
انه احق من الاولياء في المؤخره يجوز افكاح الولي لها وان اكره (العوي) والنكاح  
العوي وان كره الولي كما تزوجهها اخ وماله ان لا يفسخ ذلك جابر قال (شريف) لا في  
العوي في المشبه كالا في (التيق) ونحوه في ثمانية عشر سنة قال فضل  
في وثائقه لا بد ان يكره في (التيق) ان يعقوبه المرأة الى الولي في عفا فكلها وصيا  
كان او كمالا او مطلقا او غير ذلك ما عدا الاب في ابنته البكر وما سواها فلا  
يؤمن في كره القوي في غير قول ابن الفاسع وانكره ابن حبيب وخال الولي لا يفسخ  
الولي بلا ماله في كره القوي في غير قول ابن الفاسع وانكره ابن حبيب وخال الولي لا يفسخ

بما فيه النكاح مطلقه ومطلها بوطا بالنكاح جابر ولا خيار فيه بعد بلوغها وخال النكاح  
الا وهو الولي والعوي الصغير من غير حاجة تدعو الى ذلك بعد وجوبه الان واختلاف  
الا في غير جبهه بل في جبهه النكاح بامره وبمنه قبل الرخول مطلقا وبعدة ماله  
يطلق وان طاله مضى وقبل غير الزوجه ماله يطلق ذلك بعد الرخول او بعد خلعها  
او لها الخيار فيسقط جبهه خيارها وخال ابن الفاسع في العتيق ويقع التوارث  
في هذا النكاح قبل البيع لانه في اجازة قبل النكاح وخال ابن الفاسع في العتيق ويقع التوارث  
وهي بنت مشترقة اعوان والتاخر بوجوبه متواجر وروى عبد الملك بن حسن عن ابن  
الفاسع في العوي يزوجه للصغيرة وهي مسكينة لا غير راسا اجازة النكاح وان لم يرد  
**وروي** واختلافه انما في بنت المجهه فقال ابن الفاسع لا باس ان اجازة بماله الموالى  
ان تزوجه برضاها وخال مرة لا تزوجه حتى تنسل وان زوجة قبله لا يفسخ وماله محرم  
لا يفسخ **مسألة** اما ان كانت الصغيرة تحت حجة فحقة وهي في سن من توطى  
بقدر الزهر جواز نكاحها في رضىته وهو قول مالك في ثمانية عشر سنة  
سنتين وعليه العمل في العتيق وروى محمد بن عمر الحلي عن مالك انه رجع عن هذا  
القول وخال لا تزوجه (البنية) حتى تنسل فان ابوبكر الا بصريح وهو الصحيح قال سفيان  
في العتيق وبمنه ان وقع وان كانت في سن من لا يوطى فلا تزوجه بوجوبه **مسألة**  
بان جعل الاب للعوي نكاحا قبل البلوغ ويقع ممن رآه اجازة الاب انزله  
في ذلك منزلة وهو قول مالك في الموازية والواحدة وقال اصعب وكثير وعبد  
الله بن ابي نجرم لا يزوجه قبل البلوغ وان جعل الاب له ذلك ونحوه في كتاب المل يمين  
قال البخاري وهو الحسن لان ما حقه له الاب من الشفقة والعتان يمينه على حال  
الاختلاف فيها لا يفسخ وخال في الواحدة اذا اخلل زوج ابنته من ماله او من  
نفسه او خال زوج ابنته قبله تزوجه قبل البلوغ ويقع ويكرهها على ذلك  
قال في الموازية وخال ابن الفاسع واصعب لانه موقوف اليه امرها وخال ابن الفطار  
ازوجه له رجلا بجرها صغيرة كانت او كبيرة وان لم يمين له لم يزوجه (الصغيرة) حتى  
تكبر وترضا ولا يفسخ حتى ترضا **مسألة** ماله اهل ذلك او غلبه على شرط في كتاب  
ابن اشرس عن مالك اذا اخلل ان بلغت ابنتي مزوجها من ماله لم يفسخ ذلك عليها  
ان تبلغ فذلك جابر ان ابنتها بلان خالها ان بلغت ابنتي مزوجها من ماله لم يفسخ ذلك عليها  
مؤخره ولابن الفاسع في بغير روايات (المؤخره) يمين قال ان من مرضى  
مقدم زوجته ابنته من ابن ابي جابر ان قبله ابن الفاسع قال سفيان  
بالفري **مسألة** وان كانت ثيبا وعليها وصى مروي ابن حبيب عن مالك  
انه احق من الاولياء في المؤخره يجوز افكاح الولي لها وان اكره (العوي) والنكاح  
العوي وان كره الولي كما تزوجهها اخ وماله ان لا يفسخ ذلك جابر قال (شريف) لا في  
العوي في المشبه كالا في (التيق) ونحوه في ثمانية عشر سنة قال فضل  
في وثائقه لا بد ان يكره في (التيق) ان يعقوبه المرأة الى الولي في عفا فكلها وصيا  
كان او كمالا او مطلقا او غير ذلك ما عدا الاب في ابنته البكر وما سواها فلا  
يؤمن في كره القوي في غير قول ابن الفاسع وانكره ابن حبيب وخال الولي لا يفسخ  
الولي بلا ماله في كره القوي في غير قول ابن الفاسع وانكره ابن حبيب وخال الولي لا يفسخ











بخلاف

والمؤمنون لهم  
الجنات التي تجري من  
حتها الأنهار والهم  
فيها أزواج مطهرة  
فيها فيها ما يشاءون  
لا يخرجون منها ولا  
يتموضعون فيها ولا  
يؤلمون







وطلبنا منه في ذلك  
الغرض المستر. حاله يسنى

الحمة ان تزوج  
عليها راحة لانها  
ممنوعة لافلام

Levine

بهما وبين الامة قال في الردة بالسوا وقال ابن المسيب لم يفتي وليته وخاله لدا ابن  
 المشرك قال والى قماريخ قال في مال من كان عليه مائة **مسألة** واقتطعت له او حصة  
 هو لا يخرج له حصة دون النصف عليه فقال في بيع ثوبه لا يخرج له الا حصة (صحيح)  
 عن ابن جبير بنزولها لان يفتقها على حبلها انما يضمنها اليها قال القاضي وهو حصة  
 لا العرة تقطع عليه لا يخرج عن يفتقها فلا يضمن العرة على الصداق **مسألة** واقتطعت (ايضا)  
 مؤلفا له الا حصة (العتبة) امة بفتنهما لم يضمن له ثوبه او حبله عتبه ابن جبير  
 فقال القاضي رآني ان ثوبه خلعوا عنه (العتبة) ان يخرج حصة مقدية له بالقرابة مما يضمنه  
**مسألة** واقتطعت ايضا اذا كان ثوبه امة شتم وجده طولا للخرة فلا يعارض الامة او لا على ثلاثة  
 اقل من ذلك ما لا يجوز له البقاء عليها صوابا تزوج حرة او امة وقال ابن جبير يجوز له  
 البقاء على تزوج حرة وان تزوجها حرة عليه الامة فلا ابن الفراء في ثوبه غير  
 كان يفرق بين الرجل وبين الامة اذا تزوجها على الحرة لا يضمن ان يفرق بينهما (اي تزوج  
 عليها العرة فلا والامر بينهما صوابا) قال القاضي يريد ان يفتق الامة فلا يضمن من غير  
 شرط **مسألة** واحدا العبد فله ان يتزوج الامة من غير شرط فقال في الردة وله  
 ان يتزوجها على العرة ولا يضمنها لان الامة من ثوبه وقال ابن المشرك في المال  
 حصة لها لا يخرج مثل مالها مع الغير **مسألة** والمشتكر ركن مالك واجباته ان يعيدون  
 فيزوج اربع نواجز واما ارزوي اثنى وصية عنه انه لا يتزوج الا حصة **مسألة**  
 واذا علمت امة بيتي رجلتي بليس لامة لها ان تزوجها الا بذمة الاخر وان زوجها  
 بغير ذمة مع الردة لا يجوز وان اجازة الاخر ويعتبر ان دخلت ويقره المسمى  
 بيتي (السراجي) بان نفق على صفة او المثل في الغاييب نصفه او المثل قال فينقل  
 وهذا بعد الان ينزلها على فتمت بيته على مال طلق امرأته من (افق) من  
 الزوج لها او قلها لانه مال من مالها في منى اقتسم المال ربع الزوج على العاقبة  
 بما استقبل بنصيبه وقال (الشريفة) لفرادى المسمى قال محمد بن شعرون اما قول ابن  
 الفراء ان المسمى ليعمل الا ان يكون اخلا من صراف المثل فيمنع الغاييب ويجعل ان  
 يريد اذا تزوجها على فتمت ويحمل ان الشريفة عشرة لما كان نفق بياية تزوجته اثنى  
 الكتاب واما الصداق الذي يكون بين الامة وهو الزينة يعطى السران **مسألة** قال ابن  
 المرازه هذا اذا كانت الزوجة عالما ان لعينها العاقبة فيها مشتركا وان كان غورا عاقبة  
 وقال له هي ابى ومحمد بن ابي البركات الزوج له عاقبة بين من الصداق او ائنا عليه للغاييب  
 نصف صفة او الثلث ويرجع على الزينة غرة قال ابن ابي زيد وابن الفراء وانما يرجع على  
 الزينة غرة بما دام لم تزوج نصف دينار وقال غيرهما لا يفرق له شيئا من مال ابن الخليل  
 اذا تزوج الزوج للغاييب بتم بربع على العاقبة وهو ائنا غرة بما فيه منة دون ما  
 غرسه قال ابن حجر وزعمه ابن المرازه ان يزوج عليه الجريح ما غرس وهو الصواب  
 لان غرته كان بسبب غروري **مسألة** واما اذا كان غير بيتي شري ببيتي زوجا (أهلها)  
 لغيره او الاخر جازة اجازة لكتبتة الشك بخلاف الامة وان فسخه اخذ من الزوجية  
 الصداق وقال ابن جبير لا يترك لها شيئا بان علمت الزوجية بالشريكة ترجع على  
 من زوجها (ايته) ويترك الصداق ويبدل العتبه بان فسخها رجعت الزوجية على حاضر  
 بنصيبه من الصداق وان غرها في يدها ان يبيع مشتركا لغيره رجعت عليه جميع الصداق  
 وان كان غرته يبيع لها نصيب من العتبه وامان ان يبيع العتبه منى منقولا ان يفسخه

124







عبر ان يخرج من بعض القرويين نال ابن محرز انما يطل بالبطان السيل اذا مرها فله ابو  
القاسم ابن الطائي يقول ان يطل منه بالاطال السيد اذا الى يعرفها يعني الى يد كل لها شمس  
حينئذ الترويح اول عتقوت هي انه حر فال بلاد الاخرى وزعم انه حر بلا يفتقر ان  
بينهم ولعلنا الحواشي في قوله او كانت في تنبيهه **مسألة** قال ابو المروني  
والمراد السيد جيل علم بخلق بحري بلورقته من الطير ما كان له وهو كل الزرع يعلم  
لا يفتقد حركه راس السهم للمان فخرني بموت الطالب فان لورقته من الطير  
ما كان له فله ابن محرز وانه بلغ الطالب الايق في يتناول المشتري من لورقته في الشاخي  
**مسألة** واما الامانة ان انورقته يغير ان يسورها فان باشرت العفة بالخلق  
بلا لا يجوز وان اجاز السيد يبيع بغير طلاق وفي قوله ابن القاسم واقرقوت  
لذلك ومن عفا عليها ببيعها روايان اذ الامانة كعفة لها كما يفسرهم والملاخرى  
ان يجوز ما جاز السيد فله في المرونة ومن تزوج امه رجل بغير رقة فله يجوز ان اجاز  
السيد ويصح وان ولورقته ولوا عتقها السيد قبل علم بالخلق بلا يفتقد من  
معه ولا يفتقر وجهها اليه الاستبراء من ملابيه اليه فله ان استرأها  
في تلك المرونة بلا يطل من فتقضي فله ولو باع الامانة رجل او باعت هي نفسها  
بغير رقة السيد ما جاز السيد جاز الاستدلال به الشيوخ بهنر المستند  
على ان من تولى في سلفه رجل ما عفا وعلى المشتري بغيره البائع ما جاز لها  
الباع ان الباع جاز وهو قوله ممنون في مسألة الغصب وقوله يشبه لا يجوز  
الباع لان القاصه والمشتري في خلاصه غور وتناول بعضهم مسألة الامانة كما في المشتري  
وطن ان يغيرها او كلها كما يبيع بمقتضاها وهو كلام ظاهر في كتاب **ما جاز**  
**في بيع الكتابات وانكح الرجل النفس** ويجوز المسلم ان يتزوج  
كتابية ويكره ذلك ابن القاسم فله ابن القاسم وانما كرهه من ذلك لان نفوس به الولد  
وهو فضل ورعا فم وليس له متعلقا من ذلك ولا من الزهابة الى الكنيسته فانه كانت  
حرية بل ان كانه يبيعها السيد لتزويج ولد في دار الحجرة الكبر فال ابن القاسم  
وانت اروي ان يخالها من غير رضا وقيل انما كره ذلك لانها قد توفت ما علامه فنه  
من مع المشتري وولد معها وقيل بسبب الخرافة ما يبيع بين الزوجين  
من المودة والرحمة ولا يبيع مودة اهل الكفر وقد كره مولد ايضا استر صاع  
الكرايم كما يبيع به الولد من الباطن وهي ما يثبت عن الحرة والخزيرة وتار  
ابن القاسم وابن القاسم ان لا يجوز نكاح الحرية فلا وقد قيل ان المباس  
من ذلك بخلاف لا يخل وتلى قوله فانه لو كان لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر  
الايه وحده فذلك البيع الخلية وهي خرافة ما سلمت فهو لعمري  
وحسن اسلامها وحقت بالصلوات فان الميث بن سعد كانت بانية للمروني  
لما خلت عفتان رضي الله عنه يعني فلافه ليل في يد من ياتى رجل من عليه في ناقة  
ما ساذن ما يلقى في الرخوة على ممتان ما كنهت له وهي بحسب ابن من اخوانه  
فريد فلفته في خلفه الباب وم خلد فقال لها اكسفي من وجهك فكشفت  
ثم عفا ما خرج من كنه اخره منته في ليل وجهه من عت عليه فليكنه فمالت الشمس  
امطع به واهلك اهل ماله وولد له ولد فله نكاحه فله في الخلاص فيها  
ابن خال يخرج الخليلي ليعمل ناقة معه عليه ففكت به في نكاح النسي

الملك وانما يفتق بطون الرومية منة بوجوه السيل منة بوجوه السيل وانما  
الطليبي يقول ان يطل منه بالاطال السيد اذا الى يعرفها يعني الى يد كل لها شمس  
حينئذ الترويح اول عتقوت هي انه حر فال بلاد الاخرى وزعم انه حر بلا يفتقر ان  
بينهم ولعلنا الحواشي في قوله او كانت في تنبيهه **مسألة** قال ابو المروني  
والمراد السيد جيل علم بخلق بحري بلورقته من الطير ما كان له وهو كل الزرع يعلم  
لا يفتقد حركه راس السهم للمان فخرني بموت الطالب فان لورقته من الطير  
ما كان له فله ابن محرز وانه بلغ الطالب الايق في يتناول المشتري من لورقته في الشاخي  
**مسألة** واما الامانة ان انورقته يغير ان يسورها فان باشرت العفة بالخلق  
بلا لا يجوز وان اجاز السيد يبيع بغير طلاق وفي قوله ابن القاسم واقرقوت  
لذلك ومن عفا عليها ببيعها روايان اذ الامانة كعفة لها كما يفسرهم والملاخرى  
ان يجوز ما جاز السيد فله في المرونة ومن تزوج امه رجل بغير رقة فله يجوز ان اجاز  
السيد ويصح وان ولورقته ولوا عتقها السيد قبل علم بالخلق بلا يفتقد من  
معه ولا يفتقر وجهها اليه الاستبراء من ملابيه اليه فله ان استرأها  
في تلك المرونة بلا يطل من فتقضي فله ولو باع الامانة رجل او باعت هي نفسها  
بغير رقة السيد ما جاز السيد جاز الاستدلال به الشيوخ بهنر المستند  
على ان من تولى في سلفه رجل ما عفا وعلى المشتري بغيره البائع ما جاز لها  
الباع ان الباع جاز وهو قوله ممنون في مسألة الغصب وقوله يشبه لا يجوز  
الباع لان القاصه والمشتري في خلاصه غور وتناول بعضهم مسألة الامانة كما في المشتري  
وطن ان يغيرها او كلها كما يبيع بمقتضاها وهو كلام ظاهر في كتاب **ما جاز**  
**في بيع الكتابات وانكح الرجل النفس** ويجوز المسلم ان يتزوج  
كتابية ويكره ذلك ابن القاسم فله ابن القاسم وانما كرهه من ذلك لان نفوس به الولد  
وهو فضل ورعا فم وليس له متعلقا من ذلك ولا من الزهابة الى الكنيسته فانه كانت  
حرية بل ان كانه يبيعها السيد لتزويج ولد في دار الحجرة الكبر فال ابن القاسم  
وانت اروي ان يخالها من غير رضا وقيل انما كره ذلك لانها قد توفت ما علامه فنه  
من مع المشتري وولد معها وقيل بسبب الخرافة ما يبيع بين الزوجين  
من المودة والرحمة ولا يبيع مودة اهل الكفر وقد كره مولد ايضا استر صاع  
الكرايم كما يبيع به الولد من الباطن وهي ما يثبت عن الحرة والخزيرة وتار  
ابن القاسم وابن القاسم ان لا يجوز نكاح الحرية فلا وقد قيل ان المباس  
من ذلك بخلاف لا يخل وتلى قوله فانه لو كان لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر  
الايه وحده فذلك البيع الخلية وهي خرافة ما سلمت فهو لعمري  
وحسن اسلامها وحقت بالصلوات فان الميث بن سعد كانت بانية للمروني  
لما خلت عفتان رضي الله عنه يعني فلافه ليل في يد من ياتى رجل من عليه في ناقة  
ما ساذن ما يلقى في الرخوة على ممتان ما كنهت له وهي بحسب ابن من اخوانه  
فريد فلفته في خلفه الباب وم خلد فقال لها اكسفي من وجهك فكشفت  
ثم عفا ما خرج من كنه اخره منته في ليل وجهه من عت عليه فليكنه فمالت الشمس  
امطع به واهلك اهل ماله وولد له ولد فله نكاحه فله في الخلاص فيها  
ابن خال يخرج الخليلي ليعمل ناقة معه عليه ففكت به في نكاح النسي

**مسألة**



صراط المستقیم  
اعرجوا فوالله انما اجاروا الجمیع

وإني صداف















المستخف

[illegible]

وہم انما ابنا اللہ  
خدا بیست و پنج روز از این مکتوبات

عروب العباد في النكاح  
لا يشترطوا فيه من التقصير



















وصرو الزوج احدهما دمع لهما حواضهما حليب الاخرى وعلى كل منهما الاستبراء وانما  
يلحق الاخر من الصداق فيقتسمان مع فروه ميسورهما بعد ان يلبس كل واحد منهما  
المخول بساومه فكل منهما كان خطه من ذلك لاخرى **مسئلة** واما ان تزوجها في غيرة  
ولم يخل بها حواضها او قبله بالاولى فانه يثبت عليها ويصح نكاح الثانية  
وان كان الثانية بعد نكاحه من كانت الاخرى حرمته عليه وان كانت الحرة حرة  
الاخرى فيصح نكاحها معها ويترجم البنت ان تها ولولا ذلك لكان حرمته عليه  
**مسئلة** لو تزوجت الاولى من قبل ان تعلم قبل النكاح ان نكاحها معها مطلقا  
ويترجم البنت ان تها ولكل منهما نصف صدقها وبنه ربع صدقها والغير من ان  
يكون لكل واحد منهما ربع الاقل من الصداق ان كان في كل منهما النكاح الاول ولا  
يترجم عليه معرفة ذلك لان ادعى كل منهما انه علم انما الاول فيك له الحليم على ان  
لا تقبل ذلك بل حليب وطلعت كل منهما النكاح وادعى منهما النكاح الاول فله النكاح  
اكثر الصداق فيقتسمان مع فروه ميسورهما وان قلنا كان لهما نصف الاقل وان دخلت  
احدهما وطلعت الاخرى بعد حليب كان الحليم نصف صدقها والغير من النكاح  
وان دخلت من البنت وطلعت معها كان لكل منهما نصف صدقها وان دخلت احدهما  
ونكحت الاخرى بعد نكاحها كان الحليم نصف صدقها والغير من النكاح وان دخلت  
جميعا بعد نكاحها كان لهما نصف الاقل فيقتسمان صدقها فدان اقلها النكاح  
الاول حليب على ذلك واما النكاح نصف صدقها والغير من النكاح **مسئلة** وانما  
الزوج والسنة حواضها بالبراءت بينهما بعد ان يلبس قدامه النكاح ولكل منهما  
نصف صدقها والغير من النكاح ان يكون اقل الصداق فيقتسمان صدقها فدان اقلها  
النكاح وانما النكاح اربعة اشهر وعشرا لثبوتها في النكاح الاول وان دخل بها  
حرمته عليه ولكل منهما نصف صدقها ولا ميراث لهما ان طلقا وعليهما الاستبراء  
بين **مسئلة** وان دخل بالاولى فطلعت ثبوت عليها وحرمته الثانية فيكون وان دخل  
بالثانية فطلعت فصح نكاحها معها ولو تزوجت بها حواضها لولا ان يترجمها بعد  
الاستبراء ان كانت البنت وان كانت الاخرى حرمته عليه ولا ميراث لهما ان طلقا **مسئلة**  
وان دخل بها حواضها لم يطلع اليها الا بالثانية من كان في النكاح الاول حرمته  
عليه وان كانت البنت حرة فبينهم وبينها نكاح فترجم البنت بعد الاستبراء انما  
والمرخول بها لا يسمى وان بدت لزوج المرخول بها الا بغير عزة ولها الصداق  
فان ابن يبيد ونصف الميراث وقال ابن الميراث لا ميراث لهما منهم الصداق ولا عزة  
على غير المرخول بها ولا ميراث ولا ميراث **مسئلة** وان دخل بها حواضها لولا ان يترجمها بعد  
عليه وانما قول فترجم مع كمينه في النكاح انما انه في النكاح الاول حرمته عليها ولا ثبوت  
للاخرى من كل حليف كل منهما النكاح الاول والمرخول بها في خوفه من صوابها فطلعت  
احدهما ونكحت الاخرى بالحليلة صدقها ولا ثبوت لهما ولا ثبوت لهما **مسئلة** وانما  
بكل منهما نصف صدقها والغير من النكاح ان يكون اقل الصداق فيقتسمان صدقها فدان اقلها  
النكاح وانما النكاح اربعة اشهر وعشرا لثبوتها في النكاح الاول وان دخل بها  
حرمته عليه ولكل منهما نصف صدقها ولا ميراث لهما ان طلقا وعليهما الاستبراء  
بين **كتاب الوصايا** والاصل بينه فوله نكاح النكاح التي ارضعها الابنة  
وموله عليه استبراء يحرم من الوصاية ما يحرم من الولادة والرضاع الحرام مكران في

الحوليين بغير هذا مزاجه ذلك رحم الله واختلافه في موضعين احدهما ما زاد على الحوليين  
الى ثلاثة اشهر والثاني اذا ابطع قبل الحوليين وانقل الى الطعام ثم رضع ماء الزيادة فاطعم  
بجاء اربعة اشهر وروي ابن عمر الخنجر عن مالك ان الرضاع في الزيادة اليسيرة يحرم  
واختلاف في موضعين احدهما ما زاد على الحوليين في الرضاع في الزيادة اليسيرة يحرم  
جيبه رابن الغضار الشهر رفره وقال في المرونة الشهر والشهرين ويحرم ابن  
منه الله يحرم الى ثلاثة اشهر قال النبي وهو احسن **مسئلة** ولو زاد ما يقع الطعام  
بان وضع الطعام قبل الحوليين ثم وضع بعد ذلك ليشربا بعد الاستبراء في الطعام وانقل  
معيته اليه في ثلثه يوم فقال ابن القاسم لا يحرم وقال مطرود وابن المازني وارضع  
يخرج ويحق ابن القاسم ان رضع بعد ذلك في يومين او يومين في ثلثه يوم فانه لا يحر  
الحليم الى البنت لكان يحمله وذهب الليث بن سعد وجماعة من العلماء الى ان الحرة  
تغير رضاع الكبر ومختلف حريمه صلى موسى ابي حنيفة وهو في المولى وذهب فالت  
عائشة قال ابن حبيب والاختلاف بين العلماء في رضاع الكبر رها هو في رجع الحجاب  
به واما الترخيم فلع يثقلوا الله لا يقع به وقال غير الاختلاف في الجميع وخرطان ابو  
موسى يعني بانه يحرم ثم رجع الى قول ابن مسعود وقال لا تستلوني عن شيء ملاح  
هنا الحوليين لظهورهم **مسئلة** ويحرم من اللبن ما وصل الى جوف الرضيع ولو  
لبسه فانه في المرونة وغيرها فلا الحليب وهو حوله عمر وعليه ابن عباس والاولى في  
دائمه ثبوت ويحرمهم وقال ابن مسعود وابن الزبير والجمهور والجمهور ثلثه  
رضعات وقال الثانية لا يحرم الا خمس وطلعت عائشة وجعته عشرة رضعات  
**مسئلة** وتقع الحرة في ما وصل الى جوف الرضيع من اللبن سواء كان برضاع من  
المولود او من حليفه او بلوغه او وجوهه فليلا كان او كثيرا فقال ابن حبيب والجمهور  
ما وصل من الرضاع في الحلو والمرد ما وصل منه ثبوت اللسان وقال ابن ابي زينة الم  
بجور يفتح الحواض في وسطه البع والروضة ما وصل الى جوفه الشرف واما السقوط  
في المرونة عن ابن القاسم ان وصل الى جوفه بانه يحرم والا بلا وقال الحليم الحرام  
لا يحرم ويكفاه ابن حبيب عن مالك يحرم وقال ابن حبيب يحرم لانه يصل الى الجوف  
وقال مالك في حق ابن حنبل لا يحرم الحنفية قال بعه الشيوخ وهو الصواب  
ليمر وصوله الى الجوف **مسئلة** واما النكاح في اللبن في المرونة عن طائفة الخراسانية  
لا يحرم وقال ابن حبيب ان يكون بعد غير نكاح الى الجوف فهو في الحرة بالجزء الذي  
وقع فيه من اللبن **مسئلة** وانما النكاح في اللبن في المرونة عن طائفة الخراسانية  
ابن القاسم لا يحرم الا اذا كان اللبن حليفا وقال مطرود وابن المازني حرم  
ابن حبيب يحرم **مسئلة** واما لبن الصغير فقال النخعي حليفا هو الوهاب ان يحرم  
وقال ابن الجلاب انما كانت الصغيرة لا ترضع في حرمته واما لبن الرجل فقال  
مالك لا يحرم لقوله تعالى واما لبنه فاعطه حرمته واما لبن الرجل فقال  
صاحبه العز ابنه نفع له الحرة قال النخعي واليمنة هبة بعه ثبوتها وهو ابنه وقال  
ابن حنبلان روى اهل البصرة عن مالك والشافعية في رجل ارضع هبة انه يكون  
له نكاحها **مسئلة** واختلاف بين زوج الميراث في النكاح انما في اللبن في المرونة  
ونزلت بالمرثية في اختلاف النكاح في الميراث في الميراث ان اللبن يحرم من قبل  
الاب وبه قال علي وابن حنبلان والشافعية والجمهور والجمهور والجمهور



والشأن في ذلك أبو عمرو بن الزبير وعالمية **موج** إذا قلنا يجوز من المطلقة الطهر  
إذا ارضعت عليها فهو ابن الزبير طلقها وأخلف إذا تزوجت وطبقها التلق فمقال ابن  
التيمن عن ابن زبير بن عوفى التلق ينفع حكم الأول وفيه الرضيع ابن لهما طلق من  
التلق وقال مالك في المرونة الرضيع ابن لهما إذا كان لبن الأول متصلا وان حملت من التلق  
قال في مختصر الوفاة بالولادة ينفع حكم الأول قال ابن المنذر وهو اجتماع أهل العلم في كتاب  
محو هو ابن لهما وإن ولد من التلق يربط إلى خمسة أعوام **مسألة** وهذا إذا كان خلافاً داخل  
إذا كان جوامد لا يلحق به النسب هل ينفع المرونة فقال ابن حبيب نفع المرونة بعد زنا أو عصم  
وقهر فوله مالك الزينة بنت عليه وكان يقول قل وطى لا يلحق به الولد بالرضاع تبع للولد وقال  
محو كل ولد لمحوه الزينة ولو انتمى من لبن لا يلحق به الرضعة تلك المرأة ابن لهما مقاب  
قال الشيخ وكان مرفوعة بين الزنا **موج** ولا يلزم لبن العبد ليس بالابن لا يمتنع حبة  
كانت أو ميتة مسلحة أو كفاية حرة أو أمية أو بائنة أو تزوج أو أربع **مسألة** ما إذا  
ارضعت امرأة حبيبا حرم عليه جميع بناتها اللاتي ولدت أو ارضعت قبله أو مع أو بعد لأنهن  
أخواته ويحرم عليه أخت الموصوفة لأنها خالته وأمهات لأنهن أخواته وأخت زوجها لأنها  
محمزة وأمه لأنها حرة وبنته من غير الموصوفة لأنهن أخواته من أبيه ولا يلزم على أبيه بانه  
الموصوفة لأنه أخيه محتمل ولو كان لولد امرأة ابن بارضعت أحدها حبيبا ولا أخرى حبيبة  
لم تنسأ لها لأنها أخوان **باب** **مسألة** بان أخو الزوج أن زوجته أخته من الرضا عمة  
أبجد النكاح بينهما وللزوجة قبل البنات نصف المهر ولا ينفق تحتها بغير عول ولا ان تص  
من الزوجية مع ذلك أو تطوق له بنته وأما بعد البنات فلهما المسمى بالميسرة إلا أن يظهر  
انها علمت بذلك وعقرته بلائيه لها وإن كانت تهي المقرة بالرضاع فإن صورهما الزوج  
أنفس النكاح والافلا ولو بنت امرأه أو غيرها بولده قبل النكاح أنفسه وينسب له عنه  
نصف الصدوقية البنات وإن كان هو المخرجه لا تنسب عنه ولذا في طبع البنات ملها  
السما إن كان هو المخرجه وإن كانت تهي خلافتها لها لا تنسب عنها **مسألة** بان  
منه بالرضاع إيواء ما خلع به ذلك من مال جفال مرة لا يغفل قولها وقال  
ابن أبي عمير وقال غير ابن الموارثية الزوج أن ينسب عنها بنتها وقال ابن القاسم لا يعرف  
بشهادتها أنشأه ذلك في الجيران والمعارف وبنتا من غير قولها ما خلع به فله  
مالك في كتاب محو لا يفيض بشهادتها إلا أن يكون بشهادتها مع أهل بيت  
والمعارف ونحوه في المرونة وعن ابن القاسم يجوز مهر أقربها ولا يفيض عليه **مسألة**  
بان منسب به ذلك امرأتان ولم يكن بينهما قبل النكاح جميع المرونة عن مالك وابن القاسم  
لا يفيض بشهادتهما إلا أن يمسوا ذلك في الأهلين من الجيران من قولها ما يفيض  
لهما وذلك بشهادتهما رجل وامرأة وفلان بطرب وابن السكينة وابن وهب وابن  
قزيع في الواحدة يفيض بشهادتهما إذا كانتا عولتين قال (صبي عليه جماعه بالناس)  
قال الشيخ وهو ابن مالك ابن القاسم في البسوك وإذا بشهادتهما من قولها ما يفيض  
قادتتا حين علمنا بالنكاح أو بعد ذلك وقال ابن قزيع لا يغفل مالك منها إلا أن يقول  
عنه النكاح وأما بعد كسول بلا **مسألة** وشهادة البطل فيما يلعن عليه دوز الرجل  
جائز في الضرورة كالرضاع والولادة واليهوب ولا يكتفى به ذلك في قول من (امرأتين زك  
أبو عمرو الودة أن إذا شهدا لشهادة ما لا يكون إلا مقاب ولا يجوز بغيرهما وأخيه  
يعلمه نكاحا أو نكاحا أو لا يفيده قال ولا يفيده في الرضا وحده بعينه الموثق

صحيح  
في كتاب النكاح  
باب ما يفيض  
بشهادة المرأة  
في النكاح

بأنه قد بينا في التزويج قبل ١٥١٠ ثم يفرق بين منعه ومنعه من تزويجها بغيرها  
في الشهادة كذا **مسألة** وإذا كان الأب راضع بلان مع ابنتي أو ثلاثة مع ابنة الصغير  
منه قال أبو عمرو لا يجوز له أن يرزق من ماله في المرونة وإن قلنا يجوز للسلطان جنيهاً وقال  
ابن القاسم قال ابن الرجل كنت ارضعت مع ابنتي شاة قالت كنت كاذبة أو مكررة ملائحة  
له أن يتزوجها وقال غيرهم قد ذكرنا ابن حبيب قوله مالك وأما ابن أبي عمير  
إذا كان ذلك في ابنه أو بنته قبل النكاح أن المرونة تقع بذلك وقال بعض المشرك لا يعرف  
يقول إلا بخلاف الأب وأخت يقول ابن القاسم (الكل) أن شهادة المرأة الواحدة  
لا يفيدها بها مع بنته وفيه رواية في علي أن المرأة إذا حالت قد ارضعت مع ابنتي  
لا يفيض بشهادتهما بخلاف الأب فإن ابن القاسم في المرونة ولو شهد بزوج  
أمرأتين بعد العقد أح الزوج وأخت الزوجين أو أختين من أخت البقرة أو أخت البقرة  
ذلك من قولها قبل النكاح قال الشيخ يجهلها كالأختين معاً هذا لا يفيض من قول  
أحمد وإسحاق ذلك وقال ابن الموارثية أحد الأبويني وأحد الزوجين قبل النكاح فقبول  
ويصح به النكاح وإن لم يعش ولا يقبل قوله الأب أو الأخت بعد النكاح وإن كانا عولتين  
وأما قول الزوجية ويومر بالمرونة عنهما قال الشيخ (أما قول الأبي في ذلك على ابنه  
البالغ فقبوله لا يفيده) أن قال في ذلك مع حقار ولد وفي ابنته مع عليه لم يفيده  
ويصح لأنه مفرع عن نفسه أنه مع حقار ولد **باب في العتق**  
**باب في الزوجية** ولو تزوج بكر أو لم يغيرها أقال عنه بها سبعاً وإن كانت  
قبلاً بثلثا المهرين وهذا في كل حوال الزوج أو للزوجة أو خلع به ذلك فقبل مراك  
له حوالها بلزوم وروري (بغير محو الحق عنه أنه مستترة وليس جارية ونحوه) لا  
صبي وقال مالك أيضا هو حوالها قبل النكاح والأول أو حسن لقوله عليه (السلام)  
لغير صبي وللقبيل ثلاث واللاح للملك فإذا قلنا أنه حوال الزوجية فلا يفرقه إلا بآية  
نهاراً أو قلنا أنه حواله كذا في قوله وتركه **موج** بان لم يفي غيرهما لم يلزم أن  
يقيم عنهما تلك المدة على المشهور من قول مالك وروري عنه (أما العول) أن لا يفيده  
من مال في العتق ولا ينسب العروسة عن الجعة ولا عن الجماعة قال سمعون  
وقال بعض الثقات لا يخرج لذلك لأنه حواله بالمسنة وقال ابن حبيب لم أن ينسب  
في حواجيه والتي المشهور قال الشيخ والعادة اليوم لا يخرج الحاجة ولا الصلاة  
وأما كان ظواهر غيرهما وبما المرأة في ذلك وضع وأرى أن ثلث العادة **موج**  
وأخلف إذا أقال عنه الثلث ثلاثاً ثم أراد أن يقيمها سبعاً وسبع عن نفسه  
في حديثه أو تسعة بآية مالك في كتاب محو جاز ابن القصار وبه قال ابن القاسم  
مالك والشافعية وابن حبيب وأما قول محمدين بن عبد الحق إذا زعم إليه امرأتان في  
ليلته أفرغ بينهما قال الشيخ وعي أحد ضولي مالك أن ذلك حق لم يكون له الخيار  
من غير موعنة **مسألة** إذا أقال الرجل المدة المذكورة ولم تسأ بغيرها استأنف  
الفسخ ولم أن يبتلى بها ليرتد أن أحده ويغير هذا أولى ويلزم (أما) أن يفتن  
أن من بينات منه الجراح لقوله عليه (السلام) من كان له امرأتان لم يعل بشهادتهما  
جاء يوم القيامة وشقة ماله فإن جاز في الفسخ زوجه السلطان فإن عاد ذلك  
ورجع الفسخ يوم وليلته لعل ماله قال في كتابه محو ولا يفيده مالك إلا بغيره  
قال الشيخ ومالك قول ابن القصار والزوجه إذا كان يسع عنه التي يجوز يومين وثلاثين

صحيح  
في كتاب النكاح  
باب ما يفيض  
بشهادة المرأة  
في النكاح



[illegible]

الحمد لله

اعرف كتابه (الطلاق)



العرب من الجاهل ويطاويض

12. 12. 1912

اعرف بحسن  
اعلم العبد



اعرج - انه الطلاق يقع بالنية  
والعلة جازا انفراد النية جازا  
لمزج الطلاق بخلاف البعض انه انما يقع  
بالنية لا بالنية مع

ولا يجوز ذلك لولي ولا لسلطان ولا لولي ابن القاسم عن مالك في المرونة وروى ابن زياد  
عن ابن زياد في الوصي في الصغيرة على وجه النظر وقال أصبح ابن زياد في المرونة وروى ابن زياد  
النصف على وجه النظر واختلف في ذلك قول السجدة مرة اخذ برواية ابن زياد وروى ابن زياد  
انكرها وطرحها **سرع** واما البيضة التي لا اوصى عليها ولا مضافا اذا اختلفت في وجهها  
واعطته جردى يبي عن ابن القاسم ان لا يملك منها كان ذلك قبل بلوغها او بعد  
اذا اختلفت في وجهها وطرحها وطرحها وطرحها وطرحها وطرحها وطرحها وطرحها وطرحها  
في ذلك ما اختلفت او غير ذلك والطا لا ما في ذلك لغيره وطرحها وطرحها وطرحها وطرحها  
ومن طلق زوجته قبل البناء ما لا يملكها اليه وصحابه من الصواني كان منهم  
وصلة ذلك العار من الصواني ويرجع عليها بنصف الباقي ورجوعه عليه  
ان لم تكن قبضة وان شرط الله من مملوها ولم يسميها من الصواني بل لزم اخذ ذلك  
منها سواء كان عينها او عوضا او غير ذلك ولا شيء لها من نصف الدار ان لم تكن قبضة  
وان كانت قبضة ما قلناه في باب القاسم وغيره فردد وقال ابن زياد  
لا تزد شيئا بخلاف ان لم تكن قبضة ما قلناه لاننا اخذنا شيئا وان سكننا لم يبيها الله من غيرها  
ولا من الصواني بل لا شيء لها على ما قلناه في كتابها وقال الشافعي يرد على ما قلناه  
وقال اصنع ان لم تكن قبضة في بناء شيئا وان قبضته فهو لها واما ما قلناه في باب  
البناء على شيئا فان مملوها لا يفسد لانها قد استحققت بالمسيب قال ابن  
عبير وان وسوا قبضته لا الا وقال ابن مسعود وابن عمر المحم ان لم تكن قبضة  
ملا شيئا لها **سرع** وفي مسأله اربع بقرات غير الرحم اذا اكلت قد بناها ثم  
قال لعلها عا رد جميع ما اكلت منها بطلب النفقة وعزلت انما اردت الطلاق جردى  
عن مالك انه لا يقع الطلاق الا على الطلاق وجه مسأله اربع البقرات الفاضل نزع النفقة  
وان استهلك شيئا منه غزوته ويصدق عنه الطلاق **مسئله** قال في كتاب  
ارضا السنور ان اقام الاب عن ابنة النبي الباطل على ان ضمن الزوج الصداق  
يتم فزود الابنة بطلبه الاب اخذت منه الزوج ورجع به على الاب قال ابن زياد  
في ببيت الله ببيت الله ولاية ابوها الى الابد الرتبة جردت به العادة بل انزلت اقام ان  
لا تستبيح ولاية جاز مباراتة عليها كالبطخ واستحسنه النبي وقال ابن العطار  
وابن الصنوبر وغيرهما عن المؤتلفين لا يجوز للاب ان يزوج عنها وان كانت  
في ولاية الابرضاءها **سرع** واز قلنا ايضا مبارات الوصي عليها جردى ابن  
القاسم عن مالك انه يجوز ميراثها وروى ايضا عن ابن زياد لا يجوز لوصي ولا مفع  
ولا سلطان ولا لها ان يفسد الاب والاب وحوا قال اصنع بان جازي عنها الحد من  
هولاء مضي الطلاق وترجع الزوجة على زوجها بما اسفله عنه ويرجع به  
الزوج على النبي بباري عنها وان لم يكن درهما لانه هو الذي يتولى وضع عنه  
قال ابن زياد في ببيت الله ببيت الله ولاية ابوها الى الابد الرتبة جردت به العادة بل انزلت اقام ان  
لا تستبيح ولاية جاز مباراتة عنها قال ابن لباته ولو كان الاب يرضى الى الوصي  
قبل البلوغ وبعد جاز ان يزوج عنها **سرع** بان يباري عن المملوءة او عن الملائكة  
لا يرضى عليها بغير اذنها بل لزوجته طلبه الزوج بنصف الصداق قبل البناء ونحوه  
بعد ويرجع الزوج على من يبارا فيقومه ذلك وان لم يشترط عليه الضمان رواه غيري  
عن المحم عن مالك وقاله ابن حبيب وقال ابن العطار ولا يرجع عليه الا ان يشترط

الحرم  
لما انزلت روضي لعل منة  
مروى يحيى عند اربابنا واعظم  
ازدليلنا من ان كان مننا نيل  
البعوض او يبعوا اذ اكلن قورحة  
مكسار

اعلم  
انه اذا لم تكن مع شي  
من جنس واحد فكل  
شيء عليه ان يكون  
واحد. لهذا من نصف  
من صفات الامم لا  
تجيب لهم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلته  
والحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلته



والا فاضلنا مو وعلمه يتجمل  
موا جفنها قبل اخره م  
وكهوا بها حلا ما غره م  
الحوم اذا اطلق قبل النسم

موعود اخ النضاد  
 على بغير وجه نص  
 اصراف وعلما رفعة  
 لاغلة ولا رفعة لم  
 كانت رتبة له  
 سبعة هـ  
 اخ الد على السور  
 المسية وانكرته  
 الزوجة والعزة  
 لازمة والاربعة له

انما الد على السوف  
المسي و انكرته  
الزوجة والعز  
لازمة والاربعة











بقرصه النعمه عليه  
طرا محان انظلم بينه

[illegible]



في غير غير انما انما من مرضه قبل ظهوره حتم وورثته المراه كان الطلاق بائنا او  
 رجعا قبل المرحول او قبل او بعده هو او زوجته بالتخيير والتبليغ او كانت بين  
 في الصحة حتمت بتمام المرض وتزويجا او ان تزويجا او اياها سواء لانه بينهم  
 ان يفرجوا لانه منها ما لا يفرج بينهما اختلفت به لانه ما يفرج بينهما حتم كالمثال  
 الباطن ولو كان الخلع من سببها مثل انه يجلد وهو يجمع بطلانها ان ذلك في الدار  
 به قلت وهو مريض فاصح ان يمتنع بالمشهور من المذهب انها تزويج وروى في بعض  
 عن مالك لا تزني **سورة** قال المفسرون يمتنع بطلانها حتمت به مرضه فان كان  
 بين الملا بطلان في المطلق في الموضع وان طرأ له حال لم يعلم به في ماله في تزويج وقال  
 سمعون ما اعرف هذا وقد قاله ابا بنينا انها تزويج بكل حال لانه طلاق في الموضع قال  
 النخعي بطلان القول الاول لا تزني لانه اذا خلعها قال في المرونة بان في مرضه حتمت بطلان  
 في تزويج في الطلاق الباطن **مسألة** ولا يبرئها هو انما كانت في الطلاق الباطن سواء  
 طلقها صحبا او مريضا وينبغي للمعاذ ان لا يفعل عن ذكر النخعي في عقد الخلاق قال في  
 المرونة واخرى في الموضع بطلانها في الموضع كغيره في المرض في الميراث والعرة  
 قال ابن القاسم بينهما ومن طلق في السبع واستشهد بزوجته قطع ميراثها اعراسه  
 قطع الشهادة فيشهرها عليه وان كان لا يشهد بزوجته قطع ميراثها اعراسه  
 لينها ولا ينفق عليه **مسألة** في الغيبه عن سماع ابن القاسم قال مالك من شهدته عليه  
 بینه بانه طلق اعراسه البتة وعقد ما كانت له لا يبرئها ولو كانت هو وورثته قال  
 سمعون معناه ان الشهادة كالتواضع بجمع موافق ما قاله في المنيخوخ  
 في هذا الخبر لانه كانوا احرارا معه بانه تزويج كل واحد منهما صاحب ان يشهدا به  
 قتل يترك فيا مضم بها وانما معنى المسئلة ان الشهادة كانوا اعيانهم في روي ابي  
 الموارث عن عيسى عن ابن القاسم ان مالك قال فيمن مات بغير عرولة انه طلق  
 منه نسيت وعاشر اعيانها تزويج واز ما كانت هي في بركتها قبل له في الجاه في ذلك  
 قال لانه لو كان جارا مشهورا عليه بزوج قال ابن القاسم وهو روي وتنفذ اربعة  
 اشهر وعشر اقال بغيره السنيون ووجه تفرقة بين ميراثه وميراثها انه اذا  
 كان هو الميت لم ينفذ اليه في الشهادة الشهود مروي لهما الميراث من اجل ان  
 الشهادة لا يجب الحكم بها الا بعد الاقرار واذا كانت هي الميتة بعد اقرار اليه  
 ويميز عن الراجح موجه الحكم عليه فلا يثبت واعتز به بعضهم وقال القياس  
 انها لا تزني فلا يبرئها لان الاقرار يجب اليها معا وهو قول سمعون ويحيى بن  
 عمر وقال ابن الموارث انما تزني ولا يبرئها لانه كالمطلق في المرض اذا الطلاق اقصا  
 يقع يوم الحكم ولكن الميت لا يقع عليه طلاق بغيره وموضع في اخر جزء من حياته  
 وهو حينئذ مريض فلا لا تزني ولا يبرئها ولو تزني الطلاق في الوقت الذي  
 تشهدت به البينة لكان جيبه الجرح من معنى كلامه قال الترمذي وحيه نضر  
 ان الجراح انما ينفذ بشهادة البينة وهي تشهد بان الطلاق وقع في وقت  
 خذوا ما در الحجة المستقيمة او بالتبليغ او لا مكان ان يكون صاح فاجب انكار الشهادة  
 ولو وقع الطلاق وقع في وقت كذا بعد الموت لوزنها كما قرئتم **مسألة** وما قاله الترمذي  
 من ان الجرح بالشهادة جيبه فطروا به بن عليه لو شهد بما روي بالثبوت اربعة ما نكر  
 الشهادة ان يثبت عنه بالحد لا مكان ان يكون صاح فاجب ان لا يقول **مسألة**

لا يبرئها من مرضه قبل ظهوره حتم وورثته المراه كان الطلاق بائنا او رجعا قبل المرحول او قبل او بعده هو او زوجته بالتخيير والتبليغ او كانت بين في الصحة حتمت بتمام المرض وتزويجا او ان تزويجا او اياها سواء لانه بينهم ان يفرجوا لانه منها ما لا يفرج بينهما اختلفت به لانه ما يفرج بينهما حتم كالمثال الباطن ولو كان الخلع من سببها مثل انه يجلد وهو يجمع بطلانها ان ذلك في الدار به قلت وهو مريض فاصح ان يمتنع بالمشهور من المذهب انها تزويج وروى في بعض عن مالك لا تزني سورة قال المفسرون يمتنع بطلانها حتمت به مرضه فان كان بين الملا بطلان في المطلق في الموضع وان طرأ له حال لم يعلم به في ماله في تزويج وقال سمعون ما اعرف هذا وقد قاله ابا بنينا انها تزويج بكل حال لانه طلاق في الموضع قال النخعي بطلان القول الاول لا تزني لانه اذا خلعها قال في المرونة بان في مرضه حتمت بطلان في تزويج في الطلاق الباطن مسألة ولا يبرئها هو انما كانت في الطلاق الباطن سواء طلقها صحبا او مريضا وينبغي للمعاذ ان لا يفعل عن ذكر النخعي في عقد الخلاق قال في المرونة واخرى في الموضع بطلانها في الموضع كغيره في المرض في الميراث والعرة قال ابن القاسم بينهما ومن طلق في السبع واستشهد بزوجته قطع ميراثها اعراسه قطع الشهادة فيشهرها عليه وان كان لا يشهد بزوجته قطع ميراثها اعراسه لينها ولا ينفق عليه مسألة في الغيبه عن سماع ابن القاسم قال مالك من شهدته عليه بینه بانه طلق اعراسه البتة وعقد ما كانت له لا يبرئها ولو كانت هو وورثته قال سمعون معناه ان الشهادة كالتواضع بجمع موافق ما قاله في المنيخوخ في هذا الخبر لانه كانوا احرارا معه بانه تزويج كل واحد منهما صاحب ان يشهدا به قتل يترك فيا مضم بها وانما معنى المسئلة ان الشهادة كانوا اعيانهم في روي ابي الموارث عن عيسى عن ابن القاسم ان مالك قال فيمن مات بغير عرولة انه طلق منه نسيت وعاشر اعيانها تزويج واز ما كانت هي في بركتها قبل له في الجاه في ذلك قال لانه لو كان جارا مشهورا عليه بزوج قال ابن القاسم وهو روي وتنفذ اربعة اشهر وعشر اقال بغيره السنيون ووجه تفرقة بين ميراثه وميراثها انه اذا كان هو الميت لم ينفذ اليه في الشهادة الشهود مروي لهما الميراث من اجل ان الشهادة لا يجب الحكم بها الا بعد الاقرار واذا كانت هي الميتة بعد اقرار اليه ويميز عن الراجح موجه الحكم عليه فلا يثبت واعتز به بعضهم وقال القياس انها لا تزني فلا يبرئها لان الاقرار يجب اليها معا وهو قول سمعون ويحيى بن عمر وقال ابن الموارث انما تزني ولا يبرئها لانه كالمطلق في المرض اذا الطلاق اقصا يقع يوم الحكم ولكن الميت لا يقع عليه طلاق بغيره وموضع في اخر جزء من حياته وهو حينئذ مريض فلا لا تزني ولا يبرئها ولو تزني الطلاق في الوقت الذي تشهدت به البينة لكان جيبه الجرح من معنى كلامه قال الترمذي وحيه نضر ان الجراح انما ينفذ بشهادة البينة وهي تشهد بان الطلاق وقع في وقت خذوا ما در الحجة المستقيمة او بالتبليغ او لا مكان ان يكون صاح فاجب انكار الشهادة ولو وقع الطلاق وقع في وقت كذا بعد الموت لوزنها كما قرئتم مسألة وما قاله الترمذي من ان الجرح بالشهادة جيبه فطروا به بن عليه لو شهد بما روي بالثبوت اربعة ما نكر الشهادة ان يثبت عنه بالحد لا مكان ان يكون صاح فاجب ان لا يقول مسألة

واما المجرم والمعلوم بغيره في الجوار وطلاقة كالحج الا ما اجمعهم من ذلك وبلغ في مبلغ  
 البرد عليه فيكون كالمريض وعادى الزوجه المريبة ايضا ان طلق زوجته حينئذ قبل  
 ورثته قال محمد بن يحيى في ذلك قول مالك ولا يبرئها ووجه روي ان احوالها  
 كالحج والثابت كالمريض قال سمعون في اخذته الا هو ان **مسألة** بان كانت في المصلحة  
 هي المريضة فقال مالك وابن القاسم ان اختلفت منه في اكثر من ميراثه منها في يجرى  
 مثل ميراثه باقل يجوز ولا يتوارثان وعلى الفاعل ابرجها فيجوز ان كان اكثر من ميراثه  
 منها احواله ما كان في كتابه جرم من ذلك خلع خلاصا وبره اليها في قال النخعي بوجه يكون  
 له الا اخل ما خالع به او خلع مثل وحكي ابن الموارث عن مالك ان خلع المريضة لا يجوز  
**سورة** ما اذا خلع جوار الخلع على ماله الميراث فيحصل بغيره بوجه الخلع او بوجه الموت  
 قال ابن القاسم في كتابه مخرج موثقه او خاله في الغيبه بوجه الخلع **مسألة** ما اذا خلع  
 بوجه الخلع مجلد كماله واذا خلعنا بوجه الموت خلع ابن القاسم واصبح يوقف هـ  
 قانع عليه بان حتمت اخذته وان ما كانت اخذته من ميراثه وقال في كتابه خلاصا  
 بنزدي بوجهها في حله ولا ينفق من النضر جيبه ماله من بيع وشراء وتنفذ به المروء  
 قال النخعي واري ان كان الخلع على ماله او رايه ان لا يوقف وان كان غير اورد ارا  
 وقفه ووقفه من يملكه والنضر جيبه **مسألة** ولا يجوز طلاق الصبي وملا  
 المجنونة في حال جنونه قال النخعي والنضر جيبه ما كان في المصلحة والفاطم الفحل  
 بغيره ولا يجوز طلاق المكره والساجع والمريض والمعتق والحر في في عمره المرض  
 والاعرج عا لقال اصبح في الغيبه وان عتبه وهو عا لروا في بطلانها عليه  
 واختلفت في اخذته بغيره في ذلك مريضة يجوز طلاقه ومعتق ويقتب منه ان قتل ويجز  
 ان سرق او زنا او فدي ولا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا يثبت ميراثه في مال سمعون  
 وعليه اكثر الروايات وذكر ابو العرج في الجوار في انه لا يجوز طلاقه بها هذا لا يجوز طلاقه  
 ولا ينفق عليه طلاقه ولا ينفق منه وتكون بيمينه الدية كالمثاق وقال ابن قانع  
 يجوز عليه كلما جعل من بيع او يبيع بيمينه النكاح والدية وروي ابن قانع واشتمت  
 عن مالك انه قال ان استوفى ان سكران لم يبرئها قال واخاف انه ان سكر فزاخت  
 بها واز خسر قال كنت سكرانا قال النخعي واري انه اذا خلع اخلها ان يجوز في  
 افعالها في قطع الميثاق ولا يفرق ان يكون سكران يجر او يبيع وخلاف غيره من السنيون  
 السكران ينفق فسمي ان في الميثاق ان يكون سكران يجر او يبيع وخلاف غيره من السنيون  
 ربيعة جيبه ويبي الله لا يبرئها في وقت من الصلوات جازتها لا ينفق عنه خلاص  
 الميثاق لانه لما اخل السكران ينفق ماله في ماله في حرمه وقتها واما السكران  
 المختلط الزبي فعم بقيقة من عقله ما خلع اهل العلج جيبه في اربعة اقوال اهلها  
 انه كالمجنون لا يجوز في زني ولا سرفه ولا ينفق منه ولا يلزم عنق ولا طلاق ولا بيع ولا  
 شرا ولا فدية من الامتيا وهو قول محمد بن عبد الحكم وروى قال ابو يوسف ولا يخلو  
 الجاهل ولا ينفق ما روي عن عثمان انه قال ليس للمجنون ولا السكران طلاق ولا فدية  
 انه كالحج الزبي ليس بسكران يلزم ما يلزم لان معه من عقله وهو اخل في المخلص  
 بوليه قوله قفا ولا يفرق الصلاة واتع سكران وهو قوله ابن قانع في الكتاب وروى قال  
 الشافعي وروى حبيبته الا ان ابا حبيبته (ما) انما لا ينفق من اهل السكران  
 ان السكران هو الزبي يفرق السكران عن الارض ولا الطول من العرض الثالث انه

سكران طلاقه لا يبرئها من مرضه قبل ظهوره حتم وورثته المراه كان الطلاق بائنا او رجعا قبل المرحول او قبل او بعده هو او زوجته بالتخيير والتبليغ او كانت بين في الصحة حتمت بتمام المرض وتزويجا او ان تزويجا او اياها سواء لانه بينهم ان يفرجوا لانه منها ما لا يفرج بينهما اختلفت به لانه ما يفرج بينهما حتم كالمثال الباطن ولو كان الخلع من سببها مثل انه يجلد وهو يجمع بطلانها ان ذلك في الدار به قلت وهو مريض فاصح ان يمتنع بالمشهور من المذهب انها تزويج وروى في بعض عن مالك لا تزني سورة قال المفسرون يمتنع بطلانها حتمت به مرضه فان كان بين الملا بطلان في المطلق في الموضع وان طرأ له حال لم يعلم به في ماله في تزويج وقال سمعون ما اعرف هذا وقد قاله ابا بنينا انها تزويج بكل حال لانه طلاق في الموضع قال النخعي بطلان القول الاول لا تزني لانه اذا خلعها قال في المرونة بان في مرضه حتمت بطلان في تزويج في الطلاق الباطن مسألة ولا يبرئها هو انما كانت في الطلاق الباطن سواء طلقها صحبا او مريضا وينبغي للمعاذ ان لا يفعل عن ذكر النخعي في عقد الخلاق قال في المرونة واخرى في الموضع بطلانها في الموضع كغيره في المرض في الميراث والعرة قال ابن القاسم بينهما ومن طلق في السبع واستشهد بزوجته قطع ميراثها اعراسه قطع الشهادة فيشهرها عليه وان كان لا يشهد بزوجته قطع ميراثها اعراسه لينها ولا ينفق عليه مسألة في الغيبه عن سماع ابن القاسم قال مالك من شهدته عليه بینه بانه طلق اعراسه البتة وعقد ما كانت له لا يبرئها ولو كانت هو وورثته قال سمعون معناه ان الشهادة كالتواضع بجمع موافق ما قاله في المنيخوخ في هذا الخبر لانه كانوا احرارا معه بانه تزويج كل واحد منهما صاحب ان يشهدا به قتل يترك فيا مضم بها وانما معنى المسئلة ان الشهادة كانوا اعيانهم في روي ابي الموارث عن عيسى عن ابن القاسم ان مالك قال فيمن مات بغير عرولة انه طلق منه نسيت وعاشر اعيانها تزويج واز ما كانت هي في بركتها قبل له في الجاه في ذلك قال لانه لو كان جارا مشهورا عليه بزوج قال ابن القاسم وهو روي وتنفذ اربعة اشهر وعشر اقال بغيره السنيون ووجه تفرقة بين ميراثه وميراثها انه اذا كان هو الميت لم ينفذ اليه في الشهادة الشهود مروي لهما الميراث من اجل ان الشهادة لا يجب الحكم بها الا بعد الاقرار واذا كانت هي الميتة بعد اقرار اليه ويميز عن الراجح موجه الحكم عليه فلا يثبت واعتز به بعضهم وقال القياس انها لا تزني فلا يبرئها لان الاقرار يجب اليها معا وهو قول سمعون ويحيى بن عمر وقال ابن الموارث انما تزني ولا يبرئها لانه كالمطلق في المرض اذا الطلاق اقصا يقع يوم الحكم ولكن الميت لا يقع عليه طلاق بغيره وموضع في اخر جزء من حياته وهو حينئذ مريض فلا لا تزني ولا يبرئها ولو تزني الطلاق في الوقت الذي تشهدت به البينة لكان جيبه الجرح من معنى كلامه قال الترمذي وحيه نضر ان الجراح انما ينفذ بشهادة البينة وهي تشهد بان الطلاق وقع في وقت خذوا ما در الحجة المستقيمة او بالتبليغ او لا مكان ان يكون صاح فاجب انكار الشهادة ولو وقع الطلاق وقع في وقت كذا بعد الموت لوزنها كما قرئتم مسألة وما قاله الترمذي من ان الجرح بالشهادة جيبه فطروا به بن عليه لو شهد بما روي بالثبوت اربعة ما نكر الشهادة ان يثبت عنه بالحد لا مكان ان يكون صاح فاجب ان لا يقول مسألة











۵۴۲

[illegible]































مستند واما ان نفى الخلل واليدع المستورا فقال مالك وابن القاسم  
 وابنه نافع بلا عن وخلد الخروبي وابنه دينار جدد ولا بلا عن وصوبه ابو بكر ان قال  
 ولا نفى المرأة اخف موقفة من الامة لان الامة اذا نفى فليس لها حلال ولا يدع المستورا  
 لم ينفى الما بذلك **مسألة** بان رأى الزوج الخلل ظاهر او سكت عنه يوما او يومين  
 ولم ينكره او افرجه ثم جاء بانه ينفى له الولد وينفى له زوجته فانه مالك في المرأة  
 ويغيرها وخاله النسيح ويكره من غير العزم والنكاح فيه والاحكام الزاوي وقال ابو حنيفة  
 اذا اولدت جنينا يوم ولد (وبعد يومين لا عن) وانفى الولد وقال ابو يوسف  
 ان نفى من لم يفرجه الحولين بل انه ينفى في مرسومة النكاح في الربيع يوما من  
 مرسومة ما كان فيه الحولين وان نفى بعد الحولين لم ينفى عنه بعد او قال مستورا  
 رجلا له نفى الرجل من ولده متى شاء وقال الحسن وفنادة اذا افرجه ثم جاء  
 لا عن طرد اعتد احد غيره وانفى عنه **مسألة** بان كان له زوجة من مكره  
 لم يفرجه ثم جاء به الاخيصة فنفى بطلان ما عن ولا يجر الا في صريح (الفرد  
 او في قربة ينفى الفرد ما عليه قوله وجوبها مع رجل في طواف اوجته ونحو  
 ذلك بلا بلا عن ويوجب مال غير المال من مكره لما جزم عليه ولو قال ذلك لا ينفى  
 حد الا في قوله وان نفى قبله ربا وقال ابن القاسم وان نفى بعد يومين في الفرد  
 ولا بلا عن قال غير المال بان رجوع لم يفرجه فماله رايته ان نفى لا عن **مسألة**  
 بان كانت حرة مملوكة على روية مكره ابن القاسم عن مالك انه ينفى الولد  
 وبلا عن لذن الحدود وغيره انه لا عن وينفى عنه الولد بان اعترف به بعد  
 ذلك **مسألة** بان نفى حرة مكره يروي عن مالك ان الولد ينفى عنه يغير  
 لعان وروى عنه الحنابلة ان لا ينفى الا بلعان قال لعنه الفرد ينفى ينفى  
 بلفظ الزوج دون المرأة لانها مكره بالزنى قال النخعي وان كانت الزوجة  
 بمنزلة قوله بها فلا تخرى لخل وصرفته حد ويغير لعان في قوله مالك وابن القاسم  
 وقال ابن القاسم لا ينفى الا بلعان فيلحقان جميعا الا ان طلق به لاقل منى  
 ميتة انظر من يوح العمد فتجد **مسألة** وان نفى في الصادق وقال ابن الجلاء لا ينفى  
 ينفى وثلا عنها فقال مالك في الرواية لم ينفى الصادق وقال ابن الجلاء لا ينفى  
 لها وهو الحنفى انه ينفى بغير طلاق وهما مقلدان عليه وعلى قوله مالك بان  
 الزوج ينفى ان ينفى باللعان الفوط الى مراهها بلا عزم وفي الجلاء ايضا في  
 الفرد ينفى زوجه قبل البتة ان يفرجه لها عليه نصف الصادق وهو خلاف  
 المعروف في الزنى **مسألة** وان نفى في مكره النكاح بعد انجبه بالمشهور  
 عن مالك انها ينفى لعان الزوجين جميعا فان الامة الزوج ينفى لعانه  
 وبطل لعان المرأة وزوجه النكاح لا وهو قول ربيعة ومطرف واقتلوا ابن  
 حبيب وقال الشافعي بنية المرفقة بتمام لعان الزوج النكاح المرأة الا لو فر  
 طاهر قوله مالك في النكاح وقال اصعب في العتية في النكاح الزوج في المرأة كانت  
 المرأة بولي بلا عن الزوج دونها انها تفر عليه للاب لا ينفى ولا ينفى  
 ان كانت بغيرها وفي الرواية ان نفى قبل ان تلعن رجلا لعانه ورتها وان  
 ماتت هو بان النكاح يترت والا ورتت ما نفى في هذا ان العمة تفر  
 بتمام لعان الزوج ان النكاح ينفى ثلاثة اقوال والله اعلم ودعيت كفاية

المستورا  
 والمستورا  
 والمستورا  
 والمستورا  
 والمستورا

الى ان الولد

الى ان الولد ان اوله بما مر ان الرجل لا ينفى منه بلعان ولا غيره لقوله في النكاح  
 الولد للعان ان الرجل ينفى من الرجل ان النكاح انما جاز في النكاح في النكاح  
 ولا عن من ان نفى غيره ونجته النكاح انما عليه (فصل) نفى بغيرها ولد الملاعبة عن  
 امه **مسألة** بان رأى الزوج زوجته ينفى له الولد وينفى له زوجته فانه مالك في المرأة  
 في نكاحه بلا عن ينفى عنه ينفى بلسان من قال الحنفى ينفى بلسان من قال  
 مالك في المرأة ولد له وهو فاذ جرحه بلعان وقال غيره نفى بلسان الزوج ونحو  
 بلفظ الله تعالى بان رجوع واخذ بغيره بلفظه عن الفرد والنفى الا ان تكون الزوجة  
 قد توفت في زمان ينفى عنه ابائه بعاقبة ولا حد عليه وكذلك المرأة والكافة لا يجر لها  
 ولا بلا عن ينفى الا بلفظ من طهرها او منوطه واما (المفارقة) فيمنع عنها اذا كانت  
 من طهرها (الوطي) لا ينفى عنه فانه ينفى بلسان من قال لا ينفى بلسان من قال  
 نكاح النكاح ويمنع قوله ان لم ينفى من ابني النكاح ونحوه من النكاح لا ينفى بلسان  
 كما لا ينفى بلسان من طهرها ونحوه في غيرها من النكاح انما ينفى بلسان من طهرها  
 فولي مالك ان (العان) لا ينفى الا بلفظ النكاح خاصة **مسألة** وان نفى في الفرد ينفى  
 المسلع والعامة (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 ويغيرها الزوج ان نفى ولا ينفى بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها  
 بانها تلعن من يغيرها وينفى من ان نفى بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها  
**مسألة** قال مالك في الرواية والعان في المسجد (الا عظم) وعنه الامام فان  
 النكاح ينفى بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 في نكاحه بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 الامام رجوع انما ينفى بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 العصر اذ يروي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينفى بلسان من طهرها  
 ويغيرها الامام عظم بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 لا ينفى بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 مالك والشافعي اربعة على طهرها بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 الشافعي بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 وابني الحنفى الصالح ينفى بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 زينة طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 نفى من النكاح بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 رجعت بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 الولد في الرضا يغيرها بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 الله عليه وسلم ان كان من الصادق في **مسألة** وقال مالك (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 هو طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 ان نفى بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 ان نفى بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح  
 بلسان من طهرها (انما ينفى من النكاح) من وطهرها ونحوه في النكاح

1











[illegible]

مسكت عنه يوما ما كثر ما يبع فيه فوعد العرة **مسألة** والاحكام الذي ثبتت  
 به حكم الرجوع بشرطه في المراجعة ان تكون مسلمة بالرضا ونوطى وطيبا مباحا في نكاح صحيح  
 لا خيار فيه لاحكام الزوج حرا او عبدا يشترط اسلامه وبلوغه واقتلاعه في رضى المجهن بمقتضى  
 ابن القاسم المراسي الزوجية بان كانت ما عدا احصائها المجهن وان احصاها في حال جنونه  
 بخلاف المجهنة في الاحكام في حال جنونها وقال (شرب المراسي الزوجية بمن كان  
 عاقلا احصاها وان كانت بمنوتة بخلاف المجهن بانه لا يخصص العاقلة وقال عيسى  
 المدي وكيفية احصائها له ما ران كذا في مخرجين حين الاطالة وقيل فيمنه واليه ورجع المراجعة  
 ان المجهنة تخص وطيبها ولا يحصنها **مسألة** واما الرجل يشترط احصائه ان يكون حرا  
 مسلما بالغ الفايضا حرة او امة مسلمة او كتابية عاقلة او مجنونة بالغا او غير بالغ (خ)  
 كان فلتها يوطى ولا يحصى وكيفية الرق والامة ولا السيد **موضع** بان ادعت امرأة على  
 زوجها (السبب) بعد الطلاق فانكره نعت فيعلم عليها بالرجوع فقالت (انما اقررت  
 بالوطى في هذا الصدد) قل ان (ابن القاسم) يفتي هكذا رجوع عليها الزوج بنصف  
 الصداق ولو كان الزوج المدعى وطيبها وانكرت هي ثم رضى عنها (انما اقررت بذلك)  
 اثبات الرجعة عليها صدق وقال (ابو عمران) ونقل عن جمهور فقهاء **تفسير**  
 وهما في المدة السبب ما عدا لو اقامت امرأة مع زوجها عشرين سنة نعت فيمكر  
 الوطى وقيل ليعطى الزوج في النكاح الثاني من المراجعة لرجوعه قال ميمون لم يفسد حرا  
 وجب عليها ولو يكن منها قبل ذلك مكرى وقال في كتاب الرجوع (انما اقامت مع  
 زوجها نعت في هذا الصدد) قل عاقلة عليه بانه لم يفسد على ذلك ولا يرجع الا ان يوطى  
 وطيبها لها بولوا وافراروا خلع (الشهود في تزويج المسلمتين بذهبه مضمون) وفي  
 ابن عمر الى ان ذلك اختلافا قول (ابن سفيان) قال مسألة النكاح احسن وقال يعقوب  
 ابن عمر مسألة الرجوع احسن قال ابن عسوز ومن علم بانها ليس هو اختلافا والافضل  
 مسألة كتاب الرجوع انه الزمان في يطل الى مثل عشرين سنة ولكن قول ما يسمى  
 هو لا وقد يتعامل الزوجان مع الطول ولكن اذا بلغ عشرين سنة لم يكمل فيجوز على  
 الناس امرهما ولا يبلغ (الختل) بها الى اصل العاقلة ومنه من قال الزوج في هذا  
 بخلاف الزوجية لانها في العاقلة لا بد ان تعلق امرها وتشكر بزوجها في خلال المرة  
 الطويلة بخلاف الرجل بانه يستمر على طبعه نفسه وضعفه ابن حجر بان الرجل وان  
 كان يستمرها بنفسه لكن المرأة تعلقت بخبره وتشكره ومنه من قال مسألة النكاح  
 ناكرها الزوج وادعى الاطالة والظواهر صلي في هذه المرة الطويلة ومعلقة الرجوع  
 ما نعت المرأة بلع يكن هناك من يكره الزوجية في عمر الوطى بزمان هذا الشبهة في ذلك  
 عنه **مسألة** واختلف قول مالك في الرجوع مروي عنه احصائه سيفه بالمرأة وحسنه  
 ايلانه وظهاره بخلاف حنيفة والشافعية والحنابلة وروى عنه لا سيفه احصائه  
 ولا ظهاره واما ايلانه فاما لو كلف امراته فلا تأنيح (رند) بانه لا يخل لها قبل زوج **يقول**  
 في الخنثى وهو الذي لم يبرح ذكر وبرح (فتى) ولم يبرح (ان) ما كان كالم فيه جنسيه قال ابن  
 القاسم وما اجتزا الناسوا له عنده ويقال اول من حكي فيه عامر بن مرة (الفر واليه  
 كانت العرة في الجاهلية لا تنفع بهن معصية الا انتموهن الىه ورضوا بحكمه فسألوه  
 يوما عن الخنثى ايجعل ذراعا (فتى) فقال اخرون في حقه انخرجه امرهم مواله ما يشتر  
 الهرة ما نزل بي مثل هذه منع بانه ليلته ساقرا يعبر في امره منع فيجوز له فلتها فيصا

الرجل كونه حراما كما بالفسا  
ويبي الزور والافتة والسير

اعزى الودعة لانفسهم السلطان والملك



امر مكافئة له جارية يقال لها سجيل فزعم له عنها مكافئة نوح السراخ والرواح حسني  
 يسبقها منه الناس فكان يما بينهما في ذلك ويقول لها سجيل مسينة يا سجيل  
 بل اراته مسخرة ومفلة فقلت ما لك لا ايتاك ما عراك في ايتاك لفره فلان وليك في عيني  
 امر ليس من سنانك فمعداة لم يقل ذلك فقال في نفسه وعسى ان تاتي بعرج ففعل  
 بها لقتلها التي في ميراثه التي ارجلها (واحواء) هو اسم ما ادرج ما اسحق  
 بفالت سبحان الله لا اياك اتبع الفضا المبالي فقال (ميراثها) والله يا سجيل  
 سي يما لها اوصيكي شي ثم يبع ما اصبه بفضي بذا **مسئلة** واخرج من تحت  
 يبه من العمل انه ينظر الى ماله بلان بلان من ذكرك بهود ذكروا بلان من مرجع فهو  
 انشئ ووجه الحق في ذلك ان ينظر ما كان صغيرا بحيث يجوز النظر الى عورتها  
 كمنه من ذلك وان كان كبيرا جعل بيول الى حايطة او من على حايطة بلان ضرب  
 بوله الحايطة وخبره عنه (وبلان من علمه فهو ذكروا) سلسل يني فخر يه وهو  
 انشئ وعينه يجعل له مائة امارع في حين بوله ثم ينظر الى المرأة لمكشيف (مرا)  
 بلان بلان منعهما معا فظن من ربهما صبي ولم الحكم بان يدر البول فتصهرا معا  
 بلان بلان من ان ينظر الى ربهما اكثر من الحق وانظر الى الشعيبي وقال ايكال  
 البول (م يوزن) قال بعه الغرو يني والاوه اسنى لان لا اكثر منه يظهر **موضع**  
 بلان بلان منها مقارن ظاهرا فهو متخلف في صفه في بلان قطع من ذكرك  
 وهو ذكروا ان حاضنه بعه انشئ بلان انشئ وحاضن نظرم بلان فبنت له فبنت  
 بعه ذكروا ان بنت له فبنت بعه انشئ بلان ينال له (ولم ينسب بعهما الشك)  
 عند اكثرهم وقيل ينظر الى عمد اطلاقه بلان اضلاع المرأة من كل جانب فثابت  
 عشر واطلاع الرية من الجانب الايسر تسعة عشر وان حوى خلفته من حلق  
 منه وروي ان امرأة انشئ على اب طاب رضي الله عنه فزعمت انها فتزوجة  
 من ابني عم لها وهي خنتي وزنها وعقت في خادم لها فجلت فزعم خادم  
 فبهر ان بعه اضلاعها بل علمت ان اضلاعها اضلاع الرجل فجلت لها ثيابا فقام  
 الرجل واخرجهما بعه ان بنت التي ابني بعهما فبسا له من حمل الخادم فبسا  
 منها فقال هل اصبحتا بعه في ذلك قال نعم فقال انك لا جسي من حاضن (لاسد  
**مسئلة** واقتل العليل في ميراث الشك فذهب اكثرهم الى ان لم يصب  
 ميراثه ان ذكر ونبه ميراثه لان انشئ وقال بعضهم وكون له ثلاثة ارباع ميراث  
 الذكر وان كان له ابن كان المال بينهما في تسعة للذكر اربعة وللانثى ثلاثة  
 وان كان معه بنت كان المال في خمسة ثلاثة وان شاذ في هذا الترتيب  
 وبم اخذ ابن حبيبه واكثر الفاجيلين بلان لم يصب الميراثين في انه يورث بلان  
 حوالا فيجعل له المالا حال الذكر يمد و حال الانثى فذهب بعضهم الى انه  
 يورث بالترعوى فاذا شذ الميراث انشئ خنتي واما صابا خنتي يقول انا امور  
 المال لانه ذكر والعاصب يقول لا نصيب المال لانك انشئ فسلم له الكسبة والنسبة  
 الاخرين يمانية جميعا فيفسع بينهما فيخشي ثلاثة ارباع المال واخره بعه  
 الغرو يني وقال ابو حنيفة حكم حكم انشئ في جميع احواله وقال الشافعي بعض  
 اقل حظيه بلان كان لانه كونه ذكرا اخره كزوج وله واخ خنتي وان كان الاقل  
 كوله انشئ اخره كزوج وابن خنتي وبوغيه ما بين الخفين ابدا او يثبت له احد

الامر يني **مسئلة** واقتل المتأخرون في حرة ان ولد من مريم فقال بعضه لا يجر الميراث  
 من مريم لاحتمال ان يكون له كراهة كذا تشبهه فوجب له من الميراث ما كان له من ميراث  
 ربي حين فزنت المسئلة بيان وقال غيره بجم وهو الاقرب **مسئلة**  
**في الحضنة والحضانة** والاصل في الحضنة قوله تعالى وكفلها زكريا وقيل ر  
 ارجعها لماري يني صغيرا وروي ان مطلقه انشئ النبي في الله عليه وسلم  
 بولد ففالت ان انشئ له اكان يضيق له وعا وتذني لم سقا وخبره لم كفا  
 واناله اعمواد وزكع ايوه انه يستوعب عيني فقال انشئ احوية على تنكيه وقضى  
 عليه السلاع با بنت عمر بن عبد المطلب بمعمر بن اب طالب لموضع الميراث ففالت  
 عن **مسئلة** وراي اوق بالحضنة من غيرهما من الغروية واقتلها اذا كانت  
 كاهنة فقال مالك في المرونة هي اوق بالحضنة ايها وان خبيد ان تغد يههم  
 الجور الخنزير صحت الى ناس من المسلمين وخاتم سمون في الجرة والحالة وقال  
 ابن وهب في كتابه ميراث في الحضنة لان (ال) المسلمة اذا اكان عليها  
 ثيابا سوا انتزعو عنها طيف بخافرة وقال ابن العباس وقال النبي وهو  
 احسن للولد **موضع** واقتلها (بجاء في) اوق الولد فتنفق بماله في المرونة بقي في  
 منزلة الخوة في الحضنة وقال ابن وهب في كتابه ميراث الحضنة لها قال النبي  
 قال ميراث الوعدة واقتلها عن ميراثها الخوة في الحضنة لمعاض اول المحضون  
 قال ابن عمر والصواب انه مشترك بينهما **مسئلة** واذا اكانت (ال) في محض  
 الاب لمعاض الرضاع ولد لها (ال) ان تكون مريضة او غير ذكروا ان لبنها او شربته لا ترضع  
 ولد لها بعود ذكروا (ال) الاب وان كان الرضاع في مال (الصبي) بلان في يكن  
 له مال لمعاض الرضاع مع ذكروا (ال) وليس لها ولا لزوم فزعم عنقه (ال) ان يقبل  
 غيره لها ويكون له مال يرضع منه فزعم في لبن الاب وليكن طلقها لمعاض الرضاع  
 ذكروا فتنفق الخسوف فبقتها في (الزوجه) في العزة فان انقضت العدة او كان  
 الطلاق بآنها عزم الرضاع على الاب فبقتا مع (ال) او براضا معها فان اختلف فيه  
 فقال بعه الشيوخ بعرض على (ال) وسرد دينار ان في الشهور وعلى الشهور  
 الحلال دينار ونسبه على (ال) فبقتا دينار واحد **مسئلة** واقتلها قوله مالك  
 اذا اكان الاب مولسرا وجعل من يرضع باطلا او باطل من اجرة المثل فقال في  
 المرونة للام ان ترضع باجر مثلها واقتلها في علة في لبنها لاجل خفتها  
 في الحضنة في هذا هو ان وجه الاب من يرضع غيرها باطلا في يني لها حجة  
 وقيل لانها الرقيب ولبنها انعم به لروى ان مومن لبن يرضع الصبي اعطى  
 بركة عليه من لبن امه وروي ابن وهب ان (ال) ان ترد ان ترضع باطلا او بعه  
 وجه الاب كان له ان يرضع الي من يرضع بولد قال بعه الشيوخ ومعنى ذلك اذا  
 ارضعت عنه امه لحفظه في الحضنة وهكذا القول بنسب بطلها (ال) لغيره  
 فقال وان تعاضرت بعشره لم اخره واما ان ابنت (ال) ان ترضع (ال) لغيره  
 من يرضع وليس عليه ان يكون ذكرا عند امه **موضع** وان كان الاب ليس بالواحد  
 اي مالا بقدر ما يسير الاجرة ووجه من يرضع باطلا او بعه بغير علم اخره  
 منها ادانت عن موافقت بلان قال الا لا يقبل غيرها فبقتا (ال) راضا مع باطلا  
 او بواحد (ال) وان كان الاب عذرا كان له ان يرضع باطلا بلان في يني

قال في علة الاب ان يرضع  
 رطاع ولها الرضاع

ان يرضع ابدا اكان مفعلا  
 او بغيره لا على اليسير ولا جدي  
 او بغيره عليه بل ان يرضع



جبروت الارواح على ارضها بغير رضى بل اذا تفضى رضى رطبكم سفلة عنكم حوتكم ولم يلزمها  
 لنفستكم وقلوبكم من غير السليبي **مسئلة** واختلف في امد الحضانة للذكر فقال في المرونة  
 للاختلاف فقال ابن شميل بنحو ان ينجس جميع النفل والبلان وفي مختصر ابن عيسى الطح  
 الى الانتفال ونحوه في المرونة عن مالك كالتفرقة في البيع وروي عن مالك بغير الصبي  
 يبي ان يكون عند ابيه او عند امه وذلك ان يجمع وهو قول الشافعي لا وروي انه  
 عليه السلام قال لهما استمما عليه بلان الاب بغير النفل **مسئلة** واما امد حضانة  
 الانثى فمضى تشزوج وبه قل بها زوجها ويسقط حضانة الاب خمسة اشيا الاول  
 اسفلها لترك التنازع تزويجها والرجوع اليها الثالث انتفالها الى بلد بعيد عن  
 الاب وروى الاولياء الرابع انتفال الاب والاولياء عنها الى مثل ذلك الخامس الاب يكون الولد  
 في حوز المولى بعد امد او قلته كماله في امد الوجب الاول في اسفلها الاربع الحضانة في  
 تنقض في ثناء الخلع واما الوجب الثاني ونحو تزويج الحاضنة والرجوع اليها فلهذا في  
 ذلك انهما ان تزوجت مدخله بها في حوزها يفسد مراعاهها الولد ويحفظ كما استعملها  
 عنه خلاف ما روي في قوله والا حلي في ذلك قوله عليه السلام انت المولى ما لم تنكح  
 وهو المشهور من انه هب وروي يحيى عن ابن عباس عن مالك انه ليس له  
 اخذ الولد من الارواح وان تزوجت ودخل بها في ذلك اخرج في كفايته عنوها **فروع**  
 في اختلافنا بالمشهور فطلقها الزوج او مائة عنهما بعد ان اخذهم الاب وروي  
 ابن القاسم عن مالك في المرونة ان الحضانة لا تعود اليها لانها تزوجت وروي  
 عنه انها نفقة وقال ابن تاجم قال عبد الوهاب لزوج الاعمى لا يملك له ان يزوجها  
**مربع** بلان في يورخ الاب من الارواح حين تزوجت حتى تاتيها تقي على حضانتها  
 وقد نكح الزوج قريب المحضون او اخرج عنه بلا يسقط حق الارواح في الحضانة  
 قاله ابن القاسم في كتابه في حوزها وفيه الاستينوم اختلف بمالك في يسقط حق الارواح  
 بغير بل الرجوع اليها وفيه في حكم عليها باخذ الولد منها فزال روى هذا في (خلافه)  
 يعني طلق امراته وله منها ولد فتزوجت ولم يعلم بتزويجها حتى طلقها  
 الزوج او ماتت عنها او علم ذلك ولم تطل المدة فهل له ان يخذ الولد منها بعد  
 خلوها من الزوج او لا واما ان طالت المدة بعد علمه بتزويجها ولم يخذ الولد  
 حتى تاتيها فليس له ان يخذها لانه يفتي بذلك في خلافه فيه **مسئلة**  
 واختلف فيما يسقط من حضانتها بالتزويج بغير نسف حضانتها  
 جملة كما لو اسقطتها وفيه انها تسقط بالنسبة الى من حضن المحضون  
 في حال تزويجها فان ماتت او اسقطت حضانته بوجع ما رجعت الحضانة الى  
 الارواح بشرط ان تكون خلوا من زوج وخيل انها تسقط حضانتها في حال تزويجها  
 بان تاتي ربيعت في ولدها وهذا الخلاف على مذهب من يركه ان الحضانة حق  
 لها حتى ما ما على مذهب من يورها حق المولى بلها ان يخذ الولد متى خلعت  
 من الزوج والله اعلم **مسئلة** بان كان الزوج مبيع او الزوجة موهة فليس له  
 ان ينسوخ الولد منها اذا تزوجت فقال ابن القاسم في كتابه في المرونة ان يكون العبد  
 مبيعا بامور ليس (ونما جرد كفايته بما لا يملك الزبي فخرج في الاسود ويبحث  
 في الاسفار بلا **مسئلة** واما الوجب الثالث في انتفالها الى بلد بعيد  
 عن الاب والاولياء حتى يعمل لهما معهم خبر المحضون فذلك يقض حضانتها

واما في حال  
 ان كان الزوج  
 مبيعا بامور  
 فليس له ان  
 ينسوخ الولد  
 منها اذا تزوجت

في حال تزويجها  
 فان ماتت او  
 اسقطت حضانته  
 بوجع ما رجعت  
 الحضانة الى  
 الارواح بشرط  
 ان تكون خلوا  
 من زوج وخيل  
 انها تسقط  
 حضانتها في  
 حال تزويجها

خلاف

لخلاف البلد العربي واختلف في حد القرب والبعد فقال في المرونة البربر ونحوه قريب  
 فله اربع والبربر ان كثير قال النخعي هو رواق المرونة وقيل البربر ان قريب وقال (شريف)  
 الثلاثة بربر بغير وقال مالك محبزة يوم خليل ومصر حلتان فخير وقال مرة (اخا) ان موضع  
 لا يقطع خبرهم فيه فهو قريب من غير ان يجد ابا ميل قال النخعي وهو احسن لان الموضع  
 ربما كان بعيدا ولا يقطع خبر الولد منه بكثرة تكرار اهلهم وربما كان قريبا وينقطع  
 خبرهم منه قللة التكرار فيما بين الموضعين فيكون له حكم الموضعين **مسئلة**  
 واما الوجه الرابع في انتفال الاب والاولياء فله عدة طرق من البعد فيقطع به لك  
 حضانة الارواح وقد اختلف في ذلك فقال ابن وهب في حوطا به عن مالك ليس له ان  
 لهع الاب انتفال الى بلد بعيد مثل المرونة من حضر ونسبته في ذلك ونحوه روي عنه الشافعي  
 وقال يعقوب الشافعي ان ارسل المسمى في راس البربر لم يخذ ولده وهو خلاف الرواية  
 وقد قال مالك حين طلق واراد الانتفال من الحاضرة الى البادية ليس له اخذ الولد  
 من امة **مربع** واختلف في السن التي يخذ الاب الولد في الارواح الانتفال  
 فقال ابن القاسم في ذلك اطلق واستغنى عن امة وقال ايضا يخذها وان كان رضيعا  
 اخذ قبل غير امة وفي المرونة عن مالك لا يخرج به حتى يتنكر **مسئلة** وهو اذا  
 انتقل لا يستطيع ان يخاله ولا غيرها الا ان يظن له غير امة ليس له اخذ من امة  
 كدنت موهة او امة لانه لا يراد له الا ان يقرب الموضع كالبير ونحوه **فروع**  
 وهل يخذ الاب الولد عند ارادة الانتفال او بعد نبوت الاستيطان على  
 ابن ابي رعيبي عن يعقوب الشافعي ان ليس له اخذ الاب بعد ان يثبت الاستيطان  
 عند خذ في البلد الذي يوصل اليه ويخافه له ذلك الحارح الى خارج البلد الخوف  
 بيه الحضانة فيمكن حينئذ من اخذها في حاله في ذلك الموضع ويعين فقالوا  
 ان اراد الرجوع اليه (خز) ساعته يرحل واجتبه يقول مالك في ثناء الخلع للاب  
 ان يخرج برله عند ارادة الارتحال الى بلد يسكنه قال مالك وحده في الاولياء  
 ينزلت الاب في ذلك وعاء بعضهم القول الاول قال ارايت ان اراد الاب  
 العواق ليكتف الاستيطان هذا لانه لم يرجع فيما خذ الولد ليس هذا البتة  
 قال ابن القاسم في ذلك ان يذهب لعله ارادت الاستيطان اليه الذي يركه  
 اليه ويخذ ولده قال يعقوب الشافعي وهو احسن في الانتفع واما المأمون  
 على بلبيس عليه وقال يعقوب اري ان يكتف عن انتفال من يثبت ضرورة منع  
 وان كان خروج حفيظه لا مضرة الارواح في بيعه من ذلك **فروع** واما اقلنا لا يخذ  
 الولد الا بعد نبوت الاستيطان فكثر الشيوخ في انه انما يثبت انه قد استنوى  
 من غير تحريم مرة ووقع في وثايق ابن الطلاع تحريم المدة بالعلم وهذا  
 موقوف الى اختلاف الحارح **فروع** وان كان البلد الذي يسكنه قريب في البحر  
 بمسلة الانتفال بولي اخ لا قولان قيل للارواح في ذلك فقال لانها تقول من حضن  
 زبارة ولري ورخوب البحر غير وفيه لا يخذ له ولدا اخرهم واختار ابن  
 القاسم في قوله تعالى وهو الذي يسكن في البر والبحر **فروع** في هب ابن  
 القاسم وابن القاسم وغيرهما ان لا يخذ الاب اراد الانتفال بولد يثبت كونه  
 مأمونا على حضانته **فروع** وفيه عن روى في ان يخذ في الامانة في يثبت  
 خلاصها **مسئلة** واما الوجب الخامس في كون المحضون في غير حوز بل يفسد

في حال طلق واراد الانتفال  
 من الحاضرة الى البادية  
 ليس له اخذ الولد من امة

كن



الحضنة قال فمرد ذلك ان كانت الحضنة تضع عن الحضنة لثوبها لم يمسسها  
او مسست او سبغت **مسئلة** واختلاف بين السبيضة فيقبل لها الحضنة وفيه لا **مسئلة**  
جاءت السفطة حضنة الابن انفسه الخو الجوة للا فاولاوا اذ اخل سمعون بان كانت  
الجوة ساكنة مع الابن بنسبها في داره وبها النكاح لم يترسها الخروج من الدار  
ولا حجة للاه في بقاء الولد مع زوج امه في داره اذرة واختلاف بين الخو لعلها في  
ثلاثة اقوال بقاءه حاله في ثلثه مجزوءة في كل حال فمرد ان ابن الفاسق في كتبه  
المولدين بنحو الابن على امه في بقاءه في الدار فمرد ان الابن بعد جميع النساء  
وفي المردونة ان الجدة للا وان بعدت بعد الابن في الجدة للا في الابن في  
اخت الحضنة ثم عتقت بنتا خيم وهذا اذا كان ابنا من ارمي او كان ارمي خري  
مخرج من الحضنة **مسئلة** فان في نكاح حضنة ما يعصية الابن في الجدة في ابني  
الابن في العلم في ابني العلم وان تسجل الاقره من الاقره في الجدة ثم ولد في  
والجدة الجدة ثم ولد في هذا الفرقين ونزيب الحضنة في الحضنة في العصبية  
ليس يجرى على ميراث الابن ولا على ميراث الوالد اخف من الجدة واختلاف بين مولد  
النكاح في المردونة ان لم الحضنة وقال ابن محرز لا حول فيهما **مسئلة** قال ابن الجار  
الفرق فيقول عليه المذهب انهما اربع متوازلة بين الابن واربع بقاءه قال مالك في كتابه  
ابن حبيب ولا حضنة لثقت تحت ولا لثقت خالة ولا تحت تحت قال ابن محرز وليس  
هنا عن غيره والصواب ان لثقت تحت خالة كسنة الابن بل تنبئ ان يكون اخو  
منها وبخو ابني ربه وقال غيره الفيلس في الترتيب سواء **مسئلة**  
اختلاف جعلت الحضنة لاخرها واخفى بالمحزون فان استنونا فمردت تحت الابن  
مراعات كاختلاف فيجب في بنت الابن تحت اربعة اقوال فيل لا حولها وفيل تفرد  
على حنة الابن وفيل تفرد بنت الابن عليها وفيل هما سواء ولا تحت تحت الابن  
ولا تحت تحت الخالة ان لم يستأمن في ذات الجار **مسئلة** واختلاف بين الحضنة لمزلهما  
زوج رلان يكون زوج الجدة في الحيي بما يضرها ذلك وقال ابن وهب لا حول لها  
وان كان زوجها جده قال ابن الفاسق واذا كان للولد وليان فزوجته **مسئلة**  
احد هما ابا يزوج منها اذا كان ابا في قوله **مسئلة** قال في المردونة الوصي اذ ولد له  
اذا انكحت الابن وليس له جوة ولا خالة قال بقاء الفرديين هذا في الولد الزكركر  
وامر الاثنى بقاءه في كتابه مجزوءة لا حولها ان ليس بزوج في منها وكونها مع  
زوج رلان احسن لانه لا يخرج لها في بعضهم في التفسير المردونة وفيه  
يقتل الخلاف والاول اوصوب وقال زعيم في الفقيه الوصي (هو بالطلاق والجار  
من الابن) ان تزوجت وليس لاحد من الاولاد **مسئلة** وفيه سمع  
استناب وابتدع رافع واذا اوصى رجل لامراته بولدها وبها له جارات النكاح  
بقال مالك ما استأمن ان تزوج الولد منها ان تكنت لان المرأة اذا تزوجت فقلت  
في امرها حتى تعمل ما ليس بصوابه وقال في موضع اخر ان يفرد للع لثام  
من جده مذهب واحسنه انظر لهم لم يزوجوا منها وروي عنه انها اذ لم  
من الاولاد **مسئلة** وللموصي ان ينتج من في ولايته من الذكور وان كثر الاولاد  
وامولي (والموصي ان ينتج بالاثني) اذا كانت في حضنة قبل ذلك وكذلك للا  
لها ان تسلم من الولد ان لم يكن له اهل وكانت هي الوصي عليه ما لم تستزوج

في احوالها في كتابه  
في احوالها في كتابه

قال النعمي ويختلف اذا تزوجت فعلى احد قولي فانه لا يفتقر منها مع اهلها ويظن  
لها ان تسلم من الولد ان لم يكن له اهل وكانت هي الوصي عليه ما لم تستزوج  
من الاولاد **مسئلة** وفيه سمع  
استناب وابتدع رافع واذا اوصى رجل لامراته بولدها وبها له جارات النكاح  
بقال مالك ما استأمن ان تزوج الولد منها ان تكنت لان المرأة اذا تزوجت فقلت  
في امرها حتى تعمل ما ليس بصوابه وقال في موضع اخر ان يفرد للع لثام  
من جده مذهب واحسنه انظر لهم لم يزوجوا منها وروي عنه انها اذ لم  
من الاولاد **مسئلة** وللموصي ان ينتج من في ولايته من الذكور وان كثر الاولاد  
وامولي (والموصي ان ينتج بالاثني) اذا كانت في حضنة قبل ذلك وكذلك للا  
لها ان تسلم من الولد ان لم يكن له اهل وكانت هي الوصي عليه ما لم تستزوج

اعرف من ذلك  
ان كانت الجدة اولادها  
في كتابه

في كتابه  
في كتابه

في كتابه  
في كتابه

في كتابه  
في كتابه







عليه ان يحجز عن العطا والقطا  
خاصته

[illegible]

الحرم من رفته  
در شیر و لعل لقمه

اعرف اذا اخذت نيتي برؤي عمي  
على الغائب يبيع بيده ربيع ثم  
وزنه لا يفيده بحجر تسقط اليديني  
له الفلكن فبطل  
اعرف اذا اعرف انه علي  
يعقبنه موضع لها التعقن  
والاصلا راع



10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846.

اعراب قول ابن ابي طلح  
 الخاضع مصرع وقال كنت  
 عنيته كذا صر فوسع  
 ليته وراعي ابن الجاشقون  
 حال حروم ورجو ع  
 وقال ابن كنانة وسجنون  
 السجون مع العسك  
 اعراب  
 اعراب قول ابن ابي طلح  
 الخاضع مصرع وقال كنت  
 عنيته كذا صر فوسع  
 ليته وراعي ابن الجاشقون  
 حال حروم ورجو ع  
 وقال ابن كنانة وسجنون  
 السجون مع العسك

القصور النصفية  
المنفعة / الطلاوي على القايي

جلان رحمت

والله اعلم  
بما  
في  
الغيب

عروب البحر اذ ارتشوها  
ريدها الانسفا  
تفقتها عليه من زوفا  
صغيرة وثبتت شم  
طفت فالتها تقود  
عليه النعقة الى اليه

الحمد لله الذي جعل العلم اداة للتقوى  
والله اعلم بالصواب

ان يورثوا لغيرهم  
كان اولا به غنيا او فقيرا  
والمع والفضل  
ان يفتضح به منهم غير  
والله من المؤمنين  
رم



المعقوبين على اغنياء اولادهم كذا نولاه لانا حقا او كذا على عذرهم وقيل على  
 حسب موطنهم واقتلعت على القول بالهرم اذا اختلفت عندهم فقال ابن الموارز واصبح  
 النصف على قدر اليسر وقال ابن المازني في العدد وان كان فيهم الغني والفقير والعمال  
 يسره ولا مال له غير علم وكان في العدد من النصف بهن عليهم بالسوا **مسألة** والشهر  
 من ماله ان السليح منهم ينطق على الظاهر والظاهر على السليح ورعي ابن مكناس  
 عن مالك انه لا ينفق على الظاهر **مسألة** وهذا اذا اقر الابن لغيره المالك وان اقر  
 وجه على الاب لا ينفق فان ائتمت بغيره لانه لا يملك لثباته لا ينفق فيوماً  
 قال ابن المازني ينفق استبرأ الخادم وقيل لا ينفق لانه لا يملك في نفسه الموقوفين  
 ووجه **مسألة** وامان له على الابن الفهم فقال ابن الغزالي وقيل لانه لا يملك  
 نفق خلفه لا يملك شيئا على الاب ان كان يساراً وهو جليل الفهم اذا تسلف على الاب  
 ائتمن تسلفه لانه موثوق به اذا جلا بغيره قوله بغيره لانه لا يملك رعي وعين  
 يحيى على الابن ائتمن مكرمه بغيره لانه يملكه بالانفاق مع **مسألة** وعلى  
 الولد ان ينفق على زوجته ابيه امه فانك اذا ائتمنت زوجة زوجة  
 ولا ينفق على اكثر من واحد من هؤلاء قول مالك وابن الفلاس وقال الفقيه وابن حجر  
 لا يلزم من نفقة زوجته ابيه لانه لا ينفق اياه **مسألة** وان كانت ائتمنت ابيه  
 ولا ينفق ائتمنت اياه **مسألة** فله نفقة في نفسه والقوي ينفق على ابيه وعينه  
 بقيل عليه نفقة ما لان لانه لو كان لزمه نفقتها ولا ينفق لغيره ائتمنت  
 ابيه وقيل لا يلزم من نفقة الاب نفقة ابيه لانه لا يملك نفقة ابيه  
 على الولد ان ينفق اياه **مسألة** فله نفقة في نفسه والقوي ينفق على ابيه وعينه  
 زوجة ابيه لانه لا يملك نفقة في نفسه الموقوفين انظر قوله بغيره على من له نفقة  
 من الابوين وقد غلط في الخبر لهما فلاح ورثتهما على ايهما ان الاب ينفق  
 على ابنته ولا يلزم من نفقة اخاه ماله او اياه بغيرهم بل ان الاب ينفق على اخاه  
 للمنفق او اخاه من جلا له الولد ولو كان الولد من ائتمنته كان كالأب  
 والامير في نفس السوا لئني واعترض بعضهم بان نفقة في المرونة ان البكر  
 لا ينفق عنها حتى يتزوجها واياه - اخرون بان الاب لا ينفق على اخاه من الولد  
 وهذه ايضا ليس بالقوي وقال ابو عمران ليس على الاب ان ينفق على اخاه  
 وان كان لا ينفق لهما من جلاهما ولكن يبيع اخاه ويخرجهما من بيتهما وقال سمعون  
 لا يلزم من نفقة البنت اخاه ماله لانها حلية خاله ابو جريح فخصوه وبي كتاب  
 الزكاة نحو قول سمعون وقال النخعي ائتمنت اخاه ائتمنت البنت لانه من اخاه  
 فقال ابن الفلاس نفقة البنت على ابيها ونفقة اخاه على ابنته وقال الشافعي  
 على الاب نفقة خاله وهو ائتمني كما لو كان الاب ينفق على اخاه فان الاب ينفق  
 عليها ماله قال ويبلغ على قوله ابن الفلاس ان يقول بتمام اخاه نفقة الاب  
 لانه جعل البنت موصوفاً بها **مسألة** وان ائتمنت الاب داره ينفقها لا ينفق  
 على نفقاته لانه لا ينفق على الابن كما ينفق على اخاه فان الاب ينفق على اخاه  
 من نفقاته لانه لا ينفق على الابن كما ينفق على اخاه فان الاب ينفق على اخاه  
 من نفقاته لانه لا ينفق على الابن كما ينفق على اخاه فان الاب ينفق على اخاه

الظاهر والظاهر على السليح ورعي ابن مكناس

المعقوبين على اغنياء اولادهم كذا نولاه لانا حقا او كذا على عذرهم وقيل على

مع ذلك الموقوف مطلق من ائتمن جبه الجع وابن المازني وقال ابن حزم من ائتمن لينا الابن  
**مسألة** والظاهر ان النصف على وجهه فان كانت ائتمنت زوجة زوجة لولا  
 ان يقول لا ينفق عليها حتى تفرق منه ولو كان زوجها مطلقاً لولا ان يقول لا ينفق  
 نحو ذلك طلاقه وان كان لا ينفق حتى تفرق منه فله نفقة في نفسه والقوي ينفق على ابيه وعينه  
 الولد لا ينفق بطلاقها **مسألة** وان ائتمنت مطلقاً ولا ينفق على جلا لولا وان  
 وراب العظم ولا على اخ ولا على فرائض سوى الولد والا ينفق **مسألة**  
**في نفقة العشرة** وكل مقترنة من طلاق او لعان او من غيرهما من ماله  
 ائتمنت على الزوج في العدة مطلقاً فانك اذا ائتمنت زوجة زوجة لولا  
 ثبوتها عند طلاقها فنفقة عندهم بل ان ائتمنت ائتمنت انظر قوله بغيره  
 المرونة مكرمه بغيره لانه لا يملك نفقة في نفسه الموقوفين انظر قوله بغيره  
 على من له نفقة في نفسه والقوي ينفق على ابيه وعينه بقيل عليه نفقة ما لان  
 لانه لو كان لزمه نفقتها ولا ينفق لغيره ائتمنت ابيه وقيل لا يلزم من نفقة الاب  
 نفقة ابيه لانه لا يملك نفقة ابيه على الولد ان ينفق اياه **مسألة** فله نفقة في نفسه  
 والقوي ينفق على ابيه وعينه زوجة ابيه لانه لا يملك نفقة في نفسه الموقوفين  
 انظر قوله بغيره على من له نفقة من الابوين وقد غلط في الخبر لهما فلاح  
 ورثتهما على ايهما ان الاب ينفق على اخاه من الولد ولو كان الولد من ائتمنته  
 كان كالأب والامير في نفس السوا لئني واعترض بعضهم بان نفقة في المرونة ان  
 البكر لا ينفق عنها حتى يتزوجها واياه - اخرون بان الاب لا ينفق على اخاه من  
 الولد وهذه ايضا ليس بالقوي وقال ابو عمران ليس على الاب ان ينفق على اخاه  
 وان كان لا ينفق لهما من جلاهما ولكن يبيع اخاه ويخرجهما من بيتهما وقال سمعون  
 لا يلزم من نفقة البنت اخاه ماله لانها حلية خاله ابو جريح فخصوه وبي كتاب  
 الزكاة نحو قول سمعون وقال النخعي ائتمنت اخاه ائتمنت البنت لانه من اخاه  
 فقال ابن الفلاس نفقة البنت على ابيها ونفقة اخاه على ابنته وقال الشافعي  
 على الاب نفقة خاله وهو ائتمني كما لو كان الاب ينفق على اخاه فان الاب ينفق  
 عليها ماله قال ويبلغ على قوله ابن الفلاس ان يقول بتمام اخاه نفقة الاب  
 لانه جعل البنت موصوفاً بها **مسألة** وان ائتمنت الاب داره ينفقها لا ينفق  
 على نفقاته لانه لا ينفق على الابن كما ينفق على اخاه فان الاب ينفق على اخاه  
 من نفقاته لانه لا ينفق على الابن كما ينفق على اخاه فان الاب ينفق على اخاه

المعقوبين على اغنياء اولادهم كذا نولاه لانا حقا او كذا على عذرهم وقيل على

مع ذلك الموقوف مطلق من ائتمن جبه الجع وابن المازني وقال ابن حزم من ائتمن لينا الابن



والمعنى انما اكثرى صنعة  
العلماء على جفلة بلانك  
من اولادهم اخرها

[illegible]

اعلموا اني قد اتممت كتابي  
في تاريخ بني اسرائيل وادبائهم  
وآدابهم وادبائهم وادبائهم  
واعلموا اني قد اتممت كتابي















الاضطرار الخوف من  
الاعراض والتمويل  
الاضطرار الخوف من  
الاعراض والتمويل

اعرج اذا استنابنا عرجا  
لا نضو منتهى القوة بلا ضئ  
الا ان يبين لنا بغير السنه  
طوبى اليك بنا فما يقين السنه  
لا لا اله الا الله

[illegible]

مكرر  
الطبع الا خلا للتكملة  
ورابي بعضه

مكتبة  
جميع متاع الدنيا  
مكتبة



الحرجة السبع  
والشوق

1900

[illegible]



[illegible]

الذراع

22

22



وازكان على الملك تضييعاته معلوم وانما على ذلك بالبيع مضمون في قوله ابن القاسم  
 وازكان اشبه حاله ان يرضى من (صاحبنا بين الارض الغربية على ان على المتنازع  
 مفرصا ويخضع ملكه المرونة في ارض (الصالح) فباع على ان التنازع انه لا يجوز  
 وقال ابنه في ذلك جازا بماذا السلم البائع سفته عن المتنازع وقال سمعون كتبت اخرجه  
 من رايته خبيعا وروي ابن داود عن مالك ان اهل (الصالح) يجوز لهم بيع ارضهم اذا لم يكن  
 عليها جزية **مسئلة** قال ابو موسى بن ميسرة (ابو داود) في ارض (الصالح) على مزه  
 ابن القاسم في التنازع على التزمى البائع ملكه ما كان في ملكه والاسفة قال وعنه  
 اشبه يكون التنازع على من بين الارض لانه عندنا في بيعه وروي ابن داود في بيع  
 بيعه ان كانت ارض جزية وقال الشيخ ابو محمد ان البائع لراعه لا يبيع الا ملكه (الارض)  
 حيث كانت فصار الامر يقول الى المزور وقال ابن مزور في بيعه روي ابن داود في بيعه  
 ان يبيع البائع مبيعها ويقتل ان يبيع **مسئلة** وبقول ابن القاسم الفضا وذلك في بيع  
 الموقوف مكتوب ان البائع من الموقوف والتنازع المشتري له في كتاب اخرجه  
 الفقهاء (ابن) وهو كذا في صراح لانه المتنازع في ملكه فلا عليه ولو اخذوا فيه فهو  
 اشبه بغيره من حيث يبيع صرح القاسم في بيعه عليه **مسئلة** قال ابن القاسم ولا يبيع  
 في البيع المبرور فيه من وضيعه في قوله ابن القاسم لانه منع البيع على الوضيع والس  
 والتشقة بيع من (ابن) وروى عنه يعني ابن زريق وروي قول اشبه يجوز التشقة  
 وقال موع التشقة سنة من (ابن) لا يبيعه التنازع من يبيع التنازع من الى  
 التنازع كما في البائع الى المتنازع روي قول من يبيع التشقة بالتنازع  
 لا يبيع قوله التنازع يبيع (ابن) في التنازع في الارض لانه لا يبيعه التنازع  
 وقرار التنازع به يبيعه في **مسئلة** ومن اشاع ارضه وبيعه ارضه من التنازع  
 عن الصا وروى عنه في التنازع في الارض لانه لا يبيعه التنازع وان كان التنازع  
 اخضر في كانه على التنازع **مسئلة** ويجوز بيعه من يبيع او يبيع اذ كان ملكا  
 كثيرا بل كان قليلا جازا في بيعه التنازع يبيع التنازع وان كان يبيع ملكا  
 نازلة ويبيعه اخره ولا يبيعه في حقيقته في يبيع لانه مجهول وامر انصار  
 العلامة فلا يجوز بيعها والمسلمون يبيعها سواء الامام صرح منها بسل او خضر  
 ملكه يجوز بيعه من اجل التنازع فيه **مسئلة** واذ ابلع احد المتنازعين  
 من الماء بلان كانت الارض التي تشترى من ذلك الماء متنازعا بينهما والتنازع  
 في الارض والماء وان كانت مضمومة فلا يبيعه منها **مسئلة** وان كان  
 مشترك بينهما دون الارض فلا يبيعه ايضا في الصا **مسئلة** وان كان  
 لمع يبيع ولها يبياع يبيعه منها بملكه بملكه الى من يبيعهم في ذلك اذ كان  
 المعين الى صرحه ليعتق ارضهم في بيان اسمهم ويبيعه بملكه اذ كان  
 اهل الماء ملكا لهما بلان اراهم واخرجه بملكه في ذلك الذي يبيعه بملكه الماء  
 يبيعه في ذلك اسمهم يقول عليه السلام لا يبيع بملكه الماء ثم ان تاعى الفوق في بعض  
 الرز في يبيع بملكه في الارض لانه لمع دون الاعلى في الماء اذ لا يبيعه  
 الذي يبيع بملكه في الارض لانه لمع في الارض لانه لمع في الارض لانه لمع في الارض  
 بملكه استعمله الاعلى ولا يبيعه روي البيني عليه **مسئلة** ومنه الماء  
 بين الشراك في لفرر وهي قرو مشقوبة في روي البيني عليه **مسئلة** وتعلق بذلك ما عرفت

في البيع المبرور فيه من وضيعه في قوله ابن القاسم لانه منع البيع على الوضيع والس  
 والتشقة بيع من (ابن) وروى عنه يعني ابن زريق وروي قول اشبه يجوز التشقة  
 وقال موع التشقة سنة من (ابن) لا يبيعه التنازع من يبيع التنازع من الى  
 التنازع كما في البائع الى المتنازع روي قول من يبيع التشقة بالتنازع  
 لا يبيع قوله التنازع يبيع (ابن) في التنازع في الارض لانه لا يبيعه التنازع  
 وقرار التنازع به يبيعه في **مسئلة** ومن اشاع ارضه وبيعه ارضه من التنازع  
 عن الصا وروى عنه في التنازع في الارض لانه لا يبيعه التنازع وان كان التنازع  
 اخضر في كانه على التنازع **مسئلة** ويجوز بيعه من يبيع او يبيع اذ كان ملكا  
 كثيرا بل كان قليلا جازا في بيعه التنازع يبيع التنازع وان كان يبيع ملكا  
 نازلة ويبيعه اخره ولا يبيعه في حقيقته في يبيع لانه مجهول وامر انصار  
 العلامة فلا يجوز بيعها والمسلمون يبيعها سواء الامام صرح منها بسل او خضر  
 ملكه يجوز بيعه من اجل التنازع فيه **مسئلة** واذ ابلع احد المتنازعين  
 من الماء بلان كانت الارض التي تشترى من ذلك الماء متنازعا بينهما والتنازع  
 في الارض والماء وان كانت مضمومة فلا يبيعه منها **مسئلة** وان كان  
 مشترك بينهما دون الارض فلا يبيعه ايضا في الصا **مسئلة** وان كان  
 لمع يبيع ولها يبياع يبيعه منها بملكه بملكه الى من يبيعهم في ذلك اذ كان  
 المعين الى صرحه ليعتق ارضهم في بيان اسمهم ويبيعه بملكه اذ كان  
 اهل الماء ملكا لهما بلان اراهم واخرجه بملكه في ذلك الذي يبيعه بملكه الماء  
 يبيعه في ذلك اسمهم يقول عليه السلام لا يبيع بملكه الماء ثم ان تاعى الفوق في بعض  
 الرز في يبيع بملكه في الارض لانه لمع دون الاعلى في الماء اذ لا يبيعه  
 الذي يبيع بملكه في الارض لانه لمع في الارض لانه لمع في الارض لانه لمع في الارض  
 بملكه استعمله الاعلى ولا يبيعه روي البيني عليه **مسئلة** ومنه الماء  
 بين الشراك في لفرر وهي قرو مشقوبة في روي البيني عليه **مسئلة** وتعلق بذلك ما عرفت

في البيع المبرور فيه من وضيعه في قوله ابن القاسم لانه منع البيع على الوضيع والس  
 والتشقة بيع من (ابن) وروى عنه يعني ابن زريق وروي قول اشبه يجوز التشقة  
 وقال موع التشقة سنة من (ابن) لا يبيعه التنازع من يبيع التنازع من الى  
 التنازع كما في البائع الى المتنازع روي قول من يبيع التشقة بالتنازع  
 لا يبيع قوله التنازع يبيع (ابن) في التنازع في الارض لانه لا يبيعه التنازع  
 وقرار التنازع به يبيعه في **مسئلة** ومن اشاع ارضه وبيعه ارضه من التنازع  
 عن الصا وروى عنه في التنازع في الارض لانه لا يبيعه التنازع وان كان التنازع  
 اخضر في كانه على التنازع **مسئلة** ويجوز بيعه من يبيع او يبيع اذ كان ملكا  
 كثيرا بل كان قليلا جازا في بيعه التنازع يبيع التنازع وان كان يبيع ملكا  
 نازلة ويبيعه اخره ولا يبيعه في حقيقته في يبيع لانه مجهول وامر انصار  
 العلامة فلا يجوز بيعها والمسلمون يبيعها سواء الامام صرح منها بسل او خضر  
 ملكه يجوز بيعه من اجل التنازع فيه **مسئلة** واذ ابلع احد المتنازعين  
 من الماء بلان كانت الارض التي تشترى من ذلك الماء متنازعا بينهما والتنازع  
 في الارض والماء وان كانت مضمومة فلا يبيعه منها **مسئلة** وان كان  
 مشترك بينهما دون الارض فلا يبيعه ايضا في الصا **مسئلة** وان كان  
 لمع يبيع ولها يبياع يبيعه منها بملكه بملكه الى من يبيعهم في ذلك اذ كان  
 المعين الى صرحه ليعتق ارضهم في بيان اسمهم ويبيعه بملكه اذ كان  
 اهل الماء ملكا لهما بلان اراهم واخرجه بملكه في ذلك الذي يبيعه بملكه الماء  
 يبيعه في ذلك اسمهم يقول عليه السلام لا يبيع بملكه الماء ثم ان تاعى الفوق في بعض  
 الرز في يبيع بملكه في الارض لانه لمع دون الاعلى في الماء اذ لا يبيعه  
 الذي يبيع بملكه في الارض لانه لمع في الارض لانه لمع في الارض لانه لمع في الارض  
 بملكه استعمله الاعلى ولا يبيعه روي البيني عليه **مسئلة** ومنه الماء  
 بين الشراك في لفرر وهي قرو مشقوبة في روي البيني عليه **مسئلة** وتعلق بذلك ما عرفت

في البيع المبرور فيه من وضيعه في قوله ابن القاسم لانه منع البيع على الوضيع والس  
 والتشقة بيع من (ابن) وروى عنه يعني ابن زريق وروي قول اشبه يجوز التشقة  
 وقال موع التشقة سنة من (ابن) لا يبيعه التنازع من يبيع التنازع من الى  
 التنازع كما في البائع الى المتنازع روي قول من يبيع التشقة بالتنازع  
 لا يبيع قوله التنازع يبيع (ابن) في التنازع في الارض لانه لا يبيعه التنازع  
 وقرار التنازع به يبيعه في **مسئلة** ومن اشاع ارضه وبيعه ارضه من التنازع  
 عن الصا وروى عنه في التنازع في الارض لانه لا يبيعه التنازع وان كان التنازع  
 اخضر في كانه على التنازع **مسئلة** ويجوز بيعه من يبيع او يبيع اذ كان ملكا  
 كثيرا بل كان قليلا جازا في بيعه التنازع يبيع التنازع وان كان يبيع ملكا  
 نازلة ويبيعه اخره ولا يبيعه في حقيقته في يبيع لانه مجهول وامر انصار  
 العلامة فلا يجوز بيعها والمسلمون يبيعها سواء الامام صرح منها بسل او خضر  
 ملكه يجوز بيعه من اجل التنازع فيه **مسئلة** واذ ابلع احد المتنازعين  
 من الماء بلان كانت الارض التي تشترى من ذلك الماء متنازعا بينهما والتنازع  
 في الارض والماء وان كانت مضمومة فلا يبيعه منها **مسئلة** وان كان  
 مشترك بينهما دون الارض فلا يبيعه ايضا في الصا **مسئلة** وان كان  
 لمع يبيع ولها يبياع يبيعه منها بملكه بملكه الى من يبيعهم في ذلك اذ كان  
 المعين الى صرحه ليعتق ارضهم في بيان اسمهم ويبيعه بملكه اذ كان  
 اهل الماء ملكا لهما بلان اراهم واخرجه بملكه في ذلك الذي يبيعه بملكه الماء  
 يبيعه في ذلك اسمهم يقول عليه السلام لا يبيع بملكه الماء ثم ان تاعى الفوق في بعض  
 الرز في يبيع بملكه في الارض لانه لمع دون الاعلى في الماء اذ لا يبيعه  
 الذي يبيع بملكه في الارض لانه لمع في الارض لانه لمع في الارض لانه لمع في الارض  
 بملكه استعمله الاعلى ولا يبيعه روي البيني عليه **مسئلة** ومنه الماء  
 بين الشراك في لفرر وهي قرو مشقوبة في روي البيني عليه **مسئلة** وتعلق بذلك ما عرفت



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ

عربی  
از زبان  
محقق  
مکتب  
مکتب  
مکتب

المعجم

٩٩  
 اذ ارسلتني الان لا اتيكم اني ضيق  
 وبعث اوني فاني اتيكم اني ضيق  
 لي ولكم وبها فقل اني ضيق  
 لصوره من ارض ارم وبعثني  
 من جبلان وفي بيتي وعليه  
 العمل وبه الغضا ثم  
 اذ ارسلتني الان لا اتيكم بال  
 وهمه له وفي مع لبياب  
 ثمنه فهو حوز قلم  
 وانبياح للان لا اتيكم  
 وبه الغضا وعليه العمل له



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

باسم الوكيل

اعروب — قطع منى  
كشتوى قشما رزم (فص)  
الما (كشتوا) قفا جيا  
جلالہ جہا منع انور الافندہ  
ملا يفتد الثمن من ربيع  
الا ان تفرغ البنية ان الثمن  
يعفيم للعارف (ع)

مع يمينه ورا حلقه (الامور)  
مصر لوف ام



الحرب المرأة اذا وصلت زوجها  
كلما يعي ما لخصه وقيته في نفسها  
لقد كنت اتمنى به لخصه وقيته في  
يخلصه بانه مدفع لخصه وقيته في

اعترفت لادب العلم ان جميع دار التبريد الصغرى  
تتبعها فتنها على انفسهم وعليه وان لم يجمع  
ذلك الى اول سلطان في الاكلان فتنها  
فزيادتها لمرة فزيادتها

مترجماً  
عربی میں جواری نے غزل مینا رشتہ  
نغمی ہے شمیم / اینفو العشریہ  
سنتے و لغزلیہ — مشترک ہے  
۵۔ از جلالہ الاب مع زکی  
چھ تپقتہ لئہ الاقباع  
۶۔ خلاص الامین اعطار



عشر مائة  
مئة وعشرون  
عشر مائة

اسماء

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيد المرسلين

المعروف بالشيخ  
المعروف بالشيخ







يعلم ان هذا الكتاب قد  
انسخه من نسخة  
الشيخ الفاضل  
المفتي في الامور  
الشريفة

اعلم ان كان ربك ارغابا وزعم  
لهذا اليلع ثم وكله فمستويها يعلم انهما  
الغايين - فلما فتح (نظر التوكيل فانه يستنزه  
وان كان التوكيل يفرغ على الارر التفتت له  
نفسه ثم الوطائت في العلة البناء والاراهو  
كم الغرض وحسب الاراء لها ههنا

فایز

ملك افنديم افنديم — الطلحة ملا افنديم  
 خفي حيدل اي خفي حيدل  
 ابراهيم حيدل



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

Washing & the Cane



مسند احمد بن حنبل

العلم والموقف  
السلمة الحروف

وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ

اعرف ان المديان  
يحمل على القيس مطلقا

مع الامام الحسين (عليه السلام) في الجهاد

وحرره الامير ازاد علي  
ربيع ولى من بصره



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مفتی علی محمد صاحب دہلی  
نائب القاضی  
انوار اللغات

في هذا الصنف اقم  
الانتم  
في هذا الصنف اقم  
الانتم

وہی

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام في القلعة  
التي فيها كان يلقى ربه

1244







وَيَنْتَفِعُ عَلَيْهِ  
بِخلاف العَيْنِ جَانِبِ يَنْتَفِعُ  
يُرِيدُ لانتفيع التلذذ السراير

تقریباً

الحوم إذا اشترط  
البريم اليه ميله  
الشعبه بوزنه من  
معنى العبري لم

[illegible]

اعز و اذاعه  
تكملة التفتة للمسلم  
لغيتن الحرف و قيل  
لغيتن التكملة (التكملة)  
وهو تشبه لمذهب  
منه الفراع لم لا  
او ديه قيمته على المسلم  
اذاعه اعلام على نصرانه



اعرف ان الدين اذا اصاب  
العلميان احق بالثمن الذي يجمعون  
في رهنه الماتق

١٠٠

[illegible]

1000

11











وهو الاضيق  
منه الاضيق  
منه الاضيق

[illegible]

الاجابة

اخرجوا من الموحى للهم  
 يبرئ عليهم اهل الميراث  
 ولا يلحقون عليهم خطايا الاشقي  
 اخرجوا من اربعت اقسام  
 ونحوها (اراميل) اهلهم  
 نصيب منها قبل اشرقت  
 الشمس المشرقة  
 صار ذلك كما اخرجهم  
 قبل مصع الشمس  
 ودعهم المشرقة الفرد  
 كذا هم

اكره ان اذكر  
شفا في  
اقرض من  
اذ الشفح  
بوصته من

ا حروف ان اليم  
 ينمى في الزرع  
 ولا تخر ليقاسم وهو  
 لصنة من المثنى  
 ا حروف اذا اشتر  
 مع ايضا من جمع جبل  
 تروى او يجرها قبل  
 ا باراء يله يروى و كسر  
 قال الشيخ قال ابن  
 القاسم ياتوه الشيخ  
 مع اصوله



فيه قبل يروى الزرع وادبار الفرس ويكون له طمان البقاء وانما خرفنا ان الشئع حتى يبرز  
 الزرع وادبار الفرس يعني ان الفاسع قد سوا به خرق الشئع مع اصوله ويؤدى الى شئع  
 مع الفرس على ذلك وقال (شئع) بل يادخل الارض دون الزرع والتخلف دون الفرس ويعتد  
 الفرس على فمته الارض والاصول وعلى فمته الفرس والاصل يوج الصفة على محور ذلك  
 بما خله الارض والاصول اخذ به (شئع) وانما خرفنا ان الشئع ليس الفرس لا يجرى  
 له في الفرس بينه وبين الفاسع وبذلك الاصل جميع الفرس في شئع **مسئلة** وامر اسنى  
 اشتاع فخلا ومبها فخره ابن ابراهيم واشترطه بان الشئع يادخل جميع ذلك في الشئع  
 عند ابن الفاسع ويغيره فلان ابن الفاسع الا ان فخرنا ان الشئع ليس الفرس ان  
 تخلف بها خذ الاصل بان يجرى بها من الفرس وكان غير ذلك في جميع الفرس ولا يجرى عنه  
 الفرس بينه وبين الفاسع ان اشتراطه ان هبة اخذ الشئع الاصل دون الفرس  
**مسئلة** وهل في الفرس شئع فلان في المرونة في الشئع في الفرس دون الارض  
 بيع اذ بها حصص منها ان الاخر الشئع ما لم يفسد فيه فساد (شئع) او بقاء  
 باقية استخلفه ما لم يفسد فلان ما علمت اذ اذ خله فساد قال ابن الفاسع في هذا  
 الشئع ما لم يفسد واما الشئع عند الفرس فلان (شئع) اخذ به (شئع)  
 في الفرس على ثلاثة اقوال قال مالك فيها الشئع بيعت متفرقة او مع الاصل  
 كان الشئع شئع في الاصل ولا وقال ابن الفاسع في الشئع في الفرس  
 متفرقة او بالاصول وقال ابن الفاسع ان بيعت مع الاصل بيعتها الشئع  
 وان بيعت متفرقة فلا شئع فيها **شئع** وعلى (شئع) اجرة الرلال واجرة  
 كانت عقة الشئع وفتى الفرس فيه يجمع في ذلك كله لمتعلق فلان كان (شئع)  
 اذ من الاجرة اكثر من المفهوم في الشئع ليلزم الشئع بسوى المفهوم  
 قاله ابن الفاسع وابن مالك وابن الفطان **مسئلة** فلان فساد (شئع) وقد اقرى  
 (شئع) الشئع عشرة اعموال او نحوها وادخل في الشئع الكرى في ذلك الا ان  
 اخوان قال ابن مغيث وغيره من مفسري طائفة لم الشئع وبيع الكرا  
 الى اجله وقال ابن مالك وابن الفطان لم الشئع ولم يفسد الكرا وقال ابن  
 علقمة ان الكرى (شئع) وهو يعلم ان لم يفسد في بيع الكرا الا في مثل الاثر  
 الا شئع لا في المرة (شئع) الا ان يكون مخزى الارض فلو زرعها يفسد حتى  
 يفسد وان كان لم يعلم بالشئع وانما استحو مستحق لشئع ما خذ به  
 لشئع فلا يفسد فيما يفسد من الفاسع من الكرا كالممتنة ونحوها وبيع  
 فيما طار **باب ايقاف الشئع والشئع الاول**  
**على محور** والشئع ايقاف (شئع) عند الحاكم فيلزمه الاخذ او الترك فلان  
 ليس ان يوقف ليطر ويشتت في المقتضى من المذهب والزم جري عليه  
 العمل انه لا يجرى صاعته واحدة وهو طاهر المرونة ولا عذر للشئع ليعيب  
 الحائط عنه وان كان لم يرو او اوطال محله به وبوجه كما توجب الارض  
 من الارض القارية وبيد مختصرا في محرم الحكم انه يوجب اليوميين والثلاثين  
**بر** اذ اقلنا في المقتضى من اقلنا الاخذ امر الحاكم باحضار المال وكان  
 لسا الاخذ في اقله فيه ما بينه وبين انقضاء ثلاثة ايام وهو موقوفه ذلك  
 في المرونة وفيه (شئع) فلان غير الملك في الثمانية فوجوه فيه ما بينه

ويستحق انقضاء عشرة ايام ونحوها واما انقضاء يوم واحد مع مرور المال وحسب  
 حاله في اليسر والعسر واخطى ما يقتضي اليه شئع الا ان الحاكم في ذلك  
 يجرى فقه الحاكم شئعته **مسئلة** فلان انقضاء انقضاء شئعته فخره (شئع)  
 بلان يلزمه الاخذ الا ان كان قد وقف على الفرس وعلى به فلان لم يفسد  
 عليه (شئع) (شئع) به وفي المجموع والمرونة انقضاء (شئع) عن المال  
 لم يلزم (شئع) فلان ابو عمران يعني ذلك ان المشتري لم يلزمه ذلك ولا عليه به  
 ولو طهره بذلك ان يبيع ما له كما في المرونة والله اعلم فلا يفسد (شئع) ههنا  
 المسئلة على ثلاثة اوجه اوجه اولها ان يوقفه الا على الاخذ او الفرس فيقول  
 قد اخذت ويقول المشتري قد سلمت فلا يجرى له الفرس في يومه الا على ذلك  
 فلا يلزمه بالمال الى الاجل بغير ابيع كل لا يفسد الا باقيا فساد (شئع) على (شئع)  
 في ملك الوجه الثاني ان يقول (شئع) او فقه الحاكم قد اخذت فيسقط  
 الشئع في يومه فلان على (شئع) في الفرس فلان لم يفسد الى الاخذ فيقول المشتري  
 في ان يفسد لم يفسد في ملك (شئع) او يفسد شئعته وان اراد (شئع) ان يفسد  
 الشئع او يفسد في ملكه في يبيع ما له في الفرس واني عليه (شئع) في  
 فليس له ذلك وهذه الوجه في المرونة والوجه الثالث ان يقول (شئع)  
 انما انقضاء لا يفسد قد اخذت في يومه الحاكم في احضار الفرس فلا يلزمه الى  
 الاخذ ههنا فيقول في يبيع ما له يرجع (شئع) الى المشتري الى ان يفسد  
 على افضله (شئع) وايقافه على الفرس وروى يحيى عن ابن الفاسع ان (شئع)  
 ان اراد ان يلزم (شئع) الاخذ كان في ذلك وان كره (شئع) وبيع ما له  
 في الفرس وقاله (شئع) وان اراد ان يفسد من الارض (شئع) وبيع ما له  
 وفيه فيفسد في الفرس (شئع) جميع الفرس كقول مالك يعني انقضاء  
 بلم يفسد في الفرس ان يفسد في ملكه **مسئلة** واذا ابيع شئع شئعته  
 فيقول له او وحي بها بغيره ان يفسد في الاخذ او الفرس ولا يلزمه الفرس  
 ازها ما بعد انقضاء من البيع كما يلزم الاخذ ليعلمه وان لم يفسد له ولا يفسد  
 ما لسلطان يتصرفه فلان كان لموضع لاسلطان فيه يفسد على شئعته الى ان يفسد  
 لم اكثر من على بيع (شئع) فلان في المرونة ولو لم يفسد عنه (شئع)  
 الاب او الوصي او السلطان لزمه ذلك ولا يلزمه غير واحد من  
 المرفقين الا ان يثبت ان اسقاط الشئعته نظر عن الاب او الوصي  
 فلان يفسد على شئعته وقال ابو عمران لا شئعته له لانها انما تركت (شئع) في  
 فلا يفسد بغيرها وهو موقوف فلو لم يفسد (شئع) في يفسد شئعته الصغير  
 وليس ذلك نظر ان ذلك لا يفسد شئعته لان يفسد كانه رجع اليه فلا يفسد  
 فيه **مسئلة** فلان في المرونة ولو كان له او لم يفسد في الشئع ولم يترك  
 في يفسد (شئع) وقد مضى لزمه ما قلناه في الشئع فلا شئعته للصبي  
 لان والى لم يزلته زالا ابن ابي ربيعة فلان سمنون وفيه غير هذا وقال ابن ابي  
 ربيعة ان كان له وصي فليس يفسد شئعته ولا يفسد (شئع) في يفسد وهو في  
 شئعته فلا (شئع) وروى عنه غير هذا فلا يفسد من المرفقين فيفسد  
 فيفسد السلطان في ترك الوصي ذلك فلان (شئع) ما له وكان الاخذ له نظر الاخذ له

وعرف انما اوقفه  
 المشتري على الاخذ  
 او الفرس فيفسد  
 ثلاثة اوجه

اعلم ان  
 اذ انقضت الدار  
 بعد الاخذ بالشئع  
 في الفرس على البيع  
 ولزمه الفرس

اعلم ان  
 اذا طار الاب او الوصي  
 في الشئعته للاب  
 في الشئع لزمه  
 المينوم







١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

240 / 12

اخرجوه من ارض التميميم  
 فاستغفروا بالنساء غلاب  
 بولستغفروا بولستغفروا  
 اخرجوه من ارض التميميم  
 فاستغفروا بالنساء غلاب  
 بولستغفروا بولستغفروا  
 اخرجوه من ارض التميميم  
 فاستغفروا بالنساء غلاب  
 بولستغفروا بولستغفروا

—



جلال ايسم

*(Faint handwritten notes in Devanagari script)*

اعزب اذ (الخذ) الشغب

عن أبي بصير عن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام  
عن الاستسقاء إذا استسقى في موضع ما ثم أتى به



مكتبة  
الشيخ  
الحسين بن علي  
بن الحسين  
بن علي  
بن الحسين  
بن علي  
بن الحسين

الحرجة فصح العلم  
والسبطي لا يجوز الا  
بالتراف

والشجر والكروم فتمت الاراضي  
البارية فبذل روز الزرع وفيه  
الزروع والاشجار فتمت الاراضي  
والزروع والاشجار فتمت الاراضي

والنشر

المعروف الغرضي الما هو فيك ليس المتفرق  
 حامد بعد يسيرها ملا يفر لرد له الرخصة  
 (ع) المعروف ما ان افصحها  
 انزع او التفرق في يدو (السلام  
 على الجنان متفرق  
 او تفرق ادلهم انقبضت  
 الفضة واقتضا العاشر  
 بالكيل واليوت في الفضة

اعرف فيم الفرقة  
وتستأهت (الاطم  
والسترة) (الفرقة) (م)

اعرفوا لا يسمعون  
بين دار ومحرقة  
كما لا يسمعون بين ارض  
بيننا ودارت لغتجو  
وتفقد فاعلموا الدار  
في افسح بلاد راع  
وبينا ودارت لغتجو  
وقال ابن الفارض لا تفق  
السم حتمه بحال











بها رتبة من قبل **مسئلة** واما من قبل اخاه فغيره او ابن اخ له احتسابا لافعال ماله  
في المرونة لا يجوز قسم عليه وروي ابن ابي عمير عن مظهر وابن الملقين ان مالكا اجاز  
لكامل التبيين عما كان اواضا او انما كان لا يجوز للوجه على من اوصى به الله من قسم  
او بيع او ابتاع او تزوج او صلح او انفق او حيازة قال ابن حبيب وبن اقول واعلم  
به اجمع واما من قبله وقال ابن القاسم في المرونة في مرقى الفقيه مما سمع  
له وحيارته له بما تعلق عليه حيازة وانما اجازة لا يكمل التبع (يا) فحسب لك  
يتبع او كتمه لغاية او حسيته بهذا كالموصى به جميع امور وقال سحنون  
قوله ابن القاسم في مسئلة من كتب اخاه فغيره هو الصواب ومسئلة (الفقيه)  
ليس في **مسئلة** وحيارته القاسم عن مالكا وابن القاسم على جميع (الشركة)  
من كنهه تقسيم منهم او ابناء قال في كتابه الاضية وذلك على مجرد الوصي  
الا انه ينتشر كواشيتا وقال الشافعي وابن الملقين واصلح على قرار الانبياء  
قال الياء في ورائهم وعليه العمل وقال محمد بن الوليد اظهر ويحسب القضا لان  
تقديمه في النصيب الميسر كالكثير او اشد وهي خلال كرات من رتبة او من  
مالا يتبع يعرض فاقض او وصي والناظر ماله من في ما عرض في القضاة في  
اموال التباين فسموا اولم يلقوا **مسئلة** وكذلك (تتبع في) اجاز الكرايت  
للو تيقن مما من هوى فمالا ماله في كتاب القاسم من المرونة في قوم ارادوا  
رخلا ماله لبيع ما حيازا الى من يكتسب يتبع كتابا يتوكله ولهم ان  
اجرت عليه وعليهم ونحوه في الجلاء وفي بيع مال في الجلاء ايضا (ان)  
ليس في **مسئلة** وقال سحنون في كتابه على الزبيدي مالكا في الجلاء ايضا (ان)  
كان كما في حق على ربه فحسبوا عليه كتابا او سمها منهم فحسبوا عليه ما جاز  
الذات يتبع بالسموا **مسئلة** واما شهادة القاسم فيما سمع فقال مالكا  
في كتابه الاضية لا يجوز لانه ينتشر على فعل نفسه كما يقع في اجاز لا يقبل  
قوله قال سحنون سموا قسم بامر قاضي او بغير امره وقال ابن الملقين  
لا اثبت ان القاضي امرهم بالقسم بامر من يشهدون ان في ذلك الا قولهم  
على (الطلاق) لا يجوز وقال محمد بن احمد من الموثقين شهادة القاسم فيما سمع  
مقبولة كما يقبل قوله الخايع حكمت بكذا ونحوه لما في العتية قال ابن  
المشهور وهو الصواب ان القاضي يقبل قوله القاسم الذي قرره القاسم  
فيما يجوز انه صار له واحد منهم وان لم يعلم حكمته وكذا على مالكا لا يشتر  
القاضي بتعليمه بقول المأمور به مقبولة عنه لان يوك مع ذلك كبير ونحو  
اختلاف المرونة في القسمة وتنازعوا في حروها بعد ان قضى القاضي  
بها فطال بينهم باهل القسمة التي يشهد عليها لم توجد او وجدت  
وسموا هذا ما يادوا والقاسم حبي قيل قوله وحسب لانه ينتشر في ذلك  
لو كان هو الذي ولي القسمة ولو كان القاضي الذي امر بالقسمة قد مات او غاب  
بشهادة عنه غير على ما قسم في تشرع شهادة كما لا يجوز شهادة القاضي به  
عزله في حكمه وهذا معنى قوله في قضية المرونة لا يجوز شهادة القسما  
يصلح سموا **مسئلة** واما الجازي في الرابطة فيجب احدها فسميت  
في المرونة ان كان بنفسه بذلك لم ان كان لا ضرر فيه وفيه الشبهة

وقال في

وقال مظهر وابن الملقين وابن ابي عمير وابن قاضي وابن قاضي وابن قاضي وابن قاضي  
قوله في المرونة لا يجوز قسم عليه وروي ابن ابي عمير عن مظهر وابن الملقين ان مالكا اجاز  
لكامل التبيين عما كان اواضا او انما كان لا يجوز للوجه على من اوصى به الله من قسم  
او بيع او ابتاع او تزوج او صلح او انفق او حيازة قال ابن حبيب وبن اقول واعلم  
به اجمع واما من قبله وقال ابن القاسم في المرونة في مرقى الفقيه مما سمع  
له وحيارته له بما تعلق عليه حيازة وانما اجازة لا يكمل التبع (يا) فحسب لك  
يتبع او كتمه لغاية او حسيته بهذا كالموصى به جميع امور وقال سحنون  
قوله ابن القاسم في مسئلة من كتب اخاه فغيره هو الصواب ومسئلة (الفقيه)  
ليس في **مسئلة** وحيارته القاسم عن مالكا وابن القاسم على جميع (الشركة)  
من كنهه تقسيم منهم او ابناء قال في كتابه الاضية وذلك على مجرد الوصي  
الا انه ينتشر كواشيتا وقال الشافعي وابن الملقين واصلح على قرار الانبياء  
قال الياء في ورائهم وعليه العمل وقال محمد بن الوليد اظهر ويحسب القضا لان  
تقديمه في النصيب الميسر كالكثير او اشد وهي خلال كرات من رتبة او من  
مالا يتبع يعرض فاقض او وصي والناظر ماله من في ما عرض في القضاة في  
اموال التباين فسموا اولم يلقوا **مسئلة** وكذلك (تتبع في) اجاز الكرايت  
للو تيقن مما من هوى فمالا ماله في كتاب القاسم من المرونة في قوم ارادوا  
رخلا ماله لبيع ما حيازا الى من يكتسب يتبع كتابا يتوكله ولهم ان  
اجرت عليه وعليهم ونحوه في الجلاء وفي بيع مال في الجلاء ايضا (ان)  
ليس في **مسئلة** وقال سحنون في كتابه على الزبيدي مالكا في الجلاء ايضا (ان)  
كان كما في حق على ربه فحسبوا عليه كتابا او سمها منهم فحسبوا عليه ما جاز  
الذات يتبع بالسموا **مسئلة** واما شهادة القاسم فيما سمع فقال مالكا  
في كتابه الاضية لا يجوز لانه ينتشر على فعل نفسه كما يقع في اجاز لا يقبل  
قوله قال سحنون سموا قسم بامر قاضي او بغير امره وقال ابن الملقين  
لا اثبت ان القاضي امرهم بالقسم بامر من يشهدون ان في ذلك الا قولهم  
على (الطلاق) لا يجوز وقال محمد بن احمد من الموثقين شهادة القاسم فيما سمع  
مقبولة كما يقبل قوله الخايع حكمت بكذا ونحوه لما في العتية قال ابن  
المشهور وهو الصواب ان القاضي يقبل قوله القاسم الذي قرره القاسم  
فيما يجوز انه صار له واحد منهم وان لم يعلم حكمته وكذا على مالكا لا يشتر  
القاضي بتعليمه بقول المأمور به مقبولة عنه لان يوك مع ذلك كبير ونحو  
اختلاف المرونة في القسمة وتنازعوا في حروها بعد ان قضى القاضي  
بها فطال بينهم باهل القسمة التي يشهد عليها لم توجد او وجدت  
وسموا هذا ما يادوا والقاسم حبي قيل قوله وحسب لانه ينتشر في ذلك  
لو كان هو الذي ولي القسمة ولو كان القاضي الذي امر بالقسمة قد مات او غاب  
بشهادة عنه غير على ما قسم في تشرع شهادة كما لا يجوز شهادة القاضي به  
عزله في حكمه وهذا معنى قوله في قضية المرونة لا يجوز شهادة القسما  
يصلح سموا **مسئلة** واما الجازي في الرابطة فيجب احدها فسميت  
في المرونة ان كان بنفسه بذلك لم ان كان لا ضرر فيه وفيه الشبهة

في المرونة



علامته ان التراب بعد ما اذبان راسد كالقمار المختل واذ كان الشعر مسيل غير متكسر  
فيل سبط الشعر بان كان فيه جملة فيل بعد الشعر بان كان شفيضا قبل منقطع الشعر  
بان كان الشعر ناعما لم يتغير عن جاني الراس فيل اذق ولم يصب عليه السيل بان انصر  
على جاني الراس قليلا فهو انزع بان انصر عن منق الراس فهو احل بان زاد فهو اجلي  
بان بلغ الياسر فهو اطلع بان انشق شعره فهو اعمق وانقر الحياض ان انصل  
طوبها فهو امزن وان لم ينصل فهو ابلج والعرب تستحسنه بان دف الحياض وانقر  
الى موخر العينين فهو الازم والانشي رجا اذا كثرت شعرها وزيتا واطفا ووضعها  
وان كان قليلا فهو انق ونحط وامرط ومرضا العينان بخل العينين كلهما مغلقة  
وهي التي تفتح والبياض والسواد في الخلة الخفة وهو السواد الزكي في وسط  
البياض وفي الخفة انما هو اذا كان كبير العين فيل اعمق اذا كان مع ذلك شديد سوا  
اذا شديد بيضا فيل احمر وكذا اذا كان في المقلت اشارة الى ان كان باذ اذا كان الاسمر  
خامنه شديد فيل اذع بان مار السواد الى الحرة فيل اشتريل بان فويت حمرته فيل  
اسمر بان كان مايل الى الخضرة فيل ازرق وان فويت خضرته فيل اعمق وان كان البياض  
مايل الى الحرة فهو اشكل وان كانت العينان بارزتان فيل باح وحسب  
غابر العينين بان كثرت شعرها جوفه وطل فيل رهدب والهدب شعر الاجل وان  
كانت كحلا واخرى زرقا فهو اخضر واذا دخل في المقلية في الاذ فهو احول والمحاق  
طوب العين مما يلي الانف والاربع واذ ارفع مقبنة الانف واستوى اعلاها فهو  
اشم واذا طال الانف واربع واحد وفيه فهو اخفي والزلف قصر الانف والخمسة  
تافير وقصر والعطس عرض ان تبت ونطابو فصنته والاربعه طوب الانف والكور  
قصره وانفتاح مخزليه والشفقة ان اذ املنا الى اسوداد فيل حوى والله تاذ والاربع  
كبر في شفتيهما حوى لعسر وبه الشان وفيه انبا بها شفت. باذا اقتنته سوا  
فيها فيل القصر وان كان واسع الشففة فيل اشدة وان كان واسع الفم فيل ابر  
وكذا اذا غلبت الشففة بان استرقت الشفقتان وحننا فيل اهرق وان عظمتا  
دون استرقتا فيل شطاهي وشبهان وان كان مشقوق الشففة العليا فيل اعم  
وان كان المشقوق في السفلى فيل افك واذا قصرنا فيل تنحنا في الامانة فيل اكل  
واذا اذ ان الفم عابرا فهو ارفع الانسان البع تباعد مزيت الشان والرتيل فيل انا  
ما بين الانسان والقصص لصوتها والكسسي عفرها والبلة فصرها وانحنا به  
الي اذ اخذ الخلق والشمع اخلها في الظن والعصر والرد سقطها والروق طول  
الشان الى العليا والشرح انقطاع السن من اطلها **الخران** اذا اطلها فيل راسا  
التخفيف واذا كان سلابا فيل مزرور الوجع وان برزت وحننا فيل اوجي  
**العين** بخل خفيف العارضين اذا كان فيها شعر بان يكون فيها فيل شقق  
العدا اذ ان كان مع ذلك فيل شعر الحية فيل مثله بان يكون في وجهه  
كثير شعر فيل كوايج بان طالت لحيته الى صدره فيل كويبه (المسئلة بان  
عظمت فيل في مختور بان قصر شعرها وانف فيل حنة الحية اذا كان صغيرا  
في فيل اصغر بان كان طويلها فيل اخل المسئلة واذا عظمتا فهو امل  
**الحنو** بخل الحنو جيد والحنو والقصير الحنو او قصر **الصر** بخل الصر  
بخل اذا لم يكن له من شعرها اذا اجم نديها فيل كراعي في تاهه باذ الى بياها

تذي خلفه جبهى صعبا وحر اذ اذ اعطها واستر فيها فيل ثوبا بان طلامع فيل ذات  
طريطين بان يزر الصدر فيل اقمص وان كان خلا فيل اذق فيل اذق فيل اذق فيل اذق  
اليد ان اذا على يمينه فيل اسر واذا على يمينه فيل اصب وان استويا فيل  
اعر يسمى **الرجلان** اذا لم يصب باطنها الارض فهو احمق الفة من وان اطل  
بها بها فهو ارحم الفة من **الجسم** اذا كان كثير اللحم فيل منق الجسم  
وبالعكس خفيف الجسم وخفيف الجسم وان كان يبق فيل حرة وهو الخفيف  
بان كانت المرأة كثيرة العيرة فيل وركا وان كانت جملته فيل وسلا ورا  
وهو عيب **سابع** **العفن** عهدة التلات والسنة مربية عن  
رسول الله في الله عليه و عن اهل البيت رضي الله عنهم وتفتت الرقيق وهي امس  
فانهم مملوك له بالذنية وهل ثلث في غيرهما من السلا فيغير مشرك روى اشبهه عن  
مالك انهم لزم له كل بلد وان لم يعرفوها وعلى الاصل ان يجرها ويجمع بها ما من  
عربها او جهلها فيل انفع فيل **تبيس** فان ابن الفارس واذا كانت في  
الشرك غير تلك العهدة ولهم عهدة **المسلمين** ولا يعنى له بالعهدة بل بجلون على  
مادة تصم بريد لان البع فيل على عهدة الاستخفاف والعيب لا عاهة  
التلات لانها ليست مرجع الا ان يصرح بالستر لها فيل كل حال وانما السلا  
اذا وقع البيع مطعنا **مربع** واختلف بينا اذا اشترى اسقاطها في بلدها  
مادة تصم فيل البيع جائز ولا عهدة في بينها وفي البيع جائز واشترى بطل  
قال الشيخ واذا اشترى بطل في البيع **مسئلة** ولا يجوز لشرك النفس  
في عهدة التلات لان البيع اذ هلا فيها او حلت له عيب كان حان من الباع  
بيعه الثمن وان سلع لمسك به بطر نارة تارة تسليعا **مسئلة** بان اشترى  
كونه يبد المتنازحت من مال عليه فخل في حرة في الشراط فيل في المراضة لا يجوز وعقل  
التلات مثلهما فان ابا في في المتنازحت ويحي على فله الغاي ابي محرم في مسئلة  
العربان ان ذلك جائز قال بعثه الغرويين والفرق بين الثمن في المراضة انه لا يجوز  
اشترائه الطمع عليه وفي الرهن يجوز ان الرهن توفقه وليس الحق في عيب  
والثمن في المراضة الحوي عيبه فيل لا يجوز اشترائه (الطمع عليه وكذا في  
عهدة التلات وبيع الخيل **مربع** ما مان في مع المتنازحت طوعا لا لا يكون  
البيع انعقد على الخيل لا يجوز الشطوع به لانه في في في ولرطوع به حيث  
يجوز له منع ارادة اشترائه من الباع ووضع على يمينه فيل في ذلك **مسئلة**  
فان حرو ولول يطوع به وتنا حايه ابنا به وخف يبد ثقة ان انقطاع العهدة  
او الاستبراء فيل مال وان الفارس وبه اخذ اخه خفيف وان عيل وهي وفي  
العقنية لذلك انما لا يلزم ذلك الا ان يطوع به **مربع** بان ثلث (ثمن عن الموقوف  
بيع في ضمن الباع واخذ المتنازحت العبد وان هلك الباع او الجارية فيل في ذلك  
عن الباع والتمت من المتنازحت وان ظهر بالبيع عيب فديم او حرت به في العهدة  
عيبه واذا اراد المتنازحت التمسك مع ضياء الثمن جهل له ذلك الا وان كان في الفارس  
له في ذلك وفيه (انما جسون فيمنع البيع الا ان يجمع المتنازحت اذ حرو فيل سمعون  
ازنيل الثمن فيل حرو في عيب العهدة فلا باخذ الا في ثمن اخر مان ثلثه فيل اخر  
غير ثمن **مسئلة** وان ابا العبد في عهدة التلات (وجني عليه اوزني او شوب

100



او سرقة ذلك من البايع والاشياء المتباينة له والمبتاع المتكبره فيها ولا يخلو كمن اراد شئ  
**برج** بان ادعى المبتاع في العهدة ان العبد ابو من خلف لغيره او من غيره وما ضرب من  
كيفية ولا ينفقه ولا يملك من امره ولا يعلم له منقرا ويرجع اليه وان كان فيه ذلك بعد  
انقضاء العهدة وزعم ان اباؤه كان مبيعا له قبله من الا ان تشتر له بيتا انه تشتر  
فيها جليله كماله كذا ويرجع بالثمن **مسئلة** بان قال العبد في ابيع العهدة  
انه حر وانما ابوه ادعى عتق الا حقه في العهدة او الاستبراء انها ولم تزل من ميراث  
ما زاد سوى الحرية والولادة في ذلك عيب به الرد بخلاف لو ادعى عتق له بعد العهدة  
والاستبراء بان المبتاع لا يرد بعد ذلك الا بعد ثبوت قوله ابن مزيق وغيره ويلزم ازواج  
ان يبين ذلك وطلب ابن لينة ربيع الله بن يحيى وبه (لفظ) وقال ابن كنانة ليس  
بالبايع ورواه عن مالك قال ومن يفتد في ذلك مملوكا او مملوكا على العبد في  
العهدة المالك فيجوز (الزبيل) عن مالك انه ليس له ان يبيعه ان يرد له (الرجوع)  
ان لم يرد قال الشيخ ابو اليسر ولا يشبهه ادعى الحرية وقال ابن العطار  
وغيره هو عيب كذا ادعى الحرية **مسئلة** قال عجل الملك ولوا على الحرية  
عنده فيل قبل البيع وراجه الى السلطان واشتره في ذلك فهو عيب والمبتاع  
الرد به الا ان يكون له كمالا فانه عتق ميسر قبل البيع ولم يكن امرا مستشهرا  
فلا يرد به وقال اصعب هو عيب مطلقا (ادعى) عتقته انه قال في قوله (ايضا) **مسئلة**  
بان سرقة العبد في عهدة التلاوة رد به وان (قربا) السرقة لا يرد له ان لم يرد  
على اراغة الرجوع الى سيده وادعى من جهر من ماله قال يعقوب المنيشوري  
معه ان السرقة كانت مما لا يجب العتق فيها **برج** ولو حررت بالغير عيب  
بالعهدة ثم عتق عيب مبيعا له الرد واقتلعه في الايام من عتقه من العيوب  
كالحمل تاتى شئ عتق عيب قبل انقضاء العهدة (يجوز) حراره لا يرد به ذلك وقال  
سمنون يرد به وقال الشهاب يستأنى به فان عتقه اجمعي بعد انقضاء العهدة  
رد به ذلك والابلا **مسئلة** ونفقة العبد والاقرة العلق والوختش في عهدة  
التلاوة والمواضعة والاستبراء ابيع الخمار وحسوتهم ومتوقف على البايع  
لانهم في ضمانه **مسئلة** والمبتاع بعد العتق (استفاد) العهدة ان شئ  
ويكون الضمان منه والعهدة عليه فان يفسقها ولكن (عتق) العبد قبل  
انقضاء العهدة فقال حرره له من رضى باستفادها ويلزم تعجيل الثمن وقال  
اصعب وسمنون العهدة باقية وان اصاب العبد بيبا ما يرد به رجع بالرهنة على  
البايع فانه حرر وادى البايع فلا يفتقر له سمنون الا ان يكون خلف بقية  
شئ حتم في العهدة ما مان رد عليه بعيب خرافة فيها (ومضى) فيعتق  
تافيه **مسئلة** واما عهدة المستمعي من الادوا التلاوة الجوز والابلا  
والبرص حراله مالك والشافعية ماله يظل وكان حرره ميراثه ينكرها ويرى  
الضمان فيها من المبتاع في جميع العيوب وهو قول الشافعية وايضا حنيفة  
**برج** ما اذا قلنا بغير ماله مما حرره في المستمعي من ذلك الادوا والمبتاع الرد  
به وان هلك منها كان من البايع **مسئلة** ولو ربح العبد مرة في المستمعة  
كان له الرد به لانه لا يرد من عتقه اذا ثبت انه صرع صرع جئونه لا يكون استمالا  
فتل هذا قول مالك وجهه راجع الى الحر والرسولامة كالجوز وقال ابن وهب

باب وجه دفع العقل من حرية او غيرهما فيمنع من البايع **برج** ولو اصابه في المستمعة  
جاء او برص شئ عتق منه ان يعلم به المبتاع فلا رده الا ان يكون عتق اهل المعرفة ممن  
لا يؤمن عتقه **برج** بان ظهر في المستمعة من ذلك ما يشك في حقيقته في تشتر  
وايقع بعد ثلث والسنة بطلان ابن القاسم وابن كنانة لا يرد به ذلك وقال ابن الماجشون  
وابن وهب واشتبهت واصبح وابن حبيب يرد به وعن ابن القاسم ايضا ان فوى  
دليل في ذلك في السنة وتفق بعد هذا القول ربيع و/لا فلا **مسئلة** واما ان اصاب  
في السنة بغير حرره او حرره في ثلثه فلا رده له ربيع كالبرص والجماع بان اصاب  
المبتاع الا في الولادة او عتق في ثلثه بغيرها في السنة (احكم هذه) (الغير) في ذلك  
اختلاف عن قول ابن القاسم روى اصعب عتق ان المبتاع لا يرد به على البايع في  
الاقرة (ما حرم) من ذلك كالمريض يتوزع العهدة وروى عنه ابن حبيب انه يرجع  
عليه بما بين السنة والادى وقال ابن الماجشون وسمنون واصعب وقال مالك  
في الحرية ما بين القاسم في الرواية يرد العتق وما ختم المستمعة الثمن كالم وقل  
مالا ايضا يرجع جميع الثمن ويحصى العتق وقال ابن كنانة ان كان له فقة ولو درهم  
واحد رجع المبتاع بين السنة والادى ورواه ابن كنانة ان مات المبتاع وان لم يكن له فقة  
بعد عتقه رجع المبتاع بالثمن كالم بان مات العبد عن مال اخذ منه البايع قبل الثمن  
ورث المبتاع ما بين **مسئلة** رافع في عهدة التلاوة مروي عن مالك  
انها تحبس من وقت التبايع الى قتله من اليوم الرابع وروى عنه ابن القاسم  
ان يوم التبايع مطلق ويحبس التلاوة من غرة وبه القضاة وقال ابن عجل البراء  
دفع البايع عند طلوع الشمس او غروبها عتق بذلك اليوم والاقرة **مسئلة**  
واختلف ايضا قوله مالك في عهدة المستمعة هل هي من وقت التبايع او بعد  
التلاوة والاشترى مروي ابن حبيب عنه انها من يوم البيع وقال ابن  
المايشون وروى ابن القاسم واشتبهت وابن ذابح عنه انها تحبس من يوم  
التلاوة وبه القضاة **برج** واما عهدة التلاوة والاستبراء فيتلاخلان  
رواه الشهاب وابن ذابح عن مالك **مسئلة** وحضور العبد ارادة عتق  
التبايع قبل المبتاع بان ادعى عتقه ان البايع عيبه خلف البايع ويرى  
ولم رد اليه عليه بان خلف رجع بالثمن **نيس** ينبغي ان يضمن المورث  
عتق التبايع اقرار الا في (العبد) البايع بالرق وما يرد به ذلك انه اذا استحق  
بحرية والبايع عديم والرهنة وقال سمنون المبتاع بذلك كالم روى عليه  
بالثمن عليه لانه موقوف عليه الرقعة وحكى حظه عن (ابن) ابن كنانة  
ان قدر على الاخير بحرية من غير ان يتزوج نيسا ان المشتري (ازم) رجع  
عليه او على البايع **مسئلة** قال ابن كنانة وشذذ لا امة حررت عن نفسها  
باقرارها بالرق وانها اذا استحققت يلزمها (السيرة) (المبتاع) الى بايع البايع  
ليقبل المشهود على عتقها ولو يرد في العتق اقرارها بالرق يلزمها  
السيرة مع وقال ابن حبيب في الصغير (الغير) يستحق حرية ان المستمعي  
يذهب به الى بايع البايع لانه ثمن كالم استحق بروفه فلا يرد به وهو يعطى  
لان هذا قطع من غير من نفسه باقراره بالرق الصغير ممن لا يقدر اقراره والرق  
حق ابن عجل وشذذ عن ابن القاسم في الجزية تستحق بحرية ان القاضي يكتب

15



المستحق صحتها بغير **سبب الواضحة والاشتباه** لا يخلو الملوكة  
اما ان تكون صغيرة لا يوطى مطلقا او به من نوطى او بايسة فان كانت صغيرة  
لا يوطى مطلقا بل لا يشتري فيها وان كانت في سن من يوطى ولا يبيح حملها  
يروي ابن حبيب عن مالك انها تشتري قال ابن وهب فان لم يتواضع وماتت  
بغير المتاع فهي من البايع وقال مطرف وابن الاخشون لا يشتريها وانما  
تشتري من ماتت (البلوغ) وخبرني منها احمد ورواه ابن حبيب عن عمر وعلي رضي  
الله عنهما **مسألة** ما اذا قلنا لا يشتري ما فيها تشتري ثلاثا اشهر وكذا  
البايسة وقال علي ابن زياد في الصغيرة تشتري اشهر فما تشتري اربعة قال يعقوب  
المنشوع وكذا في البايسة عما مر فيه وقيل تشتري بان يشتري وتضع وقيل تشتري  
**مسألة** ومعه ثلاثا في اقل من اربعة اشهر قال ابو عمر في الطلاق وقيل  
انها بمنزلة اقل من المهر به في ذلك انما اذارات النكاح بلا عهدة فيها وقال  
ابن حنبل يعني (الشتر) حاربه المهر وحاصت عتدا وماتت بعد عتد  
في صيتها من المتاع ولا عهدة ثلاث في حاربه فتواضع اذ اذارت النكاح  
**مسألة** ولا يجوز شرط النكاح في ايام الاستبراء ويجوز النكاح في كل عهدة ولا  
تتواضع الجارية عتد ربه الا ان يكون له اهله فيجوز **مسألة** واذا كانت  
الجارية في سن من تحت او بايسة وهي من العلى فلا بد من الواضحة  
وان كان بايعها امرأة او صبي وكذا لو خفي ان اخر البايع يوطيها ولا يجوز  
اسقاط الواضحة فيها الا اقل في غرضه ولا يوطى بها الا نكاحا حراما  
في توضع ولا حاد في تحت وفي الحاد في البايع العتد انما كانت لامرأة او  
صبي فلا يشتري فيها وقال مالك في الميسورة على البايع الاستبراء وان كان  
صبي او امرأة الا ان يشتري من عاتق ميسر او يشتري في عتد (ايح) **مسألة**  
ان ارتفعت حصة الجارية وطال على المتاع امرها واداء العتد فقال في  
الرواية في مالها فيما يكون المتاع به الرد شهورا ولا شهورين وفي كتاب محمد  
بريد بعد شهرين وفيه ايضا بعد اربعة اشهر وقال مالك وابن عمار والمغيرة  
في مختصر ابن شهاب ان لكل واحد من المتاع يعني (العق) بعد خمسة واربعين  
يوما ونحوه لم يمتنع وقال بعد شهرين (حسن وروي ابن وهب عن مالك  
قوله بعد ثلاثة اشهر وروي ابن عمر عن محمد بن يحيى انها العتد بعد ثلاثة  
اشهر بان قلنا لا يوطى بها وهيها (المتاع) وزاد استهبة بان لم يوطى بها حتى  
من (زمان) ما يوطى (نكاح) لا يبيح فيه علم الرد وقال ابن حبيب هل تخل المتاع بعد  
ثلاثة اشهر ويلزمه التزيم اليها الا ان يجهل بها حمل فتزد او يمتنع  
النساء فيمنع (المتاع) بان رضي بالتزيم وفقت ان ستة اشهر وانما  
رد لها لاننا خبرنا في ذلك ما مر في ثلاثة اشهر عتد به وقال ابن العلاء  
تزد بانقضاء اربعين يوما وحكا ابن زب عن حمفون قال ما يوطى بها والمشتري  
من الذهب انه (انما من ارتفاع الحية ما يضر بها المتاع ان لم الرد والا فلا  
بيد الا ما قاله ابن حبيب من ان ارتفاع الحية المرة بعد المرة ليس يعيب  
وبه وثائق ابن الهيثم (اذ الحبل المتاع) التام في ان تسعة اشهر واداء  
البايع (العق) فيلزم ذلك المتاع في ذلك الحجة من اجل ضرورة الا انما قال بعد

الموتفين وهذا عتد في حين عتدتها الحية المتاع ما ما التي لا تحت الا بعد ثلاثة  
اشهر فقال ابن حبيب لا يبرئها الا الحية بالمتاع الرد بذلك بان رضي بالانتظار  
او كان البايع بين وقت خيظتها رقت الى تسعة اشهر ولا يقال للمشتري  
في ذلك روي حبيب عن ابن (الحق) سمع في التي تحت بعد تسعة اشهر انها تشتري  
ثلاثة روي يحيى عنه انه لا يبرئها الا الحية بان (رتابت رقت الى التسعة  
**مسألة** وان كانت المشتري مريضة او محتاجة بالمتاع او محتاجة بالمتاع (اشهر) اشهر  
الا ان تردا فيبطل بها تسعة اشهر والبايع الجارية المستحقة بعد ثلاثة اشهر  
لانها ان رضي بعيب (المستحقة) بطل برضاها لا بغيره فان لم يرضه الغروبي رطل  
من رقت فنهى (ان تسعة اشهر) فهي في ضمان (البايع) ويقتضها عليه **مسألة**  
ولو حدثت بالجارية مع الواضحة مرفوعا رتبها لكانت خيظتها استولى لها ثلاثة  
اشهر وان اراد البايع ردها ورخصها المتاع بالفتوة قوله الا ان يظننها حمل  
معه عيب البايع ولو انما حدثت لكانت تشتريها (المتاع) بالمتاع فقال  
ابن حبيب لا ترد في ذلك ربه لانه عيب محرم محرم بعد حصول الاستبراء وانما ان حبيب  
له الردية لكان رضي (المتاع) بهذا العيب استبرأت ثلاثة اشهر الا ان تردا  
فيكون المتاع ايضا (المتاع) في ردها والرضع لها مترفع الى تسعة اشهر **مسألة**  
وارتفاع الحية في (لو خفي عيب) هذا خروج المروءة في سلع (ايح) ان  
تلك عيب في (لو خفي) كالعق **مسألة** ولو ظهر بالجارية في (المتاع) حبل  
مريضه (المتاع) في سلع (ايح) ان ذلك بلا حجة للبايع الا ان يفرق في **مسألة**  
ويزيد في الواضحة قوله (حاربه) واحدة لانه من بايعة الخمر من بايعة (الشهادة)  
قال ابو جحر (الاصيلة) وابن (الكانية) وابن البانية وغير واحد وبه الغطاء وان  
موسي ابن مهران لا يبرئ في ذلك (قل من امراتني) **مسألة** ويكره ان ياتى  
البايع المتاع في الجارية في الاستبراء وان وقع حتى ان كان المتاع اهله وله ان  
يقبلها الى غيره (المتاع) انما كانت على يد غيره فليس له ان يبرئها  
عنه الا ان يكون لذكر وجه ويصدق المتاع في استبرائها لانه مؤمن عليها  
بان ارتفع شهورين او ثلاثة فقال يعقوب خيظتها واداء ردها لانه عيب  
حدثت عتدا وماتت فاداء استبرأت لمتاعها في ذلك **مسألة** واذا قيل له في  
الزينة وضعت عتدا به لم تعرف انها حاصت في قوله (ايح) او روي (ايح) في  
منه لانه يبرئ منه فضل في سلفة وغيره **مسألة** ولو قبضها المتاع على  
العقد على غير (بتمان وجهها) امر الواضحة (ونكحها) حلالا عليه وتخرج من بيع  
المتاع الى يد ثمة بان نكحها (المتاع) ورضع المتاع انها في تحت عتد نظر  
في امرها من علمت (ايح) خيظتها في ذهابها حكم بالاستبراء ولو جهل  
في ذلك علمت على (المتاع) وهو (المتاع) وانما قبل نكاحها فهي من  
البايع وان ماتت بعد بيعها من (المتاع) روى (ابن حبيب) عن (الحارث) قال  
قال محمد والوخشي (ايح) (المتاع) الجارية بان لم تحت الجارية وجا بها بعد  
شهر او شهرين ورغم (نكاحها) عتد بها ابن حبيب لم ردها وهو محرم  
في تمام ثلاثة اشهر **مسألة** ولو ان البايع وطبها ثم ردها وطبها المتاع في  
ذلك الطهر وجا في يوم تسعة اشهر فاعترفت وطب (المتاع) لها عتد في الفاقة

145



مجلس اول  
در بیان تاریخ و احوال  
و سیرت امیرالمؤمنین علیه السلام

2

اكر جب ادا اعلان ميكته عنده  
خدا تعالي من احد (نص)  
بالصوت من على القبله باليمين  
الظاهر والباطن عال محمد وعلين























وان ذلك داخلة الى النفاذ ليس بالغيوب وفي الغيبة لا ذكر لاختلاف ذلك بين وضع نص  
واما ما جاء على السلطان على مجلس اوجي مفتوح او مغلق او رصية او على غير بصيرة  
برائة وان في غير شرطه وليس بمحتاج رده بغيره فديم ولا في ذلك عهدة ثلاث ولا  
لستة وهذا قول مالك المشهور في المرونة ويجوز ما ربه العمل في ذلك قال ابن القيس  
وفي القليل قوله على ان يبيع السلطان هذه تصويبه براءة الا وتثبت على انه يبيع براء  
ذلك وهو ان يبيع من يبيع المرونة وقال في كتابه الغيوب يبيع المرونة على ان يبيع  
مرونة بغيره بغيره على المرونة الذي يبيع نفسه واخذ المال قال الشيخ هكذا  
الغويين ان يبيع السلطان يبيع براءة وقال يبيع من المرونة حقيقة ان المجلس  
على بالغيوب او على له الغرامة **قوله** بل اذا قلنا بالمشهور بروي ابن حبيب عن مالك  
ان يبيع السلطان يبيع براءة على يمينه وفيه قال ابن المنيون وطرف واحد  
ابن القاسم واشتبه عن مالك انها لا تكون الا في الرقيق خاصة **قوله** بل ان يبيع  
السلطان يبيع براءة على ما كان يبيع المرونة براءة في كتابه في ذلك ان يبيع  
المجلس يبيع براءة رده ويجوز ان يبيع في الغرامة قاله الشيخ وهو المشهور  
وفي المرونة عن مالك ان المرونة لا يبيع بغيره وازدلس المجلس ان يبيع المرونة على  
الغرامة **قوله** ما اذا قلنا بالرجوع على الغرامة فهل يبيع المرونة عليهم جميع المرونة  
او بغيره الغيبة خاصة في ذلك روايتان قال مالك في كتابه في الرجوع عليهم جميع المرونة  
او بغيره وقال في المرونة يبيع عليهم بغيره الغيبة بغيره وبغيره هو بغيره على  
المجلس وقال ابن القاسم وابن ابي عمير ان يبيع بغيره ليس المجلس الا من قوله بل لا يبيع  
على الغرامة ولا يبيع المرونة عليهم بغيره وله ان يبيع السلطنة على المجلس ويبيع بغيره  
**مسئلة** واما ما جاء في العوي لا يبيع المرونة لفظا في بيت اوجي او وصا ما  
بل يكون يبيع براءة الا ان يفسر براءة العوي او يصرح براءة براءة براءة او يصرح  
في ذلك المرونة فيكون يبيع براءة وان لم يصرح براءة براءة او السلطان يصرح  
في غير براءة او لا يصرح براءة براءة في ذلك قاله الشيخ واري ان يبيع السلطان  
او يبرأ ويبيع ان يبيع براءة ان تكون له العهدة ولا يكره يبيع السلطان يبيع  
برائة براءة يبيع على يمينه هل يبيع على يمينه **مسئلة** وبيع براءة  
في الرقيق ان يبيع من كل محبب لا يبيع المرونة بل يبيع براءة او يصرح براءة براءة  
هذا قول مالك ومجوز ان يبيع في المرونة براءة او ان يبيع على الغيبة على نفسه  
وقال الغيبة ان يبيع في الغيبة براءة او يصرح براءة براءة او يصرح براءة براءة  
في كتابه في الرجوع مالك الى ان البراءة لا يجوز الا في الغيبة **مسئلة** ولا يبيع  
عنه ابن القاسم يبيع براءة الرابعة على البراءة من كل محبب سوى الجمل واجاز  
في ذلك غير واحد من الفقهاء قال ابن ابي عمير واري ان يبيع براءة براءة  
تخرج من الحقيقة تقع بغيره براءة براءة قال دوجي قوله ابن القاسم ان يبيع  
انما جاء في بيع البراءة من كل محبب لا من بغيره الغيوب بل ان يبيع  
الجمل بغيره براءة من بغيره الغيوب بغيره براءة براءة براءة براءة براءة  
المنين ويجوز ان يبيع براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
من عهدة الستة لامن عهدة الثلاث تقع بغيره براءة براءة براءة براءة براءة  
بغيره براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة

في بيع البراءة ولا يفسد يبيع العهدة ثالثة **مسئلة** واما اقليم المرونة يبيع  
البراءة على يمينه ظاهر او خفي خلع البائع ان لا يعلنه كان عتوه بغيره او على المرونة  
على البائع بل ان يفسد لروا لا يعلنه في كل علم بالغيوب الا هذا هو المشهور من الزج  
وبه يضي غمارة رضى الله عنه وروى يحيى عن ابن القاسم لا يمين على البائع الا بعد ان يرض  
المرونة على بالغيوب قال ابن ابي عمير وروى في الغيبة يبيع المرونة بغيره براءة براءة  
ان البائع على يمينه في المرونة ان البائع يبيع في الظاهر على البينة وفي الخفي على العلم  
وانتقد ذلك عليه ابن الجوزي وقال انما يبيع على العلم بغيره انما يبيع في الغيبة  
الظاهريه الظاهر يبيع على العهدة **قوله** بل ان يبيع المرونة عن المرونة وجب عليه الرد  
الم تفسد في المرونة في الغيبة واما الغيبة في كل مال وفي الغيبة عن ابن القاسم  
ان المرونة يبيع على علمه ان يبيع المرونة بغيره براءة براءة براءة براءة براءة  
يكون مضمون وهو قوله بروي ابن حبيب عن مالك واما ما لا يمين على البائع فيمضاه  
كل من اوجيها قال ابن حبيب الا ان يبيع في عهدة براءة براءة براءة براءة براءة  
عن ابن القاسم يبيع على علمه ان يبيع المرونة براءة براءة براءة براءة براءة  
وماله الخياري ان يبيع المرونة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
البراءة لا يمين عليه في المرونة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
في المرونة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
ان كان البائع من المرونة بغيره براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
وهذا الحكم يفسد براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
الخلاص من ذلك المسئلة وقال بغيره المرونة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
اليمين يبيع البراءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
البائع يبيع براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
قوله عليه السلامون عهدة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
**والرعي والشافعي** البائع عن يمينه في ثلاث اوجي سمع روي كل على يمينه ووكيل يفرض  
اليه ويضع معه ومدا رضى وشروط يمين وشروط يمينه ومدا رضى براءة براءة براءة  
بلا عهدة عليه يبيع محبب ولا استحقاق والعهدة كما في السلطنة بل ليل السمارة براءة  
براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
عن جماعة من المشيوخة في ذلك ويصح ان يبيع ما يفرع المرونة ان يبيع براءة براءة براءة  
كل قدر ما يبرأ **مسئلة** واما الركيك كما في بيعه بغيره براءة براءة براءة براءة براءة  
وكيل بل يمين براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
على الركيك الا ان يفسد براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
في كتابه في الرجوع مالك الى ان البراءة لا يجوز الا في الغيبة **مسئلة** ولا يبيع  
عنه ابن القاسم يبيع براءة الرابعة على البراءة من كل محبب سوى الجمل واجاز  
في ذلك غير واحد من الفقهاء قال ابن ابي عمير واري ان يبيع براءة براءة  
تخرج من الحقيقة تقع بغيره براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
انما جاء في بيع البراءة من كل محبب لا من بغيره الغيوب بل ان يبيع  
الجمل بغيره براءة من بغيره الغيوب بغيره براءة براءة براءة براءة براءة  
المنين ويجوز ان يبيع براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة  
من عهدة الستة لامن عهدة الثلاث تقع بغيره براءة براءة براءة براءة براءة  
بغيره براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة براءة















































كيفية إبرام السلطان في هذا ان يعرف الفصل الثاني في هذا ان يعرف ما قبل من التمس  
في البيع والاسم قبل البعوت وانما عروية ذلك لان السلطنة لما كانت وجبة للقيام  
القيمة لا يتبعها السلطان ان يتفاد دين الغايب الا ان يكون بمقتضى **قوله**  
قال ابن القويون وانما قوله في الكتاب قضاء ذلك القوم من غير ما ينعاه ان الكيفيل (فقط)  
يد مع القوم في ذلك اليه من غير حكم اما لو يقتضيه من غير القوم بدفع اليه  
ليوم له بعد في الرسالة **مسئلة** والمسلم قبل الاجل وبعد في الكيفيل كما قبل راس  
العمل ويغزو ذلك تولية ولا يفسد الا باذن القوم لانه يكون غير عليم ولم ان باخذ من  
قبل الاجل قبل مكيلته (الطعام) وصحته بخلاف الاخير فيستغفره منه او يفتضيه  
ايها الكيفيل بعد على القوم في هذه الاجور حله الاجل لا لا باخذ من الكيفيل بعد الاجل  
مما من حركته ولا بالعكر ويجوز ذلك من القوم **مسئلة** وان كان راس المال ثوبا قبل  
بذل المسلم يبيعه قبل ان يسلّم (النفقة) المسلم وان لم يعلم ذلك الا بقوله فقال (ففي)  
ابو جحر بنفقه السلم بعد ان يعلم بعد في كفاي محو من السلم اليه بالجار في (الفسخ)  
بقوم قيمته ويثبت المسلم قال (في) (مورس) ان القوم في القيمة اول لانه ان المستهلك  
النزب بعد وجبت القيمة بلا يجوز الا فلة عليه وان كان فليطو يسهل في غير الا فلة (فقط) على  
القيمة لانها افالة على غير راس المال **باب في السلم في الحيوان والعروية**  
**وفي الصالحات والزبالة في السلم** ويجوز السلم في المصنوعات وفي خوصصه  
وذلك الرقيق بل ان السلم له على مثال جاز ووضعه مخففة بل ان كان السلم في رقيق  
وخصه على العهدة والبرائة على ما في ذلك من قبضه على المسكن بطل ابن القاسم  
وان المراتب هو على البرائة وفيه ابن شيبه وغيره على العهدة واما الجارية فلا بد  
فيها من الاستبراء ويجوز النزع على اسقاط الواضحة في (لو حسن ولكن لا يبيد الشتر)  
في يستبرأ من قبضه في مخم في (في) الى مرضعة ولا يستبرأ بل ان وجد بالمسلم  
ببد محبسا ردة وانما قبله **مسئلة** ولو كان المسلم جرهن خطاء بعد المرتضى قبل الاجل  
وهو مما يقع عليه و اراد النكاح في فيه بان ذلك جاز ان كان الرهن مما يورث من راس  
العمال وعلى المسلم ميسر قبل ان يسلم في غير حديد وبرهف ثوبا قال احمد بن حنبل  
هذا على ان قيمة الرهن قبل راس المال او اقل من طرقت (كثير) في غير المفاضة **قوله**  
بلو كان الرهن مما لا يورث من راس المال او من المسلم فيه في غير المفاضة (لان يكون  
الرهن قبل المسلم فيه حيا وصفا ويجوز بطلان لو كان جود او ادنى او ادنى في غير المفاضة  
على الخلع وارتبكا اذ دفع وتقبل **مسئلة** ويجوز السلم ان يبيع ما سلم فيه من الحيوان  
والعروض قبل الاجل (وبعد) من الكيفيل او من (في) بطل وراس المال او اقل (او اكثر)  
انما انجل ذلك والقوم حاضر مفر قال ابن الموارا وغريب القبيته يعرف ملاه من كرم  
وقال ابن القاسم واشتبهت وقال سمعون لا يجوز حق يكون حذرا في البلد وغيره  
لذلك في الموضع ان (لمس) القوم بلا قناعة المستتر في على السلم قال في (الموت) بل لا يفت  
ذلك في غير ما بعد قبل حفته بل بعث القويون بريد اقل (او اكثر) مما قبله في (النفذ)  
فمنه ذلك في (النفذ) من المرق ان كانت المنفعة المتفق عليها في غير وان كانت بالبيع  
جاز **مسئلة** واذا ابتاع الكيفيل السلم بعد الاجل في يبيع الى حور القوم ولا افرا  
بل يجوز مطلقا لان الطلب في توريده عليه بحلوله الاجل قبل بعث القويين وانما  
لشروط ابن القاسم رحم الله في القويين في البيع الكيفيل حضور القوم لان الدين

لم يجل ولو حل لم يشترط في **قوله** والمسلم قبل الاجل او بعده ان يبيع ذلك من القوم قبل الدين  
با قبل ان لا يفتقر في ذلك وانما عروية ذلك لان السلطنة لما كانت وجبة للقيام  
في البيع والاسم قبل البعوت وانما عروية ذلك لان السلطنة لما كانت وجبة للقيام  
القيمة لا يتبعها السلطان ان يتفاد دين الغايب الا ان يكون بمقتضى **قوله**  
قال ابن القويون وانما قوله في الكتاب قضاء ذلك القوم من غير ما ينعاه ان الكيفيل (فقط)  
يد مع القوم في ذلك اليه من غير حكم اما لو يقتضيه من غير القوم بدفع اليه  
ليوم له بعد في الرسالة **مسئلة** والمسلم قبل الاجل وبعد في الكيفيل كما قبل راس  
العمل ويغزو ذلك تولية ولا يفسد الا باذن القوم لانه يكون غير عليم ولم ان باخذ من  
قبل الاجل قبل مكيلته (الطعام) وصحته بخلاف الاخير فيستغفره منه او يفتضيه  
ايها الكيفيل بعد على القوم في هذه الاجور حله الاجل لا لا باخذ من الكيفيل بعد الاجل  
مما من حركته ولا بالعكر ويجوز ذلك من القوم **مسئلة** وان كان راس المال ثوبا قبل  
بذل المسلم يبيعه قبل ان يسلّم (النفقة) المسلم وان لم يعلم ذلك الا بقوله فقال (ففي)  
ابو جحر بنفقه السلم بعد ان يعلم بعد في كفاي محو من السلم اليه بالجار في (الفسخ)  
بقوم قيمته ويثبت المسلم قال (في) (مورس) ان القوم في القيمة اول لانه ان المستهلك  
النزب بعد وجبت القيمة بلا يجوز الا فلة عليه وان كان فليطو يسهل في غير الا فلة (فقط) على  
القيمة لانها افالة على غير راس المال **باب في السلم في الحيوان والعروية**  
**وفي الصالحات والزبالة في السلم** ويجوز السلم في المصنوعات وفي خوصصه  
وذلك الرقيق بل ان السلم له على مثال جاز ووضعه مخففة بل ان كان السلم في رقيق  
وخصه على العهدة والبرائة على ما في ذلك من قبضه على المسكن بطل ابن القاسم  
وان المراتب هو على البرائة وفيه ابن شيبه وغيره على العهدة واما الجارية فلا بد  
فيها من الاستبراء ويجوز النزع على اسقاط الواضحة في (لو حسن ولكن لا يبيد الشتر)  
في يستبرأ من قبضه في مخم في (في) الى مرضعة ولا يستبرأ بل ان وجد بالمسلم  
ببد محبسا ردة وانما قبله **مسئلة** ولو كان المسلم جرهن خطاء بعد المرتضى قبل الاجل  
وهو مما يقع عليه و اراد النكاح في فيه بان ذلك جاز ان كان الرهن مما يورث من راس  
العمال وعلى المسلم ميسر قبل ان يسلم في غير حديد وبرهف ثوبا قال احمد بن حنبل  
هذا على ان قيمة الرهن قبل راس المال او اقل من طرقت (كثير) في غير المفاضة **قوله**  
بلو كان الرهن مما لا يورث من راس المال او من المسلم فيه في غير المفاضة (لان يكون  
الرهن قبل المسلم فيه حيا وصفا ويجوز بطلان لو كان جود او ادنى او ادنى في غير المفاضة  
على الخلع وارتبكا اذ دفع وتقبل **مسئلة** ويجوز السلم ان يبيع ما سلم فيه من الحيوان  
والعروض قبل الاجل (وبعد) من الكيفيل او من (في) بطل وراس المال او اقل (او اكثر)  
انما انجل ذلك والقوم حاضر مفر قال ابن الموارا وغريب القبيته يعرف ملاه من كرم  
وقال ابن القاسم واشتبهت وقال سمعون لا يجوز حق يكون حذرا في البلد وغيره  
لذلك في الموضع ان (لمس) القوم بلا قناعة المستتر في على السلم قال في (الموت) بل لا يفت  
ذلك في غير ما بعد قبل حفته بل بعث القويون بريد اقل (او اكثر) مما قبله في (النفذ)  
فمنه ذلك في (النفذ) من المرق ان كانت المنفعة المتفق عليها في غير وان كانت بالبيع  
جاز **مسئلة** واذا ابتاع الكيفيل السلم بعد الاجل في يبيع الى حور القوم ولا افرا  
بل يجوز مطلقا لان الطلب في توريده عليه بحلوله الاجل قبل بعث القويين وانما  
لشروط ابن القاسم رحم الله في القويين في البيع الكيفيل حضور القوم لان الدين

118



























مكتلة معلومة باخذ ثمارها جاز اذا ضرر لذل لا لاجل لا يتيسر اليه ويسمى وفن  
 البقية سواء قطع (نقطة) ام لا لان بيع معين بان الشئ اخذ كثر ما لم يصرح بالبيع  
 بانه فله وبيات مني ولم يصرح ومراة بالبيع وقيل بالبيع وقال (المستحب ليضي  
 بالبيع **مسألة** بان شرط اخذ ثمارها بغيره بعضه وهلك الثمرة بالبيع او بغيره بالبيع  
 العلم بغيره ولا يجوز النسخ ولو ان باخذها من ورق وبالعكس وما شئت من (السهم  
 ان) تفيد ذلك سوى الصنف الذي اسلم فيه فلا باخذ الا من له حصة وفذرا **مسألة**  
 وتعد بغير الثمن كما بغيره ما يصدق به في ارجاء المكيلة في ذلك فلو ان قال عيسى بن  
 دينار ببيع البقية على المكيلة وقال جماعة من الفرونية ان شرط اخذ حصة واحدة اعتبر  
 البقية وان كان بغيره في ارجاء مختلفة فاعتبرت البقية كذا ذكرنا فلهذا في بعض  
 المذاهب **مسألة** بان بغيره هو الثمرة بغيره يستوفى ما ابتاع منها  
 بغيره فقال (المستحب) لا باخذ منها شيئا لان بيع الرطب بالثمره لا يستحق لانها  
 جنتها ان باخذها بغيره ذلك **مسألة** ويجوز بيع البقل كله ان ثبت وبلغ مبلغ الانتفاع  
 به وكذا لاصول المبيته في الارض كل جزر والعجل والبصل والسكك وبشم ذلك ويجوز  
 بيع الطماطة والاباظة (اباظة) اولاها وان لم يجرها ما بعده ويكون المستحق  
 استغلال ذلك الى اخر ايامه بانه لا يباع ذلك لانه محروقة فان عني البايع فيبطل  
 وبيع الثمار الى الفلم والجد وان الباقى حيا في ذلك على العامة عندهم ويجوز بيع الورق  
 واليا صبيح اذا كان مطاوعا وله ويكون ما بعده المستحق ان اخر ايامه واما الموز والقرظ  
 والفضة فلا يبيع من ضرب الا بالان امر بغيره مجهول وربما يفي الموزين **مسألة**  
 بوز استثنى البايع من فقلته او ممكنه عدد معلوم او وزنا معروفا او ثلث  
 يادني جاز وان استثنى جزا شرا بغيره فلا وكثر جاز ويجوز بيع الزرع (الزرك) في الحرك  
 والبعول والحب والجلبان اذا باء احدهما على الفطم وكذا الجوز والموز والعستق  
 وبشمه وان يبيع في ذلك على الاطلاق فقال ابن علقم ببيع البعير وروى جرح من مالكة  
 انه لا يبيع ما لا يبيع الزرع والبعول وبغيره ولا يبيع الما جاز بغيره قبل خضاره  
 قال ابن خنيس ويجوز بيع الزرع خروجه انما كان الباع يرى استنبط **كتاب**  
**الجوايز** والاصل فيها ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله امر بوضع الجباية وقال عليه  
 السلام ومن باع ثراجا حاقه جباية فلا باخذ من مال المشتري شيئا على ان جاز  
 احدهم مال اخيه بغير حق وفي الموطأ عن عمر بن عبد العزيز انه قضى بوضع الجباية  
 بغيره بوضع عن الباع من الثمن بغيره ما اجمع من الثمن وبهذا قال مالك اذا ثبت  
 الجباية ثلث الثمرة بالشر وقال ابو حنيفة الضمان من المشتري ولا يوضع عنه  
 الجباية شيء وبه قال الليث والشافعية في احد قوليه ولهم حجيج بطون في كراهية  
**مسألة** والجوايز (المعترة) في الثمار والبقول الطور والزرع والبردة والحب والسموم  
 والجرايد والغير القابل والعمارة المعسدة والدوخ والعفن والخلع في الجيش والسراري  
 فقال ابن القاسم عن مالكة الجيش جباية فانه ابن القاسم والسراري فله وروى طبر  
 وابن الاشبوح ان الجيش ليس بجباية وان الجباية ما كان امر لملوك وقال مظهر  
 ومطازن بضعه لا يبي جباية فانه الجباية في حنيفة مذهب ابن القاسم  
 ان الجباية ما لا يستطاع دفعه ان علم به بجملة ما يستطاع دفعه كل السراري فله  
 ما يبيع كتابه وهو قول ابن خنيس وروى لعمري عن ابن القاسم

ان كل ما اصاب الثمرة بوي وجه فان يهر جباية سارا فانه او بغيره **مسألة** باذ البقية  
 ان الجباية توضع في البيع با خلع الا كانت الثمرة موهرا فقال ابن القاسم لا جباية فيها  
 وفان ابن الاشبوح فيها الجباية **مسألة** بان ايجت الثمرة من قبل المقتضى  
 راجعها الى الما بانه يوضع من البقاء قليل تارك وكثير فانه مالكة وابن القاسم  
 واما ان ايجت بغيره فلا يخلوا الثمرة اما ان تكون من جيسس او بغيره كذا الخ والعب  
 والجوز واللوز وشبه ذلك او من لا يبيع ولا يخر ولا يبيع الا شيئا بغيره. كل خروج  
 والشمري والسعر جله والاشترج والرمال في لا يخلوا ان يكون شرا او قبله او الطاح او بغيره  
 بان كان قبله يدر الطاح فلا يخلوا ان يكون على الجذ او على الشفعية او على الاطلاق وان كان  
 على الجذ والهابت الجباية ثلث الثمرة ما كثر ومنع من المشتري بغيره فله ان يفت  
 من الثلث لم يوضع من البقاء من ان اشتراها على الشفعية او على الاطلاق فانه ان  
 من البايع فيما فله او كثر لا يبيع ما سجد بغيره وان كان الشرا بغيره او الحلال  
 والثمره صالحة خروجه سجد اوله على اخره كذا الخ والعب والجوز وشبهه واشترى قبل  
 انتصاره كيمه واصابت الجباية فله الثلث المكيلة وضع من البقاء ثلث الثمن ووزن ثمنه  
 وكذا ان زادت الجباية على الثلث وضع من الثمن بغيره ذلك وان كان مما لا يخر او (نصا)  
 بان شيئا بغيره. واصابت الجباية ثلث الثمرة بالثمن بغيره بانه يبيع ما يضي منها  
 وما اجمع وما يفي بما خذ ليقا في اختلاف ازمته فله وضع الباقى من قيمته جميعه  
 ووضع من الثمن بغيره ان كان من ثمن الثمن او تسعة اعشار وكذا يبيع في المقات  
 والبلاط والورد واليا سمين لغيره قول مالك ومهور الحباب ولا عني لشمه ان كان جازا  
 بلغت الجباية عشرة ثلث الثمن وضع من المشتري وان يذ بغيره من الثمرة لا عشرة  
**مسألة** بان قال البايع للمبتاع امل ان ترضى بالجباية والا فمرد الى ما اخذ منه الثمرة وكذا  
 تذا بغيره فخر ابن عيسى الجح من مالكة ليس له ذلك ويوضع من المشتري الجباية  
 وكذا لو شرط البايع في عقد البايع المبراة من الجباية بغيره ذلك ووضعت  
 الجباية ردا ان الموز من مالكة **مسألة** واما بيع مما يبيع ويخر بغيره انتصاره  
 وبقوه مطلقا لا يخر بغيره ثم اجمع فلا يوضع من المشتري ذلك بغيره. وكذا  
 ما يبيع منه قبل انتصاره ثم اصابته الجباية بغيره لا انتصاره جباية فيه من  
 المستحور من الفرض وروى عمار بن ابي دينار عن ابن كنانة انه يوضع عنه الثلث  
**مسألة** وان كان البايع اهدا من الثمار في حصة كالتين والعب والي مملون  
 ما يبيع منه منها جهل بغيره جباية كل منه بغيره او بالجملة في ذلك فلو ان  
 قال ابن حبيب عن مالكة لا يغير الضيف بغيره جازا بلغت الجباية  
 ثلثه وضعت وان قصرت عنه بوضع وقال اصبح بغيره ثلث الجباية سواء كان  
 في الجباية او حواشيها فختلفة وقال البايع في (الضيق) ولو اشتري رجل  
 حواشي كثيرة من جنس واحد جباية الجباية حيا بها لا يغير ثلث الجباية  
 ولغيره ثلث (ايضا) في اعتبار ثلث الجباية في الاضراس المختلفة **مسألة** وصيغة العمل في  
 ذلك ان ينظر الى قيمة البقي (الذي) اصابته الجباية من سائر الاضراس بان كان قيمته  
 قدر الثلث من الجباية بان اصاب ثلث ثمرته حكم بالجباية وان اصاب اقل فلا  
 جباية فيه وان كان لا يبيع من ثلث الجباية في القيمة فلا جباية فيه وان  
 اصاب جميعه وقال اصبح انما ينظر في ذلك كله الى ثلث القيمة فلا (ايضا) من البقي

١٥١



الواحد ما بقي ثلث فتمت الجميع فهو جائحة وان كان (فلا يفسد بجائحة وان كان المبيع  
جنسا واحدا او اموالا مختلفة فاصيب نوع منها فلا خلاف عندنا ان الاعتبار بثلث جميع  
البيع وهل يعتبر ثلث قيمته او ثلث الثمن روي ابن الموارزق مالك وابن الموارزق القاسم  
وعبد الملك ان الاعتبار بثلث الثمن وروي عن ابي حنيفة ان الاعتبار بثلث القيمة وامر ان  
كان نوعا واحدا جازته على ضربين اما ان يجرى له على احواله على احواله بثلث القيمة او على  
الاختلاف بين المذهب ان الاعتبار به جائحة بثلث الثمن وان كان ما لا يجزى اولا على  
اخرى كما يقتضيه المذهب والخوف والتجاع فانه ابن حبيب وابن الموارزق والروان يرون القاسم  
يعتبر ايضا بثلث الثمن والسنه ثلث القيمة **مسألة** اذا املت بثلثه اثنان من الفاعل المبيع  
نظرت الى ثلث الثمن بثلثه الجائحة وحققت عن المشتري وان كان بثلث  
مشتري الثمن وان قصرت عن الثلث لم يوضع عنه شيء وان بلغت ثلثه اعتبار  
الثمن فان قلنا بغيره انما هو نظري ثلث القيمة فان بلغت ثلثه الجائحة وحققت  
وان لم يبلغ الا عشر الثمن **مسألة** فان قلنا المبتاع بالجائحة فزعم البيهقي انه كان  
تذا جنتي في الجائحة من الثمن مائة اضع الى الباقي فيبلغ المباح منها الثلث  
فعل المبتاع القيمة ان ما ابيع من الثمن وداين منها الا ان هو جميع ما ابيع  
اخر ما جني منها يسمى اذ اضم الى ما سلم منها الى بطلان النقص فان قرر على  
ذلك حكم له بالجائحة وان عجز عنه حلله المبيع ويرى من الجائحة وان قلنا صرف  
عليه المبيع **مسألة** واما ما لا يبيع ولا يذبح وانما يحنى تحت اليد لشيء من ثلث  
التجاع والكسرى والخوف ويذكر النبي ونسبهم فان كانت الجائحة قبل الاجتناب  
نظرت مكيلة المباح من المبيع وان كانت الثلث ما كثر قبله في يساوي هذا البخر  
الاول المباح في قدر بقاؤه ورعت القاسم فيه فان قبله وحكم ليس له من سلم منها  
في ادرات صبا بها وبها فان قبله ختمت على ان المباح وان كان ثلث المكيلة  
فلم تلت الثمن يوضع في ذلك عن المشتري عند ابن القاسم واما المشتري فيروا على  
القيمة ولا ينظر الى المكيلة كما قلنا **مسألة** واما ما هو خراج النبي وانه يبيع  
ويذبح غير ان يحنى شيئا بعد شيئا فاذ ابيع منه ثلث المكيلة بطل يبيع كل  
يكن على قدر بقاؤه ويعرب ما يقع له مباح من القيمة كما قلنا في (الجواز ٩)  
يوضع عن المبتاع ثلث الثمن بثلث المكيلة كالقنب والتخل حتى يخرج من مالك  
انه يبيع بطلته كالمواضع حتى عنه التوفيق في ذلك وقال يمسك عنه واعتبار  
حجرا له حكم النخل والعنب وهو قول ابن حبيب وعمرى وبه القضا **مسألة**  
واما البخل اذ ابيع ببيع من مالك ثلاث روايات روي ابن زياد وابن المشور  
عنه انها كالثمن اذ بلغت الجائحة الثلث وضع عن المبتاع وروي عنه ابن القاسم  
انه يوضع عنه ثلثها وكثيرا قال في الترويض والالتصاف البشير الناصح والزعيم ان  
في قول ابن القاسم كذلك والناظر انه لا يوضع له شيء في حقه البتة ابو حنيفة  
في مختصره وبرو القاسم القضا **مسألة** واما الفاعل في المباح والباقي في الجبال  
والفرع والعجل والجزر والوزر والورد والياسمين والخيار والعصفر والبول والاشجار  
والجبالان يحكم في ذلك حكم التنازل بوضع فيه الثلث وهو الاضطرار به (الفاطر وردا  
مخرج عن ابي حنيفة ان الفاعل في البقول بوضع ثلثها وكثيرا في اختلف في الفص  
والفرط وروي القاسم روي عن ابن القاسم انه في البقول بوضع قليل ذلك

ما يشي

وكثيرا ويقل يعتبر فيه الثلث وحطى في ذلك روي ابن حبيب في القنب والفول (الفاطر  
في نص السكرو مروي في من ابن القاسم انه في البقول وروي عنه حنيفة انه في التمر وروي  
عنه اصعب انه لا جائحة فيه لانه لا يباع الا ببيع ثلثه وقل ما لا يبيع الجائحة لانه جاز  
فقط لمزيدا فضا وحلاوة فان البائع يعتبر في بطلان الثمن في ثلثه مبيعان احدهما  
لا يشترطه صلاحه وطيبه كغير النخل والعنب اذ اشترى عنه بدو صلاحه وكل الفواحة  
والنبيق والبلح والرداء والياسمين والبول والجليلان والثلث يمتدح اليه لبقا (طوبى  
ونصارته كالعنب اذ اشترى بثلثه ثلثها طيبه وكل البقول والفصل والاحول القيمة  
من الجزر والساج والبطيخ والتمور واما ما كان يباعه فاما خلاصه فاما خلاصه فاما خلاصه  
الباقية واما ما لا يمتدح الى بقاءه في حله فاما خلاصه ولا يبقا فصارته كالمتمر الياسمين  
والورد فاما خلاصه لانه ابو وضع فيه الجائحة واما ما كان يباعه فاما خلاصه فاما خلاصه  
بما كان خلاصه واما ما لم يمتدح في حله فاما خلاصه فاما خلاصه فاما خلاصه  
مروي ابن القاسم عن مالك في المروية ان من اشترى الثمن وقطع في كميها شيئا بطلت  
جائحة انه من المشتري كالزيت في الخمر وفيه حنيفة انما انتهى العنب حتى  
لا يتروك تارك الا لسوق يربوه او ليشق يبيع ثلثه فلا جائحة فيه وروي عبد الرحمن  
ابن زياد عن ابن كنانة عن جهمي اشترى جملته او طبيا فباعه فصارته كالمتمر الياسمين  
فما كان يمتدح ولو جعل بها حلت انه يوضع عنه الثلث وروا عيسى عن ابي  
القاسم عن مالك **مسألة** وتثبت الجائحة في الاصول المعينة بان يفتل الشئ  
منها مواضع مفضضة فاما رايها في الاستمسك واجتنب وبلغ ثلث الثلث  
شئها وان ذلك واما المعلقة والفرع اذ ابيع ثلثه في ذلك بطل يبيع بطلتها  
عما قدر بها فاما ما رضى لبطن المباح من القيمة وضع بطلتها من الثمن فان  
كان المباح منها اول بطل يبيع بطلها لان ما جرى من عرف محلا فاما ويسلاني  
جميع بطلتها في ذلك مولان (اختار ابو حنيفة جميع الثمن لا يستثنى الى اخر البطلون  
ان ما يعلم حقيقة اول من الاضطرار فمست مكيلة كل بطل ما ابيع (كقوله)  
ثقت مكيلة البطلون كلها وتعرف مكيلة المباح منها فان كانت الثلث ما كثر  
بطلي جائحة يحنى عن المشتري بطلتها وان كانت الجائحة في (بطن اثنان) واما  
بعد عرفت مكيلة المباح وقيمته ومكيلة ما بعد وقيمته في ما قلنا وان كان في ذلك  
رعي فيه الى اقرار البائع في المكيلة وتعليمه عليها ولم صرف (المبيع في المبتاع والورد  
والياسمين والفاطر واما ما يذبح العطش فيباع بها في الفليل والكثير  
كان المباح لها او بغيرها او بغيرها **مسألة** واذ اذ كانت الجائحة على الجائحة لزم  
المبتاع الباقي بخلاف من ابتاع صبرة طعنا بخلاف او على الجبل ما استحق بعضه  
فانه لا يلزم المبتاع با فيها ومرويهما فان المواضع ففقد التنازل ففقد  
لذلك المبتاع على الرضا ما سلم له منها وذلك جازم (نقد حيا ولول بطلتها  
الباقية لاجاز مرفق ليشيها ان الجوايح اشترى النخل ببيعها واستحقاق الصبر  
والله فاعلم في ذلك لم يلزم الباقية اذ ثلثه مضمونها **مسألة** واما ما يباع ثمنه  
حط بهما واستثنى منها كالا معلوما بايجت مروي ابن القاسم وانتمبه عن  
مالك انه قال يوضع من الفداء المستثنى شيء وان بلغت الثلث وضع عن المبتاع  
فما استثنى البائع بغير ما يوضع عنه من ثمن الثمن فاذ ابن القاسم وهذا

١٥



بغلاف الصبغة يسميها ويستثنى منها كلبا اللون الثالث ما في يدها من الصبغة (الاصفر)  
استثنى البائع منها ما كان له من اللونين وروى ابن وهب عنه في الثمرة انه لا يوضع من  
العدد (الصبيغتين) قليل ولا كثير اجمع اذ الثمرة اذا اشترها **كتاب الغرائب**  
قال القاضي ابو جعفر قال (الصلب) اللغة العربية مأخوذة من قولهم عروق الرجل اعروق (اي)  
اثنيت فلتنمى معروفة من قولهم لما كانا والاعروق (الاعروق) ما خضع له من غلبة  
الاعروق من قولهم من الغرة من قولهم تقع بينك ونا بالاعروق (اي) بالموضع الخالي قال (اي)  
ابو جعفر وقل هي مأخوذة من الغلة تفرق من غلته بالهبة وقال ابو عبيد الغراب والاعروق  
عربية وهي الغلة يهويها ما حياها فاجالها بغير الشيوخ والاعروق هبة الثمرة  
في رصولها والثمره الوهبة هي العربية واء او فتت العربية بلغة جازل لغويها  
فتزاروها بخرصها فتراها ما كان كثر بعد وكان يسميها وزكاتها على المعنى والاعروق  
اي او فتت بلغة الهبة فقال ابن الفاسم لا ابتاع بخرصها والسقي والزكاة فيها  
على الوقوف له وقال ابن حبيب بل لا ابتاع على الواهب وبتاع بخرصها كالعروة تسوا  
وحكي لصفون في المرقعة عن كبار اصحاب مالك انهم لم يعرفوا في السقي والزكاة  
على المعنى والموهبة له وحكي ابن الموارث انهم لم يفتنعوا في سقي العروة (اي) على  
المعنى وانما اقبلوا في زكاتها فقال (يشبه على المعنى كالهبة) الا ان يعول به  
الزهر وفال ومارى عن مالك انها على المعنى رمية رمى بها قال بغير الشيوخ ان  
خلافه في اخذ في السقي (اي) ما يكثر ما يفعل هذا ابن الموارث في الاطلاق المعجزة  
وقال سمعون انه كانت العربية يسمي المعنى بسقيها ويقوم عليها في الزكاة  
عليه وان كانت يسمي المعنى بالزكاة عليه وكذا قال في الهبة **ما جاء في**  
**بيع الغراب والفتح** من ختم ان العربية بائنة وهو هبة ثمر الغل والنخ  
ولا يجوز للمعرا بيعها قبل بيعه وخلصها الا لمن يبيعها مكانه فلا بد اخلصها جازل  
لم يبيعها من ثمنها وخلصها ثمنها سواء الطعان الا لمن يبيعها مكانه ويجوز للمعريها  
خراطة (اي) ثمنها بغيره وخلصها ثمنها ثمنها الى اخذ اذ كانت  
تمسك او سقها في ذنبي هبة المشهور من مالك ورواه (المصريون) عنه وروى ابو  
البرج عمري جازل انه لا يجوز الا فيما دون الخمسة وفيه الموطا عن داود ابن الحصين  
عن ابي بصير عن ابن ابي عمير رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد  
بيع الغراب بخرصها جازل دون خمسة او سق او خمسة او سق ثمنها او سق ثمنها او سق  
قال الباقية ولم يره هذا الحديث من طريق صحيح اجمعي مالك واخوهم الغراب  
البيع عنه **مسئلة** فان كانت العربية اكثر من خمسة بخل يجوز له ابتياع  
خمسة منها قال ابن الفاسم يجوز وفيه الغضا ودجهم الرقيق بالمعنى وقال  
ابن المنيشون لا يجوز لانه لا يبيع مع ثمنه من نفسه ضررا في مظهر في قوله المعنى  
عليه والخروج عنه وكذا في اخذها بمن اعوى حياها كلف وفي خمسة (او سق)  
بل في يابن الفاسم يجوز المعنى ابتياعا بخرصه ومنع بيع المذوق في ذلك  
اختيها لوامر جماعة مشتركون في حياها رجلا ثمة فخل منه بخرصه او سق  
ازيشتري عربته فجمع في ذلك ابي المنيشون لان الضرب لا يجمع بخرصه وجوز  
ابن الفاسم للارباب وكفايته المتونة **مسئلة** ولو اعوى رجل جماعة  
جازل ان يشتري من بخرصه عربته لانه قد يشتريه دون غيره وفيه

بالارباب دون غيره **مسئلة** واختلف قول مالك في شراء المعوى عربته على ثلاثه  
اموال ما جاز ثمة شراؤها بالعين والعرض والطعام ويجزها بخرصه ابن حنبلان  
انه منع شراؤها بالعين والعرض والطعام واجازها بخرصه وروى عنه (اي) منعها  
بالعرض واجازها بالعين ويحرم **مسئلة** واختلف في الصنف الذي يجوز شراؤه بخرصه  
فقال مالك في كتابه جاز لا يشتري بخرصه الا النخل والعنب ثم ربع واجاز ان يشتري  
بخرصه كلبا يسمي ويذكر كلبا بخرصه والموز وغيره ومنعه فيما لا يخرصه وهو المسسوك  
ابن الفاسم عن مالك وقال ابن الموارث يجوز لك في جميع الثمار المرفوعة وبخرصه الا ان  
كرهه فيما لا يخرصه **مسئلة** واختلف في الوجه الذي يباح به شراء العروة بخرصها  
على ثلاثه اموال فقال مالك وابن الفاسم في المرونة يجوز على وجهين على ربع الضرر  
يكره من قولهم وخرجه عليه وبيع المعروب من المعوى ويحفظها له ويحمل عنه  
الجنة (اي) وقال عبد الله بن جعفر الضرر ولا يجوز لخصه المعروف كالمساكنات واجاز  
ابن الفاسم على المعروف ابتياعا بخرصه **مسئلة** ولا ابتاع الا بخرصها الى الجزالة  
بل ان يفت بخرصها فخلها ثمنه مالك وابن الفاسم واحدا في ثمنه قال ولو ابي  
ذلك (اي) في ثمنه فان (تغنى) البيع بالخرص الى الجزالة من اراد المعوى فبيع  
في ذلك فخلها ثمنه بخرصه لانه لا يخرصه به بخرصه في الفسل قبل ايله ولا يجوز  
بيع في ذلك بخرصه فخلها ثمنه الى ايله لانه يخرصه بخرصه **مسئلة** وحكم من صار  
اليه الحايه يبيع او الهبة او غيرها في جواز ابتياع العروة بخرصها خط المعوى ومن  
كانت له شجرة في حايه رجل جازل الحايه (اي) ثمنها بخرصها فخلها مالك وابن الفاسم  
اذا اراد بذلك المعروب وان اراد به ربع الضرر في بخرصه فخلها بخرصه المعروف  
واجاز ربع الضرر وقال ابن المنيشون قال النخ وخلصها مالك هذه الا يجوز لاني  
ان يشتري العربية بخرصها اذا اراد المعروف **بيع** واذا ابتاع المعوى العربية جازل المعوى  
ان يشتريها بخرصها من مشتريها **مسئلة** واذا خربت العربية بخرصه من خمسة  
او سق فخلصها بخرصها بخرصه المرونة من رابته من ثمنه بن حبيب  
عن مالك ان الفضل لصاحب العروة ولو وجد فيها ثمنها بخرصه فخلها بخرصه  
**مسئلة** واذا امنت المعوى او علس قبل ان تغيب العربية بطلت سواء طلع  
فيها ثمنه او لا وان قبضته الاصول بخرصه ان طلعت الثمرة بخرصه واختلف (اي)  
قبضته الاصول وصم بخرصه ثمنه فخلها مالك في الوافعة بخرصه ومذهب المرونة  
ان العربية تقع بخرصه الاصول وان لم تطلع الثمرة فيها واليه في الشبهة وابن الموارث  
والثالث انها تباع بالارباب فباعتها على ثمنها بخرصه في الجسم والى ابي الفاسم لا يخرص  
الارباب والطيب وهي رواية جازل عن ابن الفاسم **مسئلة** واذا امل الا يسمي  
من الجواشم فلا يجوز للمعوى ان يبيع بخرصه من معروب فخلها او لا الى الفخره وكذا  
لا يخرص من النخل ولا يخرص من العنب لان مقتضاها ان يعطى من غير ذلك الصنف  
وكذا لا يجوز **مسئلة** ولا ابتاع العربية من غير ثمنها بخرصه او بخرصه ولا  
بخرصه ولا افضل ولا يعين في ذلك في ذلك الحايه او غيره فان فعله بخرصه  
اراد بخرصه ويؤثر عليه ما ضمن للمعرا في ثمنه الى الجنة في ثمنه من ثمنه ثمنه  
الباقية وظاهر قوله (ابن الفاسم) انه لا يجوز بيعه بخرصه وهل توضع الحايه في العروة  
الا فخلها مالك وابن الفاسم وابن وهب توضع فيها على الزكاة فخلها الشربة

١٥٤







مستوكين او احدها ملا يجوز الرحلة بهما في عتيق الالبعة مفرقة وزن احداهما  
لان ذلك من بيع السكر جزا **مسئلة** ويبيع الورقة على النصف والبقية  
مراطة ومصارفة ما وزنه احداهما على نفسه واعطى الباقي ثقت حصصهم  
فقد اجاز عند ابن الفاسم **مسئلة** ومن ابتاع ثلثا الى بضة يوزنها راسهم بوجه  
بها اوزن حذوها كسرا او شفايلة ردها بثلث كما لو وجد اخذ الاربع ميسرا  
كيسا ولم يرضه لا تنفع الصرف بينهما وان استوفى الثلثا ليني مستحق تمنع  
الصرف وقبل ابترا فها بما ختم المستحق اجازة البيع واخذ الثمن مالا باس  
بل ذلك وان استخفا بخسرة العفة وقد لعنه الشافعي بالثلثا ليني في ذلك  
اجازة البيع كمنه ماله بوجه لان ربه الثلثا ليني في ذلك المستحق مالا مضافا  
بيع ملا يجوز حقه بخسرة الثلثا لان قتال المستحق هذا المستحق والقبيل المستحق  
لان الصرف فيه خيار فله محضون وان خاب البايع والمشتري فخير في اجازة البيع  
واخذ الثمن من المبتاع ثمانية (ان رضى المبتاع بذلك او بسخة البيع واخذ  
الثلثا ليني **مسئلة** ولا يجوز ان يفتقر مع الرابطة كمنه بيع ويدخل في ذلك  
الفضل بين الذهبي او الورقي وكذا في هذه اية بطلان المعامات من جنس  
واحد ولا يجوز بيعا بعد المرافقة ان يشتري احدها بوجه الورق ذهبا او  
نحوها ولا يجوز بيع ذهب ومضة بذهب ولا ان يكون مع احد الذهبي في راسهم  
ولا عرض ولا طهر ولا يجوز بذهب ومضة بذهب ومضة طالا يجوز اربح ختم  
وارد به لشهر باردي حنطة واردي شهر **مسئلة** ويجوز المبادلة فيما قل  
من الذنائب معدا كالدنيا والدينارين وان كان بعضها اوزن على حصة  
المعروف بان (تختلف البضة بان كان الاذن اوزن في يزدان كان الوازن  
افضل بما اجازة ابن الفاسم وكرهم ماله **مسئلة** ومن انى بفضته انى  
دار الضرب بر اطلهم بها بذرهم مضروبة واعطاهم اجر ثقتهم فقال  
ماله لا اجمعه وما يعمله ليل الورق وختمه المسلم قال ابن الفاسم والمضطر  
وذي الحاجة وروى (شبهه من ماله رضى هذا انما يكون حين كانت المسكة  
واحدة واما اليوم في كل ليلة لمكة ملا يجوز قتال ابن حبيب وما يعمله  
اهل السنة من بيعهم له هو به (المراس) باء ابرعوا اعطوا الكلوا احد  
منه وزن ذهبي ملا يجوز حقه من عتيق من العتيق من العتيق **مسئلة** ولا يجوز  
بيع الصرف في غيرهما عنة ولا موالاة ولا اتمان ولا عنة ولا خيار ولا ان ينظر في  
في موضع ويتفادى به بغيره ولا ان يدخل الصرف ابل الدنيا بآبوت ويخرج الدراهم  
هذه المشهور من قول ماله الممول به وقال ابن تايه في (سليمانية لا باس بالمواعنة  
في الصرف وما يفتقر ان احد اخرهم وقال محمد بن حبيب الحكم قال (البيع) واقتد  
فيه قول ابن الفاسم ان وقع ماله في سماع بغيره لا يملكه وقال في سماع  
البيع وقا الله على المواعنة في العدة وذكر عن ابن مونس بن مناس انه كان عجز  
التعريف في الصرف كالتخام مثلا (يقول انه يحتاج في راسهم فصرمها وشو  
في ذلك **برج** واختلف قول ماله في الخيار في الصرف فجمع في العدة وقال في  
كتاب محمد بن جواد ان يكون خفيما وفي المراهني عن ماله في ذلك قولان الجواز  
والمنع وقال ابن رشد للاختلاف في منع الخيار في الصرف سواء كان لهما او لا

**مسئلة**

**مسئلة** ولا يجل الصرف على ما ليس عنك حاضرا معك وان احضرا قبل التفرق وقد  
قال محمد بن عبد الله بن عمر ان (استنظرك الى ان يملك دينه بلا انتظار **مسئلة** ومن وجدا رايها  
في الصرف بان رضى به جازا ابتاعها وان ردها ملا يجل (بذاتها فير ما ان تكون مما تجزى  
مفروضة او حادها بان كانت تجزى مفروضة انتفع من الصرف بغير (الدراهم الزاوية  
بريد ويسترجع من ذهبي مراضة تقابلها بان لا يكتفي فيها الا مراضة تشتت عليه زرع  
من دراهم ما بقي لهما وبها خذها وان كانت الذنائب في راسها بان كانت حشما  
واحد انتفع منها صرفا خيارا بان كان الزاوية اكثر انتفع صرفا خيارا وفي ذلك  
حكم ما زاد على ذلك وسواء سمى الكلى خيارا ما يقابلها من الدراهم او لا ماله ماله كبيع  
كتاب الصلح وقبل ينتفع ما يقابل الزاوية قال (البيع) هذا ابتاعها جواز صرف  
بغير الدينار وقال ابن الفاسم في الفتيحة ينتفع (الصرف) كله وحكي ان الجلاب  
ومعه الذهب ان هذا (البيع) الكلى خيارا خصه من الدراهم واما ان سمى فينتفع  
صرفا خيارا الا ان يكون الزاوية اكثر ماله المماثل الفلاف قال بغير (الفرق) بين  
وليس هذا (البيع) لان الذنائب لا تختلف فيمتنعها (ان كانت مكية واحدة فلا فرق  
بين التسمية وحررها **برج** وان كانت الذنائب اوزن على الزاوية ليسر الانتفع  
منها صرفا خيارا من اذناها وان كان كثيرا من رويها وقله ابيع وقال (البيع) من  
ينتفع الصرف كله فلا (ان يرضى) وهو اقبس **برج** قال ابن الموارز ولو افسد  
اذا الفاك بالزاوية ارضا حقه بعتي اعطاه ولم يملكه الجواز وقال ابن الفاسم ان  
لا يجوز الا ان يبيعها بثلث بثلث مع ما يجوز وقال ابن الفاسم بين باع كوفته ذهب  
زينة مائة دينار ماله درهم ثمن وجده عينا مائة درهم منه دينار درهم اليه انة  
جائز ولم يملكه روى ابن سمعون عن ابيه انه لا يجوز لانه جمع مائة دينار  
نفدا ودينار اموشرية ابع درهم وان ماله مائة دينار درهم من كانته من  
بشر دراهم جاز عند ابن الفاسم وصار عنه ثلث الخوف مائة درهم وان  
كانته من غير خضها الى يزدان كانه باع كوفته مائة درهم بثلث درهم  
واجاز ذلك (شبهه) وراى انه (شترى منه مائة درهم) الفلاف عليه با اعطاه واجاز  
ابن شهاب (البيع) في الصرف وقال ابن وهب والليث **باب**  
**في السبب الحلي والخوة** وما يجوز تحليلة كل السبب والصنف ماله يجوز بيعه  
بغير ماله محلي به من ذهبي او فضة (ان كان الثلث ماله في نقد ولا يجوز الى  
اجل بان لزه رد الا ان يفتقر بتفصيل حلته بمضى هذا مذهب ماله  
ابن الفاسم في (المرق) وقال (شبهه) في كتابه ويكره في ذلك من قبل ماله واجاز  
ابن الفاسم وسمون ان يباع بغير حلته وبغير نقد او الى اجل ماله سمون ولو استحققت  
الحلية لم يرجع المشتري في بنية (قال) العبد قال فضل هذا خلاص ماله ابن الفاسم  
وقال محمد بن حبيب (الحكم) لا يباع بغير حلته نقد او لا الى اجل وهو قول عمر بن عمر  
**مسئلة** وحكم حلي النساء (المباح) لهن حكم السبي وكذا لغيرهن لانه مباح  
للرجال والنساء من فضة والنساء من ذهب والخوارق حبيبة في النطفة والسحنة  
الحرف كلها وقل ماله في مختصر ابن شهاب في المنطق **مسئلة** ما من خيار  
الحلية فيما ذكرنا الثلث بمضى في حكم (الكثير لا يباع) ولا بغير حشر الحلية من  
ذهب او فضة نقد او بغير نقد او الى اجل وانما يفتقر الثلث في ذلك بوزن الحلية

١٤٨











ليبيع البع الاخر اذا كان قابضا من حذو مضي **مسئلة** واختلف فيما بين السلف في  
لهذه السلف فقال سمعون في الجموع يبيعها والاشواق في كتاب ابن خازن عن سمعون  
لا يبيعها والاشواق وانما يبيعها القيوم **برق** فان تقبض السلف بليس ثوبه  
عنى بلى او يورثه في انما تشتت ودرت بهي لما يبيعها ان يشتريها بقل ففعلها  
وروى ابن الفاسح عن مالك جواز هذا وروى قال سمعون وروى عنه الثوب في العاشر  
ان لا يشتريها بقل وان عرجت او عورت **مسئلة** ولا يجوز ان يشتري بقل بليس  
نقد او بدينار او بدينار او بدينار او بدينار وكل ما لا يشتريه لتقسمه فلا يشتريه  
لغيره ولا يبيع له ولا يبيع له بالدينار وان كان المال للبعيد **مسئلة**  
والعينة على ثلاثة اشياء فبيع لا يجوز وبيع مكره وبيع جاز بل لا يجوز ان  
يأتى الرجل الى رجل لبيع منه سلفه الى اجل فيقول له ما هي محلي ولكن ان ارغيتي  
مبيها كذا او تشتريها لك فينراوضان ويشتريها له او يقول له انشتري هذه  
السلفه بعشرة وهي لي بدينار فيشتريها (ان وقع ردت السلفه ما لم تقبض  
بل ما كانت ازمنة بالثمن الاول وروى القتيبي عن مالك في الذبح قال انشتريها  
بعشرة وهي لي بدينار فيشتريها ان اشتريها للمامور له فلا بأس بذلك ويكون  
الشرع جعله قال ابن الفاسح وان نقد المامور المال من عشرة فان كان عشرة  
لم يجز ورد الى جعله مثله ما لم يكن اكثر من الدرهم كاليوم والسلف وان نقد  
يغير شرط جاز وام الفصح الثمان ان يسلط السلفه لبيئتها عنها منه الى اجل فيقول  
استفوه الي او يقول له استشر سلفه كذا او انا او يحذوها الى اجل ولا يقول يشتري  
هذه مكره وان وقع لم يبيع لانها لم ينفقا بما روى معلوم واما القتيبي الثالث  
بان يسلط السلفه لبيئتها عنها منه الى اجل فيقول ما عندي شيء يبيعه ممن  
يشتري المستوله فذلك السلفه ماذا القيم بعد ذلك قال له عندي ما لا يبيع به اجاز  
لانما يشتري السلفه بدينار فيبيعها المسائل واصل قوله فذلك ان البيعة الاولى  
انما كانت الى اجل والثانية نقد الاول اجل فلا يبيعهم فيها الا اهل العينة  
كلانها اولا حذوها من اهلها ومن هذا الباب ان يبيع الرجل سلفه بعشرة  
فيشترى نقد اثم ياتي بعد ايام يبيئها عنها من مشتريها الخمسة عشر نفذا الاول  
اجل ففعل يبيع منه اهل العينة دون غيرهم **مسئلة** ومن باع سلفه بمائة نفذا  
اول اجل ثم نفذ ما استغنى البتاع بعد ان قبض منه الثمن او قبل ذلك على ان زاده  
فيما يورثه المم او طعنا او مخرضا نفذا الاول اجل فلا يملك ثمن الزيادة من  
جنس المبيع فيجوز نفذ الاول اجل وان نفذ البتاع ما استغنى البائع عما ان يملكه  
عشرة الى مثله الاول جاز وكانه ببيع منه بدينار ثم يبيعه مائة مما عليه  
وان كانت العشرة نفذا الاول دون الاول او الباع منه بدينار **كتاب**  
**الراية** قال يبيع المشتري البيوع على اربعة اشياء ببيع مائة وبيع مائة  
وبيع مائة وبيع ببيع استغنى واستغنى له وقال ابن حبيب انما يكون الاستر  
قال في الشراء دون البيع ما يبيع الراية بها ويهيئ احدهما ان يبيعه  
على ربح مضمي على جملة الثمن والثاني ان يربح لكل دينار درهم او للعشرة احد  
عشر او اقل او اكثر وكلاهما جائز ويجوز ان يخط بواحدة درهم لكل دينار  
او حذيفة العشرة احد عشر واكمل الراية جاز بدينار على سبعين او على اقلها

الكتاب والكتاب ليس بالخامس اجماع الكذب والفتن الساعس اجماع الثمن ليس  
والفتن السابع اجماع الثلاثة وهي الكذب والفتن وكل وجه من هذه الوجوه  
وهو يبيع به محض اثنى الفاسح بما طار في تفسيره **مسئلة** واما بيع المسامحة  
وهو ان يترادى المتبايعان ويتفقان بما تثنى ولا يخلع البتاع في هذا الفتن ولا يخلع  
بما المشهور وطاره كتاب الاخصية في المرونة انه يبيع بالثمن وهو رابطة وهي رابطة  
من ابن الفاسح في الذي يشتري ربا بدينار فيشتريها بدينار ولا يبيع بها احد مائة  
ان البيع بدينار خلاف ما في اسماع الشبهة واما الفتن فلا يخلع به في بيع المسامحة وهو  
ظاهر ما في اسماع ابن الفاسح ولا العرب في ذلك فلا يخلع ومن اشتد من كمال  
مسئلة اسماع الشبهة على الخلاف في ذلك وليس يبيع وحكي بغير البعده المتيقن  
انما يبيع الرابطة بالفتن (ان كان اكثر من الثلث **مسئلة** واما بيع المزابرة فهو  
ان يطلق الرجل سلفه في الثمن في اعطى فيها ثمن الزم لان جاز عليه فتلزم  
الثاني ولربما لا يفي به في ثمن اربع الصاع فان اعطى فيها رطلان غنا واحد  
انشرها مبيعا محذ ابن الفاسح وقيل انها الاولى ولا يخلعها بغير الاية زيادة وهو  
قوله محسبي بن دينار قال وانما يشتري كان مبيعا اذا اعطى فيها الثمن في حال واحدة  
**مسئلة** واما بيع الاستر فماله فهو ان يقول الى اجل الى انشتري سلفتي  
هذه كذا تشتري من الفاسح بدينار لا اعلم فيها فبته يشتري منه بما يهكم  
وما تقبض قوله ابن حبيب ان الما يكون في الشراء فيقول بدينار فيبيع من الفاسح  
واما بيع البع فلا يخلع بغيره المشتري ولا يورثه في ذلك يبيع البع والفتن بالفتن  
في هذا البيع بلا خلاف لقوله عليه السلام عمن المشتري فله **مسئلة** والمضاد  
للسلفه في بيع المزابرة على ثلاثة اوجه اما ان يكون له عين فابيضه كالصم والكر  
والفندل والفطرية والظور والنجاة والفتن وقبضه في قبضة المشتري بحسب  
ويجب له الزك الثاني فلا يخلع بالبيع فانه لا يبيع في الثمن ولا يبيع له زك  
وذلك كعقبة وكرار كونه وكرار يبيعه وان خزن البتاع به لان العدة ان الرجل  
يخزن فنانا مع بيت سكناء والثالث ما ليس له عين فابيضه وكف فقه بالشرع  
وهو على وجهين منه ما يتولا الفاجر فيبيع على البائع كشد البتاع وطيه ونشره  
ومنه ما يستيب عليه غالبا كشد البتاع ونفقه الرقيق ما ما ما يتولا بنفسه  
ما لا استاجر عليه فيجب له الثمن ولا يبيع له زك واما ما استاجر عليه فمالا  
فانه يبيع في الثمن ولا يبيع له زك فان يبيعه في ذلك فذلك في ذلك عليه جاز  
وطال محذ لان يكون البتاع مما جرت العدة انما لا يشتري الا بدينار  
فانه يبيع ولا يبيع له زك وكذا ذكره البيت يخزن فيه البتاع من غير  
استثنى **مسئلة** فان شرب الفاجر في ذلك فلا يجوز ان يبيع وبلغ ولم يبيعه  
ثم من البتاع على ذلك والسلفه فالبينة ببيع الموطأ لملك ان البيع بفسوخ  
الا ان يشرأبها على ذلك قال سمعون في كتابه (انه وان كان البائع من الابلين من  
ذلك لم يملك البتاع وان لم يعلم بذلك الا بعد موت السلفه بجوازته سوف يكثر  
بطلان ما لا ولا يجوز عن البتاع من الابلين ومن يكون الثمن عابدا وليس في ذلك  
بينة ثم قال القتيبي اقول قال سمعون تلزم البينة ببيع البتاع الا ان تكون اكثر  
من الثمن الاول فلا يبيع له عليه اوافل منه بعد هدم ما يبيع فله فلا يبيع

١٥٧



**مسألة** ولعلنا جردان بيع مرايجته ما اشترى من ابنه (أو غيره) ولا يبيح إخراجه من  
بيده محاباة وهل بيع مرايجته ما اشترى لم يمسلم غيره دون أن يبين في ذلك من الإله  
منه لأن ما ألف ابتاعه لم يبيح ماله **مسألة** ولا يبيع مرايجته سلعة طلال مكنها غيره  
أو حال سوتها بزيادة أو نقص حتى يبين لأن الناس في الطري أرغب منه في غيره  
مجان دواعي لم يبين ثبت المسحور في الخيار في الرد أو التمسك أن كانت السلعة مائة فإن  
ابن سمعون محق إليه وليس للبائع أن يلزمه إيلافا يحط به في مائة مائة ماض  
البيع بالتمن كله ثم رجع فقال إن حال سوتها بزيادة أو نقص بالتمن وإن حال لمنفقه  
كان لمنفقه الكذب ويكون ما الت اليه من نفقة كالتن اليه وقال ابن عمر ومن  
أن كانت فعليه الأمل من القيمة أو التمن ليس هذا كالكذب وإنما هو من الغش  
والخذلقة فمن يبيع حصة جزاها يعلم كليلها **مسألة** ولا يبيع مرايجته ولا غير مرايجته  
سلعة حوتها غيره محبة أو طلع عليه بعد الشراء مريضه ولا سلعة ابتاعها  
بسكة فلفقت أو يعرض حتى يبين فإن يبي بالعرض جاز كنه ماله وكما المستر  
مكتم كله ومنع ذلك تشبه أنه من بيع ماله ليس محذور إلا أن يكون الصنل  
عنه ويجوز ويحل هذا تناول ابن الفاضل (ابن الفاضل) على أن التمل حاضر  
عنه إلا الأمر وعنه يبي بيع المرايجته والمساومة في ذلك ولا خلاف حينئذ ماله  
وهذا بخلاف التولية (أو يجوز) أن اشترى سلعة يعرض أن يوليها بثلث ذلك  
العرض وإن لم يكن عند الولي لأن التولية موقوف بخلاف المرايجته وغيره من (الشيء)  
يراد أن قوله (التمن) خلاف ويقول إنما جاز (ابن الفاضل) لأنه ليس محذور إلا البيع  
الذي هو ثم **مسألة** إذا ابتاع أمة يوليها ماله أن يبيع مرايجته ولا يبيح إذا  
لم يجل مكنها عنه فإن كانت بخرا من جواريه الوحي ما فنضها لزمه البيان  
لأن الافتراض ينقصها فإن لم يعمل خبر المشتري في قبولها بالتمن أو رخصها  
قال سمعون وابن عمر وابن أبي عمير ومن البائع عنه ما ينوب الافتراض جاز لأن  
يبيح **مسألة** وإذا أتى إليه الحيوان عنه لم يبيع مرايجته حتى يبين وإن أدخل في  
البيع الأول لأن أسواقه تختلف فربما وكذا تمنع جرحها لئلا يشتريها  
به ماله لغيره وإن ثبت عنه فبذلك مكنها **مسألة** ومن ابتاع سلعة يدين  
ملا يبيع بالتمن مرايجته حتى يبين فإن جعل رد البيع ماله نفقة السلعة فيلزم  
المشتري بالأمل من قيمتها (أو التمن هذا ظاهر الذهب ودليل المرونة وقوله  
ابن الوائز وقال يحيى بن عمر يفرم بالأكثر منها وقال سمعون ويحرم الدين  
فيكون هو التمن هذا ظاهر (الذهب) فيها ثم يحكم فيها بحكم (الذهب)  
قال نفق البعها بربها أن كان تشبه إلى الأجل محذور وفيمنعها بالنفقة ثمانية  
بعليه القيمة ماله تجاوز العشرة وربحها ملائمة أو ينفق من التمن ثلث ربحها  
ولا ينفق وقوله في المرونة عشرة مائة مائة مائة وخامسة سمعون قال ابن  
محرر الزاكرين في ماله ذهب إليه (ابن الوائز) أنه لم ينعهم بقوله ليس له رد  
ذلك ما في دليله المذكور ولو أراد القيمة لقال ليس له إلا ذلك لأن القيمة موقوفة  
واعتزف بها (البيع) الافتراض فذهبوا في المذكر والربيع ينفق عليه في أوصية  
اللعنة لا يبيع أن يكون عبارة عن الأكثر لأنه لو أراد لكان يقول له ردك فلهما قال  
فليس له إلا أن يعلم أن التمن لا بد له من تأثير وهو من الأكثر وأما

الافحل فالبيع المرونة وإن أراد المبتاع أن يبيعها إلى ذلك فلا خير فيه قال (غيره) سواء كانت  
السلعة مائة أو مائة (أو مائة) لأن كانت مائة مكان البائع قال له لا تفرها وإن (أخر)  
بالتمن إلى ابنه وإن كانت مائة ففقد لزم المبتاع (القيمة) بهذا مكنها في التمن إلى ابنه  
بغيره من قوله في المرونة ملا خبره لغيره فيمنع نظروا ماله فليس له ردك إلا بربح  
ملا فيه لكان (حرف) هكذا إذا كانت السلعة في **مسألة** ومن اشترى سلعة  
ثم بدأ معها مرايجته ثم حله البائع من ثمنها ما يبين حطيكته التماس لاجل (البيع)  
كان عليه أن يحل مثله من المشتري فإن لم يفعل ما المشتري بالخيار في التماس  
أو الرد وإن وقع له التمن كله أو نصفه مما لا يبين أن يحل لاجل البيع في يلزمه  
أن يحل من المشتري هذا إذا كانت السلعة ولا يحط به بغيره **مسألة** ومن ابتاع بغيره  
القيمة ماله فكن أكثر من التمن أو أقل منه بعد الحطيكته **مسألة** ومن ابتاع بغيره  
ونفذ والبيع أو بالعكس ماله أن يبيع بغيره (أو يبي بغيره) قال عمر إن يبي  
جاز إذا لم يجد على غيره الفاسد وأما إذا كان يبيع على ماله ولا يبين وضع  
ابن حبيب **مسألة** وإن نفع من الدراهم عرضا أو طعنا ما يقع المرونة يبيع بالكرام  
إذا يبي ماله وأما خلافه يبيع على ماله في المرونة وأما إذا كان يبيع بغيره  
بما أفلتا بالبيع ماله على ماله ولم يبين وماتت السلعة فإنه ينظر في  
العرض أو الطعن يوم لا يبيع فيضرب له الرخ على أهل التمن وروا (ابن حبيب)  
عن ابن الفاضل **مسألة** ومن اشترى حلة ثياب في حقة عرض على كل ثوب  
ما يبيع من التمن على ماله ومعه حقة مائة يبيع مرايجته حتى يبين فإن لم يبين  
غيره المشتري في بيع المصنف (لأنه) خضر الحلة فيفتقر فدي ماله كان صريحا  
لزم المشتري القيمة وقال ابن عمر وسرا يلزمه ذلك لأن الحلة قد نزع فيها **مسألة**  
إذا ابتاع رجلا من محوذا أو قسمها ماله فلا يبيع أحداهما مرايجته حتى يبين ماله (ابن)  
ابن حبيب ماله وضع ذلك وماتت البع ماله فيه القيمة أو ينال أسد المبتاع بالتمن  
**مسألة** ومن ابتاع مالا (أو موزونا) طعنا ماله أو غيره ماله أن يبيع نصفه (أو فاشدا) منه  
بخصه مرايجته ولا يبين وكذا لزمه في العروض (أو يبيع جزاها مرايجته)  
**بيع** ومن زاد في بيع المرايجته فقله أو تعدد كذا بالسلعة فالبينة خبر المشتري  
في أخذها بالتمن أو بغيره لأن يحل عنه البائع الكذب ورجع ويلزمه وقال كعب  
الملك الرد وإن حطت تحت مكسبه وصوبه (الخبر) وإن ماتت السلعة جردا نسو  
بها المبتاع فيمنعها يوم قبضها ماله تزد على التمن الكذب ورجع (أو تنفع من التمن)  
البيع ورجع رواية على ماله (أو ماتت السلعة بغيره) أو نقصان (خبر)  
البائع في أخذ الرد على التمن (البيع) روي القيمة إلا أن يفتا المبتاع أن ثبت على  
بيع ماله (ابن حبيب) فيمنعها يوم ابتاعها ماله تزد أو تنفع كذا تنفع قال ابن  
ابن حبيب الروايتين متفقتان إلا أن في رواية على القيمة يوم البيع وابن الفاضل  
على القيمة قال نفق المرونة وقوله في رواية على أن ماتت بغيره ماله أو  
بجواز نسو كذا الفاضل وقوله يوم ابتاعها يحتمل أن يرد يوم القيمة ويكون  
أما ما ذهب إليه أبو جحر إلى أن قوله على في القول بالتمن أو التفاضل روي القيمة  
يوم البيع **مسألة** وإن كان البائع مكيلا أو موزونا وقد جازت به (المشتري) ماله  
رضي به جميع التمن أو روي أورده مثله إلا أن يحل البائع الكذب ورجع ويلزمه ذلك







فد بلغ من العزم ابنة فثلاثين وثمانين في اليوم والخياري (ليس كذا) الا انه اخبرنا  
الناس اليه لان المتنازع قد يمتنع في اختيار اليوم او في الاستشارة في نفسه الى غير  
واحد الخيارات بخلاف حسب اليوم في الدعوى المستمرة فانه على المشتري وقال ابن القوام  
وابن حبيب والشهر في الرقيق الجمعة وتوهموا اجاز ابن القاسم في كتابه في  
مختار ابل وروى شهراد قال (صنع في المحضرة ليضرب في الشهر بعينه وفي الدعوى  
اليوم ونحوه وقال ابن حبيب اليومان والثلاثة ولا بأس ان يسير بها البريد ونحوه  
لاختيار سيرهما وقال الشهر والبريد بين وفي التوبة اليوم واليومان قال ابن القوام  
في الواحدة والثلاثة ولا خير مما زاد مما ذكره من وقع الخيار الى غير احد اجزاء وضرب  
له من الاجل ما ذكرناه **مسألة** ولا تخينو الذر بالسكنى ولا الشرب بل بالامر من غير الظاهر  
وقال غير واحد يجوز السكنى في الدار لانه يتصور لا خير فيها قال القاسم ان كان من  
احد المحنة لم ينجح الى السكنى لانه على جبر انهما وان لم يكن من اهلها جاز ان يشتري  
السكنى والمشتهر في ذلك حتى **مسألة** فانه ينفق المهر بينه والى ابيه في البيع بالاشارة  
ليس الشوب في ابل الخيار ونحوه كان على المتنازع فبمئة ليسه قال غير واحد واقله  
اذا ايسر البيع بالاشارة (النفق في ابل الخيار فبمئة كانت السلفة مائة فيقال  
نما انها من البايع فيكون الحكم في البيع على ما ذكرناه وقيل من المتنازع يوم  
الغيب كسائر البيوع العارضة بها هذا لا ينبغي عليه في البيع **مسألة** واذا  
انقضت ابل الخيار فقال ما ذكره في المرونة المشتري ان يرد من القدر بقرب  
ذلك واجتبه بانه قد يرد او يجسم سلطان فلا يلزم من ابل بالقره وقال الشهر  
ومحمد اللك لانه لم يرد بعد غروب الشمس من ابل الخيار وانما ينظر الى من يرد  
السلفه بل ان كانت يده المتنازع فلا رده وان كانت يده البايع فليس للمتنازع اقل  
البيع بعد انقضائها **مسألة** ومن لم الخيار من المتنازعين والسلفه يرد  
بل ان اراد الا اجرة في ابل الخيار وما جمع مما بين يده ذلك البايع دون  
المشتري وان اراد البيع فليشبهه بالمشتري دون البايع لان بقا هو يرد  
البايع حتى تنقضي ابل الخيار فتنقضي البيع ويبدأ المشتري بفتن الغرور  
**فصل** وان جف من ابل الخيار او اذن عليه نذر السلطان مما هو خير له من  
اجزاة اورد جعله واما المعنى عليه فهو على خياره فان كان امره في المرونة  
ينظر السلطان في ذلك فان راى ضررا في البيع ولا يجره خلاف الصبي  
والجمنون وروى محمد بن الحسن ان السلطان الاجازة اوله في ابل الخيار ما اذا  
انقضت فليس له الا الرد وما روى بعضهم قوله ابن القاسم بما وقع له في  
المرقة الفارقة اذ اراد المارها ببايعه ورجعها عليه ان السلطان ينظر  
بل ان راي اخذ السلفه بعينه مقلو على خير لرب العرصة يجب ان يكون له الخيار  
في اجزاة اليوم اورد كانه لان نذر الغريم كمنظر المعنى عليه واجبه بعضهم  
بان لا عمل القابل زواله عن قرب والغريم قد تطور عنيته فهو كالصبي والجمنون  
ووقع في التواء السمنون في توكيل الغريم من ينظر لغريمه انه يجعل له اليوم عليه  
والشراء له وامر النسخ ابرم **مسألة** وان مات من ابل الخيار في ورثته  
بمنزله بل ان انفقوا على اجزاة اورد كانه في ذلك لزم وان اختلفوا فليس لهم بيعه  
الحققة الا برض البايع فانه يكتفى لمورثته والشخصي (شبهه ان لى اجازة ورثة

ورثة المتنازع ان يباخذ مضافة من في يجره بل ان ارجع الجميع فانه ابن ابي زعبي  
رايت بعض المتنازعين ان قوله لشبهه بالاشارة بخته بورثة المشتري وما  
يجزى في ورثة البايع وقال غير مجزى لا يرد في ذلك بين ورثة البايع والمشتري  
ويقال لمراد هنا خذ مضافة من اجاز **مسألة** واما السلفه في ابل الخيار من  
البايع ان كانت يده وان كانت يده المتنازع وهو ممل او يباع عليه وقامت  
بيته بطلا كذا وان لم تقع بيته وهي مما يباع عليه فبها المتنازع بالحق **مسألة**  
بان اشتري احد المتنازعين يعني الخيار فيقول في اراء مخالفتهم من رده او  
اجزاة ما قلنا فيه على اربعة اقوال احدها ان ذلك له كالمستورة لان ذلك هو  
له دون غيره فانه ابن حبيب في الواحدة وابن حبيب في المتخبة الثانية انه لا يرد  
ولا يجر الا باختيار من استوفى خياره ونحو ذلك حق البايع من المتنازع يعني  
فانه في المرونة في البايع يجعل الخيار لغيره ويلزم فله في المتنازع الى اربع  
ايضا يعني ان يشتري ذلك البايع او المتنازع بالبايع لم ان يبايع من اشتري  
خياره في الا حلق والرد بخلاف المتنازع وعليه الاول المرونة ابن ابي زيد وغيره  
وعليه ان يبايع ما في الموطأ **مسألة** واما المستورة بلا خلاف بينهم ان يشتريها  
تركها لان الخوة في ذلك دون طاعة الا ما حكاه التوتسي ان طاهي ما في كتاب  
مروان المستورة كالاختيار في انه لا يفسق باختيار بيته - انتهى وهو يبيع وحده  
ايضا عن ابن ابي ابي فانه يفسق ولا يبيع في ذلك عن ابن ابي فانه لا يفسق في  
مستورة معينة بل الخيار وذلك في خيار **مسألة** ومن اشتري خيارا  
من توتسي على الغرور جاز يشتريه ان يتقيا في الثمن والخمس بل ان ضاع  
من احد هما وهو في الاخر اثنان وان ضاع احد هما ضمن نصف منه قال ابن  
الوازي وصح وان قال المتنازع انما ضاع احد هما بعد ان اشترى هذا البايع وهو  
مع يمينه ولم يضمن النصف بل وان اختلف في الخمس فله ان يكون احد البيعين  
ثبات الاخر مستورة او ثوبا من غير خمس الاول واختلفا في الثمن فله ان يكون  
احد هما يرد خياره والاخر بموجبه يرد خياره او احد هما يرد خياره والاخر بموجبه  
الى احد او اثنان ثوبا واخذ ابل خياره او ابل خياره او اشتري هذا  
البرن عشرة اضع يرد خياره والصحيح اني حصة خمس منه لزم في ذلك كله  
احد المتنازعين باخذ الثمنين ولم الخيار في التوتسي بذلك لا يجوز لانه من بيعتين  
في بيته ومن نفى الرسول كما الله عليه ومع ذلك فله من الغرور والربا بل ان كان  
ذلك على غير الاول لهما جاز **مسألة** ويجوز بيع الاصل الى على البرزخ ومقتضى  
على الصفة التي يتخذها في نائج الناجي من نائج الخمس والصفة والعلو والزرع  
والثمن وان واصل الصفة لزج اليوم وان خالف لم يلزم وان راعى المشتري ان  
رجع خلاف ما في البرزخ بل ان عينت بيته لم يبايعه حتى يقدم موحد خلاص الصفة  
كان له الرد والا فالقول قول البايع مع يمينه ولم حرب البيعين في المتنازع بل ان خالف رده  
ان يظل الزرع **مسألة** واذا اثنان اقله كما ان يمين خمسين ثوبا فيقتضيه موحد فيه  
اثنان وخمسين رده جزا من احد وخمسين جزا فانه ما في بيعه روايات المرونة  
في بعضها من اثنين وخمسين وهو مغلط عن مالك وخلال ابن البلاء في قوله ان يكون  
ادخل للباقية في الفداء وحققه الغاي مما هو بل ان الباقية لا تشتبه بالثياب

رئيس







والمبرور ولا بأس ببيع الاسواق على النفاذ وقد مر في هذا من ايام اوستنر فيكون على ما  
محمود وان تجاوز ذلك وجب الفروع **مسئلة** ولا يجوز ان يبيع سلفته على الا يبيع ولا يبيع  
ويبيع ان لم يفسد ذلك مستوطم ولا على الا يبيعها ولا يبيعها حتى يفتت ثمنها فان لم  
يجوز هذا في الاجل الصغير كالسوم والبرص من ان طاله ملا غير فيه وروى يحيى عن ابي  
القاسم ميمون دام سلفته على الا يبيعها المتنازع ولا يبيعها حتى يفتت ثمنها انه يبيع  
ان وقع بان مات ميمون (بيع ميمون) ولا يجوز ان يبيع على ان يفتت ان لم يفسد فطاعت ميمون  
هل من الثاني قال ابن القاسم يبيع ميمون بان مات من ميمون (القيمة يوم الفتح) وذلك ان  
لمنظر على المتنازع ان سلفته على الاجل بالثاني حال ميمون بالبيع بالاسم بان مات ميمون (القيمة  
ولا بأس ان يشتتر ميمون ان سلفته على الاجل **مسئلة** ويجوز بيع السلفته ميمون على ان  
يعتت ثمنها بطلان خرافة صواب ذلك الاجل ويلزم الفضا حيث حال القيمة بعد الاجل  
ان كان الثاني ميمون ان كان كمالا او عرضا لم يلزم فضا ولا يملك المشتري فطل عليه  
كل الدولور والسد والعنبر لا يملك من الاجل بفقد الوصول ان في ذلك البلد اجبر ميمون  
الخروج اليه او يملك من يفتت ميمون وان سمي بالبلد ميمون البيع ولم يوجب الاجل ميمون ميمون  
**مسئلة** ومن باع بشاة او بقرة واستثنى جزا ثمنها كالثلث والرابع والصف  
جاز وان استثنى ارباعا او خمسة ارباع في الغنم والاربع في البقر والاربع في البقر  
من مالك انه التلافة الارطال وخوها فان ابن القاسم وخمسة وستة وفضل درهم فلان  
التلافة داخل وروى ابن وهب عن مالك انه لا يجوز ولا يستثنى في ثمنها وزنا ولا جز (ما  
نخ رجوع فحال لا بأس ببيع الارطال البقرة كالثلاث مائة في بيعته ورواية الهرة  
كالثلاث وعلمه اخبر ابن ابي زينة **مسئلة** وان راع المتنازع بغيره في الاستحيا وفيه اجبر  
على ثمنها بان استثنى الباع جلدها او راسها او سوا فظها او فخذ او جنيبا فذلك  
في ذلك قوله مالك مائة اذ في (السبع) والحق ومرة اذ في (السبع) فخذ فان ابن ابي  
زينة والباقي استثنى الباع في الحضانة المستمرة كانه مضمون ان يشتري اللحم  
الطيب في ذلك ميسر محمد الملك **مسئلة** بان استثنى الباع فضا تحت الشاة قبل ان يفتت  
ابن القاسم مولان وروى عنه حميد ان ميمونة الباع من الباع وروى عنه حميد ان  
ميمونة من المتنازع ويضمنه للبائع **مسئلة** وان راع المشتري (استحيا) (الشاة) كان عليه  
الباع قبل الباع او يفتت فبالسمنون والقيمة العدل واما المستثنى راسها وسوا فظها  
فلان يملك في بيع المشتري للبائع ميمون بان لم يفتت راسها (المشتري) من الذبح (جبر)  
البائع عليه **مسئلة** ويجوز بيع الشاة المزينة قبل السلي جزاها ولا خير ميمون في الوزن  
رواه جبر عن ابن القاسم ولا يجوز بيع رطل من لحمها قبل السلي واما بيع جلد (الشاة) قبل  
ذبحها فمهرهم (ابن القاسم) وقال حميد (او جواز ان يكون خفيفا **مسئلة** روى عن الرسول  
صلى الله عليه وسلم انه قال لا يبيع بفضله على بيع بفضله (لا يشتري على شرايه وهذا اذا ركن  
الباع الى المتنازع ووافقه في الشيء ولم يفتت الا لفضله مما قبل التنازع فلا بأس به فان وقع  
بعد التنازع ميمون ابن حميد عن مالك يستحق (الم) وبعدها على الاول بالثاني بان مثله  
اخذ ام ترك وروى السمنون عن ابن القاسم انه يوجب ولا يوجب (ثمنها) ميمون وقال غيره يبيع  
وهذا يبيع (المسألة) **مسئلة** واما بيع الزبارة لمعان يفتت في السوق بالسلفته طالبا  
لزيادة ميمون لا يفتت احد ان يبيع ميمون على غيره قبل الا يباع ثم اوزاع عليه غير  
والا يبيع له لارفته بطاها بان باع ربحا لم يفتت عليه زيادة فان التنازع يكون رابعا

ما ذكره السمسار او انه اعطى ميمون ثمنها لزم الباع ان يفتت انه خسر ميمون الزبارة  
وان يفتت خسر الزبارة لم يبيع عليه **مسئلة** وروى عن ابي القاسم عليه وسلم  
انه يفتت من (المشتري) ميمون ان يبيع الزبارة على ثمن السلفته لا يبيعها فمشتراها لابل ليغير غير  
ميمون بزيادة (المشتري) مع الفضة (المشتري) التي. واما في الصلابة فاستثنى  
لانه يفتت (المشتري) والناجس يوزن ميمون للزيادة **مسئلة** بان وقع المشتري كان المشتري التنازع  
وقال ابن حميد **مسئلة** في التنازع او الباع بان مات لزم (القيمة)  
ما في التنازع من الثاني **مسئلة** واما الذي ينول المحيط في سلفته كذا بان كان حيا فجاز  
انه كان العطل عديتها وان كان قد يبيع فمهم وقد تغير ثمنها فهو نوع من التنازع  
**مسئلة** وان قال المتنازع ان السلفته ما المحيط في سلفته ما ان اريد كذا في افعال  
اعطى بان فلان ما يفتت جزاها كذا في افعال فلان ما المحيط في سلفته لا يفتت ميمون  
من مالك (انه يلزم الباع ولو فضا) ثمنه ولا يفتت على الباع في ذلك الا ان لم يفتت  
بينة حضرت محط فلان ميمون الباع ان يفتت **مسئلة** بان قال (المشتري) جبر  
كذا في التنازع على بيع هذه السلفته في كتابه كذا في التنازع قال يفتت ولا يفتت  
ان يقول ذلك كله من اراد الزبارة ميمون في الباع بان قال الرجل كعب على  
الزيادة ميمون ولا يفتت ميمون من الزبارة وذلك لا يجوز الفروع ان يفتت لطف  
على ترك الزبارة ميمون ليل خذها احد مع ثمن يفتت ميمون **مسئلة** ولا يجوز تلقي  
السلم قبل ان تصل اسواقها لثمنها (الرسول) صلى الله عليه وسلم عن ذلك وفيه يوزن  
الا يفتت بها الا في الزبارة (الثمن) فلان وقع ذلك في الموازنة بالذرة والبيان روى  
ابن القاسم عنه حميد في ثمنه من ذلك بان يفتت ولا يفتت منه ثمنه وقاله اشتري  
روى ابن وهب انهما اخبر عن ميمونة فبائع لاهل السوق فيكون (الرجح) لهم والرضيع  
عليه وقال جبر يبيع الباع وتود السلفته الى ربحها وقال ابن حميد وقال ابن القاسم  
يشتري ميمون التنازع ويغيرهم من يطلبها ويكون كذا في ثمنه فقال ابن حميد الحكم  
بالثاني الاول **مسئلة** ومن كانت ذرة خارج المهر وعرفت به السلم واراها  
شراها فلان كانت في ميمون مثل العقيق من الميراث لم يفتت ميمون ان يشتري  
لعولته والعقيق ميمون. وروى التنازع وان كانت ذرة في طريق المهر فلا يشتري  
لغنية ولا تجارة حتى يحل الى السوق فلان يفتت لاهل السوق ميمون ابن حميد  
عن مالك والحكيم (انما) اذ كانت بيوت المهر حيا فمشتراها **مسئلة**  
ولا يبيع ما خربا في التنازع عليه (المسألة) ميمون ذلك وقال دع (المشتري) فبالله  
بعضهم من يفتت فلان (المسألة) (بوجوه) وميمون ذلك ان اهل البلد لا يبيعون  
الاسعار ولا يفتت ميمون ميمون لانه عليه ميمون ميمون فذا  
باع لهم (السما) ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون  
والمراد بالحل (المسألة) لهذا رجل (المسألة) ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون  
يميمون (الاسواق) بان يبيع لهم خفيف فلان (المسألة) واما (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
بالاسواق ان يبيع بعضهم لبعض وروى عنه جبر لا يبيع ميمون ميمون ولا يفتت  
**مسئلة** بان وقع ذلك على الوجه المفسر ميمون مالك واما (المسألة) يبيع لاهل السوق  
البروي او يفتت سلفته الى الحضانة وقاله اصبح يبيع المهر ميمون وروى السمنون  
عن ابن القاسم في الغنية لانه لا يبيع به فلان ابن حميد الحكم فلان ابن القاسم



ويوجد في وقال ابن وهب بن جبر ولا يوجد **فروع** داما الشرا. اللهم يا جزاء هذا وضعت  
 ابن جبر وقال هو كالمبيع **مسألة** والحكمة اذا اخذت بالناس منعت في كل ما لمع اليه ما جاز  
 من طعام او اداء او عود في ان كان في ذلك سعة ولم يضر لا اختيار بالناس في كل شيء  
 ويجوز ان يروى ابن القاسم عن مالك وروى عنه مطرب وابن الماجشون انه يمنع من اختيار الطعام  
 خاصة في كل وقت من حين اوسعة فلا واختار الطعام وكذا الزيت والعسل والسكر  
 اذ امر بالناس في زمن الحصار ويمنع وقالوا الفطاني والحبوب التي لا توفى لها حكم  
 الطعام وكذا الزيت والعسل والسمي والتمني والزيب وشبههم **فروع** ومن اختار في  
 حال الضيق والسدة فلا عيب في اختياره ويخرج الى السوق فيبيع بقل ما اشتراه  
 به بان لم يجهل قال ابن حبيب يخرج من يده الى اهل السوق فيشتري كواشيه بذلك الفرس  
**فروع** ومن كان كثر طعامه اختار في وقت مباح ثم حرث غللا مروى عن مالك ان  
 الامام يامر بالخروج الى السوق فيبيع **مسألة** وامر من جلب طعاما او غيره  
 الى البلد فلم ان يكره لانه لم يخرجه في انما يبيع ولا اغلا سعرا وقال عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه من جلب طعاما على غيره فهو كذا حرم بيعه كبيع شاة وبزرها  
 به حينئذ شاة **فصل** روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن التسعير  
 فقال ان الله هو الغالب والباسط والمخيل والمخرج وان لا رجاء الله وليس لاحد  
 منع عن بيع مظلومة ولا عن بيعه في الغيبة من مال له لا يحد اهل السوق  
 سعرا ليعتد عليه وروى عنه الشيباني في الغيبة ان صاحب السوق يسعير على الزبائن  
 بغير ما يري من شرايبهم ويقول اللهم اشتروا على هذا والامام خرجوا من الاسواق  
 وقال ابن حبيب حجة ما يبيع للامام بقله من التسعير ان جمع وجوه لسوءة ذلك  
 الشيء ويخبر غيرهم المستظفرا بما عدهم فيستلهمه كيب فيشترونه كيب  
 ليعتدون به في انهم ان ما يبيع وللعلم سدا في بخره ولا يجوز ان يما (التسعير)  
 ومع هذا (الجزاء) من (الجزاء) واما الجلب فيبيع كيبه **مسألة** ومن اخذ من غير  
 الناس قيل له اما ان تلحق بهم واما منع من السوق ومنع من الغطاء على حالها  
 ابن له بلغة وهو بيع زبيبا في السوق فقال له اما ان تزيد في السعر واما ان تفرم  
 من سوقها قال (بيع) ولا تغلق الجماعة لو اخذوا مني وبيعوا الواحد والاثنيان  
 للجماعة قال ابن حبيب وهذا يتبعه الجبل والموزون خاصة طعاما كان (ويجوز)  
 مع التساوي في الحصة بان اتلفت حصة لم يوزن ببيع الحيوان يبيع مثل سعر  
 الرن وبيعه للاصل ان يامر به وقت السدة بالخروج الاطعمة الى (السوق فيبيع)  
 فيها ولا يباع في السوق **باب في الوكالة وتعدى الامور**  
 ومن امر ببيع سلعته كان كذا كانت معينة او موضوعية جازت في معينة او الموضوعية  
 بما الحصة بالثمن الذي اخذ له او ثمن (الثمن) لا يحد له ثمن. لم يمت الامر كذلك  
 ازواجه في معينة او الموضوعية مثلا بالدينار والدينارين في الاربعين مثلا  
 يسير وتلزم الامور الا ان يفرض له بيع معينين (الثنى) لا تفرى عليه شيئا فهو منع  
 باقل زيادة واما ان زاد كثيرا فهو منع مطلقا ويجوز الاخر في اخذها او تركها  
 وجوز ان يبيع ما للماني العيون او غيرها عيب خفيف لا يضر لزم الامور وكذا اذا  
 امر بشئ ما اشتري له ما يبيع للمبا منه فان قال الامور لا تفرى هذا الجارية لغيره  
 ولا هذا الثوب لغيره في الامور المبيعة ان ذلك مما يبيع بالامر بان يشتري

ولا يحد من بيعه  
 وانما يحد من بيعه  
 وانما يحد من بيعه  
 وانما يحد من بيعه

فصل في البيع

فصل في البيع او ما يبيع كيب محسنة بغير حاشي له و الامور محسنة **مسألة** ولوامر  
 ان يشتري له مبيع او امانة جازت في كل ما لمع اليه ما جازت في كل ما لمع اليه وان  
 اشتراها على ما لمع اليه الامور التي العطار ويعتق على الامور والاولى للامر ببيع على الامور  
 بانه مع له قال ابو اسحاق البصري وان لم يبي له ماله جازت في العبد بغيره والامر ببيع  
 يستحق للامور بغيره (الثنى) الامور بان اعسر بيع عليه ولم يعط عليه (الثنى) وقال مسنون  
 مثله الا انه فلا ان كان فيه بصل بيع منه بغيره راس المال وعتق بانه فيه **مسألة** كذا او منع  
 هذا والصواب ان هذا القول مثل قوله البرقي لا تفرى لغيره **مسألة** ومن عتق  
 اليه دراهم فيشتري له بها سلعته بما فيها عتقها فلما جاز (الثنى) وجب في كل ثمن  
 بالسلفة للامور وعليه ثمنها الا ان تفرى (الثنى) اخذها وتذمير ثمنها ثمانية ولو تفرى  
 تاذمير اليه ثمنها فيشتري بها في ثمنه بغيره (الثنى) فيضاع فيضاع ان يذمير لبياع  
 فهو متك ويبيع له (الثنى) ثمانية فان خلع ايضا فهو منك وكذا ان اخذت بصل  
 لا يباع وبيع (الثنى) ثمانية كذا (الفرق) عن بيعه المذمير في ان خلع اول مرة لا يفرى  
 رب المال ثمنها كالمعنى **مسألة** ولوامر بشترا سلفة وان ينفذ عنه (الثنى)  
 بصل ثمن اذ ان يحسب لم يكره له في كل ان (الثنى) فرفه والسلفة حكم (الثنى) بغيره  
 ان تلفت لان مالها قال يفتي امر جلا ببيع له ثلثا لثمنه وينفذ عنه مبيع الامور  
 وزعم انه ابتاع الثلثا ودفعت ثمنه وانه خلع ماله بصله في ذلك ويرفع بغيره  
 على الامر لانه (الثنى) ولو كان هذا عنى لثمنه وفحص بغيره قال ابن زريق ويرفع  
 في يمينه وانه في ثلثا لثمنه ويرفع وانه خلع وانه اشتبهت له ان ينفذها  
 في يمينه ماله مع ماله ولو فاد له اشترا وجميع السلفة في اول مرة كمنها  
 اليه كان يبيعها لثمنه (الثنى) **مسألة** ولوامر ان يشتري له جارية بغيره  
 ما يبيعها او يبيعها ثم فخر باخرى وقال ههنا (الثنى) بغيره والاولى ويرفع  
 بان كانت الاولى تفت كذا في يمينه واخذها وطارت الثانية لثمنه وان  
 كانت الاولى بصل او عتق او تفرى او كفاية جازت في الامور الا ان يبيع كيبه في  
 ذلك فيما خذها وفيه وبيعها كالمعنى فانه مسنون وابن الماورى قال (الثنى)  
 موسى من ماله بصل بانه في ثلثا لثمنه خاصة بخلاف المستحقة لان الامور هو  
 الزب سلفا للامر بما وجميعها **مسألة** ولودع مع اليه مائة دينار يشتري له  
 جارية ما يشتري وبعث بها اليه فلما فخر قال اشتريتها بغيره وجميع  
 بان كانت فريضة بغير الامور ما اخذها بغيره (الثنى) وان جازت بصل في  
 الامور من (الثنى) ماله ماله وقال مسنون بصل الامور فبعضها على الجارية  
 والجميع **مسألة** ولودع مع اليه مالا يشتري به اشترا وقال بغيره  
 الامر بغيره ماله (الثنى) الفاسم والثنى واصف بصل الامر ويصدق في كل ان  
 الفاسم بصل الامور ويصدق وهو (الثنى) لان الامر مقبول بالتوكيل وبيع على (الثنى)  
**مسألة** ولوامر بشتري له سلفة وجمع اليه (الثنى) اول بدمع مائة (الثنى) بشتراها  
 الامور على ما يوتى له لان الورثة لان الوكالة المبيضة لغيره وقال الشيباني  
 بغيره ماله بغيره وان اشتراها بغيره ماله بغيره لثمنه (الثنى) بصل هو  
 بغيره الموت علم بغيره (الثنى) بصل (الثنى) بصل (الثنى) بصل (الثنى) بصل  
**مسألة** ومن امر جلا له عليه في ان يبيع له به سلفة فخر (الثنى) بصل (الثنى) بصل (الثنى) بصل (الثنى) بصل

١٦٩



















من علم عليه في الفوض والاملا فجزا اجزاء ما لا يفيها لا ينفعة فيه الجاهل على الانباء العلم  
خطا بالان حقيقه وانما في في احد قوليه انه لا يجوز الجعل الا بالحل كالاجارة وهو مقرر  
بان الجعل لا يستحق الفوض فيه الا بان الجعل في حق الاصل قبل ذلك فيجب علمه بالحل  
واختلاف هل من شرطه ان يكون الجاهل فيه متعقبا او لا وليس من شرطه ان يكون العمل  
فيه معلوما على يجوز في الملوغ والمجتموع واختلف في لزوم الجعل على ثلاثة اقوال قبله هو  
مختل لا زعم الجاهل في العمل فيسقط جازر العمل ويغني العامل عما يجرى وهو قول ثالث  
في المرونة ومختلها وقوله ان يجب يلزم الجاهل بالفعلة ولا يلزم العامل وفيل هو كالاجارة  
يلزمها بالفعلة فانه لا يتبع وفيل الجاهل على ثلاثة اشخاص وان كان العمل والتمس بمحصولي  
كلنا بالتمسك وان كان على الاثر في سبب وان كان العمل معلوما والعمل محصيا كطبيب لا يفسد  
ويبيع الشئ كالاثر في الجاهل دون العامل وان كانا معلومين كحجر السيرة وهو كالاثر  
فمنه قوله والجعل في شئ لا يشترط احد هاتين ان يكون فيما فعل لا يشترط به وان  
يكون فيما التزمه العامل قبل التماسه فيستقيم به الجاهل **مسئلة** ويوجب الجعل على جميع  
قصور وعين ولا يغير ملك الجاهل هذا قوله الجاهل وروى عن مالك انه اباح الجعل  
في الفرض في ملك الجاهل وعقد ابن العطار وتيفت جعل في حجر بير وطبيب بالحق  
في ملك الجاهل والحق من ملك العامل **برج** ويجوز الجعل في طلب الاثني والتمسك بملك  
يغزب الا لا يلزم فيه في جازر الا لا يشترط في شئ ما يختلف فيه ففان في المرونة عين قال  
عليه هذا الغزبية اليوم وقد عرفت ان جازر في شئ لا يجوز ان يستحق ونه قال  
في شئ هذا انه جازر وهو قول ثالث بقوله الشيوخ بما يقتصر المسئلة ابن ابي زيد  
كان انه لا يلزم ان يوقت في الجعل يوما او يومين دون شرطه وقال ابو عمر ابن القفطان  
بربع استحق ان يخلص في الجعل ان يغزب له يوما او يومين ويشترط عليه ان يترك  
مضى شئ وقوله يقتضي ان الجاهل في المسئلة والخطاب في جازر رواية عيسى مخرج  
وتناول ابن ابي ابي انه انما يختلف قوله بنا على انها اجارة جازرة او اجارة مارة  
قال ابن رشد وهذا اعلم من قوله والما قول ابن ابي زيد فلا تصح ان يقولوا على انه اذا اتم  
فيه الاجل ولم يشترط التزم من شئ انه لا يجوز وما تروى ابن ابي ابي في بيعه في الحق  
لانها اذا كانت اجارة فهي جازرة ولا وجه لمصادها وانما تروى ابن القفطان ليعبر  
من البيعة الا انه تع به المسئلة وانما هي المسئلة كغيره ان قوله ابن القفطان اختلف  
اذا اوفقت واشترط ان يترك من شئ هل هي اجارة جازرة او جعل مارة **مسئلة**  
وينبغي ان يسمى في الجعل على البيع الجعل ونحو البيع بان يسمى الجعل جازر وان العامل  
جعل مثله ولا بد من تسمية الثمن او يوضر اليه في البيع او في الشراء بما يراه ولا يجوز  
الفرق بين الجعل كطبيب الا بولي يرضى او الشراء بربح ولا يجوز اشتراط النفع في الجاهل  
لانه لا يتم فيه جازرة جعل او جازرة سلبا **برج** فانه في المرونة ولا يجوز الجعل في بيع  
الكتاب الا فيما قل ولا يلزم الجعل على الشراء كثيرهما قال بقوله الغزبية انما منع الجعل في  
بيع الكثير اذا كان لا يباح شيئا الا ببيع الجميع وامان كان كلما يباع فبالاخذ جعله من ذلك  
وانما اجاز الجعل على شئ لا يكثر لانه كلما اشترا شيئا اخذ جعله ولو كان على انه لا يستحق  
الا بشئ الجميع لا يجوز ولا فرق بينه وبين البيع والشراء والله اعلم **مسئلة** وانما يجوز  
الجعل على طلب الاثني اذا جعل موصفا للجعل والجعل له بان علمه في جازر **مسئلة** الا لا  
وان علم الجاهل دون العامل ومثل على ذلك الجاهل لا يثبت من المسمى او اجرة المثل وان جعله

الجاهل وعلمه الاخر وجازر به بلا شبه له وقال ابن القفطان في الغزبية يعطى فخر غنائه **مسئلة**  
بان فان من جازر الجعل في الاثني علمه فخره فخره جازر به من مضمون ما سمي لان ذلك شأنه اوسع  
يلزم بان قال الزبي من شأنه طلب الاثني اطلبه على ما سمي ولحق طلبته على ما سمي على كذا  
واخذ جعل مثله ان كان اكثر من المسمى وان كان طلبه من المسمى المسمى فقال ابن حبيب يعطى الاثني  
من جعل المثل او ما سمي وان يكون مثله ذلك وقال ابن القفطان اذا كان يكون مثله فلا حقيقه له  
وان كان من شأنه علمه يعلم ويقتل الاثني على العامل من يرضى وجوز ولا يرضى عنه مما اتفق على  
سيرة وان اشترفت الجاهل وان ترضى قبله في بيع الا يرضى فلا ينفذ له ولا جعله **مسئلة**  
وان جعل في انعم جعله لا يثبت الجاهل اتم عليه ما لا الاثني من الجاهل في انما كان فيه يفسد جعل  
كل واحد منهما وقال ابن ابي ذابح المثل واحد منهما يفسد ما جعله **برج** ومن ابعده عمه ان فقال  
من باه في بيعه فله في خياره ومن جازر في بيعه في خياره كان العامل يهرجها قبل الا يرضى  
بلا بأس به وفيه يجوز وان لم يرض بها **برج** بان اعنى (السيرة الاثني بعد ان جعل فيه جازر  
فرض اليه قبل العتق جعله قال الحسنون وقال محمد (السيرة الاثني لا يثبت لغيره وجوز جعله  
العتق وان لم يرض به في ذلك بعته (لو تقيى ولا خلاف في جعله ان كان العتق بعد ان اخذ  
العامل **مسئلة** ويجوز مما علمه الطبيب على البرد في احد قوليه مالدا جازر اشتراط الاثني  
على الطبيب وروى عنه ابن مزيق انه ان شرط في العتق ان يرضى العليل ربيع فيمن  
الاه وانه ان هذا من شرطين في بيعته وانما يجوز في ان يرى علمه كذا وان لم يرض به لا يثبت  
له وقال ابن القفطان انما يجوز ان يكون (لو ارضى من علمه العليل ولو كان من علمه الطبيب  
لا يرضى عنه مخررا لا يرضى به قبل يرضى اليه شئ الا ولا **مسئلة** فانه في المرونة وكذا  
قال الجعل على الخصومة بما اتمه لا يباح شيئا الا بالاراء الخوف قال ابن القفطان في كتابه حجر  
الا لا يعزب لغيره غاية فلا في المرونة بان على ما جعله اجرة في ذلك المثلون وفيه  
روى عن مالك انه جازر في ذلك في جازر الجاهل من ذلك ان يجره باجر معلوم الى اجل  
معلوم فيكون له ذلك بغير الا ويجوز ايضا في كتابه جازر ان يجعل له ما يفتي جازر بان  
ماله على المثلون وان كان من سبب الخصم علمه كاجل او يفتي الصلح وان ارضى  
به او يفتي بان رضى التبعوله الجزر في ذلك ما جعله من الحق والصبر بما ترضى في المرونة  
بذلك وان لم يرضى كان له ان يطلب جيم الحق حتى يفتي منه جزر وكذا لو استعطف  
حاجب الحق **كتاب الاجارة** ولا يلزم فيها قوله تعالى نحن فتمنا ان يرضى من شئهم  
في الجملة والذين ارضوا بعضهم بوجوه خداجات ليمتد بعضهم بعضا لغيرهم  
وقال ثعلب بان ارضى من جازر من وقال ثعلب في قسم (مسئلة) وان العامل من  
عليه او قال عليه (اسلام) من الشراء جازر (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر  
مسئلة (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر  
الاجارة تنقسم على ثلاثة اشكال عارية ومكروهة ومكروهة بالاجازة من السلم  
من الغرر (السبب) وكان في هاتين من الاعمال ولا يجوز الاجارة الا باجر معلوم واجله  
محدد او ما يفسد مقل الاجل من السلمة فيما اجل او تمام العمل فيما يستعمل بشرط  
كون العمل موصوفا ومعلوم من العرب ويؤخذ عليه (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر (مسئلة) جازر  
على مسمى اجارة في ذمة الا ببيع او اجارة لازمة في عينه بالزبي في الذمة **مسئلة** جازر  
السلم في تفريق الاجارة وضرب الا بال رخص العمل وقال القاض محمد الوهاب في بيعه  
تجمل احد الطرفين من الاجارة او الشراء في العمل بربح اذا كان العمل يسيرا يخرج من

117



















انما الفاسد والمعاقره المتأخره من قبلها واما ما كان من غيرهم كذا في الصفه والاعراض  
غيره فاما يجوز على وجه الغالبه اذا منع النقص ولم يشترط على غيره ونحوه ليعلم ان المالك في الثانيه  
خلال سجنه جواز هذه المسئله على الاستحسان وليس فيها شيء من الغرضين ومنه  
الغير خلاف لاني الفاسد واما الفاسد يجوز في كل رجل بعينه لانه يشترط في الفاسد  
**مصر** بل اذا وقع على فرد من الفاسد واشترط بناؤه بغيره واما الاثبات التي يبنى عليها  
بما اشترط في المتن او بناه جاز بان لا يشترط شيئا بل لا يفقد منه ما يفيد الاثبات  
وكل ما عمل في ما يقع له يجوز واما ان لا يشترط تعيين الاثبات ولا اشترط علمه فهو جاز  
وكل من مضى وغيره في السمع في النقص والاثبات الا ان يكون لتمام وقت معلوم فليست  
من الاثبات في ذلك الوقت المستوعب به وما اشترط من حق الزمان قبل تمامها مع الصانع  
اعادة في ذلك في بيدها فانه لا يتأخر في عمله **مصر** بان كان البناء بغيره في  
يوم او يومين جاز تاخير موضعه ويصير البنايا سره **مسئله** واما تعيين احداهما  
والاخر مطلق جاز ان يشترط في العمل الى يوم او يومين لاجل المعين وتعيين راس المال  
لاجل المضمون بان يقع ما قبل المضمون والآخر ما قبل المعين فيكون ذلكا يجوز  
نقد معرط على المعين والمضمون فلا يجوز فيه فلا بد بان المضمون يسير او المعين  
الاكثر جاز ان يثبت تاخير راس المال **مسئله** بان اشترطت جاز في العمل بغيره  
والا اثبات كلهما على جاز وفي النقص من نقصه انما في قبل تمامها جاز في حساب  
ما عمل وتعيين الاثبات فيما بقي ان تغادر على حاجه العمل انما يتبين قبل ما بقي  
عليه بان امكن ان يقع قبله وان رضى صاحب العمل ان يبنى له بغيره (سجل قبل الزمان  
له في وقت من الاجر لان قبله الا سيجل احسن والاول والعامل والفاسد على ربه والاول  
في الاثبات وفي العمل على المعرطه له لان يكون عرطه في الجاهل فلا بد في بعض  
به **مصل** ويجوز بيع الاثبات جازا او معاقله او عرطه (لا من فربه وطلابه  
الارض من رقاوتها بان لا يبين في ذلك العقد واما على الاجر انما في الارض رشا  
بما لها عاقبة او طين او طين فريدا بما لها ليعلم بان النقص على تعيين المكان جاز  
مقال له ما لا يتأخر الا بالار حوله ونحوه لا يجرى من له معرفة بذلك (بعضه اذاع على  
الجهل في ذلك في بيدها **مسئله** ومن لم يمنع مبيع تصحها على ان يرضى له  
المستأجر النقص الثانيه سنة جاز ان يشترط على البائع في ذلك من تصح  
ان لا يشترط المعاسمة (وسكت عنها ما حكم بوجوبها وقال غير ابن القاي لا يجوز  
البيع الا اذا امكن له في النقص كمال امرها على الا عقد ال في النقص وانه (ما والبر)  
على تصح عرطه جازا كانت مذبذبة فقامت بها لرب القنع (كثير من تخمينها)  
يلزم الاخر عاقبة الزايد وان وقع له اقل كان له ان يقع تخمين **مسئله** رجل باع من  
رجل نخبه عظمه يمتلئ منجم على ان يرضى له النقص (الاخر مذبذبة النجم وطلاع المشاع  
البائع بعد البيع) رضى رضى اراد منع القنع في خلال النجم (انه يجعل له نعيه النجم)  
ويبيع (اليه من جميع الثمن واشترط على ذلك ثمن ان البائع دعاه ان القنع وتعيين  
الثمن واني المتاع فقال ابن مخنف واني (لغظان يجمع المتاع على النقص وتعيين  
الثمن في ان ابوالا يبيع ما نكثت ذلك محليتها ونكثت في تمام ابن مالك فبالا يلزم  
المتاع بتعيين الثمن لانه لا بدع الى قسم القنع على ما اشترطه ورجع (ابن مخنف) الى  
لغظان وثبت ابن (لغظان على جوابه) وحسب (لغظان على ما عمل اراد قسم القنع

البائع

البائع او المتاع **مسئله** بان كان المتاع له فصحها على ان يرضى له النقص (الاخر بغير البائع  
بذل مالكه (المرونة لا يجوز بان كان في البائع وضربا جازا في ان باع قبل الاجل ولم  
يحسبه وان نجا الاجل ولم يبع فيه (آخر) وكذا ان كان البيع بغير القنع ما يقع جازا  
ما خلا الطما بل لا يجوز في موضع اخر ان هو اجملا بغيره (آخر) وفي مقتضى ابن  
سفيان جواز ما دون اجل وكذا حجة الاجل فيه **مسئله** جاز ما كان في المرونة بغير النقص  
بانه دينار على ان يتجره بياسته ان كان ان ثلثت (لغظان) واجاز ذلك سجنه في وقت  
الشرط (النفق وهو) المسئله يجوز تخمسه مفرقة (لغظان) شرط النقص والنفق (احضار  
المشتري لثمن لتشتغل من مائة ان امانته (الثالث) ان يسمى الى انواع المتعاريات  
يتجره (البائع) ان يكون في ذلك النوع موجودا في (المشتري) الصنف (لغظان) ان لا يشتري  
مؤيرا متعلق (لغظان) في لا يشترط ثلث (الثانيه) كان عليه ان يخلصها بان  
اعيد حاسبه (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
بسلام وان شرط الا يخلص عليه وان يخلص عنه (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
دان كانت (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
**مسئله** في النقص ان المشتري يرضى (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
شم (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
عن بعضه (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
والسلب طلال في المرونة فيمن اشترطها بياسته بغيره (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
بما رضى من لا يجوز (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
الاف من المسمى (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
مثل الغرلة (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
ابن قسطله فيما ينوب حصته من المسمى ولو كان موه لى لغظان (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
سلبا (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
العلي والمؤمن والطبيب والفيضان والاشجيه والمجم والسروج وكل ما يعرف  
بنيه على ثلاثه (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
جزله في ذلك بان رده (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
لك الموه بلا شيء عليه فيه وان كان (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
ارزغان النقص كثير الزم منه يوم رده بعد اسقاط ما يشتق منه في المعتاد  
**مصر** بان (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
عليه (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
ثبته (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
باجاز ما كان وكذا غيره (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
منه (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
في النقص (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
الاجل مبره بعد الاجرة (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
بما يشترط ويجوز الطوع به فلا موسى بن احمد في بيعه يجوز اشتراكه بدل كبح  
المال (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها  
في **مسئله** وحسب ابن مخنف (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها (لغظان) في لا يشترط ليعضها

يكون

١٤٢



الحويدي بيها وتبينوا بقومهم على اجرة دجها لم وانصرف عنهم فمجدد الم وصيب الحبيب  
ان يبرء الاجرة عليه واخبر بان اكل لا يبرء واي الحبيب من ذلك فقال ابن ممتلئ الحبيب  
يا بزر من كوى الحبيب. **مسألة** في الله عليه روح سبعين زواجة واكتوى ابن عمر من القوة الا ان  
الذي الزية سببت عنه في كوى عوده ولا التمه فجد يكون يولي مصراع ويصجل ويعد  
بلان كان وصو الحبيب ومعدى والله بل العفة لان كان الحلال لك في **مسألة**  
ويجزر اجارة الدلال لشعرا على بيع مسلم بل كانت معينة في ميزانها فيما بشرط وصية  
ومنى بل عطفه بمسايه وان تم الاكل قبل بيعها استحوذت اجرة كالملة وان كانت مسلم  
غير معينة بل انشأ بيها وعليه ان يبيع له في الاجل ما جرت العادة به **مسألة** ولا يجوز  
الاجارة على ذمة سنة ولا عطف ابراه من تحتها ماله ما جاز ان يشبه بلان سلكها  
والد على ضيقها في بضع فدية لا يخرج من ماله مثل وان كان من حقه او فدية ولا حاشا  
له وان كان **مسألة** ولا يجوز ان يجر من يملك ثوبه كما انه ان خطاطه اليوم مبره  
وان خطاطه عليه فبصرف درهم وان جعله اكل اجرة مثله وقال غيره ماله بركة على الارض  
او ينفق من انشأه فلان ينفق الغروية ومعه اجرا المثل في قول ابن الفراس ان نفق  
لغيره كتم على التقييل ان يملكها وعلى التناخير ان اخرها فلان سمحون ومول ابن الفراس  
الحسن كرايم ابا سديته فيه الفقة ما بلغت وكذا لو كان له ان خطفه خطاطه وبيع  
بيد ارحمينة بيده الا يجوز **مسألة** فقال له ان خطفه هذا جبره من خذال له لغيره  
ان يملكه زدت نكاحا فقال ابن الفراس لا يجوز واجارة ماله سمحون وايه كمال الحكم  
**مسألة** بان الشترط عمل الصانع بغير ارضه في ذلك لا بالعرب له بغيره ان ينفق الاجر  
الا ان يشترط العمل بلان ماله فانه لا يملكه ورضته بغيره على ما ينفق بلان ينفق  
وان لم يشترط عمله بعينه ومات استوجر على عمله او لم يبق منه من تركه ولو لم يبق  
المسمى **مسألة** بلان فلا له في هذا الثوب بذرهم فقال له بل يبرهه في ثوبه بذرهم  
بعمل الصانع فليس له الا اذ دفع **مسألة** بان (تخلف في قدر الاجرة قبل العمل  
تخلفا وصح) العفة وان كان بعد العمل فلا قول من (دعى ما يشبهه وان  
معه) فلا قول من قول الصانع ان كان الثوب بغيره بلان كان هو (سلمه على رب المانع  
مع بعينه بلان قال رب الثوب صرف منه وقال الصانع بل اجرتني عليه بكنه  
مع) (العقبة) القول قول الصانع فيما يشبهه وقال غيره بغيره بغيره (اجرا المثل  
وقال سمحون القول قول الصانع في طرم العرى والقول قول رب الثوب في  
الاجرة ويكون عليه الاكل من المسمى واجرا المثل ويجوز ان يكون المسمى  
اقل مما يملك في المودنة يتخلف لجان تم فقال لريم اذ مع له اجري عمله وخز بلان فيقول  
العاقل اذ مع اليه فيمنه بغيره بلان ايا كانا شريكتين بعينه الثوب بغيره  
وبعينة العمل وقال غيره العاقل في ولا يبرهه ان شريكين بلان قال له (وذكر وقال  
الصانع استخلفني اياه فقال ماله العرف قوله اذ مضمون واي الما بكونه اذ اعطيه  
عنه ثله وقال غيره القول قول رب الثوب وعلى قول سمحون بغيره في طرم  
التسمية والصانع في طرم العدة ويحال لرب الثوب اذ مع اجرة العدة وخذ بلان (بي  
فيل الصانع اذ مع ثله وبغيره ممول بلان ابي كانا شريكين كما تفقد وقال مطرف  
واحي الما بكونه بغيره في اذ مع له قيمة الصانع (وبذلك منه قيمة الثوب بلان  
يسلم الصانع اليه بلا اجر بلا يضمن ورواه) اذ مع عن ابن الفراس بلان قال رب الثوب

معلم لهما طلاق يسمى الصانع اجرا فقال ابن الفراس يملكه ويملك المسمى وروى عنه ابنه باخره  
ان اسمه وقوله غيره ان كان المسمى اقل خلع الصانع واخذ وان كان الثوب على الاخر واعطى  
اجرا المثل فقال ان كان هذا الصانع بلان كان يبره خلع المسمى من لا واحد **مسألة**  
ومن (مربنة) اي ينفق له في ثوبه محضرا في مضمون فبها له خلع في ثوبه وقال بعض المرفقة  
هذا في رب العرفة بلان خلع الصانع اذ مع له ماله على واخذ اجرا اذ اعطى ماله بغيره  
بشرط ان ينفق له رب العرفة (والا ففرضه هذه اية اياها ومن نخل خلع الزم ما خلع عليه  
الشان بلان (تخلف في خذ) الاجرة مروي (من ثوبه من ماله ان رب العرفة مضمون كما (ان  
الصانع علم ان الثوب) كمالا في ثوبه بغيره مسلم **مسألة** ومن (دعى ان حايك نحو لا يشبه  
له بضمه بلان كان كما ان لم انصف من الان تم فبهم البعد في ذلك وانفسا الثوب بلان كان  
في ان لم انصف لغيره (انتم) في بغيره في ذلك الجواب ان اخله له اذ مع هذه (اجلوه بضمهم  
**في تضمين الصانع** ويضمن الصانع المتضمنون العمل ما اشبهوا به في  
تضمين ارضه اي يضمنه بلان يبرهه اجرا ويضمنه في تضمينهم (ان اكلوا بغيره من المانع  
ولا يضمن بغيره المتضمن العمل) وذلك الزم في بغيره المثل خضره المانع (وغيره  
الا ان يفر من نفسه فانه ابن الفراس في العتية ولا يصدق الصانع في عمود الصانع  
بغيره البيعة او بغيره بيعة بلان قامت بيعة بالثوب بغيره الضمان عنه ماله واما  
الفراس وثبت عنه (شبهه **مسألة** بلان بشرط الصانع في الضمان جله بشرطه  
عنه (شبهه) ولم يضمن به عنه ماله (ابن الفراس بلان نزل فيقبل به العفة ويكفي  
الشروط وجب ان لا يضمن الصانع في العفة والا فبهم بلان عمل عليه جله الاكثر من  
المسمى واجرة المثل **مسألة** بلان فلان يضمن الصانع في ثوبه (يبرهه) (خز) محض  
مصراع وان قامت بيعة بطلان بعد العمل فلا ضمان عليه ولا اجر له عنه (ابن الفراس  
وله اجر عنه ابنه) (المرآة **مسألة** وان اخل الصانع بيعة ان ماله في ثوبه سرقوا واشترو  
لم يضمن بذلك الا ان تضمنه البيعة بلان الثوب اشترى بيه فخال ماله في ثوبه محض  
يضمن وان تضمنه في البيعة فلان محض اواب في يعلم ان الثوب لم يضمن من سببه وما  
ابن المواراة ثبت ان الثوب وقع في ثوبه او ان السارق صرفه خلع الصانع  
وسقط عنه الضمان **مسألة** (اذ ارد الصانع الثوب وجبه خروجه بغيره  
بالمضمون لغيره) وان كان جبه خروجه في ثوبه يوم فيض وان كان الما حول وجبه  
لما اخل بخله ولا ينفق في بضعه (معه) بعد بضعه وان كان يمه بضعه خبره في (خز  
فيمنه) (وبما مري) بضعه (واخذ) (ان اخل) (الضمان) (الثوب) (السوة) بلان كان  
الاجر عليه ربه في بيعة وان خيف عليه كان لم تضمن ان كان الجسد  
كثيرا اذ كان يبرهه اجله من الاجر بغيره ماله بلان ربه وفيه فرض يسمى ضمن  
ماتضم بغيره ربه وان كان كثيرا ضمنه (لا ان تضمنه البيعة انه مضمون ماله وان  
يبرهه وقال (ابن حبيب) (ان ثبت) (ان مضمون ماله) (الضمان) (ربه) (مذع) (التفريق  
عليه بلان فضع الخيال) (الثوب) بغيره ربه فضع بضعه ثوبه عليه فيمنه في بضعه  
فمنه (ان شفعان) (يضمنه) مضمون ماله وهو (حسن بلان) (كل) (الصانع) (الثوب) (وعه) (ما  
ربه الى اخذ) (ما يضمنه) من الصانع ماله فيمنه اجرة وبغيره اياه ولا يضمن اجرا  
الصانع ماله بغيره او يفيق عليه فيضمنون **مسألة** ويضمن الما الطلع خمره  
طهره اذ ان الله قال الباطن في بضعه (واما الاجر المسمى في ثوبه فضعه في ثوبه

٧٢























بما لا يخرج من الرتبة من انما كانت وانما لا تاكلها بفالو (بعضا) فامنت السموت  
والارض والمساكن جارية عند مالك وانما يقع ومنع منها ابو حنيفة والحنيفة عليه  
سليم النبي صلى الله عليه وسلم وعمل بها ابو حنيفة وعمر وعثمان ولم يجز لهم الا وهو  
رخصة مستثناة من جميع التنازل بوجه لا جارة لينة. مجهول **ما جاز في العمل**  
**المساكنات** وهي محل لان قبل العمل وبعد جارة لينة وفي العمل وقال انما تملك  
بالشروع في العمل في الارض والجمع وكل ذلك (تختلف في المزارعة فيقول انما تملك بالانفاق  
وفيل بالعمل والحق وانما الترخيص بالانفاق ولا بالانفاق والتلف لا ينفذ العقد بملك  
فيل بالملك وفيل بالانفاق ولا ينفذ المساكنات على مذهب ابن السكيت المساكنات على  
مذهب ابن القاسم الا بملكها جارية فقلت لرب السكيت انما تملك على عمل حايض بنصف لزم  
لم يخرج منه كما لا يجوز الا جارة بملك المساكنات كما قال في الكفاية (انما السكيات في تزويج  
طاب لا يجوز وهو جارة وقال سمعون يجوز وهو جارة وقال في كتابي في كتابي  
**مسئلة** في طيور المساكنات في كل ذي اهل من الشجره بلغ حد الاطعمه وان لم يبلغ  
في ذلك لم يجز وان كانت قطعها خلال مرة المساكنات لم يجز ايضا ولا يجوز ايضا ما طاب  
من التنازل وان قلت كان يجب ان يجوز ذلك وبعد جارة بنصف الثمرة لئلا يذهب  
شيئ من الثمرة جازت الا جارة به فقلت انما السكيات بنصف الثمرة بعد الطيب  
مكروه اجز بها على الايراج فيجوز بها جارية لان ذلك سنة المساكنات فهو كسب التنازل  
على اسقاط الجارية وذلك لا يجوز والله اعلم **مسئلة** ما اذا كان الشجره اثمر فيجوز  
نثر لثم فيه خلاصه جاز مساكناتهما على النصف (واذا كان ملكا لغيره فليس  
ولم ينفذ مقدرة او غير مقدرة والمساكنات في الجارية (انما) وفقت مطلقه بان كانت  
الثمره تطلع مرة في السنة فتلك وان كانت قطع مرتين في السنة في الاول يسع العقد  
وكذا في الجارية ما في تيسر العامل في العمل بعد ذلك فيلزم سنة اخرى او بطن اخرى **مسئلة**  
بان عقد المساكنات سنة جاز والصواب هو ان يوزن بالجداد وبالشجره الجارية لان لا يملك  
جزا رخت بالعمري بما نفقت السنة قبل الجدة فيجوز العامل التنازل في الى الجدة ويستثنى  
في المساكنات ان تكون من سنة الى اربع ونصف ان كثرت السنة بخلاف **مسئلة**  
ويستثنى (انما) في العقد ما يلزم العامل من العمل بان يكثر كذا فهو على  
ثلاثة اقسام منها ما يلزم رب الجارية ولم يشترط على العامل وجبة الثمرة فيه  
ومنها ما يلزمه ولا يجوز اشتراكه على العامل ومثلما ما يلزم العامل بفضلي العقد  
من غير شرط ما (النفق) الا لا فيفضل الحظر وهو تخصيص الجدة ونثر ربيها  
وخر العيش وهو كسبها ورعى الفقد وهو الخوض الذي يخرج فيه الراد ويجزى  
منه الغير وهو كسبها كالمصروف (اما) محصر الزيتون ما جاز ابن القاسم  
اشتراكه على العامل لئلا يتركه بان لا يشترط به في الجارية الا ان يكون في اليد ان العامل  
يعمره فيلزمه ذلك (اما) النفق التنازل به ما تظلم من ثمنه وتنفق لرب الجارية  
من ثمنه بعد خروج العامل منها جارية. وجوز يورثه ويورثه الى ابيه لرب العامل  
العيش بالبناء اليه وجلب غير المورث غيره لغيره في الجارية بان انقضى العقد  
بالغير المورث عنه لغيره العامل جاز عند مالك ما في نفق المورث يبيعها  
النفق المتألف مبيعوه مثل الجوز والخمر والحنث والسقي والاعلاج مواضع يملك  
الابن والابن يملك به من ساقية رطب ودلا. وقوله من جبال ومروا الشرب

وهو تنقية

وهو تنقية الجارية التي حول الشجره والتلف فيقال ان ابن ابي حنيفة وهو التنازل في الارض  
وهو ان يوفد من ظلم الزجر ميعوض على ظلم التنازل التي التنازل في الجارية من تنقية  
في النسي والتنازل في الجارية وتيسر من الزيتون بناء وفي الفرع حطه ودره استه  
وتنقيته **برج** وعلى العامل سقي الجارية كله وان جاز بعض اركان اعمام من النسي  
بناء اخره من جاز يفرغ من جميع رتبته الى ربه وقال مطر في الجارية حطه استه  
انقضا اسفاره **مسئلة** وانما خلت في العقد ان العمل كله على العامل فانه يتولى  
ذلك بنفسه ورفيقه واجرايه وذلك انما من الله ونفقت ومخرقة لا يلزم رب الجارية من  
ذلك شيء لان يكون في الجارية يوم السقام من هذا شيء. بان العامل يستعين به في  
العمل الشترط له اولا وفي المروية ليس وان لم يملك العامل نفق. الا بالشرط  
ولا يملك في الوافية بدمع الا خلاص **مسئلة** ونفقة الرقيق والرداء على العامل  
كانوا له لرب الجارية وكذلك كسرة الرقيق ونفقة الاجرا وكسوة نفق كل ذلك على العامل  
ولا يجوز اشتراطه على الساقى وتلف من مات من الدواب والرقيق او مرضى على  
مالك ولا يجوز اشتراطه على العامل بان نزل ذلك بملكه اجرة فملكه والموت لم يملك  
ولا يجوز للعامل اذا كان في الجارية رقيقا (رداء) ان يجعل به في غيره (الشرط)  
لان لا يوجب رب الجارية خراجهم في العقد بان جعله ميسر وكان (العامل) جارا  
وله ان يخرجهم قبل العقد بان (تختلف) فقال رب الجارية يكونوا فيه يوم (العقد)  
وقال العامل بل كانوا فيه فقال ابن القاسم انما بان رقيقا امتان (لان) يرضى  
ذلك لرب الجارية فينصف (العقد) بينهما بان يكونوا في الجارية فليس للعامل  
ان يشترط عليه الا حاقلا من ذابته او عيب في حايضه غير بان كان صغيرا لم يجز ذلك  
فيه جرب حايضه تنقيه ذابته تصفى يصير العمل في هذا الشترط على ربه **برج**  
ونفقة العمل المشترك (والذ) انما على العامل وتلفه على ربه ان ملكه بان (الشرط)  
ان يعمل معه رب الجارية بنفسه لم يجز بان نزل في المروية للعامل سقيا مكله وقال  
سمعون يجوز ذلك لانه يجوز له اشتراكه مرة غلامه بذلك فهو يملكه **تنبيه**  
اما كان من العمل معلوما او لم يجر في البيع بان لا ينفق عن نفسه وحلا عوب لم  
يملك من وضعه من عود الحوت والسقي وسائر العمل **برج** بان (الشرط) على الساقى  
فرقات معلومات يقصر عن ذلك في العينية لسمعون ينظر في قدر ما يملك من الشترط  
عليه من سقي وغير ذلك بان نفق الثلث له من نصيبه الثلث بان كان قد جاز  
مطرا وليس يجر نفق السقي جردى حجر وغيره عن مالك (انما) الجارية رب الجارية  
**مسئلة** والزكاة في المساكنات انما يجب على ملك الجارية فعنه وهو الخاطي  
بها ما اذا كان من اهل الزكاة وبلغت الثمرة خمسة اوسق وما كثر من حيث  
ان كان كالعامل يجب اذ ميا واما يجب في التنازل في الغنم والفتى والزيتون فقط  
بما اشار به بالنصف موجه خمسة اوسق اخرجهما نصف وسوا الزكاة واقسمما  
الباقى نصيبين (ونما) في العتق ان كان لعل او يسقى بشكر او عيش وان كان  
يسقى بنا عورة او ساقية او ديو منصف العتق **برج** ويجوز لرب الجارية عند مالك  
اشتراكه في الزكاة على العامل وكذا (الشرط) لهما على رب المال واذ ذابته الجارية  
وهو الحسن بان (الشرط) على العامل بملك ثلث الثمرة الزكاة فعليه من حصته  
ارب الجارية عشر الجميع او نصف عشره وقال ابن عمر رضي الله عنهما في الثمرة على سقاة اجزا

١٧٩



ويبقى جزء الزكاة وقال سمعون يقسم جزء الزكاة بينهما الضعيف **مسئلة** ولا يجوز  
ان يشترط احد من النعمان مكيالته معلومة او ثمنه معلومة وما يقسم بينهما  
ويكون للعامل جزء لا جرمه وكذا ان شرط العامل ان ينجته بفقره ففهم من التمس  
نظمه ففهم ان الباقى وهو الفحل والشجر والباقي والبقية بينهما على ما تقدم لا  
يجوز لانهما لا يشترطه قال ابن الفاسم ولا يشترط الساجر على العامل حمل نصيبه  
الى منزله وان كان على ميل لا حلالا مشونته **مسئلة** بان كان في الحايض خلال  
نصفه اربع فاحتمل منه بقاء يكون فيها لمما فيه كرايم من قيمة الثمرة على معهود  
بناتها بعد طرم فتمت مشونتهما بان كان الثلث باقل جاز للعامل وهو  
الاخس عند مالك بان يشترط الساجر ان ينجته الساجر جاز ان كان الباقى  
من عند العامل فتمت اية بقاء عليه السلام لان بقاء خبير كان فيها للسواد هـ  
قال ابن عسوس انما يكون البقاء بقاء الجملته اذا كان فيها ما ما ان البقاء للعامل  
ولا يجوز الا ان يكونه بقاء حصته وظاهر الزعم اعتبار الجملته في الوجهين **مسئلة**  
بان يشترط ان ينجته البقاء بقاء البقاء وهو بينهما على جز المسافر  
في بئر روم (العامل) كذا في اجارة مثله وان شرط ان يكونه جميعا لرب (الحايض)  
والبذر على العامل في بئر مثله (بن حبيب) بان شرط على العامل في الحايض (الى اجارة)  
مثله والزرع له وعليه كرا الارض لربها وعنده مالك (العامل) (جوز) **مسئلة**  
بان يشترط ان يكون للعامل من البقاء ثلاثة ارباعه ومن الثمرة النصف  
فمنه ابن الفاسم واصبح ومن (صنع) ايضا (بوز) واجتبه لم بان العامل اذا جاز له  
اخذ جميعه بان يجوز له اكثر من جز المسافات **مسئلة** بان سخط في البقاء  
عن البقاء فقال ابن الجلاب هو لرب الحايض بقاء البقاء وهو لرب الحايض  
حبيب (زنتا) حايضه فهو للعامل كذا في مالك بان سخطا عن زرع (العامل)  
انفسه محموله وعليه بقاء كرا فله مالك **مسئلة** بان اجتبت الثمرة في  
المسافات وكان فيها بقاء (البقاء) محموله (ابن استرسي) عن مالك عليه  
كراوى وفله سمعون لان لم يقطع اياه (الاعمال) على (السواد) فله كراى لان لم يجر  
بالكراوى وكذا ان يجزى العامل عنده الاصل **مسئلة** بان يشترط رب الحايض البقاء  
لنفسه فله (بن حبيب) ان كان بقاء (ولا يشترطه) العامل جاز وان كان على ان  
يبيعه له بجزان (فلهما) فممن (استرسي) منها (ولم يجل) بعد فلهما **مسئلة**  
ولا يجوز ان يمس في حايضه منين (احدهما) على النصف والآخرى على الثلث  
بان عملت بلم مسافات مثله وتصلح الثانية الا ان يمس في جميعها فيبرد  
بيها معا الى مسافات الثلث ولا يجوز ان يمس في حايضين بان عمل على ذلك (الى  
مسافات مثله) فيهما ويجوز ان يمس في الجز وان (احدهما) فصل من الاخر وقد  
كان في قيسر الجيد والريدى وكذا ان كان (احدهما) مسافرا والاخر على ارضه  
صنف وفي الاخر ارض مسورة وان كان في كنفين جاز مع اختلاف الاجزاء الجلاء  
الفراغ لان المسافات كذا في الزرع والمراض عنده غير لازم ولا يجوز ان يمس فيه حايض  
يجز على ان يعمل له اخر غير شئ بان نزل بلم مسافات وفي الاخر اجارة الثلث وقال  
ابن الفاسم في العتيقة وكذا في جرد هو (جبر) فيها **مسئلة** وفيه  
المسافات الباقى من قبل العمل واختلف (العمل) على اربعة احوال (احدها) ان

اجارة الثلث مطلقا الثلث مطلقا الثلث مطلقا وهو اصل ابن الماسكون وروايته  
عن مالك والشافعي ان له اجارة الثلث في بقاء (الصور) مسافات الثلث في بعضها 7/7  
قال في ذلك كذا ان له (الاستقراء) على الاخر فانه خارجة عن المسافات  
مثلا ان يمس فيه على ان يمس (احدهما) حايضه بجزان او بجزان او بجزان او بجزان  
مع البقعة اجارة الثلث وان صاحبه على غير مثله ان يمس فيه حايضه على النصف و(اخرى)  
عن الثلث (واشترط) انهما على صاحب من العمل لا يلزمه ما يقضي لرب الحايض  
بما ينعته مبردا بان يرد في ذلك الى مسافات مثله هذا اصل تافى عليه مسائل  
كثيرة ولا بد من حبيب ومحمي والزرع بجزان (ابن الفاسم) حايضه الى مسافات  
الثلث اربع مسائل (ابن حبيب) في المروضة وهي اذ اساقط في حايضه وفيه ثمر  
فلا طعم والثانية اذا اشترط العامل ان يعمل رب الحايض وان كان في  
العتيقة (احدهما) (احدهما) مسافات لثمة على الثلث وستم على النصف فقل بان في  
سماح محسبي بقاء ههنا مسافات الثلث وكذا في بزرع على هذه (المسافات)  
حايضين (احدهما) على النصف والآخر على الثلث وتتم ذلك والثانية (اخرى)  
مسافات في حايضه على ان يمس فيه حايضه اخرى في الحايض مسافات مثله  
وفي الاخرى من مثله والعون الرابع انه يرد الى مسافات الثلث على (كثير)  
من الجز الذي في خلا عليه ان كان (الشرط) لرب الحايض على ما ذهب اليه  
بما عرفت من الشيوع ان مؤدبه (ابن الفاسم) في مسافات الثلث تحتها بجزان  
المسائل المتقدمة وان كان (احدهما) لرب الحايض لا بد من حبيب ومحمي وليس  
بالحبيب يكون في العتيقة ففهم احوال وان قلنا ان ذلك لا يلزم تفسير  
لربها تكون اربعة حايض **مسئلة** ما يرد فيه الى اجارة الثلث بقاء من  
مشر عليه قبل العمل وبعد المشروع فيه ويكون له بقاء عمل اجرة مثله وما يرد  
فيه الى مسافات الثلث فانه يمس على (الشرع) في العمل بان شرع مضى فيه  
بقي من الاعمال لم فيها مسافات الثلث **مسئلة** ويجوز مسافات  
الزرع الا انفسه ويجز عنه حايضه ولم يطلع حايضه ولا يجوز ان يمس فيه  
لان لم يمس حايضه و(احدهما) ابن حبيب وان لم يمس حايضه **مسئلة** بان  
كان في وسمك الزرع بقاء لم يمس مسافات حايضه ولا يجوز فيه  
بقاء الاصول ولا يمسح (العلاوى) للعامل بان كان في وسمك الزرع  
لشجر ثم لم يمسح حايضه عنده (ابن الفاسم) ان تلقى للعامل وانما تكون مع  
الزرع على صفا واحد وانه ان كان الزرع فيها للشجر وهو كذا في  
فيه اختلاف فلا يجوز ان يلقى حايضه للعامل وروى (ابن وهيب)  
عن مالك انه لا يجوز (العلاوى) في حايضه على ثلثيها على ثلثيها  
لشجرها قال محمد وعون (ابن الفاسم) هو (المعروف) وليس كذلك (اخرى)  
الذات كذا وفيها (الشجر) قال محمد والزرع (احدهما) بقاء الثلث حايضه  
مفهما (المسافات) وان لم يمسح الزرع بقاء وان كان في خلاه الثلث ووز  
هو بقاء حايضه على المسافات على مالك قال محمد ويكون بقاء على مسافات  
واحد ولا يكون باحد كذا الزرع يكون مع الثلث قال وهو قول مالك  
في الزرع بقاء حايضه وفيه كذا في الزرع يكون مع الثلث **مسئلة**

18























المختار















ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

وهي على ثلاثة أقسام أحدها أن تكون عارية بقوله الخ في هذه الأرض في ما أوفيناها وله كذا وكذا بنحو  
أن كانت الأرض من غير رب الأرض جازم بالانحلال مع وجود من الناس وبغيره من غير  
الصح والكم لأن المشقة مختلفة الآن يكون في ما لم يعرف فيصار إليه وأما أن كانت الأرض من غير رب  
يجوز وهي كمسئلة من استباح أجزائها ما بين يديه ما عدا ما كان لأهلها والجحش من غير البناء وذلك الجارة وسلم ولا يجوز  
لأن أحكامها مختلفة إما كان لأهلها جحش لأن السلم يجب فيه ضم الجار ونقد راس المال والأهل المهيمن لا يجوز  
ينتفع جازته وتأخير عمله إلى أجل السلم فبما هذا التحيز المحصلة في الغرامة الابتدائية ثم ولو أدرها تحيز الجارة  
والثاني أن يشترط في العمل الثلاثة أن يكون الغرض لا يفيدها من الغرامة المستحق ما يجوز من الغرض في جنب ما  
ينأخذه منه إلى أجل السلم **قوله** وأما أن استباح ما كان للأرض من غير ربها جازم بالانحلال مع وجود من الناس وبغيره من غير  
ويشترط للغرض أن لا يكون له استباحة في هذه الأرض في شئ من كذا وكذا من غير كذا وكذا من  
معناه قول الخ في الكتاب إذا كان عارية لبقالة في شئ من عمل رجل جحش جازم أن أضم الغرض والغرض قسم الثاثة  
أن يكون المغارسة عارية جازم الجدل مثل أن يقول له الخ في هذه الأرض تبنا أو في ما أوفيناها في كل شئ من تبنا كذا وكذا  
فهو جازم في حكم العمل القسم الثالث أن يغارسه في الأرض جحش منها من غير جازم من العلماء فيما عدا المسألة  
وهو شبه الجارة في الزرع والعقد ويشبه الجعل في أن المغارسة لا يجب له فيه إلا بعد ثبوت الغرض ولو بعد العمل  
المشترط وورع عيسى عن الغارسة أن الغارسة عارية الوجه ما يجوز.

[illegible]

فصل في معرفة الالوان

عالمی ادب و تاریخ

التي كثر في الزرع جارية وهي أربعة بالحق كالخاء أو اسع بخلاف الخاء والجلد فاله من القاسم في الخوة  
وراء اصغى في العتبة وسنتها الا تحت ال والنساج وفي الارض والبغ والاداءات والجلد **مسألة**  
واختل في المارعة الجاسرة اما وقعت وفاتت بما ستمة اقول الجر هان الزرع لصاحب الارض وجلي باعها  
خاء ما خرجوا الثاني ان الزرع لصاحب الجل وهو قاتل العبيد اي من كان القاسم اثنان انه من اجتماع  
له شيان من ثلثة وهي الارض والبغ والجل فان كانوا اثنان ما بقي كل واحد منهم بواحد كان الزرع بينهم  
اثنان وان اجتمع لواحد اثنان من الاخر كان الزرع له دونهما فلال التوفي وهو من هذا القاسم واخذوا  
بن السوا ان ابع انه من اجتماع له شيان من ثلثة وهي الارض والبغ والجل الخا من ان من اجتماع له شيان من  
اربعة وهي الارض والبغ والبخر والجل السباع من اربع حبيب قال ان سلفنا من خاء الارض على يخرج منفصلا  
في اثنان اكل واحد منهما ارض مني ذكعت ارضيها فان

اعتدلتا في الخا جاز وكذا لم ان كانت بقى كل واحد منهما على حدة وخالصا في العمل جازا اعتدلتا في الخا  
وفي قال سحنون من حيث مال والابن الفاسم وابن كنانة وفيهم ان الشيء كذا لا يجوز الا بالاعتدال وان لم يقتض  
الاعتدال احيد الرفاع وروى محمد بن عيسى عن مال والابن الفاسم ان كنانة كان يقول ان تكون الارض لواحد والغير من عنده الاخر جاز  
ان تنسوا بابي العمل والنفقة والتبعية وقال عيسى بن عبد الله بن اسلم انهما من كذا الارض ما يخرج منها جاز ان يتنازل  
بينهما مثل ان يخرج هذا الارض وهذا العمل كله وكذا لا يختلفا بما يقل او يكثر جاز لان رب الارض يخرج الارض بغير ارضه الا  
بمنعه عمل الآخر وفيه او اكش الان يتبع احدهم فيكون الزرع بينهما ويتساوىان فيما سواه قال وان  
تفاضل في العمل حصه وكان كثير اقصى الشبهة لا كنى الزرع بينهما وفيه ان في العمل وان كان يصح ان يتصل  
الشبهة وفيه جاز مال الفاعل الا في الخا لم قال وانما التباعد في الربح فيه بعضهم على نحو ما فيه  
ان يعطى يشترط منه ما عورض لا في فيه **مسألة** وانما كانت الارض بعلية او لا تسفاما من جاز  
ان يشتط على العامل فيها فقدم عمل فعل الزراعة من فليد ونزير ولا يجوز ان يشتط على له عليه في غير المأسوة  
حق في او لا كاش في المصلحة كما في ما في شيء له في المصلحة فلهما العمل في شيء على له فعل الزراعة  
وله عار في الارض تصب فيه عمله روية الارض بغيره لا مع ما وبسته ان يصيبه جاز روية الارض بعلية فيمنه  
الاعمال وان لم تكن بعلية عليه وان لم يكن جاز له الا بجم الزراعة من الزرع بينهما وبقيت العمل عليهما  
وعليه تصب في الارض وله عار في الارض تصب فيه الغلب والزراعة **مسألة** وانما اشتط على عليه  
ثلاث مرات في الزراعة في شئ من زرع فقال عيسى وسحنون ينبغي ان في فيه ما في كذا ان كان في ذلك  
الثلاث رجع عليه في الارض بذلك في تصب ارضه وان لم يشتط عليه شيئا لم يرد له الارض ان في ثمة مرتين

100











لا يخرجها حال عارة لا يورث في التفاوض وأما **شيء** كذا **الاجبة** ان ما جازها مال في الصنایع وغيرها اذا كان العزل او حوله بغير ان يبيع  
واحدة **تساويا** او تفاويا في الصنعة واجاز ان اشترى من غير ان المانع في حادوتين او جاز في حبس احد اقل الذي يبيع البسطة ان اذ الحان  
الرفاء **شيء** كذا **ينصح** قال في رشفه وهو جواز نقول ان الخامس وقال الشافعي لا يجوز **شيء** كذا **الاجبة** ان مجال واجازها ابو حنيفة  
الصناع ولم يجرها في الاصطحاب والاختطاب واما **شيء** كذا **المقاربة** فهي الغرض وسبق في موضوعه ان شاء الله **واما** **شيء** كذا  
التميم فلم يجرها مال الا كل واحدة منهما كانت فالباقي عمل عتي واغفل عنه ولا يجوز واجازها ابو حنيفة وسبق  
الرجوع عليه **مسألة** واختلف ما عطفه **شيء** كذا **بعض** من الفاسخ اما سحفة بالذهب وان يغيرها اخره  
واحدة منهما غير معزول ما اشترى واحدة منهما بالسلعة ثم تلقا مال الباقي بالسلعة بينهما وان لم يبدل **شيء** كذا **الاجبة** ان يبيع  
بشئيه المشتبه فيه في اختصاصه بما اشترى والزام **شيء** كذا **بعض** ولو علم اختصه وقبل لا تسعفه بينهما حتى يكون  
مالا بينهما فالسحنون يملك ما اخرجه وقال الغني في الكتاب ويجوز عمن اخرجهما وان يملكها **مسألة**  
واختلف في **شيء** كذا **العتان** فقال ابن الفاسخ مانع من قول مال ولا راي احد ابدا في الجواز بها وقال ثوري عن الحسن بن عمار  
في بيع بعينه حال التساوي وفي راي **شيء** كذا **في جميع الاشياء** وهي ما خوتة من قولهم عن **شيء** كذا **الاجبة** ان يبيع  
ولا يجوز ان يضاف الى **شيء** كذا **بيع** وما جازة خارج عن واختلف ان كانا داخلين فيها فاجاز له سحنون واختلف فيه  
فوز مال وابتدأ الفاسخ قال في الواضحة ولا يفسد الحرفة له بين ان يشاركه الا بالدين والامانة ويتوقف اهل الحفانة والتخلية  
في الحفارة ولا يتخلل بينهما ولا يضمن انا ولا مسلمنا جاز الا ان يكون هو الله يملك البيع والشراء

بما في شئ كله العبر والعروض والحمام

[illegible]

حاج

غاية في حق هذا المال بل بين المالية العامة وها ما انشأت مائة والرج بينهما على الثلث والثلثين عن مال فالق الفاسم  
والاخر له بفضل العمل لانه مشغوع والشيء كونه صحيحا وقال يحتوى الشركة باسوة لقيمة المالية وله اجر مثله في زيادة العمل فبان  
بحق الموقوفين منه فان الشيء كونه عتق لا يمتنع انما بالخلصة قال بعضهم وانما تجوز الشركة عند بن الفاسم اعاد انما بان ان  
رابعه فضة واما قيل له فلا يجوز **مسألة** وان اخرج احدهما ما بين والاخر ارحم واعتق اليه الصبي وبرون الفاسم  
عنه اذ روي بين الصبي في المرونة والجواز في كتب من قال في وجوهه وماعلقت من اجازة فيلانة صبي وشركة واجازة يحتون  
وقال الفاسم في الصبي في الشركة انما اكل الصبي خارجا عن الشركة واما فيما يجوز **مسألة** ما اذا اقلنا بالمتح وفيه  
الرجوع في الشركة كونه ماله يعمل بالمال فان عماله فيقال بن الفاسم يا خذ هذا ما بيني وهذا ارحم ثم يفتسمان الرجوع لعله  
عنه ما بينه ما بينه وكل عتق في ارحم درهم وكذا لا الوضعية وان عتق كل واحد سلعة التي اشتري بها ارحم فانه  
تباع وتقيم كما عتقنا وقال غيره بل خذ كل واحد سلعة ان عتق ولا شيء كونه في سلعة الاخر وان تعادل المال فلهما  
مال الاجرة في مال صاحبه قال وان لم تنع في السلعة بالرجع والخصارة بينهما في فية ارحم من المالاني يوم الشركة  
**مسألة** هكذا احتج المصلحة ابو حنيفة في عتق من وجب له ارحم من الفاسم فوافقوا له في ارحم كل واحد  
سلعة في ان الشيء كونه لا تحتج بينهما **مسألة** وان اشترى كذا كان اخرج احدهما مالا واسلعه بضعه ليعمل به  
او اخرج احداهما مالا والاخر اقل منه باسلفه الاول حتى استوال ليعمل جميعا بان كان اسلفه رضى به ولعله للشفاء او صلة منه لغيره  
فالمعاجة انية وللقوة في بيع الحج والشيء له كان بينهما في عتق ما له عن ماله روي بين الجواز وبما قال بن الفاسم والزيادة  
وان كان عتق ما له في لانه سلعة في مفعة **مسألة** بان اشترى ثلاثة لاجل واحد هم عتقوا وللثاني خمسة  
والثاني للثالث عتق في ان يكون الرجوع والعمل والوضعية اشكال في الرجوع والوضعية على صاحب المال على الثلث والثلثين  
والثاني لغيره ارجع عليهما والعليل المال ارجع في الخمسة الباطنة وتقصير في ان يفرع العمل له بان قبل الثلثون  
الرجوع لغيره ارجع عليهما والعليل المال ارجع في الخمسة الباطنة وتقصير في ان يفرع العمل له بان قبل الثلثون  
اخرجت من الرجوع وقسمت عليهم بالسوا في يفسر الجاهل بين صاحب المال على الثلث والثلثين وان خص واحد المال على ما  
الثلثين عتق في على الثلث والثلثين ثم يرجع صاحب الخمسة على صاحب العتق **مسألة** وان اخرج  
الشركة بالطعام انما اتفق خمسة وصنفته فصا كان اوشجعي او عتق له بالكيل فيدايان والوزن فيما يوزن من  
غير فية قال من الفاسم اجازة ماله في حقه ولا اعمل لكما اهتد وجها قال في حقه من وجه خله التبيين بالمال  
واعاد العمل في الشيء كونه في لانه ليس يبيع نقابة وانما كان بين الطعامين فلهما واما غيره وجه المتح ارجع واحد  
ما عتق طعاما منه نصف طعام صاحبه وبما لم يزل عليه باع اخص ما يبيع خله يبيع الطعام قبل فضة وقال سما عتق  
الفاسم ما منع في لانه الشركة بالطعام ففاج الى المصلحة في الكيل والابقاء في الفية واما لا يكد يعمل قال  
وليس في كبيع بعضه ببعض لان الفاسم في البيع ابقا الكيل لا الفية قال بعض الفاسم في الفاسم في الفاسم  
التعليل ان يجوز الشيء كونه فيما يجوز فيه التباين من الطعامين ففاج الى المصلحة في الكيل والابقاء في الفية واما لا يكد يعمل قال  
وان اخرج هذا سمياء وهذا في حوته مثل كيلها وفي عتقها سواء او عتقها في حوت عن الفاسم الشركة بالمالاني والاول  
وقال بعض الفاسم وبين بينه على اصله انما كان الاختلاف بينهما في القيمة يعني يجوز كاجازة الشركة بينه وبينه وتجوز  
مختلفة للتعاقب شيئا يبيعها واما ان اخرج هذا حطة وهذا شعير وتكاد في عتقها فلا يجوز عن مال كونه ما بين ودراهم  
بان وقع في لانه يجوز ما صر واصل كل واحد منهما ما يبيع به معاه ما كان في ضمانه حتى يباع والكيل بينهما عتق في لانه  
وان حطه في باع فلكل واحد قيمة طعامه يوم خله وروى عن بعض ارجازة الشركة بالطعامين المختلفين مثل فاسم  
وشعير اما التعاقب في القيمة كاجازة الشركة بالمالاني ودراهم بان اختلفت القيمة فيمن لم يبيع ما تعاقب لانه تعاقب  
بين الطعامين **مسألة** ويجوز الشركة بالمالاني ودراهم بان اختلفت القيمة فيمن لم يبيع ما تعاقب لانه تعاقب  
ان اقل وما عتق الشركة ما عتقت وتكون القيمة بينهما راس مال كل واحد ولا يشترط ان يبيع به جنة لانه اقل  
من ثلث الفضة او اكثر هذا المشهور عن قول مال ودروعة انه قال ليس الشركة بالمالاني ودروعة عمل الناس فمضاهي  
لانه يبيع وشي كونه قال بعض هو ما لان البيع اقل في الشركة **مسألة** بان اشترى كذا على النسيئة وفيه فلهما















بعض المال وخس فيه غير ان يخرج ما فيه فانه ليس برحمة راس المال بل انما هو راس المال عين وان اضره فان عمل على  
في المخرقة عن ماله ان العامل يلزم منه جرم ما يظن منه من ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
عليه اخيرا ولا يضمن العامل جرمه ثلثه منه وتكون له ثلثه من ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
للعامل ان ماله اقل من ربحه منه فانه يضمن ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
وقال له ما في كسب من الخمر فقال بن عطاء عليه السلام ان ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
الربح حينئذ لا يضمن له ولا يضمن له ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
الربح لانه ليس له المال ولا يضمن له ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
اخرى ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
واكثر من ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
المال للثقة والى اقل ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
تسليمه وليس راس المال للمالك فيه وليس للعامل ان يربح من مال الرضا ولا يضمن به مع ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
واحد ارباب عالم يتصرفون على ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
في المال فان كان بالمستحق ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
من الرضا فان كان في المثل للثقة فان ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
ان يملك مال الرضا او يربح من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
ربح المال في العينة فان اشترى ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
وقال اشترى ما لم يضمنه استثنى من الرضا  
الى ارباب عالم فقال اشترى ما لم يضمنه استثنى من الرضا  
مال له ارباب عالم فقال اشترى ما لم يضمنه استثنى من الرضا  
المال فيك وقيل عليه لرب ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
الخلافة المتقدمة وان يضمنه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
يطعمه انه عاجز عن التصرف في ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
يطلب في ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
شخصه وقال بعض الفقهاء للعامل ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
العامل من ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
فان يربح من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
التقاضي جاز في الثقة واختلافه بالثقة في ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
فان يربح من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
اشترى ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
وان يربح من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
الربح من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
مسئلة وانما احضر العامل المال وتساويا فيه في استئجاره من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
ماله يرضه به قال بعضهم ويخرج جواز ما قول بن حبيب حينئذ انه يضمن له الفرض وان كان له ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
فرضا ما كان فلا يجوز حتى يرضه قال بن حبيب حينئذ انه يضمن له الفرض وان كان له ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
المال بما اقتسمه ويضمن به راس المال مسئلة ويجوز ان يرضه موضع التي كسوف الرضا والربح  
بان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

ول الصلح من يلو الى ربحه اخبر ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
اصح من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
وروى عنه بن حبيب ان راس المال انما  
في ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
في ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
مسئلة وانما احضر العامل المال وتساويا فيه في استئجاره من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
ماله يرضه به قال بعضهم ويخرج جواز ما قول بن حبيب حينئذ انه يضمن له الفرض وان كان له ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
فرضا ما كان فلا يجوز حتى يرضه قال بن حبيب حينئذ انه يضمن له الفرض وان كان له ربحه من ربحه بن حبيب ان راس المال انما  
المال بما اقتسمه ويضمن به راس المال مسئلة ويجوز ان يرضه موضع التي كسوف الرضا والربح  
بان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما

فق  
فيما اذا اشترى العامل مالاً بالمال  
فله وان يرضه في ربحه بن حبيب ان راس المال انما







[illegible]

أولئك

[illegible]



























باب ما عوز للفراض

والصالح

٩٩  
بما رسالة نصيرنا محمد الى  
شورى الاشقياء

**باب في استنساخ حكم القاضي وما يوجب**

29

مكتوبه انما الباز يجيب بافوار



















قال من لا يزوج الرجل من المسئلة لحوقه بفساد الشمس وتحويل الطالب لها وذلك ليقف كل ما جاء عليه من العرف  
وعينها بشاهد عدل لا خلاف في الاصول ما لا يخفى الا بعد لزوم وجوب تنقذ الا ان الشاهد العدل اشهد في  
الاصول امر المخلو ان ما يصرف في توفيقه ان احدنا فيه بعدة لا شيئا فهو مردود وما ذهب بعضهم الى توفيق  
العدل بشاهد عدل ووجه قول القاسم في الزين وقال بعض الشيوخ اختلاف في تناول مسئلة الزين فيقول القاسم  
في هذا المسئلة انما هو الاصول والشمس في جميعا مثل ان يقول القاسم في بعض النسخ واما عا في المسئلة الزين فيقول القاسم  
انما كان القاضي لا يراى بالشاهد واليمين وقول القاسم انما هو الشجرة خاصة في توفيق الشجرة بالشاهد الواحد وهذا  
سببه قوله في الحنيفة الذي يرعى له في توفيق عليها شجرة فتعوى قبل ان يقضى بالامر مع الشاهد انه يعلقه وتكون  
معيشتي منه كانه انما انضمان منه بالتوفيق والغلة تابعا له **قوله** واختلف في ان يدخل الشاهد  
المستحق في ضمان المستحق وتكون الغلة له ويجب التوفيق به عا ثلاثة احوال احدها في المرونة عن ماله انه لا يدخل  
في ضمانه ولا يوجب له الغلة حتى يقضى به فعا هذا لا يجب توفيق الاصول وفيما جعل في ضمانه وبين الحارين ولا يمنع من غلتهما  
وهو قول القاسم في المرونة انما توفيق وفيما يمنع من الاحد ان فيها فكل والشان ان يدخل في ضمانه وتكون له الغلة  
في حال سبه ويثبت انما ثبت له بشاهد او بشاهد من امراتين وهو ضامن قبل ماله في الموصلة لانه جعل الغلة للمضام  
حتى ثبت الحق وهو قول القاسم في المرونة كانه جعل التوفيق يجب انما ثبت المدين جف وكله المدين عليه المدين  
وبما ارجى العرف والشان ان يدخل في ضمانه ويجب له الغلة والتوفيق بشهادة عدل وهو معنى قول القاسم  
في الغلبة وقال ابن معقل في احكامه امرين بعض الشيوخ يقول في المستحق ثلاثة احوال احدها ان المرعى انما  
له شاهد عدل كما ذكر في مسئلة الزين والقاضي قول ماله في المرونة انما للمطلوب حتى يقضى به الطالب  
والثاني في الموصلة انما للمدين حتى ثبت حق المدين واختلف ايضا ما تكون الغلة للمستحق من بين قبل الطيب وقيل  
باليسر وفيما بالجراد والثلاثة كما قال ابن القاسم **قوله** بان انا الطالب بشا من امر قبله القاضي  
الشاهد من الحيازة ووجه مع ما شاهد من بجان يحضرهما واختلف في حيازة المستحق لما اشهدوا فيه  
من الربح وكان بعض المؤلفين يسقط ماله من حكم القاضي ولا يراى وكان بعضهم يركب في الحكم قال ابن ابي زين  
وهو العمل **قوله** قال ابن العطار انما يوجه القاضي حيازة المله شاهد من بين بان قبله له وحي بان حروبه  
يقول مشهور الاصل بعضهما بعد نظري جميع عليه من جميع جهاته هذا المله الذي يشهدنا علمه وان يجميعه  
عن القاضي بلان الشهادة الواقعة فوق هذا ويجعله بانما اكتب شاهدا في الحيازة شاهدا بقضا فلا مشهور في  
المذكورة عن شاهدها وسمع من الحارين من المذكرين ما عنهما في نظري محققا المله المذكور وفيما حروبه  
بينه واعلامه مشهورة مثل البيعة او مجمع او مغيرة او معبر وغوثة له قبل يقوم مقام مع مشهورة به قبل  
خلافه بلان يري ما قبله ولا كانت اعلامه مشهورة بقضا شاهدها زور وعنه كانه با وهو في ذلك لا محمد بن سيف  
بن زور ونظيره به وان رجع اليه وعي من غلبة الظاهر عن ذلك وقال القاسم ان كان القاضي الحيازة لا يجب في الشهادة  
المذكور قبله بلان تغل الحيازة شيئا انما لا يجب في حوته بل المله الذي شهد به الشاهد ان عن القاضي ام  
قال بعض المؤلفين وفي ثامنتي رسم الحيازة في وثايق ابن العطار بالعينتها على خلاف ما رواه مثل ما ذكره في  
**قوله** بانما اثبتت الحيازة عن القاضي بشهادة الموجهين لها احدى المطلوبين واعند  
اليه في شاهدها الاصل واختلف هل يعرض اليه في شاهدا في الحيازة ام لا وفي تقدم ذلك وبينه الاعراض  
العمل انما بقضا غايب عن القاضي ولله في يكتفي في بواحدة والشان افضل انما عا المخلو مردودا على الشاهد  
ماله عا بحسب اجتماع الحاج وليس لا لاجل الرابع كالدون ويقتل القاضي هذا المله خلال التأجيل انما عا  
الطالب ويخبره من بين المخلو بان كانت ارا امره يا خلية واخلاقا بها فان كانت ارضا منه من ثم ويقتل من الش  
ما فيه من ثم ويقتل الزرع مع الارض لارعه بان اقتضا عا ان يراى من غير ما او يتفادها والراا يمتحا  
ومن فضله بها اخذ كرايه بطلا وكذا له ان كانت ارضا ما يقتل عا ان يراى اواحدة مما او فيهما وتكون غلتهما

ق  
عنا الخلفاء ببناء أبرجد الشيخ  
المستخوف في زمان المستخوف

بما أن تكون الغلة المستحق  
هو جزء قليل من الحبوب التي

بما ان ضا هربي الحجازة لا يعجز  
لح

[illegible]

عنان الحمار بما يشاء من هذا















29

كتاب الوكيل المفضل

الحمد لله

24

عنه الوكيل بموت الموصي

25















من شهادته رجل فانه من الفاسم وقال لمي في الواحدة يجوز تعديل الواحد في الحفوف وفي الواحدة ايضا لا يجوز  
التعديل بالاشهر الا ان يكون من اجل العلم بالتعديل والشك في العرالة وقال ابن كنانة لا يكون التعديل باقل  
من ثلاثة حكا بن مخنف وقال عبد الملك في الواحدة تعدل فتكون بالواحدة والاشهر والجماعة  
بغير ما يرضى للفاضي ويتأكد عن رور ومطي عن مال التركة ان كانت فيم يشهد بالزنا فلا بد من  
اربعة عا كل واحدة منفع قال الفاضل في وثايفه والتعديل في كل شيء في الدماء وعني ما وعد فوال مال وقال  
احمد بن محمد بن الحسن بن علي بن النعمان في الدماء وما يرضى به **مسألة** والتعديل لا يكون الا عا عا  
الحاكم عا عا الفاضل ان يكون مشهورا في العلم والاسم فيم يرضى به الفاضل فلا بد من تعديله غايبا قال ابن  
الفاسم وسخنون ويحوزان في المشاهدة من ما يرضى به اسمه اذا كان مشهورا بكنيته او بخلب  
لا يجوز عليه ورع مشهور بكنيته لا يرضى به له اسم كاشف اسمه مسخر من غير العزل لا يرضى به واسم  
اكثر الناس وسخنون بن سعيد اسمه عبد السلام وغلب عليه سخنون وبه يخطب عن نفسه **مسألة**  
والتعديل بالشام عنه مال والواحد ان يقول جوعا رضاء وبه ج العزل قال مال ولا يرضى قوله لا يرضى به  
الاخر ابو بوب الشارح عليه انه تعدل ولو قال نعم العبر كان تعدلا ولو قال انه ممنوع بتعديله شاهد  
كان تعدلا من العالم دون الجاهل وفيل هو تعدل قال مطهر وابن الماحشون وماله ان يقول عني رضاء  
في علم الله ولا ان يقول رضاء لي وعلي رواه اشعب وابن كنانة عن مال وماله ان يقول لا اعلمه الا عن رضاء  
قال سحنون وابن الماحشون ولا ان يقول جوعا رضاء وقال احمد بن محمد بن النعمان هو تعدل وقال اصبح ولا احب ان  
يقول جوعا رضاء ولا ان يقول رضاء عا لافان الفاضل ابو بوب كل لغة خبره عن عدل رضاء في **مسألة**  
بان افضى في التركة عا احد الكلفين فروان الجلاء انه لا يرضى به الا باجتماعهما قال ابو عمير عا جبه  
وهو تحصل منه رضاء مال قال رور عنه انه في عا احدهما وهو الصواب وقال سحنون ان افضى عا عدل  
احداه لقوله نفا واشهر رضاء وبه عدل منكم واجاز بعض المتأخرين الاقتصار عا رضاء لقوله نفا ممن  
ترضون من الشهود **مسألة** وشهود التركة بخلاف شهود الحفوف قال مال لا يرضى  
تجوز شهادته الرجل ولا يجوز تعديله قال سحنون كما يجعل الابن كنية الجوز الفطر النية لا يجوز في عقله وما  
يستحق له رايه قال ابن كنانة ولا تقبل تركة الابلة ولا من جاز كنية كل مسلم وعاهل اكثر اعيان مالا  
وبه ج العزل رواه عن ان شهود التركة كشهود سائر الحفوف **مسألة** اخلاف في تركة  
النساء الرجال وفي كتب الشفعية من المرونة ان النساء لا تقبل تركتهن بوجه لا فيما تجوز فيه شهادتهن  
ولا فيما لا تجوز لان كبر الرجال ولا النساء وقال ابن الماحشون وابن نافع في المسسوحة تركت الرجال فيما  
تجوز فيه شهادتهن قال في الوصايا عا الاموال وما ج الية والتركة في المال تجزئ اليه واجيب  
بان التركة يشترط كبر في النسب في العرالة وحسب صفة تختص بالرجال لخصان من تركة النساء في الشهاد  
ولكن لا شهادتهن امر ان كشهادة رجل في نكاح ولا اعتق ولا طلاق **مسألة**  
قال مال ولا يرضى في المشاهدة الا اهل محبرة وسوقه وجب انه وبه قال مطهر وابن الماحشون قال ابن  
الحكم او يكون مذكور في زينة العرالة ومنع ماله وتركة من ساكنه شفع او عن التركة بالفاضي  
الحكم والمواضعة عا المساجد والجماعة قال سحنون الا بالصفة الطويلة في السعي والسعي والمعاملة والاش  
والاعمال وان يرضى باله كعاب في طاهر قال مال كان يقال للرجل ان عدل الرجل بايعة اشارت اليها  
حين في السعي خالطته في مال لا خن والاعمال كان يرضى برون ان الاختيار مع هذه الاحوال التي تكفي  
في السعي ام في العرالة وقبل ان اشهاد الرجل جازيانه في الحق واصحابه في السعي وعاملوه في الاسواق  
فما تشكوا في صلاحه وفي راي عني رضي الله عنه قال رجل شهد عنى ايتري في جده ما تاء برطاشا  
عليه فقال له انت جازي الا تافق في مرخله وفي جده فقال لا فال را ففته في السعي قال مال اعلمت في الديار

قاروا به مروي

قاروا به مروي

قاروا به مروي

والررحم

والررحم النعمان يستبين به ورع الرجل لا لافال لظنه رايته فاما في المحبة بعضهم بالفان بغيره راسه  
طورا ويرفعه اخر اقال نعم قال عا عا فاستحق به وقال الرجل لبيت من يهرقه قال علي بن ابي طالب عنه ثلاث  
من كرمه وجبت له من ثلاث من اء اء الى الناس لم يرضى واخذت احدتهم لم يكن في كنهه وانه او عزم لم  
يخلص باء اء كان كنهه لوجبت اخرته وحسب غيبته وحسب عزمه وعلمت سره فانه قال مال واما من يدار  
بعض النعمان بلز يملك منه لدا اء ان كان الامر الخفيف فالبلنة وهو ما **مسألة** واجاز مال الشهاد  
بأه الشفهي نعم اء بعد اء قال عنه بن نافع ومن ثبت عليه له لعب الشفهي والفا عن صلاة حتى ج  
وقتها الضوري في تقبل شهادته حتى شوب واجازها بن عبد الحكم مالم ينفذ اللعب عا الصلاة ويرى الجماعة  
وحكم احمد بن محمد بن عمار عا مال ان لعبا مرة في العراة ان يصفه الشهادة وقال ابو عمير في  
عاهيه اء من اللعب بالشفهي نعم او الذي اوشى بل لا يجوز شهادته وفيل لا يجوز شهادته  
الا عا بالزنا عا اء في به وان لم يرضى بالزنا الوارد فيه **مسألة** والشهادة الشفاهة بغير  
جواز العلم من من صا منتم ومن لا يرضى اء اكثر المال من حله قال بن سحنون ورور عن مال منع قبول  
جوا من هم الا ما كان من حله من اء في شفه شهادته من قبل جوا من العمل الذي عا اء منهم عنه  
مال وقال بن سحنون من كان منهم له مال قبل العمل فلا بد من قبول جازيانه واما لافال عن رضاء فان كان  
الزلة والبلنة ممنوع بخلاف ما كثر **مسألة** وليس على الشاهد ان يملك من رضاءه وما في يمينه  
بالحكم ويجامله والمأمن كنية عا النبي في شهوده ولا بد من خبر الشاهد في يمينه النبي الكشي  
واجاز سحنون ان يشهد رجلان عن الفاضي ان فلانا وبنا فلانا الغايبين والمعتبر انشراحا عا تعديل  
فان الخية يشهد الا في حق او عا تجرعه ومنع له مطهر وابن الماحشون وقال اغايبوزان يشهد  
عا شهادته رجل عا اء او عا مع له اء من النبي نعم من قول مال وعنه اء اء كنية  
بن سحنون ان اء رجع عن الشهادة في التعديل والتجيز الا في تعديل البرية فيجوز قال حوا الضيوع  
وهو الصواب كان التعديل لا يكون بعد الشهادة لا قبلها لان الناس قد تنفي احوالهم وراى كنى  
الشهادة من شهوده او قبل معه شهادته واجاز سحنون ان اشهد طائفة في حق شهوده فيه  
اخر ان ترضى كل طائفة صاحبها عما لو شهدوا في حق ورور عنه المنع من له ولو شهدوا في حق  
مختلير واجاز من شهود في حق رجلان في حق من شهد عليه فيه وراى كنى من لا قبل الابن كنية الا ان يكون  
شهود الاصل عا باروا بن الفاسم عن مال لافال كنى كان الما عا عا او غيره وتسمى له لاف  
ايشه القبا فيز كنى عا شجيرة حوا فروع بن جهم الفاضل ولا يجوز التعديل عا التعديل  
اخر المين شهود الاصل عا **مسألة** راء انت التعديل عن الفاضي عا التعديل  
عليه في شهادته الاصل عا كنى لافال عا ورضى به له لافال عا راء ان كان الفاضي سأل عن الشهود  
في الس من وثوقه فليس عليه ان يجوز اليه فهم قال بن الفاسم واشهد ولا يرضى بشهادة عا  
دون تعديل وقال مطهر وابن الماحشون اجاز مال واصحابه شهادته حوا عا الترسيم بالزينة والاد  
والعرالة واجاز شهادته بعض الرفقة ليعه عا الزا له فيما يرضى به الاموال دون الغصب  
والسوقه والى ما يبيع العفا قال بن الماحشون ولا يرضى بالملو من يرضى به ولا يرضى عليه عفا  
فيما يرضى عليه بشهادة نعم ولا كنى ان كان له مال او يبيع عليه عفا لغيره حله فيه ولا يرضى  
الحكم بجنة الما انهم عيبر ومخوكون عا امورهم واجاز الحكم ان يوقف في **مسألة**  
واء شهادته حوا في قضية محل شهود في اء رضاء لافال كنى لافال عا عا بعد اء  
في له حوا كنى لافال عا رضاء والاراء شهادته فانه بن كنانة وسخنون ورور الشاهد

قاروا به مروي

قاروا به مروي

قاروا به مروي

قاروا به مروي

قاروا به مروي



باب في شفاكة الغصبي

تاریخ و تفسیر در بیان

قوله  
على الخياط في فنون الخياط  
من غير تلميذ

وعا شهادته وشهادتها حكمه يحق عليه ان يشهد بها ما يشاء من كل منعهما الا ان يشهد  
انها اذ الان لا يشق اجازتها لاجل الشهادة وليس من اجل التحليل **مسألة** ولا يجوز شهادة  
الاخ لاجل في الرية ولا في نكاح من يقتضي بقاء غلاط الدين والتحمل وشبهه ان كان الاخ الضاهر مبرا  
في العدة ولا يكون في محال الشهادة له قال بن الفاسم ولا يجوز شهادة الرجل لامرأته ولا امرأته  
ابيها وقال مكنون يجوز شهادة ابني امرأته ولا يوجب الا ان تكون المرأة ممن الزم السلطان ولدها  
نفقتها لضعف زوجها ويجوز شهادة الرجل لزوج ابنته ولا يوجب زوجها ولا بنته وقال غني باختلاف  
في الشهادة لولده الزوجية ولا يوجبها ولزوج البنت واصل هؤلاء ان كانت الشهادة تنقضي فبعضها الى من لا  
يجوز شهادته له فلم يجز له ابن الفاسم واجاز مكنون **باب** عا وشهادة الصواري فقال  
مالك لا يجوز وقال بن الفاسم الا في الشيء وليس ان كان عدل لا يوجب ان السلطان يجزى وشهادة  
الفاخر وهو الامام ليس له ان يشهد به بل يحلفه والحجة الخ لا يجزى ان انية لتعليقه ولا يجل شهادته

و هذا المصطلح يعنى به ما لا يدعى بمصطلح















١٠ أسفه من عفر الاشهر

افوالع

اوپر

في الخلافة بالخلافة السليمانية



























[illegible][illegible]























رجع فقال كاش له **ق** واختله ايضا اغصت بنانية او من راح فتي فيقاروج عا ثلاثة  
اقوال وقال مال وان القاسم وقيل ان اخي وهو موسى كان الرج له وان كان معصيا كان الرج له صاحبها  
قاله بن مسleme وان حبيب في الولي في حال شيمه لنفسه يحطاله الرج ان كان موسى او النبي ان كان رجلا  
وقيل للمختص به منه فتر ما كان في في حيا لو كان في **ق** واما الاوامر بالاختلاف انهم  
للمختص به منه مع الامتياز وان ما في الامتياز اختصهم مع فيمنتهن وان استغلتهم الغاصب عليه  
فيمنتهن وقال اشعوب كمالا معاني يضمنهم وان فامته بجنة عا تلغتهم **مسئلة** واختله ان  
كان المختص ارضا من رعا الغاصب باستحقاق بعد ابا ان الرعاة فالحج وبقول من حلا ان الزرع القاص  
وعنه عن ابن الوفاء ان المستحق ان يغله ويأخذه ارضه وان خرج الا بالان لقوله عليه السلام ليس  
للمالك حق وروي ايضا عن مال ان الزرع لرب الارض وان خرج الا بالان او حقل لقوله صلى الله عليه  
وسلم من زرع ارض قوم بغير اخيه فليس له من الزرع شيء وله بفقته حرجه التي من في وعنه عن ابن الوفاء  
في الايمان واخره **ق** ولو كان المستحق من ذرة وارثا لم يملكه الا في وعنه عن ابن الوفاء  
ارض وقاله بن القاسم في المرونة يستحق الا في حرج عا اخيه شيء الا ان يكون عاكما فيخرج له نصف الزرع  
وروي عن ابن الوفاء عن مال انه من حرج عليه بنصف كراه ما سكن قال بن عمر وسوا بن ابي زمين وعنه قول  
بن القاسم ان حرج اليه عليه في ما زرع اخاه له ان اقدم وفيه ما في ابا ان الرعاة واما ان قطع في الايمان  
يحب له كراه المخلصة في بن عبيد وسوا اختاره بعن المشيوخ ورواية بن زينة بالرجوع عا الزرع انما  
الضمان عنه وهذا الخلاف ان ازرع بن عبيد واما ان الرعاة فان الظاهر من حرج عليه مطلقا في وعنه عن ابن الوفاء  
الكران في حرجه وان جاء في الكرا حرج عليه اخوه بالكمالات في بن مال حرج عا المكتبة عن بن القاسم  
وقال عبيد بن جريح بالكمالات عا المكتبة في ملاه وعنه من كان اخوه ملبا او معروفا الا ان يعل الا ان  
وارثا في حرج عا اخيه في عهده المكتبة وقال اشعوب الا في بالخيل بيده ابا بهما اجه قال بن زينة ومعا  
قول بن القاسم بيده بالرجوع عا الا في اخاه له ان اجد ابا له اخا واما ان يعل في ولاي حرج  
بالكمالات الا في الساجر وبيد الهان له قوله فيمن اكتسب ارا من رجل فهد بها المكتبة في وجهه له  
قيمة القصد ثم استحق ان المستحق يملك الجانية ون الوافه وكذا في من اضع عمرا في وعنه  
رجل فهد بيده في وجهه له قيمته ثم استحقه ربه فاما يتبع ربه السارق خاصة من الوافه كاجل ما يجوز  
له ويكون عا هذا السارق وقول بن القاسم والفريسي وقال بعن الغي وينسوا عا اوم يعل العدا واحدة  
عنه بن القاسم وهو طاهر المرونة والله اعلم تلخيص قال المشيخ المستحق عا من يضمنون على  
المستحق منه وغير مضمون بالمضمون ياتي وعنه المضمون عا فسمي احد هان يكون المستحق  
منه وما فيه ثمنه والثاني في يوم في ثمنه ما و ما فيه ثمنه فلا ضمان عليه في وجوب الرجوع له بالثمن  
كالرجل يثمن في القيد يستحق من يذبح بحبس فعمل القلة له بالثمن الذي وعنه الا انه في ضمانه بعنه  
البائع رواه عيسى عن بن القاسم في العتية وبن العز فيما يستحق من الاصول بالحبس وقيل يرد القلة ثمان  
برجوع بالثمن فاما الشيء وهو طاهر مؤثر بن القاسم في المرونة كانه علق القلة في بالضمان واما ان يرد  
فيه ثمنه كالمواشي في ثمن من هو احول به بالوراثة فلا خلاف ان يرد ما اغفل او سكن ان يشاء الضمان عنه  
واختله قوله مال ان المستحق وان من يشارك في الارث لا من هو احول عا ما تقدم **ق** واما  
التبصر ان العتلة او سكنه بعض المحبس عليهم وهم من انهم المكتبة من بن ثمن ابا من يشاركهم روا  
بن القاسم عن مال انه كتب الصوفة لانه لا يرجع عليهم في السكنى ولا بالقلة وقيل يرجع عليهم بها  
وهو جار عا رواية بن زينة العتق منة وقال بن القاسم في المصنوعة في حرج عليهم بالقلة كالا السكنى والامان  
في الغي من بين المحبس وغيره وكما بين الاستقلال والسكنى **ق** واما بالموهوب لانه عتلة

ما استحق

ما استحق من يذبح وهو يرد واما هو ضامن **ق** واما ان الوارث والموهوب له يعلق من يعل  
في له اليه عتله في وجوب القلة له ولو كان في القلة لكونه موصيا لوجوبه في ابا الا انه اختله في يده  
عا ثلاثة اقوال احدها المستحق من القاسم ان يعل الغاصب وان اعطى حرج عا الموهوب في حرج عا  
الغاصب وهو قول بن القاسم في كتب الاثنية القول الثاني قول القبي في كتب الاستحقاق ان يعل الموهوب  
له بان كان سحر ما رجح عا الغاصب في حرج عا الغاصب في حرج عا الغاصب في حرج عا الغاصب في حرج عا الغاصب  
وقيل لا والشافعية انهم يرجح عا ايت شاء بن يرد ولا رجوع لمن رجح عليه منقما عا الا في حرج عا الغاصب واخا  
يضمنون ومثله بالظنح يثمنه عا ال جل من الغاصب يملكه فان ربه في ثمنه من شاء منقما  
وهو تمثيل معن في حرج عا المكتبة في حرج عا المستحق من يذبح حرج عا الغاصب بالثمن الا ان يثمنه عا من ربه  
من ان القلة للغاصب بضمه فيمنتهن الموهوب من له **مسئلة** واختله في المرونة فيكون  
فيه اثم في المستحق في استحقاق الاصل لروا بن زينة عن بن القاسم انما تكون له مال في حرج عا الموازنة  
مال تبصر ورجع عليه بالمسئوب والعلاج واما ما في المرونة في الية والعيا لم تلب الا ان يعل وبين  
المستحقين وهذا ان كان المستحق منه لثمن الاصل فليس فيه ثمنه او فيه من يرد واما ان اشتر له  
وفيه في ما يورث القصة للمستحق عا من ربه بن القاسم ورجع عليه بالمسئوب والعلاج كالمرونة في العيا  
وعا من ربه تكون القصة للمستحق مال في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة  
والشجرة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة  
في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة  
انما يكون اشترى اها من غاصب او من مضمون اشترى اها من غاصب او من مضمون اشترى اها من غاصب او من مضمون  
كان القاسم **ق** في تزويج الخلائق فيمن استحق شيئا من الرجع والاصول حرج عليه عي  
ام كواله في حرج ابا العز والعتبة في الاحكام الا في حرج عليه وهو من ربه مال وقال بن زينة وابن القاسم  
في المستحق لانه من يمينه قال سحنون وليس هذا قول مال والشافعية في الاصول لانه لا يرد من  
يبيعه قال بن ابي زينة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة  
دفع كاني كناية انه لا يعل في عا الاصول الاصول **مسئلة** ومن استحق اجارية وانما  
شهوة استحقه والى من املاكه ولا يعلمون ان ملكه زال عني الى ان نشرها لانه فخر عا  
في له عي واحد من الموثري في يمينه ربه يبيع او صرفة او حقة بعد ان نشرها وقيل ان ياتي  
الى القاضي قال والصواب ان يقولوا ولا يعلمون ان ملكه زال عني الرخين شهادتهم مرة **مسئلة**  
ان كان الاستحقاق في الجارية يشاهد واحد فقل يعل يمين واحد او يمينين اختله في حرج عا المكتبة  
ماله في العتية انه يعل يمينين احدهما مع الشاهدة والاخر انما يعل ولا يعل في حرج عا المكتبة  
واصبح في عتية ايت عمن ان انما يعل يمين واحد وعنه لاي عمن في كافي قال يعل  
باله لانه كالا لاهو ايت لملكه وما يوتها من بن شي من وجوه التيقن ولقد شاهدها عا  
بحق وعنه لاله في العتية وقاله بن الحواز واما من وجبت عليه يمين في عواورة في حرج عا المكتبة  
بن عفا لا يجمع له في يمين واحدة ولا يمين من يمينين معن فتن وهو قول مال في المواشي وكتب  
عنه وبن المشيخ عن بن ابي حنيفة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة  
يعل مع عا البت ولواني يشاهد بن حلق عا العا قاله في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة  
الا في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة في حرج عا المكتبة







في كتابه الموضح في الفقه في الله تعالى وفي العينية في رتبة اقامه شأنا وسما وفعلا حتى ياتي بالحق  
يعقدها في الوقتين من يفضي له في قال والجواب عن كل ما قال بعض الشيوخ يعني انه ينبغي عليها ان يكون  
الاجابة بان فرض بقا المصنف يرجع عليه بالنفقة وقال بن القاسم في المجموعة يقع ان عليها معا فيمن فضل  
رجع عليه صاحبها انفق وقد اختلف في العدة التي يدخل في النفقة المصنف ضمان المصنف وتكون العدة  
له في ثلثة احوال احوالها انما تضمنه وانما له العدة حتى يقضى لها بها وهو قول ما له وان القاسم في المرونة  
ومحمون في نوازله وعاقلة القول ما يخرج من يدره ولا يمنع من علة وهو قول بن القاسم في الرباع قال توفوا  
وقفا يمنع ربها من الاصل فيهما وفيه الثاني انه يدخل في ضمانه وتكون له العدة في حال من يدره وفيه اذا  
انفق المصنف شيئا بعد بن او بشا بعد وامر ان يزوجها من مال في العينية وقول الضيف في المرونة الثاني انه  
يدخل في ضمانه وتجب له العدة والتوفيق في شأنا واحد رواه عيسى عن بن القاسم قال يحل مع شأنا  
وتكون المصينة منه وان كانت يمينه بعد موته **فان** كيف يحل فيكون المصينة منه ويرجع  
المصنف منه بالضم على ما يجه وهو بمن يتزوج بها في **فان** لو نكح في هذا القول يرجع  
عليه المصنف عنه بقيمة العدة التي ما في بعد يمينه انه لا حق للفاض فيه لانه متعده توفيق  
عليه بشي حق ففهم مع عن نفسه الخ يمينه ووقع في احكام بن جادة ان التوفيق يبيد  
الدار القول وتوفيق العدة بشأنا بعد ان توفوا عن هذا القول الثالث والي احوال في نفقة الايقان في  
في هذا الاختلاف في القول الاول والي جمع المصنف عليه في العدة لانه انفق ما في ضمانه وعلة  
له وفي الثاني يرجع عليه بما انفق بعد ثبوت الحق بشأنا بن او بشا بعد وامر ان يزوجها من مال في  
يرجع عليه بما انفق منه وفي شأنا واحد له جوب العدة والضمن له وعليه وفي فرق بن القاسم في  
رواية عيسى بن جندب في نفقة من نصيب اليه والعلة التي هي في يده ان الضمان منه ونحوه في المرونة  
وساوي عيسى بن جندب في نفقة ثا بعد ان الضمان وهو القياس **مسئلة** قال محسن  
وانما يوفى مثل ما يشترطه على عينة من الرقيق والحيوان والحر وضلاني في كل جوب ويزول قال بن جهمان  
عنه ان العينة لا تقوم على الصفة ولو كانت تقوم على الصفة ما لم يمتد اليها من الضمان في العدة وقال بن  
القاسم يوفى ما لا يوفى في زواله وما لا يرافع وما له غلة ما لا يوفى في نفقة من الاحكام في يده من  
القديم والنيان والبيع وفيه ما لا يمتد عن حاله قال بن جندب في قول بن القاسم في الرباع انقلا  
توفوا امي محسنون في حقه واداء اقام الطالب شأنا بن او اداء المملوك فيهما من نفقة العدة واستفاد الى  
توفيق العدة **فان** وان اعني ما يبيد في البسامة اليه على البسامة الرطبة والخم وزعم انه اشتره  
واقام لها يوجب ايقانه فان الفاض يوجب له ما في نفقة البسامة وان ابا ينفق به والا استخلفه وخليه  
وسمى مناعه بان اقام بن له شأنا بن وطلب من كتيبة ما ينجي فيسامة بن له الشيء في خال له في روج  
ثمعه على بعد عمل فان ضاع كان ضمانه ممن يفضي له به ضاع فعل الحكم او بعد **مسئلة** وانما  
اداء رجلان سلعة او دابة وليست يبيع واحدة مفقدا وقتا ويعقدها في النفقة عليها فان اشترى  
فوضوا به عدا المصنفين فان تكا في عدا حلها وفصفت بينهما فان كانت ممن كايضف يبعث ونسب الم  
بينهما وكذا في ان تكون لهما يمين **فان** وان تزل عما عدا عن الارض وفيه وكلها في عدا  
اشارة بان اشترى وتكافى المصنفين استقويين في بان ياتي احد هما باعمالهما في الاخر حلها ونسب  
بينهما **فان** فان اعدت مملوكة الخرية وشققت لها عدا لا وزعمت ان لها شققة في موضوع  
في رتبة وجب في الفاض ان يكسب عن قولها فان كان الموضوع جيبا كفت الى فاضيه فان يدرى فاد  
كتب اليه من شق ليكتب اليه بما في عمنه من خله ويحب على الفاض عزل الم الى الضعيفة والرجل  
الضعيف في ثلثة احوال يضح حقه ويقدر في ثلثة احوال التي كانت يدرى وان ابا عدا من عدا اجبه وان يدرى  
مروج

مروج احوال في الرجوع عما من اعلمه في الفاض بالحيوة وكتب له ما شئت عنه كتابا لي جمع على ما يجه  
بالشتم ولم يلبس معان تنوجه معه الان تطوع بن له **مسئلة** فان اقامت على بن شقيقة فوفى  
قال عيسى في الشاهدة العدل والشهادة عن العدة وبن جندب ان يمينتها بعين وسبيل التوجه الى  
موضعها الشاهدة على عينة فان وضعت في متاعها او على بها حملها كان له لها والام تنوجه  
وبومى عمنها ان يكره عن وطيمه ان كان ما مونا عليها وان يكن ما مونا وضعت على بن سواها  
قال ما لا يضيء في احوال في ثلثة المصنفين ان والثلاثة فان سالت ان ترفع مع سيرتها الى موضع يمينتها  
كان له لها قال اصبح في الواضحة كان للموضع في يمينها وقيل لا يلزم سيرتها لانه ان كان للموضع  
بعيدا ويقال له على حملها في يمينتها وانما هي الى موضع اليمينه وهو لها من قول بن وهب فان كان  
يا مينا وضعت في الارامانة ووكلت من يقوم يمينها فانه ماله قال بعض الشيوخ ومعناه انه اذا سرت  
الى ثلثة وقال خضوان تنفي بالاداء عداها في **مسئلة** فان يقيم عداها يمين شقيقة نظري فان كان  
له عواها وجه يمينه ويحب في مقلان تنسب الى مخرج مع ويزن في عدا له يامرا في طاعة وتوفي  
مينه في يمينه اخت القاض من سيرتها حملها الان يزوج به ولا يزوج ويكتب له كتابا الى موضع اليمينه  
فان جاء جوابه على يمينه في الموضع مع سيرتها او البها به بحملها خله في يمينتها حتى يفر له وان لم  
يكن له عواها وجه يمينه وكان الموضع جيبا لم يلزم السير شق وفيه واختلاف في الم  
يكن له عواها وجه وكان الموضع قريبا فيقول لا يلزم السير شق وهو دليل قول بن القاسم في العينية  
وقال عيسى يكتب لها وياخذ على سيرتها حيلها واختلاف ايضا ان كان لها عدا وجه وكان الموضع  
قريبا فيقول لا يلزم السير شق وقال ماضي في الواضحة يزوج من سيرتها حملها والصبي كالا لانه  
في ثلثة احوال قال بعض الشيوخ ان ثلثة احوال من العدة حمل في يمينته فنهت الى موضع يمينته في  
او ما في في الطري او فقل وجهه في يمينه ولم تنجب عواها قال والقياس ان يضمن الحمل في يمينته ان  
وقتل وما حقه في يمينه يمينه يمينه في يمينه عليه في احوال من مونا وعين يمينه يمينه  
**مسئلة** ولو ان المرحمة التي في ثلثة احوال من موضع يمينته وان منعتها ثلثة الجدة اعاد على  
بسمها حواشي حله وعلى ما في ثلثة من العدة سمى على احوال ثلثة الجدة ونكر سيرتها انما اعاد على  
ثلثة الناحية فقال محسن وليه ومحسن غالي وعين اليه بن جندب وغيرهم على من رضا ثلثة عواها  
لتصديقه اياها عدا في الناحية وهو قول محسن فان اتي بشيء والا اطلعت حرا وقال بن لامية اليمينه  
عليها بالحيوة اتم في ماله الرجل مع وفه بالرفق ومن هذا الحق ما وقع في مسائل بن جندب من قوله  
حتى يقيم اليمينه انما عدا في كان له ماله قال وقيل كان يقيم شيئا في احوال في يمينته  
بن جندب **مسئلة** وفي ثلثة احوال في ما حقه الخاتم في طينة مسددة وهي مملوكة  
اد على الحيوة وانما من ولما يبعث احوال فوفى اياها من رجعت فذا لك كانت به ما خلت في يمينه  
بعض الفقهاء لا يجمع رجوعها ويكتفي بعندها ليس لها الان في نفقة وقال بعضهم بغير رجوعها  
وتبطل فامسرها وقاله القاضي بن جندب وفي سماع بن القاسم عن ماله انه يقول نزع عدا الان يخلق انما  
اعاد عن لينة خافته قال بن جندب وان اكر الكسفة عن بالكف الى الجدة التي ستمتها فيجوز حسن  
**مسئلة** وان افرسب الامة انه علم في يمينتها في طينة اقيم عليه الحد وكان لثا عليه الصراخ  
ولو شققت في يمينتها شققة واد على يمينه من فدا احوال في ثلثة احوال في ثلثة احوال في ثلثة احوال في  
ولم يدرى له رجوع بالشتم عدا به ما تقدم وان يزوج مونا واداء النكاح في الى طينة الباج لي جمع  
عليه بالثمن فيسرها ثلثة احوال في المصنف بالرفق ونحوه في المجموعة لابن القاسم قال بن جندب الان  
يكون عزت من نفقة عدا الباج ونكر انها مملوكة الباج فيلزم هذا المسمى مع المتاع ان كان ثلثة















ويجوز ان يباع له بالخص والخاص وحينه يكثر من بيعه **قال** ان يشترط الوافق ان من ادعا منهم حاجة فهو  
مصرف فيصرف حينئذ ويكون له البيع برعاه الحاجة **قوله** فانما انصرف **قوله** او حيسر عايشه  
بدان والاحسن ان تقول وحازها لحم كما يجوز الالبان فانما تتكلى الحوز الميولان لا يشهدا بالصفة  
على الا صاغي يخبر عن له الا فيما يسكنه **قوله** او ليسه فلا بد من التحليل عن له كما تقوم **مسألة**  
وحله ماله ان يشترط الوافق في اصل الحيسر حيازة ما يحبس عايشه قال بن زرع ان ذكره ماله بان البلوغ  
في صغار بنيه يختلف عايشه فتراسما نعم في له ان يخرج من بلوغه ان يجوز لنفسه حتى يبلغ بقية اخوته وقال  
عنه ان ذكره ماله لانه لما شتر الحيزه لنفسه صارت صفة ضعيفة كان له في جها من جده ونز  
بن لباية ان الزاخرة من قول ماله في الواحد والثلاثين قال الباق وهذا خلاف ما ذكره بن زرع قال وقدر ان  
لا حية بن ثابت ان مالكا في له لا اختلاف اهل العلم في هذا الشيء له ان دفع في اصل الصفة وقال بعضهم  
تطليه الصفة وقال بعضهم تنقرو وهو الحيز لحم فلن له ذكره ماله فان وقع مضى وفي العتبية قال  
بن القاسم ان ذكره ماله لانه انشترط في حيسه ملكا يحكم به فيه حتى يوفى قيل ليس هو الحايي  
على ولد والفايم لحم بلا شتر في لم يشر به شيئا ما كان له فقال مسائلت عنه في لم يشر به شيئا  
عنه وذكره قال بعض شيوخه قوله في اقية لا وجه له لانه انشترط موجه الحكم له فلا وجه لزاخرة  
قال غيره الزاخرة فيهما لو جاز احد هما لما انشترط ان الفايم بما مرهم حتى يبلغوا ويلوهم بما  
يكون في وقت واحد وكانه انشترط الا بصلح من بلغ منهم حقه حتى يبلغوا وفيه يلغون غير  
من ضيق فيشكل الشيء له ولو انشترط ان يجوز لكل واحد منهم حقه حتى يبلغ وعلمه امر نفسه ص  
في له ولم يشر به وجه في اقية **مسألة** وانما افترع الوافق رجلا على الحوز لبيته الصغار وجعل  
لحم البيع عليهم ان احتاجوا فاجاز بن زرع للمفترع البيع ومنه بن لباية ومجرب قاسم حتى يثبت  
مال شتر له عنه الفايم والصفة في الشتر قال بن القاسم وليس حقه كالوكيل واختلاف ايضا ان  
بيع ما شتر له الوافق رجوع اليه واجاز له بن لباية ومجرب قاسم وجوز الوكيل ويقتل فيه ما  
احب وقال احمد بن زرع وعنه بن زرع لا جاز له الا ان فيه حلة الصفة **قوله** واختلاف ايضا  
انما احبس عايشه في عايشه في بيعه ان احتاجت فيما عت عن حاجتها فقال بن لباية اجاز له فوجع ومنعه  
ما خرون ويعدا احب الي من بيع الوكيل **قوله** قال مكي وابن الجاشون وابن عمر الحكم وامع  
في الواضحة لا يجوز ان يشترط الوافق في البيع ان وجهه مقار غيبا فبما انشترط في بيعه واستمر العله  
بضمه لان هذا ليس ببيع في نفسه بخلاف البيع للحاجة فان وقع في له مضى ويجوز ان يشترط في الرفيق  
والحيوان بيع ما خيف منه واستبرك مثله **مسألة** فان اوفى ارضا على عام بنيه وفيها  
زرع او شجر ما يورث ان افترع له لنفسه ولم يحبس مع اصله ومات قبل الجراة والحماير بكل الحيسر ورجع  
من ان كان كان الزرع والشجر في اكثر الحيسر فان كانا في ثلثه فافترع الجاهل جميع الاما استثنى من  
زرع او شجرة ان يجوز للمتصرف ان يستثنى من صفة فترثه لثمة الحماير في الدور والثلث الغلة فيما  
له غلة شتر يلحق به موته بالصفة قاله بن وهب في العتبية وعقب الحماير في الميسوط ما يبلغ به الثلث واما  
ان وفت الزرع والشجر مع الاصل الحوز الا حوز لهما **مسألة** وان تصرف عايشه  
وحازر الا لنفسه واستثنى الزرع او الشجر له لنفسه وكان له فترث الثلث بالحيارة ثامة لانهم  
قبضوا الاصول وما فيه وكذا لو حبس عليهم ارا فقبضوها وفيها متاع له تمت الحيازة لانهم قد  
قبضوها من اهل عتبه وفيها اختصار الثمانية عن بن زرع ان انصرف بارضه ون زرعهما ومات قبلهما  
فان كان زرعهما لا يصفها بالصفة باطل لمقاد زرعه فيهما وان كان مما يصفها فيصفها المتصرف عليه  
بالصفة جازة والسفي حيازة وكذا له الثلث والبطل والصفة يتصل على حكم الزرع **قوله**

ومن

ومن تصرف بارضه فحاز زرعه او شجره ويصح ان كان الزرع في الحصى والشمع يوم من له المتصرف عليه  
فان ضم وايرت فله للمتصرف وان اختلفا في الزرع او في الشجره فالقول قول المتصرف في دون يمين **قوله** ان  
يرعى عليه حيسره مع الاصل فيمنعه من اليمين **مسألة** وعن كان في واية الوفا من ولد صخي  
او ايشه بالغ وان دخل في زوجهما خرج من في الواية فان اشهدا الاب على الصفة او الحيسر لهما يغير  
عن الحيازة اليه الميسر والميسر كما تقدم ولا توجب عملته الحيسر ان كان اعتماره لبيته وما  
يسكن الدار الا بقية عام ما كثر وقيل عامين وقيل في العام او العامين باسم بنيه ويكتب له فان علم  
ان يسكنها قبل من والعام او شغلها عام ومات قبل الحيسر رجعت اليه انا وان علم اليه من العام فموت  
وان مات فيهما انا اكان رجوعه اليها بالثمن او اشهدا على له هذا هو قول بن القاسم وعمل الحلة وهو  
المشهور وبه العمل وسوا في هذا القول بين الصخي والكبي في رجوعه اليها بقية عام او عامين على الخلاف  
في له وفي كتب من ايضا في له ان الرجل يجوز لولده الصخي الزمان الطويل ثم ان رجعت اليه بعد المعية  
في الصخي انه انما رجع اليها بعد سفير انما ينظر الا ان يكون اخر جها من ولد لم يجوز له فيمين يجرى  
مثل الكبي وعزا قول ثالث فرق فيه بين ان يرجع اليها وفيه تكون فحوز حاله او يحمله من من يجوز  
له والله **مسألة** وينبغي ان يسير في عتق الحيسر كغيره فتم مستغلاته ان كان عا السوا يمين  
الحيسر عليهم او عا التفضل لهما وفيه مطلقا فمستغلاته والقبض والخلا والجر والارواق والاطاير  
الا عتق حتى ينص اليها عا التفضل فانه اقل الحيسر عا ولده او قال عا ولده في ولد له وفيه فقه اظهر  
قول ماله وابن القاسم في خول ولد الولد مع الاعيان واكثر قول ماله ان الاثنا يخلون مع ابايهم  
لان ابايهم يورثون عا ابايهم فان قال ولد له ولد له يخلوا ايضا ويورثوا لولده فان فضل شيئا فان  
لاولادهم وكان الحيزه وعنه بن زرع وبنه وان اختلف الولد الحيسر عليه وفيه ولد له وبنوه  
فله من الجميع بالسوا مع ابايهم كانوا حاشا ط ان تساوا في الحال والموتة لان ابايهم ما داموا  
صغار لم يبلغوا ان يشكروا وتكون لهم مونة ماله لا ينفقهم لهم ولا حتى يخلوا بالغير ما يوجبهم فانه ا  
شكروا وعظم من مونة صا رابض واحد مع ابايهم واشترط الحيسر في حيسه ان يكونوا بالسوا  
مع ابايهم كانوا كملشترط وكذا لانه شتر التسوية بين العقب والعتبي بن شتره ولا فضل الوفا  
فينبغي للموتى انما يحمله من شتره ويبيته بيانا شافيا ويقتطع من له الاشكال **مسألة**  
والولد والعقب عتقا هما واحد في حيسر شيئا من ماله عا عتبه عا ولده كمن هو حيسر عتقا انا  
حيسر عتبه في عتبه في خليفه او ماله كمن كور والانا من كان منهم موجودا في يوم الحيسر ومن  
وجد بعد ولا عتد خليفته في له في قول ماله وكذا لو قال عا ولده عا عتقا بنوه عتقا  
اعتقا بنوه لانه لولده البنات والاولاد بنات كور من ولد له ما تنسلوا وظاير له ان ذكره  
وانشترحوه بنيه وبين الحيسر انشا فليس بولد له ولا عتبه قال بن الطرارو كانت البتية عن نالة اذ قال  
عا اولاد كاو في فلان وفلان وبلا شتر عا اولادهم واعفا بنهم ان يخلوا ولد البنات فيه لان بناته اولاد  
اولاد بناته اولادهم وليس كالتة يقول اولاد عا في خليفه اولاد البنات لانهم ليسوا  
اولاد عا قال الشافعي **مسألة** بنونا بنوا البنات بناتنا بنونا بنوا البنات الرجاء **مسألة**  
واحتج ماله عا ان ولد البتة لانه في قول الرجل ولد له ولد له يقول له يوصي الله في اولاد  
واحتج التامة انه لا يمي ان لولده البتة وخالف مالكا في له عتبه واحتج بقوله تعالى ومن عتبه  
اووه وسليخ وعتبة عتبه على عتبه من جملة الترية وهو بن بنته ويقول له طر له عليه وسلم  
انما عتبه عن الحيسر صلح الله به بين فقيهي ومن انما اقال الحيسر ولده ولم يوص له ولد

٢٧











واحد بالتعقيب واختيارها عنه واحتيا عليه والغاي منه رجعها عما في مخرجها اليه وانما  
رجعت اليه وعارت كماله وفي اوصافها بعد موته فتكون من ثلثه فتمادى اعا قوله وقال جبر من راس  
المال فاحتج عليه المؤلف بقول ما في العتبية من جبر عا رجل وقال قوله في حياته ثم هو في سبيل الله  
انه اعا ما في بقوله في ثلثه وفي هذه الحجة نظري شاعا متغير من جميع الشواذ الثانية واحي البقعة  
ما جعوا عا انما من الثلث واستتم السراي عا قوله واجترأ بالقاسم السيوري وابو اسحاق التميمي وابو  
الحسن الفايي انما من الثلث كالحجوه **مسئلة** وانما احبس الرجل عا يجوز لا احسن  
ان يقوله وصيه او غيره لخرج من دل من الخلاف في بقول الموا عليه ما احبس عليه فان كان الرضي احبس  
وهو الحام له ما احبس عليه او وصيه له فان كان معه وصي اخر حاز له الوصي الاخر اوجي وقيل يجوز ان يجوز  
له هو **مسئلة** قال بن الهندي بان بقول المؤلف عليه لنفسه حبسا او صفة او هبة ثم ما في المعنى  
في ناله فيبض حيازه وانما جرح في له عي انا واحد بان قد يقبض بعتقه وكسوة من الوصي وعلا  
يروج له الوصي ما لا يجزئه ويحب احب جرح في له لئلا في تلك المسئلة في ايام القاضي من غير نصيب  
فيشاور فيها الفقهاء ما جعوا عا ان يقبض الموا عليه لنفسه حيازه صحيحة وذال لفتح السراي من  
ابن ابي عمير التميمي وقال ليس قبضه حيازه ويخرج من انما يقبض بقول المحقق وهو قول طبري وابن  
الصوان وسنكون وقاله في في وثايق قبضه ليس حيازه **مسئلة** ومن حبس على صيرم في  
لما له وما وصي قبضه من يجوز له جاز وكذا له الحبس عا الكمي كانه اجرة علة فيك وليس بعتق  
ولو كانت صفة او هبة لجاز له في الصخي ان يكمي ويجوز في الكمي ان يוכל من قبضه را  
ان يكون غايها وما الحاضي بها ونحوه في كتب القبة قال بن القاسم ومن وجب لحاضه عي سعيه وما  
صغي وكاعبه وجعل من يجوز له وامر ان ما يرفع في له اليه تكن هذه حيازه الا ان يقبضها الموهوب  
فيل موت الواهب بخلاف الصخي لانه اراد ان يقبض بلوغه اوليا ياكلها الا بواي تغب في الكمي الحام  
شيثا فلا يكون حوز عي حوز له الا ان يحبس علة اصل ويجعل له بيعة من عي عليه العلة في له  
جائز وقال في كتب الصوفة فين تصدق عا رجل ما هم وجعل له له عا عي والمتصدة عليه حاضه علم  
حاضه الامم بل يقبضها حق ما المتصرف في له لانه لا يكون المتصرف في الحاي عنده بقوله اليه فتكون  
لورثته وجعل بعض الشيوخ قوله هذا خلافا لما في كتب القبة **مسئلة** ولو كانت القبة او العرة  
عا الا يبيع ولا يهب يبيع في له خمسة اذوال احد هان القبة والصوفة لا يجوز الا ان يصفه المعلي شي ط فان ما في  
المعلي او المعطي قبل ان يصفه بل يكت الصوفة والقبة ونحوه روا سنكون عن بن القاسم في العتبية وجعلها عي  
قول ما في فيعنا الشان ان الواهب عي في استي جاع هبته او بنه في القبة والصوفة والعطية في  
هذه القول عا الا جازة حتى في وجه التذي فيله عا اليه الثالث ان الض طيا لوال القبة جائز رول بن  
وهي عفا مال الراي ان الض ط والقبة ما ضيان فتكون العطية عا هذا بيعة الموهوب او المتصدق  
عليه بمعنى له الحبس لا يبيع ولا يهب حتى يموت ما امان ورث عنه كماله وهو قول عيسى بن ابي  
في العتبية وقول طبري في الواهبه وهو اوصاف الا فوال الحام من قول سنكون ان في له يكون حبسا عا  
الموهوب المتصدة في عليه فان ما في هذا القول رجع في له للمعني او الورثته ان ما في او الوافي الناس  
في عا اختلاف قول ما لا فيمن حبس عا محب من **مسئلة** ويجوز للرجل ان يحبس عا رجل سكتا  
دار حياته او مولا معلومة وفي له عي او يستقل الحبس عندها ان كان سما كتابا لبيع الحوز والحبس  
عليه ان يبيعه من مثله ولا يبعه ربي الا ان يشي ط في اصل الحبس ان يبيعه بنفسه فيكون له شيء  
**مسئلة** ويجوز ان يحبس الرجل حبسا عا الحاسن او عا محب او عا لثكون مجزأ للمعين  
ويجوز من يجوز عنه له ويجوز ان يحبس الرجل والسلاح والحلي وادوين العلم ومما حبه الفم ان والشيء العاد

والاحسن

والاحسن ان يحبسها ببيع من يجوزها عنه فان سكت عن ناله ولم يقبضها عي حرم ما في بقول الحبس ان  
كان يبيها ويبيها في الوجه التي حبسها لها والي جرح اليه ولا يوهبها موته فان في جرحا من بل ورا  
اعا حاض ما في بقوي من اى وان اخرج بعضها وبقي بعضها بما اخرج منها ثالثة وما في جرح ورا عا  
يقوم عا قال في المروية ولا يجوز له في الاصول بان يبيعه الاصل حبه وبقي علة فان ناله وما في  
بالحبس **مسئلة** وانما الحري ابي الشيب والجلي فقال بن القاسم في كتب الهيا عا اصم عي  
ماله في الكتاب شيئا وانما الحلي ما را كاله وروفا له في كتب العارية ويجوز الحري ابي الرقيق والعبوان وم  
اسمع عا في الشيبه وهي عني عا ما اعارها عليه **مسئلة** ويجوز ان يحبس الرجل مملوكه  
عا الضمان في فصل الاضار به وعي ما لا احسن اليه كتحبيسه بخرصة التي ان في سبيل الله ويضمن في  
عقبة التحبيس عي في الضحوة بملكه فان في جوا له في باب من حضور المملوك واقراره جنيته بالرقي  
لحبسه فان فيه الاضار به في قبض تحبيسه قال بن الهندي ولو قيل في تحبيسه عا الضمان ربه  
من قبضه من الضمان كان فيه متعها لقول النيسب صا له عليه في من المحزوم **مسئلة** والصواب  
انه لا يبيعه تحبيسه عا الحاض وان كان حبسا له قبل ناله وفي اختلاف في عي المحزوم امانه فيقبل ببيع  
من ناله ان المشتكين الضمان كالحري ابي الشيب عليه وقيل لا يخلط ونحوه عي امراة محزومة ثوب  
باليت فقال له الفقه انما يت الناس فان يفتوا في ما توفي فيل لها ان عي فدا ما في فقلت ما كنت لا اطيعه حيا  
واصبه ميتا وان كان فخر روي عن عمر انه كان ياكل مع بن معتب وكان عي وما يقوله له كل عا يبيد  
**مسئلة** وانما احبس الرجل في ضه حبسا وما في بقول كالا صفة ان كان عا وارثا في عي بغيته  
الورثة وان كان لغير وارث فالورثة اليه حتى يموت وعي ما له فيجل ان حمله الثلث وكان له مال ملامون ثم  
رجع الى الاصل في كتب القبة والصوفة فان افاض من في ضه لزمه له وقيل لا بل من الا ان يقبض ما جعله من  
في له صفة وهو كالا صفة له ضه متى شاعا في بن القبة عي وثاربه واما من به علة من عنة  
كالجدة وم والمعلوج والمفعدة وشبههم مما الغالب عليه ان يكون مرضه فحس كالا صفة احبا سمع  
وعطا احم **مسئلة** فانما احبس عي في ضه عا ولده وولده ولده له ام وزوجة ثم  
توفي في ضه عا وحمل له ثلثه في كتب الحبس ان في له يقبض عا علة الولد وولد الولد  
فما صار لولد الولد لغيره حبسا وما صار للاعيان كان يبيعهم ونحوه والزوج عا اليه ابي موفودا  
با يبيعهم حتى ينفق في ضه الولد الاعيان فيلحقه الدار كلها لولد الولد حبسا قال عيسى عن بن القاسم فان  
كان الاعيان ثلثة وولد الاول اربعة ففهم عا شيعته ابي ابيد مع الى ولد الولد اربعة وللا عيان  
ثلاثة يبا في عا اللام والزوج عا ابي الله ويكون في له حبسا با يبيعهم حتى ينفق في الولد با عا  
اقرضوا رج ما با يبيعهم وبيد الزوجة والام الى ولد الولد فان ما في احد من الولد او ولد الولد رجع  
نصبه لمن يبي من ولد الاعيان وولد الولد عا صار من في له لولد الولد اسلم البيع وما صار لولد  
الاعيان في خليفه جميع ورثة الميت ان كانوا احيا او ورثتهم ان كانوا امواتا ما يفي احد من ولد الاعيان  
قال ابو عمير ان قوله يقبض عا ولد الاعيان وولد الولد عا سبعة ابي بالسواء فيه نظري ابي سز هبهم  
التي يبي بولد الصلب وانهم يوثقون فيعمل له عا ان المال كثير واسع فيه فضل ما لو كان ضيفا لبي  
بالولد قال ومنه فهم ايضا ان الحبس يستوجب فيه الذي والا في الا ان تحتلق الصلحة **مسئلة**  
ويقسم في له لومات ولا ادر لاولد الاعيان في قسم منها عا ستة ابي له لولد الولد اربعة منها  
وللا في من ولد الصلب ان يفيهما عا عيها وها ورثة الابن الميت عيها بالذي وعي اللام والزوج  
فما صار للباقي من ولد الاعيان اخاه وما صار لباقيهما الميت كان لورثته وما صار للام الحبس  
وزوجه اخاه فيكون موفودا با يبيعهم ما في احد من ولد الاعيان فيكون لولد الابن الميت عا

من به علة من منه

في















والصرفه جائز **مسألة** قال اصبح ولو لم ير عندنا الا ب حتى باعها لم يفرض المبتاع حتى مات  
الاب فيعدها بالصرفه جائز. واللؤلؤ وله الثمن في مال ابيه وما يرضى بموته في الدار لانه ما كان في غير الدار  
وسواء باعه باسم ابنه او جعل امره وامرأان شفعه في البيعة ان البيع اما كان لنفسه استنى جاء بالصرفه  
فان عشي عا لم يملك في حياته فسحق البيع ورد في الدار للولاء وان لم يرض عا لم يملك الا بعه مولى الاب والبيع  
ما ضر ولا حق للولد في الدار ولا في الثمن وسواء ما تبيعها او قبضها المشتري عنه لانه لم يملكها  
حتى باعها لنفسه استنى جاء عا لها ولو باعها بعد ان رحل عنها فان باعها باسم ولده او جعله لم يضر  
البيع وكان الثمن للولد كان الاب حيا او ميتا وان باعها لنفسه استنى جاء عا لم يضره حيا كان او ميتا  
ويصح المبتاع بالبيع بالثمن **قوله** ويجوز ان يتصرف الاب عا ابنه الصغير بتصرفه او بمقتضى  
معتضا ويجوز الاب له ان ياتي حية ميتا فارغا من الشرا وان لم يبيع الشهود وانما سكن الاب دار  
تصرف بقا عا صار فيه ونصح حتى مات يملك الصرفه وان سكنها ونصح معه فلها حق قول لا  
انها تبطل ايضا وقال بن حبيب تنفع لهم الحيازة لانه انما سكن معهم لحضائهم ارضي في  
كتب الاختلاف **مسألة** ومن تصدق عا بفسه بارض فان كانت حرة لم يملك في عوف  
الصرفه وان كانت عوصة سكنت عنه له ولا تكتب ان الصرفه انقضت عا الوضيف لانه يصير  
كم ان اعطا ملكا عا ان يقوم المحط بوضيفه ابن ولده لا غير ونحو ذلك هذه المسئلة بقى طينة  
فبعض بعض القضاء يبيع الصرفه بمنوال الشيء قال البايع في وثايقه واجاز له بعض قياسا  
عا اجازة اشبهت له في البيع والصرفه او بالاجواز وحجج المنع قياسا عا قول بن القاسم في البيع  
فانه قال لا يجوز فان ذكرى ان المتصدق عليه الترخيم بعد تمام الصرفه جائز فان كان صغيرا  
سكنت عنه له فانه ابلغ خبر بين فقهاء الصرفه عا التي ام الوضيف او ردها وكذا ان كان في  
الصرفه عوي عفون عا الكبار وسكنت عندها في الصغار فانه ابلغوا خبره واعنه بلوغهم وعزلها  
تصدق عا مساكين او بمسألة ماله موضوع نظي القاضي في ذلك فان كان نظي للمساكين او للمسجل املا  
والاجسمة وابوالصبي ينظر له في ذلك **مسألة** ومن تصدق عا ولده بصرفه عا الامي ان  
له منه فان كان كثير او الشيء ط في اصل الصرفه بطلت وان كان بعد اجازة وان فرقت فانه مطلق وان  
الماحضون واصبح واختلفوا انه اكانت عا صري فقال اصبح عا لم يملك لانه اكانت عا كس واختار  
بن حبيب وقال بن الماحضون الصرفه ما ضمة والشي ط بالمل كاني الشيء ط مع الصرفه او بوجهها وقال  
مطهر ان كان معها او في يورها باليوع واليوم من بطلت وان تباعد ما بينهما كانت الصرفه  
وبطل الشيء ط وضعفه بعضهم **مسألة** ومن كان له نصيب من ماله مشاع تصدق عا  
شيء بكمه بجميع المله لم يكن له الا نصيب المتصدق بالاختلاف وان تصدق بالجميع عا اجنبي باختلاف  
في ذلك قول بن القاسم في العتبية فقال مرة تلي هذه الصرفه بالجميع ان رضي شيء بكمه باسلاط حكم  
له بقيمته والالزمه حكمه وفيه وقال مرة لا يلزمه الا حكمه وفيه الا ان يقول تصدق بالجميع ان رضي  
شيء بكمه باسلاط حكمه بقيمته فيلزمه الجميع انه ارضى شيء بكمه باخذ القيمة في حكمه الا ان  
يكونا بينهما وبين شيء بكمه شركة في املا اخهما تصدق معهما اقسام واحدا فيعده لثلاثة  
افعال احدها انهما تصدق عا فان طار له الفوي فيه الصرفه للمتصرف عا فيه الصرفه والابطلت وهو  
قول بن القاسم الشايع انه ان صار للمتصدق كان للمتصدق عليه حكمه منه خاصة وان صار لشيء بكمه  
كان له من حكم المتصدق في غير فتر رده له وهو قول بن الماحضون عا قياس القول بان القسمة  
بيع وقال مطهر ان صار له المله للمتصدق كان للمتصدق عليه وان كان لشيء بكمه كان له من حكم  
المتصدق عا صار له فتر رده له **مسألة** ويجوز الصرفه ببعض الحقة المشاع عا المشعر

وذهب بعض العلماء الى انه لا يجوز هيئة جرمه متناع الى ابي الواهب في ذلك امل حتى تقسم الصفة او الصفة  
 يكون الحوز فيها تام وقاله محمود في مسائل حبيب فيله اليسر يجوز صفة المضاع قال الغناء له اذا  
 تصدق بجميع نصيبه باء اقلنا بالحوال فيجوز الموهوب جميع حصة الواهب التي تقع بين المملوك بقسم  
 الحيازة وحكي من مزين عن ابن القاسم انه يجوز وان جاز الحيز الموهوب بقبه وشيئ من الواهب معه  
 في غيره وابان له اصبح اللاحقة المقاسمة وفي كنف محبة ان تصدق بنصفه اراءه او غير فيجوز ان تصدق  
 بين مع المتصدق عليه وان كان العبد المحرمه خرمهما يوما بيوم او عشرا بلع بعشرة او شهرا بشهر  
 وان كان من عيسى الناجية واداء واقسم بالاجرة وكذا في الدار ان كانت للخلعة والسكناء **فصل**  
 واختلاف ايضا في قول مالك في الرجل تصدق على ولد له الصبي ينصف ما يملك او يبيع منه او يهدى من ابيه او  
 غنمه او رقيقه ولا يبيع من له ولا وسمعه ولا يبيع فيه بغيره قال في ذلك جازين ويكون في يكاة له العدة  
 اوبة له الحيز ومرة قال الليثون له حتى يحسن ما يتصدق به عليه ويسميه ليجوز بيعه **مسئلة**  
 سيل في عتاق وابن مالك عن رجل وهب لابنه الصبي نصف املاكه مضافا لغيره من دورا وارض وزرع  
 واشوار الحزن ودوايب والدالة وفي الغربية عارضي اكثر من ثلث املاكه فشهدت بيئته ان الواهب  
 سكنها حتى توفي فيها وشهدت بيئته انه انما سكن بموضع كذا ويختلف الى القرية فتوفي  
 فيها فبالي الشهادتين اعمل وحل في له هبة الدوايب والاشوار والزرع والدالة ولا يبيته تشهد له عا  
 غيره له وهل يضاف له بالثقة في الاصول حتى يجرى في الدار المسكونة اكثر من ثلث الجميع  
 او اقل ولا يضاف له الى الاصول فقال ابن عتاق يفيض باعد البيعتين في السكناء فان تكافأنا تسافنا  
 ثم ينقض فان قامت بيئته ان الواهب خلا الدار ولم يسكنها سنة من حين الهبة ثم عاد اليها فالهبة  
 في الاصول نافذة في ما هب مالا وابن القاسم واقول وان لم تقع بيئته بن له فهي باطلة ولا شيء للابن من  
 الدوايب والزرع وسائر ما ذكر في انما بيعته الواهب عنه بالاشهاد وانما ينقض في الدار المسكونة  
 دل هو الثلث اذ ما من الدور والارض والاشوار دون ان تصدق اليها العوض والمأشقة هذا هو الوجه  
 في ذلك وقال ابن مالك اما اختلاف الشهادتين في امي الدار بالشهادة بعمد الحوز اعمل وعليه  
 قول الروايات ولما لم يبع من الاشياء الموضوعة باعها بنو قبيبة الشهود عليه او بوصية  
 يحصل في تعيينها فيا طر لا ينفذ واذا بطلت في هذه الاشياء وحدها كان يجر فيها هيئة  
 له ولا يحتاج الى السؤال في اضافتها الى الدار في التقدير بركة اجعلها بين القاص لغير رواية  
 عيسى في المستحقة قال ابن سبيل في هذه المسئلة ضروي من العفة اشهر اليها المقتيل وانما يبين  
 في ذلك وانسكه بالاختصار ما مافول بن عتاق يفيض باعد البيعتين في السكناء فان تكافأنا سقطت  
 بالرواية به منصوصة قال اشمس في كتب بن عبيد وسر عن امام بيئته في امة بين رجل انها لا يبيته مات  
 وشكها من انا له وافتاح انا بيئته ان ابا هذا الصاب تصدق به عليه وله حازع عنه فان قلت بيئته ابن  
 الميت انما في قول ابن عتاق قضيت باعد البيعتين فان تكافأنا قضيت بيئته بن الميت قال ومن  
 افتاح بيئته ان ابا تصدق عليه بعمد وقبضه وفاهت بيئته اتم بن له في الاية حتى مات قال ابن عتاق  
 انما الشهود قضيت باعد لهما وان لم يبق وفوا فان راي احد الشهادتين ما هو اقوى من الآخر  
 فزوجه له شال نقول احداهما انما كانت تخبره في مرضه كما كانت في الصحة وفانك الاخر انما فعل  
 حاز ولا نعلم ما قالت هذه او نقول بغيرية الحوز انما في بيئته في المتصرف عليه ونقول الاخر انما علم لما سبق  
 ولكن رينا في خبره فتكون بيئته الحوز ولا يملك فعنا قول بن عتاق وخالفه بن مالك في ذلك وقال  
 الشافعية بعمد الحوز اعمل عن تكاري البيعتين يجرى لان شهادته من اثبت الحوز ولا من شهاده  
 من فاهت الى هيئة الثبوت واحدة فكانت اولا ويشهد له من الروايات ما في الحوازية في شهادتي







التحفة وان كان النكاح باه بالناظر ما لا يمكنه ان يضمنه في ذلك **مسألة** ومن تصرف عاين عاين  
عاجل جاز ان يجمع بينه وبين الخرم ووجه له في الحق وان كان له في حاله عليه فانه اكل الخرم عاين  
واشبهه انه وجب ماله عليه ووجه له في الحق جاز ايضا رواه ابن القاسم عن مالك قال بن ابي رزق وغيره لا يجوز  
وان لم يرد له في الحق انه اشبهه به وكذا من تصرف عاجل بداروه مع اليه معقبا حقا وبر اليه منها  
جزله حوز وان لم يكن التصرف عليه الدار والاسكنها غيره وقال بعض المشيوخ وهذا مما لا اختلاف  
فيه **قصة** ومن تصرف عاين على ابيه الصغي لانه فوجين عاين عاين الخرم رواه ابن القاسم في المودة  
عن مالك قال كما لو تصدق عليه بجاهه وماله اكله التصرف ماله وقال بن وهب في العتبية لو تصدق عليه  
بكتابة عتبية لم يفسد الا به بعضه لا حتى مات بملكه وقاله اشبهه وهذا غلط في قول مالك في المودة وقال  
اصح في الواضحة ان التصديق به يزيل او عارية عاجل ما لا يفسد بالكل حتى يعلم رضا المتصدق عليه في حياته  
المتصدق واحتجوا به باليزن وبالعارية عاين من له عتبه وفيه في الحق ان كان **قصة** قال  
بن القاسم ولو تصدق عليه بجاهه بغيره عاين اكله لو كبله اكله عتبه اليه فوجع اليه خمسين مائة المتصرف في  
غيره الباقي قال يطل الباقي وقاله ملك في العتبية عن بن القاسم فيمن اودع رجلا مائة وعشرين مائة  
عاين واشبهه له بثلث مائة المتصدق في غير الرجل اياه بان علم المودع بالصفة كان له حوز ولو  
فحق المودع بجه علمه الى المعطي ضمتها للمعطي وان لم يعلم بملكه ورجعت عاين انا وفي سماع  
عيسى عن بن القاسم فيمن تصدق بغيره عاين اكله في الحق واشبهه به ثم كالب الخرم بفضه  
منه قال ان كان الخرم عاينا بالصفة عاين هذا للمتصدق عليه ان كان له مال المارح المتصدق عليه عاين  
المتصدق في له قال يخرجه ان ثبتت الصرفة قال واما على الخرم وجهه فلا يخفى به شيك ان يقول  
المتصدق عليه انا انا بجه اليه فيكون من ماله الضمان قال بعض المشيوخ وكذا ان لم يبين له  
المتصدق عليه في الحق وقبل الصرفة وهو حاض في الخرم بضمته له ان بجه للمتصدق بجه  
العلم به ولو لم يعلم منه قبول الصرفة لم يضمن له الخرم شيك الا ان تكون الصرفة عاين فلا يشترط  
بل عاين الخرم بجه بالصفة بل لا يضمن لليزن اذ بجه الى ربه من المتصدق عليه واما الصرفة  
بالودعة فغلط في ذلك لان مذهب في الموازنة ان المودع حاز للمعطى في نوازل يستوفى عن القام  
لا يكون حاز له الا ان يعلم وفي العتبية من سماع اشبهه ان لا يكون حاز له الا ان يعلم وبرز الخرم  
له ولا خلاف ان المدين حاز له بغيره بجه عليه وان لم يعلم ان كان المتصدق عليه عاينا او ادام  
وقبل **مسألة** ومن وهب لرجل بيزن له عليه بان كان بجه بجه اليه بجه في البيعة والاه  
فلا يشبهه كبا ان قال الموهوب له في قبلة بان لم يخلع له الواهب بملك العتبية وقال  
اشبهه لا يحتاج الى في القول كون الدين عليه اعظم الحوز **قصة** وهبة الدين للزنا  
كبيعه وان اؤتت المرأة لزوجها حاله مع ما فيه كتبه بن العطار ووجه من الموثقين في في  
فيه بجه المرأة وثيقة الصداق لزوجها مثل ما كتبه ووجه في ثيقة الدين **قصة** ولا يخفى عن بينهما  
الا ان يقول للمرأة حقا في بجه صرافها لان الزوجية باقية بينهما **قصة** ما قيل  
الزوج متفاحا في بجه عاين اكله البها كتب صرافها النبي بجه في اليه ثم توفي الزوج  
فقال في العتبية لا شيء له في ذلك الصداق وهو بمنزلة ما تصدق عليها من ماله قبل نفقه  
**قصة** ما قيل وضعت عليه من صرافه في صفة النكاح الا ان يتزوج عليها فله ان يعطى له  
ولا يخرج عليه شيء وقاله مالك وابن القاسم وقال عاين بيزن ان كتبه في العتبية من صرافها لزمه  
ما كتبه ان خالفه في صرافها ولا يلزمه ما اتفق من صرافه في ماله في الموازنة  
له الرجوع بكل حال ولو كتبه بعد العتبية عاين الشك في قول مالك لا جاز في الخرم الزوج وان شاك

وفي له وان خالفه رجعت اليه ورواه عن كفاية في السليمانية الشك في كل وقت جع عليه لانها  
اشترى مالا بشرا او لا يباع وضوء في مختص بن شعبان **مسألة** وانما اؤتت في الزوج مع ما  
لا يجتمع قبل نفقه بان حكمه الثلث جاز وان جاوز لجل الجميع الا ان يمين الزوج وعين الحق ويحكم ما  
واحد على الثلث ففيه فان لم يعلم الزوج بصفته حتى مات فقال ملكي وابن العاجشون وسكنوا الشيء  
رجع له كما كان له في حياته وقال بن القاسم ليس له في حياته **قصة** وان لم يقض المودع  
له الصداق ووجه موسى في يوم الطلاق بالموهوب اكل الزوج به ويرجع هو عليها بنصفه قال مالك في  
الموازنة وترجع عاين حبيبة عاين الموهوب بجاهه في لانها انا وهبت ما طقت له لها بكتبة العتبية خلاف  
طنتها ولا تصدق نفقه عاين تخم من عتبه شيئا وقال ايضا لا يرجع عليه شيء لانها وهبت به عاين  
ان الزوج فقه يفسدتها ويرجع عليه قال بن الكاكي وقول بن القاسم ان الزوج يرجع جميع الصداق للموهوب  
لا يلزم ان المرأة لا ترجع عليه بالنصف ان لا يوافق في ان يرجع له الزوج ويرجع هو للمراة وترجع المراه  
الزوج قال بن عمر ووجه قال بن القاسم فيمن باع سبعة بنين بوجه الموهوب بوجه الموهوب بالساعة  
عيا او استحققت ان للمشتري ان يحبس ثمنه ان كان بجه الموهوب بخلاف ما لو احواله بالبايع من  
له عليه مثله وقال اشبهه له لسوا وله في الحوالة ان يحبس ايضا ولو بجه رجع به عاين بجه  
اليه **قصة** قال في المروية وان كانت الزوجة يوم طلقها الزوج مقيمة في حصر الزوج نصفه  
ويرجع نصفه الى الموهوب له ولو فقه الموهوب جميعه قبل الطلاق يرجع عليه الزوج شيء كانت  
الزوجة يوم العتبية موسى او مقيمة الا ان الزوج يشترطها بنصفه وقال عاين ان كانت يوم العتبية  
موسى ولم يقضه الموهوب متى طلقها لم ينكح الى عتبه يوم الطلاق ويرجع الزوج جميعه الى  
الموهوب ويشترطها بنصفه قال الشيخ ابو عمير ان وقول الخراساني لا يملك المراه كالعتبية المحورة  
قال بن عمر لان الاعيان يوم العتبية فان كانت عوسى لم يلتفت الى ما حدث بعد ذلك وانقضت الزمان  
لان القاسم فقال الحيازة التي كانت من الزوج فقه انكسفت انكسفت في جميع الصراف  
وانما كانت في نصفه لاستحقاق الزوج بالنصف الا ان كان موسى مضي بطلانها فاعتك ما  
يجوز لها قال في المروية ولو فقت له المراه وثبته لاحد ثم طلقها الزوج قبل ان كان له عليها  
نصف فيمته يوم وهبته كما عتبه الموهوب او نفقه وقال عاين بجه فيمته يوم فقت **قصة** بجه  
والصداق في في المراه في حيوان **مسألة** ولا تخور ايام ما وهبت كايضا ان تكون وصيا  
عليه من ثمن ابي او فاض وكذا لا عاينها من خال او عم رواه بن القاسم عن مالك وبه العمل وقال ملكي وابن  
العاجشون حيازة الا ان لهم حيازة فيهما وهبت لهم عاينها وان لم تكن وصيا عليهم قال بن وهب في  
العتبية لا يجوز للمعطي ما وهبه له الا اذ اوصى او اياه اكله بجه في في حقا قال وكذا لا الجدة في عدم  
الا ان اكل الولد في حقه او الجدة في عدم الا ان اكل الولد في حقه قال ولما عاين قوله فلا يجوز  
للمعطي وفي سماع عبد الملك ان كل من ولي يقيم لمن في يه او يقيم فانه يجوز له ما وهبه له ورواه بن  
عازم عن مالك **قصة** فان وهبت الا لولم الحاجة وبوجه ان يمين في الحوازة له جاز وان اخرج  
ان يعرضها اليه وان كان الابن في حقه وهو العاين له من اجل ان المولى ان يحل العتبية فيهما تنكب  
للنكاح الصغي الى عاين ابيه لما تحا من تعامل الاب عليه وحى عتبه بجهها بجه من اجب  
**مسألة** فان تصدق بثلث ماله ثم شاك فلا يجوز ان تكون الصرفة الثانية عاين بجه  
من الاولى عاين في ما كان عاين فقال في حق الصرفة وانما ان توفى بثلثه وقال القاضي  
عبد الوهاب ان تصدق بثلثه لم يفسد لها بجه في ذلك الحال عطية لان تغييرها الا ان قال الخرم  
وعواضه وقال محمد بن جهم الى ذهب ماله بالكل با مرة بجه في روى اختلاف ان اقر ما بين الصدفين



هل يفتي الاول ابي انا معا وقال اصبح في الواضحة المسئلة على ثلاثة اوجه ان فري ما يفتيها مثل الموم والموهر  
كان محمله حمل العفة الواحد فيبطل الجميع وان كان يفتيها فهو ستة اشقي مضى الجميع وان كان مثل  
الشهدين من الاول دون الثاني **قوله** ومن تصدق على يتيم بصدقة وشي ك يفتي ان يور  
مطابقة في ولا يفتي عليه فيمضاوي ولا يفتي كان له شي له وقد تقدم باختلاف في فية لا فان ابو  
الفاطم بن الكاتب وانما احاز الصبي النية لا لا له ولا وصي ما وجب له وكان يعقل امره صح حوزة وصار  
له وقاله احمد بن عبد الله اللؤلؤي واما الوصية في الاباء ما ائنه الصبي بصدقة وبمعها الى غير يجوز  
له بعض الفاسم واشتبه ليس له يجوز وقال بن الماحشون في الحوزة **قوله** وانما اوصى  
المرأة لولدها ما اراد حازها الاباء له ثم اكرها من نفسه واسكن معه فيمضاوي وجبة الوصية ثم يفتي في  
العتبة لان الناسكان على الزوج وان وجهته للزوج ويسكن بها فيما حتى ماتت بهي ما ضية له فانه من  
الفاطم ولو وجهها هو الدار ما سكنته فيما حتى ماتت بطلت العتبة لان تكون قد حازتها في وجها  
عنها عما ارادها من بيتها **قوله** واما الخلع ويتصدق في لهما احد هما على الآخر بالحوزة فيها  
تبع وان كانت تحت مضمنا ويرسلها المتصدق فيمنعها في حواجيج يفتي في الصرفة وكذا لما عرف  
به احد هما على الآخر من غضا وولها وشباب وبر من البيت وانية الدار فله كله جائز وان كانا يشبه  
به جميعا ان افلنا الصرفة بالاشهاد وان يعاين الشهود الفتي ولا على فوه بحينه فانه بن الفاسم  
وان غير الحكم وبه الحكم وضعف اشبه وكذا في الخلع يفتيها احد هما لما في يتكون  
عنها كما كانت في ختم منهما فهو ضعيف واما الاباء يفتي ولده الصبي الخلع وهو في  
مقتضى معهما برواية بن الفاسم ان العتبة ما ضية وبه الحكم وروا اشبه انما ضية اذ كان العتبه  
او الخلع في ختم من الاباء وكذا ان اعطاه ما يشاء استعملها في حواجيج الاله الامر اليسبي  
**قوله** ويجوز ان يهب الرجل نعيمه من املاكه بغيره ولا يفتي في حق وهو يقال للواهب افي  
له بما يكون به نصيبا مما اقر له به لزمه ان يجوز ولا يفتي على الواهب ان يفتي في حق فانه الحيوي  
صح على ما اعاننا لفظا واما على مراعاتي المفاضة فان اقر بها لا يشبه ان يهبه مثله لفتل الوهوي  
في بصدقة ويجوز ان يرجع الى ما يكتب ولا اعطاه الخلع ما يشبه ان يفتي في حق **قوله**  
ومن وهب لرجل بيتا من داره ومع يبيع له منه خلا ولا مرفقا في ارباب الوهاب الذي الوهوي في داره  
يتبع بمرق من مرفق الدار ومن مد خلا ومخرج اوبى او كنيش وشبهه لا باختلاف في لا فيل  
يكون له من لا يفتي في البيت من الدار لان يستثنى في لا المتصدق في صدقة فانه بن الفاسم في  
العتبة وقيل لغيره من لا يشبه انما ليجم الصرفة لان لا يكون له حيث يفتح بابا فيكون له المدخل  
عليه وساب المرافق وهو ليل قول اشبه واختلاف على قول بن الفاسم ان اوفعت الصرفة بمهمة  
وقال الواهب انما اراد ان اهب البيت دون المرافق بقيل لا يصد في في لا يفتي به مثل ان تكون البيت  
من داره فيعلم انه انما اراد ان يهب البيت الى داره وقيل يصدق في لا مع يفتي لان يفتي بالانتماء الى البيت  
لا لا خول اليه من دار الواهب **مسئلة** ويجوز ان يهب الرجل شي حايكه او زرعه فليزعه  
صلاحه او ما ناله امته او غنمه او ما في ضي وعدا من لبن او ما خضه **قوله** من صوب والحوزة في لا  
كله حوز الارض والاصول والامعاء وعلى الواهب تسليمه لا لبا لفا قال ابو عبيد ان وضاهر المروية  
ان لا يجوز ان ما الواهب قبل ان يكون في الاصول في ولا في الضيوع ليز ولا يظنون انما في حوزة  
بمسئلة الكتب فيمن تصدق على رجل بها ثم تخله عشي سفين حسنة انه ان حاز الرقاب فهو حوزة  
قال يجوز في الثمرة يجوز الرقاب فيما بعد العتة الاول وكذا بن حبيب عن مال انه لا يفتي الحوزة حق  
يفتي الرقاب ويكون فيه شي اولين ولا من الوجهين ومثله روى عن بن الفاسم في العتبة قال

فيل

بطل وقول بن حبيب يفتي للمرونة ومثله ثاول ابو عبيد بن الفطاني وخالفه غني في لا وقال الشيخان  
حاز الرقاب وفي الخلع ثم اوجع ليز كان حوزا لما يفتي ولما يفتي بصدقة لا واختلاف في لا يفتي فيها  
ليز ولا يفتي فيها في لا حوز الرقاب لان الواهب رجع في عتقا وهو اكث ما يفتي عليه الان وقيل ليس  
في لا يجوز لان الوهوي غير موجود وقال بن الفاسم ان الواهب ما في بجز جاريته او شاة يجوز الاكث  
تجوز للولد وقال اشبه لا يكون في لا حوزا لابقية الولد بعد الخرج قال الشيخ الاول احسن وعي  
في عتة البن على ان يعلم الغنى للموهوب له واما ما في بكن لاما والغنى فيمضاوي في لا يفتي لا عتبه  
الموهوب لان حاجته اليه في وقت واحد وهو في الامة اشبه لمنع الخلوة وكذا في اشهار توضح يفتي  
ثقة فان جاء وقت الانتفاع بها اخذت عتبه وله ان ياحد ما سقه منها من باع وعي فان يفتي حمل  
والبر ولا يفتي في النسيئة في يفتي الواهب على حوز الرقاب قال بن الفاسم في العتبة ولو اراد الواهب  
ان يبيع النخل ولا يفتي فيها ولا يفتي في لا لان يباع عليه في بلس وفل يحضون ان يباع الاصل قبل ان  
الشيء في يفتي عي جاز في بصدقة الا ان يفتي في **قوله** واختلاف في السقي والعلاج في النخل  
وفي العتبة في الامة فقال بن الفاسم في كتب العتبة السقي والعلاج على الوهوي وقال بن حبيب في لا  
على الواهب قال الشيخ وعي هل يفتي في عتبه الغنى وفي النفقة على الامة وقد اختلف في نفقة الخرج  
**مسئلة** وانما تصدق الرجل بجزية على ابنه الصبي فتبعت نفسه جازله ان يفتي عتبه لنفسه  
ويفتي ان يفتي في وقت الاشهاد بالبيع مع مة الشهود بالصدقة ليل يفتي الورثة يوما ما انه ولج  
الشم لا يفتي وجعل الصرفة جنة **مسئلة** ولا يجوز ان يهب الرجل شيئا من مال ابنه الا على معنى  
المكافاة فان وهبه على عي المكافاة في حق قال بعض المشيوخ روى بن الفاسم في العتبة بين يفتي الرجل غير  
به الصبي او يهبه او يتصدق به او يفتي وج به فقال في العتق يفتي ان كان موسى او يفتي في القيمة لانه ومي ان كان  
معد ما الا ان يجوز لبا في قال اصبح لاحتمال ان يكون حذ في له في حاله لا يفتي ولو علم انه في حق  
به عتفه وقال في الصرفة او العتبه بن موسى اكل او معي اذ تلفت الصرفة بين فاضها بامر صاوي لم  
يلزمه شيء وعي الاباء في قيمة لا وان استعملها الفاضل والاباء عي غي فيمضاوي ولا يفتي في الاباء  
رجوع فان كان عبر امة عتفه الوهوي له مضى عتفه وعي الاباء فيمضاوي ان كان موسى والاراء عتفه  
لان يطول في لا يفتي له ما لو اعترف الاباء وان كانت جارية با عتفه المعطي اع ولزمه فيمضاوي ان يفتي  
للا مال هذا النية يفتي على عتبه بن الفاسم في كتب القسم في المرونة وقال مكى في وابن الماحشون ان تصدق  
الاباء بمال ولده وهو موسى او معي في القيمة ومضت الصرفة فان اعصى بصدقة لا وكان المد  
المتصدق عليه قول في الصرفة بحق واستيلاء او اكل واستيلاء عي القيمة وانع بها الاباء وان مات  
عنه بسماء في بلاء نفسه عليه وان تصدق به الاباء وهو معي وانقل عي في وقت امان المتصدق عليه  
الصرفة عي فيمضاوي وعي على الاباء يفتي وقال اصبح ما فعل الاباء في مال ابنه من هبة او صفة او عتق  
او صرف في القيام والعوان والعص واليسبي لقول النبي صلى الله عليه وآله في مال ابنه من هبة او صفة او عتق  
لا يفتي الا نكحة **قوله** ومن وهب من مال ابنه لمكافاة اب الوهوي با قلح بجز له الرقاب لا  
كلية فان كانت العتبة من ماله جاز له الرقاب باقل فان اتاه الوهوي شي فاع الواهب بطلت تمام القيمة  
ما فتح عليه بما كان فيه وسكوته بانه يفتي انه ما سكت الا لا انتظار تمام القيمة ثم يرجع تمامها  
وهو النكح يرجع في لا يفتي في له ثواب هبة **مسئلة** وهبة الثواب جاز في لان المقصود  
عنها المكارمة وفيما ما على نكاح التتويج المكارمة كور في الغرض وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
من وهب هبة بوا انما الثواب وهو عي هبة واختلاف في الثواب فقال عبد الملك في المولية العتبه  
باسمك قال الشيخ وانما يفتي في شيء طريق خيال الوهوي له وفي لا يفتي جها من حدة المكارمة وقيل العتبه







وقال بن المسيب حين من اول حلقا **مسئلة** والعدل قول المتصدق في العمل والخير  
نحو اول رجل العز ان يكثر الالة **مسئلة** وانه ان الرجل ابنته البكر جاز وجب كالحبة في الحوز وان تكون  
في عقد النكاح فلا يحتاج حيازة في المشهور وقد تقدم في النكاح **مسئلة** في العتبية  
عن بن القاسم في ورثة فام احد هم فام عا صوفة عليه من ابويه وشهد له شهادته بالحوز فوقفه القاضي  
الصرفة حتى ياتي شاهد اخر فلم يات بشيء فحكم القاضي بقسم في الورثة ففهم ثم وجه للرجل  
شهادته اذ قال في جمع المدعي فيما كان ماضي من الصرفة فيما خذ وما بيع اخذ بالثمن  
ويبيع هو بالثمن الورثة يعني له من شهادته عليه عند ان انه مات شي اتي به في له وفردان شبه عليها  
فقد قال ماله فيه مثل ثمنه اذ قال بوجه الشيوخ قوله هذا يعني الشاهد الثاني الاول بعد ان كان في  
فهم المي اذ خلاف ما في صماع اصبح في كتب النكاح من قوله اخذ التي سميت بعد التخييم في ثمنه  
وفي عضو الحكم ومثل ما في المرونة اخذ الم يفي في فيها من الثمن المملوك والمطلوب وقال يفيل منه ما في  
بعد التخييم اذ كان له لوجه وفيل لا يفيل منه كان مملوكا او طليبا وفي في بن الماحضون في الطالب  
بن اذ يعني في اول فيامه فلان عني للمطلوب عمل او بعد ان وجب على المطلوب عمل ثم رجع عنه في  
في تخييم المطلوب فوكان في تخييم الطالب ثلاثة هذه الالة الفياض بواوجه من البيضة عن ل  
القاضي دون من بعده عن القاضي وفيل بل الفياض عن وعرضه **مسئلة** وهذا الخلاف  
انما هو في الفياض بافراة على نفسه بالحي واما اذ اعني بعد التلوع والاعتبار وخوبه  
ان له حصة فلا يفيل منه ما اتى له من حصة لان له فدر من قوله قبل فهو الحكم عليه فلا يسمع  
منه بعد له **مسئلة** قال بن الماحضون في الواضحة فيمن تصدق عا رجل بخرم غا  
باراد المتصدق عليه اثنان الصرفة عن القاضي ليحوزها قال لا يسمع منه حتى يزاره في له  
من ازم عقل وله الغاي او وكيله بحيث يسمع منه ويوزل الغاي عا فدر بعد سبعة وان لم يار  
ولا يسمع من بيته هه اذ ان اثبت حفاء مع اليه ولا توقف الارض ولا في اوها ليطي هل كان الغاي  
عند القاضي حيا او ميتا ولا كن تزوج اليه فان اذ عا ورثة بعد له ان المتصدق مات قبل حوز الصرفة  
واشتوا له بيضة رجعت من اذ والا فقد مضت لها حضا وقال في في يسمع فيسا ولا يطي في امرها  
يشه حتى يفرم الغاي وليست الصرفة في الحكم بها عا الغاي كفي هذا من الحفوف والاصح يسمع من  
بيته ما ا اثبت الصرفة او فبها و اها ليطي احيو يوم الحكم ام ميت فان كان حيا اخذها والرجع  
عنه اذ قال بن حبيب وقول بن الماحضون اذ البر لانه عا الحياة حتى يثبت موته **مسئلة** ومن  
تصدق عا رجل بدار ثم باعها قبل فخر المعلي بان علم المعطي بالصرفة فلم يقبضها حتى يسمع  
وكان الثمن له وان لم يعلم به فقي البيع في حيا المتصدق واخذها فان مات مالا في للمعطي يثبت ام  
لم تبع هه قول بن القاسم في المرونة وقال اشعب ان خرجت عن المعطي بوجه ما وجب عنه فلا شيء  
للمعطي وقال سمعون وقول بن القاسم اذ لان المتصدق في حكم عليه برفع الصرفة وهو متصدق في بيعه  
قال بعض الشيوخ في المسئلة خمسة اقوال احدها ان المتصدق في المرونة الثالث ان المتصدق عليه اخذ ان  
قاله لشعب في المرونة والثاني قول بن القاسم المتفرع في المرونة الثالث ان المتصدق عليه اخذ ان  
يعطيه الحيازة فان لم يعطه له قاله في العتبية الى اذ اخذ ان يعطيه من المرونة ما يمكنه فيه العز  
فان مضى له الثمن الحيازة عن هذا شيء له هه الخلاف في البيع بوجه الصرفة واما الصرفة بعد  
الصرفة فما خالف فيه عا اربعة اقوال فاولها قول بن القاسم في المرونة ان اذ اخذ من الثمن وان فبها  
فبطل الاول اذ لم يواظف قول لشعب فيها الثاني اخذ اخذ في المرونة ان اذ اخذ من الثمن وان فبها  
او لا يلج الى اذ يعني بغيره من المرونة ما يمكنه فيها الثاني اخذ اخذ في المرونة ان اذ اخذ من الثمن وان فبها

بعد الصرفة وانما امر المتصدق مقام المتصدق عليه قبل الحوز وفقت الصرفة فان صح حكم عليه في اذ ما  
يملك وقال لشعب في المرونة يفيل له لان يملكها فان صح كان له الجميع وان مات مالا في الثلث وقال  
في بن عمر الحكم وسمعون يفيل على الم يفي في الصرفة كالحصبة وقيل بغيره فان كان مالا في ضا  
عند ما يفيل عليه وان كان خفيضا قضى عليه في ثمن العفل كالم في عتبه بن القاسم **مسئلة**  
والاعتصار في العتبية دون الصرفة والنظر في الاعتصار في اربعة امور احدها من له الاعتصار اثنان  
على يميني بعد الجوز الثالث ما يتعلق به من حق لغير الموهوب الى اذ الوقت الذي يفتي فيه والاعتصار  
في صرفة وباهية اخذ كذا في لالة او توسع او لوجه الله تعالى اوله رجم وبقول ماله في العمل **مسئلة** والاعتصار  
العمل العتبية وان حضا في لوجه الله تعالى اوله رجم وبقول ماله في العمل **مسئلة** والاعتصار  
يع من الا فوا واحدا واختلاف في الام والجر والجر فقال ماله وابن القاسم بل ان يقتضي لان يكون  
وله حاي وقت العتبية فيهما مكي او مكي في ولاية فلا يقتضي وقال بن الماحضون في الواضحة ان اذ  
له الالة العتبية او الوصي او عو نفسه ان كان في امة لم يقتضي ها واذا لم يملك في حيا العتبية من يرها وانما  
الجر والجر في روى بن القاسم عن ماله انهما لا يقتضي ان وروى محمد بن اذ لم يملك لهما **مسئلة**  
وقتضي العتبية وان تجر مكي سوق او بين بن يامة او فقه وقال اصبح اخذ اقبى البكر في له يقطع الصفة  
واختلاف اخذ اخر في عبي قال الحكم والظاهر انه لا يمنع لان مضى في له عا الواضحة **مسئلة**  
واختلاف اخذ اخر في حيا رية فوطيها الابن فقال ماله وابن القاسم في الجوز قال بن القاسم وبقول  
ربان في دعواه الوصي وقاله اصبح ويحي بن عبي وقال الحكم ومي في كتب حجر له ان يقتضي وان وعي  
ابن رفاة مكي وابن الماحضون قال بن الماحضون وتوفى فان في رجمها عت العتبية وان لخص  
بها عمل اعتتقت **مسئلة** وانه السند ان الابن او في و في وقت البنت لاجل العتبية امتنع بالاعتصار  
وقال بن عا يزار لا يقطع العتبية بنكاح الابن لانه دخل فيما يجره في ماله في البنت **مسئلة**  
وانما امر في الاب او الابن امتنع عن ماله روى عنه لشعب في المرونة ان لالا ان يقتضي وان كان في حيا  
وروى عنه انه قال ان كان الابن هو لم يفي في امرها قال الحكم وعاقول بن تابع ان للمسلم ماله من امر  
وله في ماله وان كان لا تفرع حيازة لغيره يكون لالا ان يقتضي في ماله **مسئلة** وانه  
امتنع الاعتصار لاني فلي في نكاح فونع الطلاق في بعد الاعتصار واختلف في امتنع لم يفر الاب  
او الابن ثم يفر في حيا بن حبيب عن ماله ان لا يقطع العتبية ولو كان بعد مرض ساعة وبه الحكم وقاله  
بن الماحضون واصبح وقال العتبية وان عا يزار وابن القاسم ان اذ حيا رجة العتبية ومي في سمعون فقال  
ان امر في ماله في يقتضي فان كان له الاعتصار وان مرض الابن كان له الاعتصار **مسئلة**  
وان كانت العتبية بعد التزوج او الم في والاستتابة كان له ان يقتضي وقال بن الماحضون ليس له  
واختلاف في اعتصار الاب ان كان الابن او البنت معن حيازة في اعتصار الام اذ كان الولد موصي  
اوله ا موصي او موصي واختلاف ان كان الاب والابن في في مالا عا اعتصار الاب من ولده اذ كان  
في اذ قال لشعب في المرونة وبع اعتصار حيازة عا الاب ان كان الابن موصي ولا يبيع ان كان حيا  
غيره لان العتبية له صرفة ويختلف ان كان في اقبى اقبى اقبى فقول سمعون لا يقتضي في النكاح عا المعروف  
من المعز في انما يقتضي **مسئلة** وان كان الابن موصي اقبى اقبى اقبى في النكاح عا المعروف  
الام لان الم اقبى وقت العتبية وان كان له اقبى يوم العتبية فلم يقتضي **مسئلة** ومن اخذ ماله  
لرجل موصيته وكسوته من اجرة عمله فانه في له اقبى في النكاح عا اقبى اقبى اقبى  
فله عا الصير فانه بن الماحضون وبه اخذ بن العطار وغيره وقال بن النجار روى عن ماله في بقة  
النكاح ثلاثة اقوال احدها ان بقتة عا سبيل والثاني ان عا مال العتبية وبقتة ماله في بقتة



باب في العارضة

۱۷۱

[illegible]

كتاب المرواني وما دخل فيه

والاصل الذي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انتم انتم به يزالي اجل عصم ما كتبوه والذين على  
ضمين منه ما اصله معوق كالنقاص والجمالة ومنه ما لم يكن له وهو ما تضمن منه ما هو غير عوض  
كمنفعة الولد والوالد غير عوض وهو نوعان منفول وعين منفول كمنه في الهياكل والجارات والتمانيه  
كالصداه والخلع والكتابة وارسل الجراح والويلات **مسئلة** والفرض جاز في كل شيء الا في الجوارات







المكان

الثاني ان كان غشله لا يخفى منه في الماء في العقيقة لان الفاسم انما اراد ان يخرجه من سحره فقال له  
 الطالب اخاه ان يحمله في يديه فاحمله في حمله به قال يتركه السلطان في الماء فان رآه الاجل يحل فحل ان ينفخ سحره  
 ليدخل المكان فعليه ان يحمله حمله والا حمله به باله ما بين يدي السحر فربما خوف منه قيل الاجل يحمله ولم  
 يترك في الحرونة هذا المسئلة عينا وقال بن ابي زياد في مختصره في يديه ويحمله وكذا لم يترك في يديه في  
 مسئلة الفكاك في الزوج بن بل سعي اقال ينقل الى سعيه التي في يديه في يديه ضالزوجه فتدبر له قيل معه  
 اليها او ياتيها فحمل على يديه لها ومعهنا بحث عينا ان رعت ان يديه في يديه فانها الى ابعده من سحره  
 وفيه من تنقمة فيخلق بيضا على ايمان التمتع **مسئلة** من تحمل من جل الى اجل فالحال عليه  
 ان ياتي به الى اجل ولتريه من الغد فقال بن الفاسم في العقيقة الحمل ضامن للمال حيز لم ياتي به الى  
 الاجل قال بعض المشيوخ اعمال بن الفاسم هذا الشئ ط خلاف رواية عن ماله في كتب الخيارات من الحرونة  
 في التبع يبيع الصلحة كان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فان غابت الشمس من اذرها ولم ياتي به لزمه  
 البيع قال هو يبيع متى ولا شئ اظه خلاف موجب الحكم ولم يترك حكمه اذ اوقع بفعل يفسد البيع  
 وهو مقتضى ما في كتب حجر وفيل يبيع البيع ويحل الشئ ط كمسئلة ان ياتي بالشئ الى اجل جزا  
 يقول بن الفاسم في مسئلة الحمل جازعا قوله اشترى في مسئلة الخيار فان البيع يلزم المشتري في  
 بيعه الشمس من اذرها ايام الخيار والحار في يديه ما قول بن الفاسم انما كان الحمل بعد العقيقة ان  
 يطر الشئ ط ويتلوه الحمل بعد الاجل ومنه قيل ان الحال يلزم منه بعض الاجل كما في الثاني ان  
 الحال يلزم منه بعض مورا العلوم الثالث ان الحال لا يلزم منه الا بالحكم بعد التلوه كما ان الحمل لا يوجد  
 ولا يترك في شئ **قوله** وانما كان الشئ ط في عهد البيع بفسد البيع على الخلاف في الحالة  
 الفاسم في المشتري في البيع **قوله** وانما اذبح الحمل الغريم للكلاب بوضع يده ولا طامح  
 فيه او بوضع يده الغريم على الاعتناء منه لسلطانهم تنفقه الحالة بخلاف موضع فيه حاتم ونقله  
 بالاحكام قال حجر بن اوان كان لا يبيعه للكلاب فيه قال ابو عمر في الكلب وليس عليه ان يفي في مجلس  
 الحاكم ان شئ من له في ضمانه وانما الشئ ط ضامن الوجه انه مصروف في اخفاء بلا يبر له شئ طه  
**مسئلة** بان شئ ط يحمل الوجه انه يضمن وجهه خاصة واشئ ط عليه من المال له شئ طه وعليه  
 احضار الغريم فان غاب اجل في طلبة من يثبت عنه في البلدة ويصافى في منه انما لم يعلم حيث هو واخلاه  
 له اعم في موضعه فقال اصبح يطلب مبيد اليوم واليومين وقال بن الحاضون ان جعل مكانه لم يترك  
 عليه طلبة وان عي في مكانه خرج في طلبة انما كان على ايام الاليه بالبحر المتفا حشرجه فاما مثل اسفار  
 الفاسم في حجر او بمرسل او بوجه عنه قال بن حبيب والشئ ط ونحوه من اسفار الفاسم في او في العقيقة عن  
 بن الفاسم ينقل في سحره الحمل على فخر عاين ان يترك عليه وقال حجر بن حبيب الحكم اليوم له السلطان  
 بان جاء به ولا حبسه حتى ياتي به فان خرج طلبة شئ ط فم وزعم انه لم يحل شئ طه عليه فانما لم ينقل  
 منه تقصير في انما اعرض له مرة فذهب في الى الموضع الذي هو عليه ويحي واشئ طه عليه ان يحمله انه  
 ماض في طلبة ولا يبر في له مستغنى اقاله بن الفاسم في العقيقة وهو مقل قوله في الناجي على  
 تسليم كتب وقته خالقه غير في الناجي فان النجى ويلزم عا قول الغني ان يترك الحمل انشاء وصوله  
 وقال بن الحاضون ان كان فاسد راعا احضاره حتى كره حرق غائب الشمس ففقد وقال في الميسوط  
 هو ضامن وقال بن الفاسم في كتب حجر انما يلزم في موضع في يديه الان يتهم في يديه وليس في يده  
 ما بين الحاكم قال النجى وانما افوت الناجي في نفسه وانه لم يترك احضاره لزمه عزم ما عليه  
**مسئلة** ومن نخل الرجل بوجه غايي او بما عليه لزمه وبنا يلزم الحمل بشئ طه الابعة اثباتا  
 الطالب حقه وانما اثبت في له ان لم يحمل احضار المطلوب فان عي عن له في ما ثبت عليه انما بين



لأنه في مال خاصي فان عجز المحمل له بالوجه عن اتيان الدين قبل فقهه به وزعم ان المحمل هو من له خلفا الممل  
انه ما بين له قبله حقا وبقيته على العلم لا على التمسك فان خلفه به وان نكل طلب الطالب ان المحمل هو من له  
قبل الخدم وغيره من وجه المحمل المطلوب واخره غم وان ذكره خلفه على الانكار ومع وجه المحمل على  
**قوله** واذا كان المطلوب منكم للمحل فيتمحل به رجل على انه ان لم يكن به ضمن المال لم يكن له  
لم يكن له عا اثم نفسه كان له على رايان يشك حقه بيمينته وعقله اذ اقال المحمل عليه وعلى فان لم يور  
الى وقت كذا بالحق فليو قلا شيء عليه رايان يشك في لا يمينته واختلافه اذ اقال الكليل جبر الخيالة  
اذا كليل الى عنة او الى اجل فان لم يور به ما ناضا من المال فقال في الحرونة ان اياه بحدته لا قبل ان يور  
السلطان عليه به وقال في الموازنة ان اياه به في اليوم نفسه غم **مسألة** ومن ضمن لرجل ما  
يشك له على فلان لربه وليس له الرجوع لانه مع رايان من نفسه فيسكن به وكذا ان قال له لا يسكن  
فلان ما ائتمنه به الى وقت كذا اياه ناضا من لربه من لا رجوع عنه فان لم يوقت له لا وقتناش  
اتاه فلان بعامله شيء وتبين امته واعلمه انه قد رجع عن ضمانه لم يكن به بحدته لا شيء ومن ضمن  
عامله فلان يجوز **قوله** ومن اياه على رجل حقا فقال له رجل انما جمل به فيما فلان ما نكر ان يكون  
عليه شيء فلا شيء على المحمل الا ان يقيم الموعود عا **قوله** ومن خاص رجلا في  
مال فقال له واثر ما فاض له به عليه ما ناه به جمل فاض له به ما ناه به باخنة من الضامن **مسألة**  
ومن شققت على رجل بغيره وفلان انما جمل به فقال ما له في العتبية شققة عنة على جازي على الخدم  
ويؤخذ ما اقر به انه جمل به وقال بالفاسم ان كان المطلوب ملجا جازي شققة عنة وان كان على ما لم يور  
قال بحدته الشيوخ والاختلاف في جواز شققة عنة على الاختلاف في لزوم الجمالة انما كان النبي عليه  
الجمالة منكم اقبل نكته الجمالة ويحب عليه الخدم ولا يورح على الخدم رايان يشك عليه الحق وهو  
قول بن الفاسم في رواية يحيى عنه وقبل لائل من الجمالة وتاوله بخصم على الحرونة وليس صحيح  
نكته الجمالة وتاوله بخصم على الحرونة وتاوله بخصم على الحرونة وتاوله بخصم على الحرونة  
ان الجمالة لائل من وفلان اقر الخدم بالحق حتى يشك عليه واغامه بخصم الفاسم من قوله في الحرونة انما  
ثبت ما يابحه في مسئلة من قال ناضا من لربه با بحدته فلا ناه له ايضا صحيح لانها مسائل مفتحة  
**قوله** ما ناه اقال الرجل انما كليل عا في نيل عا فلان وهو معتر لزمه غم عا ما به وقيل لا يور  
وقيل يور من عا انما كان معه ما وانا اكان معك اوان قال رجل عا فلان ما به فقال رجل انما له عا  
فقال المطلوب له على ما به في نيل لم يورح الكليل الخدم الا ان يشك عا المطلوب باليمينه فوا واحدا  
بمن له من قال لرجل انا ناضا من لربه با بحدته به فلانا

**باب في اليمين**

ولا اصل فيه قوله تعالى وان قطع عا سعي ولم تجزوا كتابا من عبادة وهو جازي في السعي والحق ومنعه  
محاضر في الحق لم يصرح رايته والحق عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى رطل ما بين رهن فيه بعره  
وهو بالحرية اذ جبه الخمار ومصلح واختلاف في ضمان الرهن اذ اضع عنه المحل فقال الضامن هو  
من رآه من مطلقا لقوله عليه السلام الرهن من رآه له غنمه وعليه غم به وقال قوم ضمانه من الرهن  
مطلقا وقال ما له رحمه الله ان كان معك بخرى عليه ضمانه من المحل ثم وان كان مما لا يتبع عليه ضمانه  
من ربه **مسألة** واختلاف في اضع الرهن ومع ضمان الرهن ولا الرهن في ضمانه فيمنه فبيل يكون  
الرهن بما فيه ولا يخرج احل حقا بالحق شققت لقوله عليه السلام الرهن بما فيه انما احل وعقبت فيمنه وهو  
قول بن الفاسم واشتبه قال بحق الشيوخ وهذا مما لا خلاف فيه في الخرب وامان على قته فيمنه ما تضم  
بشانه ان الفضل وان اختلاف في صفة حلق المحل عا ما بين كس من صفة ولزمه فيمنه قلة الصفة ومن اعل

العلم

العلم من قال بحدته الرهن بما فيه انما اطلق كان سما جازي اياه ما من يمينه عا تلحقه اياه وعالجاته قول النبي  
صلى الله عليه وسلم الرهن بما فيه ومفهم عن فالرهن به بما فيه انما اطلق فيمنه مثل الدين فاكثروا كانت فيمنه  
اقرار المحل بحدته الرهن بيمينته حقه **قوله** وان اختلفا في عا اقرارهما الى كونه من المحل ثم ولا خلاف في  
عدا اقراره قول من عا الى العدة اقاله بن الفاسم في العتبية وان اختلفا في العدة التي يوضح غمها فقال في  
بن عمر الحكم يحمله القاضي عا بن عدل قال المحل وليس بالسوا رايان يقول قول الرهن انما عا الى ثمة  
بانه ماله وعوا نزل حقه وان خالف المحل بحدته رجع لامي الى الحاكم **مسألة** فان عا الى رهن  
دارا بالقيض فيها ان يعلما بها ويجوز المحل بحدته الشققة ويشترط اياه ويرجع الى رهن عا الى اياه  
الرهن من حيث من الرهن فان كان الرهن اياه او عا بما ناه به المحل بحدته اختلفا فيما رهنه فبيل  
بن الفاسم في العتبية الغول قول المحل بحدته عا ما لو كان حيا فان المحل بحدته فيما يورح فيما يمينه ومن فيمنه  
الرهن فان كان المحل بحدته من عا رعا بيل ان يكون ساري هائل الرهن او لغيره فان كانت شققة يمينه  
ومن ضمن لرجل ما يجوز فيهما مع رجوعه عن نصيبه ووضع عا على الشققة او اوجه او عا على المحل بحدته وعوا  
كان الرهن عا ارا او عا او ثوبا قاله بن الفاسم ووافقه القتيبي فيما لا يورح به كاله او العمام وخالفه فيما  
يلين به كاله او ثوبا قاله بن الفاسم ووافقه القتيبي فيما لا يورح به كاله او العمام وخالفه فيما  
يكون حيا المحل بحدته لم يكن حيا فان كانت جميع الدار الى رهن من ضمنها ورجوعه عن جميعها للمرئش  
فان لم يورح واختلفا اذ ارجع يورح عن نصيبه فبيل والفضل بان لا ليس يجوز لان بفسا سمع الدار ويجوز  
المحل بحدته النصيب بيمينته وان كان الرهن عا بناني او دارهم طبع الى رهن عليه وفيضها المحل بحدته وان  
كان الرهن عا فبيل المحل بحدته ما لمعانية وقيل الرهن عليه وان كان الرهن عا او كس ما كتب فيه مضافا  
المحل بحدته الحيازة وان تطوع الى رهن عا الارض او الجنة باليمينه وتطوع الى رهن عا في ذلك  
ايضا حوز الاني الارض مضافا الجنة احسن قال القتيبي واما الاصل الا الاول السبق اذ ارهنها عا ان تبعا  
بموضعها في من له الاصل او التمسك وكذا له الارضون والشي والبساتين **مسألة** وان تساق  
رجل من روجه سلبا ورهنها جارية بحدته اقراره ما له في العتبية اذ اقر بحدته سلبا فقال بحق  
الشيوخ هذا تضعيف لحيار بن كوز مع في من واحد وهو خلاف قول بن وهب ومخفون وكذا له  
اختلف في الصفة فيتمحل من عا كذا اذ اقول جواز في اليمين والصفة قاله مخفون لانه انما رهن الحيازة  
عاملة في الرهن جازي الصفة والقياس ان عا عا جازي فيهما وهو قول ما له في هذه اليمين لانه انما  
ضعت الحيازة في الصفة باولي الرهن والثالث الذي في بين الصفة والرهن وهو قول بن الفاسم في العتبية  
**مسألة** واذا اكثر المحل بحدته ارضه رهنه رايان الرهن لرجل كذا اياه الرهن من المكتبة وسكنها فبيل  
في الحيازة عا المحل بحدته لا المكتبة من سيب الى رهن كصريفه الملاصقة او في يمينه فانما  
تخرج من الرهن عا المحل بحدته من الرهن للمقيمة التي خلقت في الرهن وان اكان الرهن جازي عا يورح  
عدا اقراره ان ياحقه مضافا في بيل الرهن فان ارا حري الدين اخته مضافا جازي في  
العتبية ولا يجوز ان يورح الى رهن عا يراي الرهن ولا اخيه ولا امه ان قال مخفون في الارض معناه انما  
كان صفي او كان كس يمكن مع ابيه ولو كان كس اياه عا بالسكناء جازي وقاله بن الماحشون في الوافقة  
والقياس ان يسكنوا الصغير والكبير في جواز الحيازة انما اكانا با يمينه كس كما يسكنوا في الجاهل اذ  
كانا ساكنين معه وكذا له الزوجة والاخ انما اكانا با يمينه عن الرهن او كانا ساكنين معه عا اذ لا يمين  
غير موضع سكنهما في جازي ناه **مسألة** وقد تقدم ان ما لا يتبع اطلاقه عن الرهن كالحبوان  
والعفار فيضمانه من ربه وما يتبع اطلاقه كالحبلى والحياء فيضمانه من المحل عا تلحقه الا ان تقوم  
يمينه بطلاقه فيضمانه عن بن الفاسم وبه الحق وروى اشتبه عن مال ان المحل بحدته خاضا واختلفا اذ اشر











ان يحل ما كان في حقه كاش مما باعه به ويجعل لفرقة كذا ان تخرجه ما باعه به وقال بن داود لا معنى له  
الراهن لانه ياخذ ما اقر به المرتفع من الثمن اذ اختلف الصفة وانما يصح ما ذكرنا في بيع واحد منهم ما  
صاحبه انه يعلم صفة ما اخذ في بيع ما باعه به المرتفع وطأه الكلام خلافه **مسألة** وان كان  
المرتفع على بر كراية فبعضه الى الراهن والمرتفع يقرضه فباع وهو مما يباح عنه ضمه الا ان كان الراهن  
كفاه الذي وضع يده المي تفرق في يده لهلاكه من كان فيه فضل ضمن العدل الفضل للراهن  
ولو كان الراهن جارية لم يجرعها العدل الى الراهن فوطئها حملت فقال بن القاسم في العتبية ان فان لم  
مال اخذ منه الحق فيمنع للطالب فان لم يكن للراهن مال اخذ من العدل فيمنعها يوم الوضي وانعزل  
الخير بما اعهده فان لم يكن للراهن ولا للعدل مال بيعت الامة بعد الوضوح ونقض حق الغريم فان كان الدين  
اقام في بيعتها بيع منها بقره وعنف ما بقي والولد في كل حال واخذت اذا كان المي تفرق لم يعلم بوضعه  
فان لم يلقه القاسم بل لم يعمل وهو يباح حتى يفسد كل جارية من الراهن ويكون العدل ضاماً فان كان  
له مال ضمن في بيعتها وكان مع الثمن ما فيها وفيما يمس المير من حال السوء وكانت القيمة للمي تفرق قال  
محمد وعيسى بن داود ان لم يكن للعدل مال كان المرتفع في الخيار اسموه الغرماء وروى اصبح انه اخذ بها  
وقال بن القاسم وهو ان المي تفرق بالرد فان على ملازمتها بل اختلف قال بعض المشيوخ وان حلت الجارية  
نقض فان كان للراهن مال اخذ منه الحق وكانت الامة له ام ولد وان لم يكن له مال فقال في الرواية توضع قيمة الامة  
يوم الوضي من العدل بل ان يكون اقل فيوضع منه من الراهن ويبيع للمي تفرق ويبيع به العدل  
الراهن فان لم يكن للعدل مال ولا للراهن مال فقال في الرواية تباع الامة بعد الوضوح فان كان الدين اقل منها  
بقره وعنف ما بقي في يد الايو جند من يرضى منها بقره حق الغريم فيبذلها كلها فيفض المرتفع  
حقه ويتصدق الراهن بالفضل لانه ثمر اوله وقد قيل ان تباع كلها وان وجد ما يستأجر منها بقره حق  
المي تفرق من اجل الضمان في يخل عليها في تبغيض عتقها قال بن المواز وان تباع ان كان الحق موجلاً  
حتى يجل الاجل هذه هي الفولان الراهن لا يخرج من الراهن باسلام العدل اليه الى الراهن وهو قبل اصبح وان  
على الفولان ان يخرج من الراهن ما تباع وتكون جده له ام ولد وتبع المي تفرق بحقه الراهن والعدل  
اولها يسار فان اخذ بقره العدل رجع به العدل على الراهن وان اخذ به الراهن لم يرجع على احد وقوله  
انه يعق من الامة ما يفي بعد حق المرتفع هو ما فيا س قول بن القاسم في كتب امهات الاوكام وعلى  
قياس قول غيره بيفاء الباقي بمسما ام ولد في ارض وما بيع منها حلت وامان وطئها الراهن ولم  
تعمل بغير القول بان تباع من الراهن يكون المرتفع اخذ به وعلى القول بان يخرج لا يكون اخذ به  
**مسألة** ومن قال الرجل سليف كذا او كذا انكبه او ابيع به او اوتبع به من سلفان فقال نعم  
لزمه انوما بن داود اقول المتسلف كذا لانه اذ خله في عهده بان اراح الرجوع قبل ان يعقل المتسلف  
ما ذكره فليس له كذا وتلزم منه العدة ان اقبل المتسلف كذا بان سله السليف في يرضى له سلفا فوعده  
في تلزم له العدة **مسألة** وان اخذت من الدين عنده يرضى ما او عفا رايها فبعضه في  
يسعى به اذ اعند بن القاسم وان شئ في السكنا واجازة اشقبت ويجوز في اليسر ان يحل له ثوبا  
من دينه عليه وشبهه له **مسألة** ومن عمل بيا عليه قبل اجله وهو عين في الطالب على اخذ  
قال بن القاسم في سماع ابي زيد وكذا ان جاءه ببعضه بعد عمله فانه يرضى على قبضه وقال الشيب  
هذه امان الغريم عهدها ولو كان ملياً على الطالب واحي المدين عاهد مع الجميع **مسألة**  
فمن تقدم له لباي ان يكتب في الدين مائة في الاقضاء وفي جميع اسباب جزاء المعاقلة  
من غير وفاء لانه ان المدين انما عليه ان يقر بعد الاجل او وهبه الدين او غير ذلك من المعاقلة  
التي توجب اليقين فلا تنوجه على الطالب يمين **مسألة** وان اشهد بالدين في مائة ولم يشهد بانه

فبيع

فبيع السلعة ثم تنازع في قبضها فقال البايع فيه فضله قبل الاخذ بها وانما المتبايع فان تنازع عاين  
الاشهاد حلقه البايع ومن دله ربه اليمين وان تنازع عاينها القول فلان عليه رواه اصبح عن بن القاسم وروى  
عن بن سفيان انه يقول قول المتبايع انما كان له شئ ما وان لم يكن شئ ما لم يقبل منه قال وعنه بن القاسم يقول  
القول قول البايع في قول كذا **مسألة** وفي بيع الدين ان يوصف ما وقع به المعاملة للاختلاف  
في ذلك فقال بعضهم انما يبيع الوجه الذي وجب به الدين وانما المتبايع يبيع منه وقبضه لزمه له وقال  
بعضهم لا يجوز له حتى يتبين اصل ما وقع به التبايع لاحتمال ان يكون غير جائز وقاله القاضي من بن سفيان  
قال اصبح بن سفيان وبه القضا والاول ابيس وقال محمد بن عمر الحكم انما اشهد بشاهد ان ان ليلان عاقلان  
مائة دينار لم يبع يبعك بشهادة تهما حتى يقول انه في السلعة او اقر عنقا وشهدا ما شهدا به لان من يبيع  
البيعة المستوي يوجب له ثبوتاً ولو قال من في سلعة في الزمة التي حتى يقر انه في السلعة وكذا انه خاض  
ليمان ثوبا به ربح لم يجب له ثبوتاً بل رد الثوب فحلفا وكذا في جميع الصناعات وقال بن القاسم  
في المعاملة ان كان البيع بالثمن فبها البايع امانة اليمين ببيع السلعة الا ان يكون الامن ويبيع من  
الزمان ما يجل به كذا في الحنفية في حلقه البايع وبه او اما ما يتاخر الضمي فيه بينهما مثل البايع والجمعة  
وشبهه له في حلقه البايع اليمين انه بعهده وعن اشعق ومحمد بن عمر الحكم يصدق المتبايع انه يبيع السلعة  
وان اشهد وقال بن القاسم في العتبية فيمنع باع سلعة بشئ الى اجل فقال المتي في بيع افضها وكذا به البايع  
قال ان اشهد له بالثمن في حق فبها السلعة قال اصبح وحلقه البايع ان كان يقر في البيع والافلاير عليه  
**مسألة** وقد تقدم ان اليمين لا يجب في الدعوى الا بعد ثبوت الخلطة في دعوى الصلابة  
او الود بحد او الفراض او المي كذا وفيه ثبوت في القول وليس الجارية المحجدة ولليد الاسواق ولا الهيم ان خلطها  
وبها الا البيع تسمية او توكراة فقال بن القضا والحقه لا يجب ثبوت الخلطة بين الاب والولد وما يحتاج  
الى الخلطة فيما ادعى على الصانع انهم استصنعوه ولا فيما ادعى على اهل الاسواق انهم باعوه بما  
يتبين فيه فان ادعى على غيره في غير التجارة فلا بد من الخلطة ومن فاه له يمينه بحق عاقل يجل حلفا  
المطلوب فبهي كالحكم ولا تجب عليه بين الا بعد الخلطة وقاله بن القضا وحكم بن القضا انه يحلف وهو  
قول بن تاج **مسألة** وان ادعى اوارى ان لايه حلفا قبل رجل المتحلفه في خلطة وقال بن كنانة فيمن  
قال بعهده موته ليمان عن كذا ما فوضوه ومات ان للورثة ان يباعوه وقيل لا يلزم من بيعه له فوضه محمد بن  
عمري في فاني الحرة المتي وفيه قال بن حبيب لا تجب اليمين الا بعد الخلطة الا في ثلاثة الصناعات واهل النخ  
والتي يجرى بها ان له قبل رجل في يبيع الرجل بلا خلطة ورواه اشعق وابن تاج عن علي بن الجهمي المجموعة  
والعتبية فان نكل في بيعه وقال اصبح في الشمالية ان نكل حلفا للورثة قال بعض الغر وبينوا اختلاف حل له تخليه  
في ماله له فقال جماعة من اصحابنا انما يحلف الا بعد الموت لورثته فلتسأله حلفه في  
مرضه له لانه ليس في حال تهمه فيمنع على باطل وكذا في حلفه في حلفه من مرضه حلفه بن عوا  
عليه في المي حلفا لغيره وجب لغيره حلفه كما لو كان بينهما خلطة فانه عاقل فاحلف حلفا حلفا  
وانقطعت تلك الخلطة ان له ان يحلف به عوا الاول وكذا لو ادعى عاهد فانه عاقل فاحلف حلفا حلفا  
حلفا بطله الدعوى واذا لم يكن له لجله اصحابنا وفرقهم ان اصبحت يقول خمسة تجب عليهم اليمين بلا خلطة من  
الثلاثة الاول والرجل يمي في الرجعة فيقول عن موته ما ليس بحلف وان كان بلا عاقل والغريم يتهم  
يلزمه انما استوعده رجلاً ملاو عن اصبح ايضا ان الذي يجلون بلا خلطة سبعة المتحلف والصناعات  
والتي لم تكن تاجر حم والرجل يمي في الرجعة فيقول له البايع بعتك بكذا والرجل يمي في  
السهم والضيعة يمي في ما من استصفاه والرجل يمي عن الموت ان له قبل ليمان كذا قال اصبح والقضاة  
تجب في الدعوى في خلطة وخالفه الحنفية ومي في الصناعات واهل الاسواق وقال لا يمين عليهم في حلفا حلفا حلفا







[illegible]

قاله

فانه مال في كتب الصلح واجازته احرز من عيب وهو الاختلاف اما هو اذا كان ارتقا في اصل البيع  
واما بعد العقد فلا خلاف في جواز رد وحكي عن المحققين عن الفاسي ان ماله انما في البيع  
لانه تضمن في الرهن وما تضمن في الاجارة بكرة اجتمعا فعلا للشك فيما يكون الحكم فيها الواء  
التي تضمن ثلثها واما الحيوان فقد اختلف فيه في وجوب ضمانه على المثلث انما عائلته فلهذا  
فوليه هذه المسئلة على قوله ان المثلث تضمنه وضعت على بعضهم بان ماله كافي بزمانه انما في ذلك  
من اجل ان كابر في كفي في جمع اليه ولو اداء المثلث ثلث الثوب لو كان يخلط في ذلك حكم الرهن  
فلا يبعد في ثلثه وقال القوضي انه ينبغي في ذلك ان ينظر الى القدر الذي يذهب منه بالاجارة مثلاً  
يقال ان الاستوى بشي ان ينقصه الربح فيكون قدره غير مضمون بانه مستأجر وثلاثة ارباعه  
مضمونة لانه من تضمن وليس له ما يصح كانه يحتاج منه ربع الثوب وارتق ثلاثة ارباعه وانما يحتاج  
جميعه وارتق جميعه فاما ان يحكم في الضياع بحكم الرهن او بحكم الاجارة والصواب تعليل حكم الرهن وان  
يجب في قيمته يوم الحكم **مسئلة** فان وسع الراهن للمرتق ان ينقصه بالرهن بعد العقد  
في لانه من حرية المدين **مسئلة** ومن اشترط منفعة الرهن شيئاً او اداء ان الشئ ضامه  
نظر الى ما توجب منه الاجارة فان كان قدر الربح كافي ربحه غير مضمون بانه مستأجر وباقيه مضمون كانه  
من تضمن ويبقى عنه قدر الربح من الاجارة وينظر في ذلك القدر من الجملة فيجب جمع يعني من قيمة  
سلعة التي باع وان لم يبق بعد اداء الضياع الا عند الاجل كان مستوفياً للثمن السلعة لانه يصدق عند  
الفاسي ان الضياع كان قبل فبما به على الصلة في باب الاجارة خلافه **مسئلة** ومن ارتق رهن  
شئ فنظر في حكمه وزعم انه قدره الى ربه فان تركه له ربه فانه يملكه بانه ما قبضه ويضمن المثلث في ذلك  
الشيء وسواء منه في المينة او في بيته وحراً للاختلاف فيه في المذهب الا ما دفع في صمغ ابي  
زيد فان فيه لبلا على انه يصرف في اداء الرهن اذ فيه في بيته وهو بحسب قوله انما تكفي على ماله لاجاب  
عليه فتبي المسئلة **مسئلة** ومن ارتق مضموناً ما يقر فيه فان وسع له ربه في ذلك بعد العقد  
يقال ماله لا يجزئ كان الرهن في بيع او في ضمان بل في رهن وما قاله في ارتقان المحب فيه على وقد  
اجاز في كتب الاجارة اجازته فينبغي ان احراز يجوز ارتقانه في البيع بشئ طان في ابيه في السلعة  
**مسئلة** وانما كان للغير من قبل في حقه فلا بأس في حقه بانه عليه في الدين الذي له قبله  
وكذا لو كان الدين على ابيه جاز ان ترهنه وحيازته ان ياحته الى تضمنه في الحق ويجمع بينه وبين الغير  
فان لم يقر عنه في حق يجمع بينه وبين الغير وما في بعضه البينة الا يفيض حتى يصل الى الرقة  
بأنه كان متصرفاً وضم الدين ثمانية وان كان المدين غائب وكان يقر عن الراهن والاشهاد على  
وفيه اختلاف **مسئلة** ومن كان له على رجل الدين من قبضه الرجل فيه وطالب الرهن بما من  
يساويه ما يملك الراهن ليس حراً رهن بئذا لصيغ في العتبية القول قول الراهن كانه اداء ما يشبهه وان تضمن  
لا يشبهه وكذا كل متداعيين في السبوع اداء احدهما ما يشبهه ومن لا يصدق منه عن العتبية قال  
وفيه قالوا اشبه القول قول المثلث فيكون بئذا لصيغ في العتبية القول قول الراهن كانه اداء ما يشبهه وان تضمن  
لا يشبهه في هذه المسئلة قول الشافعي وهو من ذهب بن الفاسي بخلاف المعتزليين في من السلعة البينة لانه  
يعتد ان يبيع الرجل عتبه ما يساويه ماله ولا يبعد في ذلك الرهن **مسئلة** وانما افاد المدين  
الحق الذي عليه قبل اخيه وثيقة الدين من ربه ويقتضى عليه بتفصيلها فالمر العطار وغوء في الواضحة  
وكتب المدة اربعة الفضا وقال محمد بن عمر الحكم لا تقطع وثيقة الدين ولا يبيع رهنه على عطية ولا يبيع  
له اربعة عتبه وغوء في وثايق من الهنيد واما الزوجة المطلقة والعتق من عتقها زوجها وليس عليها  
ان تدفع كتب صرفها الى الزوج اذ افضته والورثته لما في حصرها افاد من العتقة لها







تصرف به ثم استوفى العبد وجده به عيبا في الاربعه اذوال الصبر حال تيقنه وصرفته تفويتا وليس له المتاع  
يرفعه الى المحكي ويحج به على البائع الواهب ورواه عيسى عن ابن الغاصم في المروية وقاله بعض الروايات  
في المراهقة تعقب لرجل صرافا فبطلت الزوجه انه يرفع الى المحكي ويرجع على المراهقة والشايع انه لا يرفع  
بالقبض فان لم يرفع للموهوب فله ان يمسكه وان كان يرفع به على الواهب والشايع انه لا يرفع  
فان مات عنده قبل ان يرجع على البائع الواهب والرابع ان القيمة والصرفه كانت للمحكي بحال فان كان فيه واسطر  
رجع المتاع على البائع ورجع البائع على المحكي حكاه محمد بن عيسى عن ابن الغاصم في المراهقة ما خذ الصراف من زوجا  
وتصدق به ثم بطلت قبل ان ياتي به حج بنصفه وترجع على المحكي لان ما اعطيت ما لا تملك وفي  
المسئلة قول خامس وهو ان كان المبيع عن محكي فله ان يمسكه ان كان يرفع به وان كان عليه يرفع  
الى الموهوب ويتبع به الواهب وهو قول ابن الغاصم في المروية في المراهقة تعقب صرافا ثم بطلت الزوجه  
قبل ان ياتي به حج بنصفه من الزوج فان كان فرضا جاز يرفع منه قبل الاجل  
وجوز ان يسلم فيه من فسخ ضامن فلا يتبعها منه بعد رجع قبل الاجل ويجوز بعد الاجل ان يرفع  
منضما في الحال ويجوز ان يخذ عنها عى وهما اذ جاز قبل الاجل وبعد فان كان الفرض طعما جاز يرفع  
بما ضام قبل الاجل وبعد تاجر الا بطلت قبل الاجل ولا يخذ عنه الا عقله صفة وكيل وانا بخذ قبل  
ولادون صفة ويجوز بعد الاجل ان يخذ اجودا او ارضا مثل كيلة وله ان يخذ من ايا وشعبي عن عمولة  
فان كان من رجع فلا قبل الاجل ويجوز الا بطلت لاسر المال سواء او عقل ما في الزفة وله ان يخذ اجودا واردا  
مثل الكيل ونوعا من

**كتاب الوديعه**

والاصل فيها قوله تعالى ان تودوا ولا تعتدوا الى اهلهما وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الامة  
التي من ايتمتها ولا تغتر من خاخذ ولا تودع المراهقة يرفع من اهل النسب عن ان يخذ  
الرجل يامره ان ليس يمسكه يرفعها محرم واجاز له ان يخذ عاقله واقام له ان يضع فيمقتها ويساويها  
اذا كان ما مونا ومنعه اصبح واخبره الخيم واليحيى ان يودع الصبي ولا يبيع فان اودعها فليطه  
في ذلك بانها ولو عني لم يضعها الا ان يشهدا انهما انفقوا في ذلك فيمكنا عنه ولهما مال فيكولان  
يتبعهما في ذلك المال لا يرفع عنهما **مسئلة** ومن اودع وديعة بالشهادة فبطلت عاقله  
انه ردها وانكره رجع الوديعه اليه ولا يخذ رجع ويحج به على الواهب واذا رجع الوديعه رجع  
في حال الخيم هذا الحكم ان قصد بالشهادة عليه التوثيق فان كان خجوه الموت او قال الوديعه  
اذا بان ان يقول عني سلفا بالشهادة في انما وديعة او شبهة في ذلك مما يعلم انه يفصل التوثيق منه بالقول  
فولم يرفعها فان انكر الاب اعلم فلما اشهدت عليه البيعة باعته اياه عاقله او الوديعه بصره وقلها  
ان اقام بيعة بالي وقيل لا تقبل لانه اكره في وجوده وكذا ان اقال ما اشهدت منه فلما اقام عليه بيعة  
بالشي اقام هو بيعة بدفع الثمن وقد قيل يقبل قوله في الموضوع قال الخمي وهو احسن لانه يقول ان  
ان اخله ولا تكلف اقامة البيعة **مسئلة** فان كان لا يرفع به في بيعة فبطلت عاقله الوديعه  
الرد بالقول فوله كان ما مونا او عني ما مونا بطلت عاقله وان نكل حله رجع وعني له الوديعه  
حكاه عن الجوف والخيم وفيه عتق من ايدى ربه لا يخلو الا المقتصر **ع** والقول الاول هو قول المجتهد  
في الواضحة والشايع قول مالك وابن الغاصم وفيه العتبية عن ابن الغاصم فيمن اكره ما يرفع عليه او عالا  
يغيب عليه فبطلت عاقله انه يصدق وان قبضه بيعة واجبة بقول مالك ان من يقبل قوله في الشك يقبل في  
الرد وهو خلاف قوله في الفرض الوديعه انما قبضها بيعة ويحج به على عمن ان عن اسماعيل القاضي  
في عواردة الوديعه العاقله في بيعة الشهادة انه يرفع بالنكول وانكره ابو عمر ان وعني وقال

الماجنون

الماجنون انما اكره الوديعه واحدة الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
انه عاقله الوديعه وحج به على الواهب ورواه عيسى عن ابن الغاصم في المروية وقاله بعض الروايات  
كان موته بعد الانشراح والصحة وخوها كانت في ماله وقال محمد بن الحسن عن الحكم عن ابيه عن ابي يونس  
من عني انشراحه ثم مات فباع صاحبه فان اقام بالي فبطلت الشهادة با فرائ وان كان طالع عليه  
**مسئلة** وانما عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
في بيعة وقيل ان كان منضما حله لغيره فبطلت عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
فلا يخلو ابو محمد وفاله اصحاب ماله وقاله ابن الغاصم في المروية فيمن اكره ما يرفع عليه او عالا  
ويحج به على عاقله اصله انما يرفع عنه وقاله ابن الغاصم في المروية فيمن اكره ما يرفع عليه او عالا  
**مسئلة** فان كان الوديعه من قبضه فقال الوكيل فبطلت عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
في بيعة الوديعه وانكره رجع الوديعه اليه ويحج به على الواهب واذا رجع الوديعه رجع  
انما عاقله الوديعه ويحج به على الواهب ويحج به على الواهب ويحج به على الواهب ويحج به على الواهب  
بيعة تشبه بمعاينة عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
في ليس ربه **مسئلة** فان شئ الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
وسا من ماله مع بيعة قال في الواضحة ولو شئ الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
اصله امانة فامره من هو عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
وهو دليل المروية وفيه كتب محمد عليه اقامة البيعة وقاله ابن الغاصم في المروية فيمن اكره ما يرفع عليه او عالا  
لا يرفع الوديعه الا بيعة انما عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
**مسئلة** ومن ارسل الى رجل بضاعة ما في قبضه واحدة الضامع فبطلت الوديعه عاقله  
عازي رجع الوديعه الى ربه واليحيى وكا يرفع تصديق القاضي من ارسل بضاعة عليه الوديعه عاقله  
واشبهه لانه رجع الوديعه الى ربه واليحيى وكا يرفع تصديق القاضي من ارسل بضاعة عليه الوديعه عاقله  
الى عني قال ربه اثباته لانه ان ارسل الى الرسول ان انشراحه عليه في ذلك فبطلت عاقله الوديعه  
عاقلة لا يرفع الوديعه لانه كان الرسول عن ربه انما ضامن لا يمكن الاشهاد عليه كالمسلط وشبهه  
بهو كثره لاسفاد الشهادة ورواه الشيخ عن مالك في المصنف فيمن اخرج مع رجل حبة الى رجل  
يرحمه انما يرفع الوديعه لانه كان يرفع الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
المصنف اليه من عني قال ابو ثابت فيمن اخرج الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
في ربه احد قال ابو عبيد الكافي فيمن اخرج الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
المد بان البيعة تعين القبض وحضور العقده برون في ذلك في المذاهب وقاله مالك في الوكيل المعوض  
اليه **مسئلة** وفي الواضحة عن مكيه وان الما جشونوا صبح فيمن قبضه بضاعة ليرفعها  
الرجل الباعث فيعقب الما مورع عني فبطلت عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
فانه لانه لعن رجسه او لعن رقبته قال ابن الغاصم في المروية في المذاهب وقاله مالك في الوكيل المعوض  
وراء الوديعه عاقله وليوم عاقله فيمن اخرج الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
لغيره رجع الوديعه الى ربه الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
ضمن **مسئلة** وروى مكيه عن مكيه رجل وجده بضاعة فحجبه امي بارسل البضاعة  
الوديعه فبطلت عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
امير مكيه لوفاله الا مرامى تالان فبطلت عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله  
من الوكيل عني فيقول عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله الوديعه عاقله



[illegible]

اول الخريف



موصوفه احد هما البان العبد المسك والآخر الضاهي العباد والوكاف افعال اشبه من وصف العباد والاول  
او المحدث فازدحم له لوعى في العباد وحره وقال الصبح يقتسمان نقا واختاره النحوي  
وان اخذت هارجل بالصفة ثم اتى الاحي بوصف مثل الاول قبل ان يفي به ويظهر امرها فسميت بمتصف  
بتصغير قال النحوي وهو الصحيح قال ابن ابي زعيم روى عن ابن القاسم انه لما شئ للمثنائي قال روى عن ابن  
ابن اقام المثنائي بيته اخذته من الاول لان يفهم الاول بيته وشكا ما التفتيز ولم يورد في تفسيره  
للال ولورخت البيهتان لكانت لاولهما نارا **قوله** قال ابن ابي جاسون فان جاء رجل موصوفه  
اللفظة او اقام بيته فقال واجرها ففعلها من وصفها وما عرفت ولم يمتنع من وصفه لان في اللفظة  
بقي بيته في بيته انما يعلم بعد ما يقول ولو علم انها اخذت منه بصفة في وان لم يمتنع من اللفظة  
ولا عرفت من هو وفي الصلوة انه اجاء اخر بوصف مثل وصف الاول ولما اقام بيته انما له بلان في له على  
المتفكر لانه ففعلها ما مر جاز **مسئله** قال النحوي على انه عليه وم في اللفظة في جملة  
فان جاء صاحبها ولا يقبلها بها وفي الخبر ما لم يمتنع ما فان جاء صاحبها فاجابها اليه  
وفي النساء فيقول حال اليه بوله في فضا فاجاب له التصديق فيصاحبه المحول واختلج في صفة تصفه  
فيصاحبه فقال لا احب له ان ياكلها وليجسها وليتصرف به فان جاء صاحبها فاجابها اليه قال ابن الفارسي  
ان ياكلها غيبا كان او فعيا فان اكلها جاز وان اتى صاحبها فاجابها اليه قال النحوي والذي يقتضيه  
قول ابن القاسم في المرونة ان له ان يستمتع به غيبا كان او فعيا والذي يقتضيه قول اشبه ان  
لا له انه اذا كان غيبا وقال عني ماله انما لم يمتنعها بعد بعد السنة يفعل فيها ما يشاء على تمام  
الحديث واللفظة ارجع عني وعي من حيوان وطعام فان كانت عينا جاز له التصديق فيها حيا ففعل  
واختلج في الخوض اياهه بقي امي السلطان او جاء صاحبها فقال ابن القاسم البيع جاز وان يمتنع البيع  
وقال اشبه له تفعل الميع وان ياتي كان الاكثر من الثمن او القيمة وان كان حيوانا وانما عليه ارجع  
بعد المحول وليس عليه ان تكلف امي اكثر من السنة وان كان طعاما لا يخشى فسادا جاز بيعه  
عنه من القاسم ولم يمتنع اشبه وان خشي فسادا من سوس او غير جاز بيعه قبل السنة  
**مسئله** واحدة اتصف في المتفكر باللفظة ثم جاء صاحبها فقال ابن القاسم ان كانت فائمة  
باجب المسكين فله اخذها وان اكلوها لم يضمنوها وقال في المياضية في النجس يلغى النجس  
او السهمي فيتصرف به في المسكين فيبيعه المسكين ويأكل نفسه ان له بان يأخذه من بل صفة به  
ويجمع الخش في الشئ على المتصف فيعا المسكين وقال اشبه ان وجدها ربحا يبيع المسكين ثم ياكلها  
نفسه فليس له الاخذها او سواء تصدق به عن نفسه او عن ربه وان نقصت خبره في اخذها بنفسه  
ولا حاجة له في المتفكر او يضمنه فيمتنع فان ضمنه فيمتنع وان تصرف بها عن صاحبها  
كان للمتفكر ان يجمع بينها فياخذها بان تصرف به عن نفسه لم يجمع فيها فان اكلها المسكين  
وهو طعام بل به ان يجمع بينهما وان كانت حيوانا فباعوه عن الثمن لرب ان مثالا اخذ من  
المتفكر فيمتنع يوم الصرف **قوله** فان التفت ما يخشى فسادا كالمراقة  
والحم في غير عمارة اكله ولا يضمنه لان يكون في رقة فيكون له حكم الحم واختلج انه اوجب  
في حاشية فقال ماله ليتصرف به عجب اليه ما ان اكله فلا شيء عليه والثناؤه وعني سوا وقال علي في  
في الواضحة ان تصدق به فلا شيء عليه وان اكله ضمنه لا تنفعه ان كان رعيه وقال اشبه  
ان كان يبيع بمحارة او ضربا بامه ومعهه بان جده طيبه فله الثمن **مسئله** وان كان ملتفتا  
اللفظة غير او كان له ما يروى بان لم يستند لثباته في المستند يبيع في رقبته وبعدها به  
منه اختلج انصاره ثوابين فمعهه يشانه بقاء ان كان العبد طاعة وثنا فيم (تجارة) ما استطاع

لفظة او دعة جني في دعة وقال محمد بن زيد ذلك ما لم ولا منه عنه ابن الفلاس وقال استعمل  
ان كان العيون مثل معنى لا يوجد في تيسم والابهي في تيسم وان استعمل شيئا بتعريفه في  
وتيسم **باب في القول** خالته ارفع على خمسة احوال ان وجرها في يصر من  
اخرها وجرها او مع من لا يفي انه يشتريها كانت لو اجرها الحرث وان تغلبها  
لما مضى يصر ان لا يجرها كان له اكلها قال (صبي في العتية ولو كان غنيا لم يجرها  
يولد له اله وليس عليه ان يجرها الا ان ياتي صاحبها وهي في يده فيكون احف  
يها ويعطيه اجر تغلبها قال ولو لم يجرها جنة ثم يجرها فكانت كاللفظة وهو من ذلك  
في ارفع وافرأى ان تقطعها رجل بدين عليها فتح اني صاحبها جني لم يجرها  
انفي هذا عليها قال الجني والغير ابرأ منه لم في ارفع لانه تغلبها بعد ان سوغت  
له ملكا وان كان في ربي يجرها وابغى تغلبها لصاحبها وان اكلها غنما (خلف  
انما تصدق بها فقال العرف المختصر لا شيء عليه قال وليس الواجب في غيرها وقبل  
يظهرها او هو حسن بان كان معه فتح هذا ارفع قال مالك يجسمها مع ثمنه لئلا  
او اشره ولا يجرها ولا يجرها وان لا يجرها قبل الستة اختلفوا فيها وان خلاف  
عليها في معنى الا ان يجرها على بيع الجني وان وجرها فمرة فمرة صفا ابرأ من يجرها  
بان لا يجرها واكلاها فتح لغيرها الاهل العرفية كمنها واختلفوا اكلها لغيرها  
يقال (شبه في التزيبا طيبة لا شيء عليه قال مالك في (الرافعة يضمن اكلها ا  
يضرها بها **فصل** او ما ضالة الابل بعد تغلب في الحوت انها تترك ولا يضر  
لها وفي حديث اخر من ادا ضالة وجع ضال واختلف في اخذها لغيره نحو اجاز  
عثمان واختلف فيها قول مالك فقال مرة لا يعرف لسا ومن اخذها عر ميا وان لم يجرها  
او ادا جث وجرها وقال مرة يمين وجرها جليليات به الا على بيعه ويجعل ثمنه في  
بيت المال قال (شبه يوقف الثمن حتى ياتي به وان كان الامام غير عدل فله  
جث وجره **فصل** او ما ضالة البقر والابل والاربع بالانظر فيها في اربعة  
او بجم هل تؤخذ امر ان يجرها ان اخذت يبيعها وان لم يجرها ابيعها ما اخذها  
يبيعها الا اكلها في موضع ربي لا يجرها عليها مبيع ولا ناس بان اخذها اجرها  
الربوة اخذها واختلف في البقر فقال مالك انها عتق الابل تترك اكلها كانت يوضع  
ماسن وقال يحيى وعيسى انها ليست كضالة الابل وتؤخذ او جرت وتشرع  
حوالا اكلها تكلف له اجرها ولا يجرها ولا يجرها ولا يجرها ولا يجرها ولا يجرها  
بغير ما يحتاج من التفتة في عمل ماسن بان لم تؤجر الا لجره يبيعها او ادا وجرها  
لا تكلف ان يجرها يبيعها و اختلف يمين يتولا ابيع بقاله مالك لا يبيع ضالة الا  
الامام وقال مطر (جاءني ان يجرها ان الامام لا يبيعها الا لجره يبيعها او ادا وجرها  
ان الفلاس ان باع له وانه يصر الستة بغير امر الامام في جث صاحبها وليس له ولا  
الثمن بائنه او لم يفت ادا ابيعها لجره ايضا عتق بخلاب ابيها وملا لجره مونة في  
حفظها بان لصاحبها لا يجرها في التفتة او الثمن **باب في الابل** في الابل  
اقتل عقره ما يجره الا بجره مرة او جره باخره وقال يحيى في بيعه الجير ومرة  
نظر عن اخوه ليل يجره حيسم ليل في انقطاع خبره عن سيره وقال مرة ان كان  
من لا يعرفه ولا يعرفه الا ان يكون لاخ او جدر او لن يعرفه وقال ابن الفلاس وهو في حمة



































[illegible]

اغصا دولا.

[illegible]







ان الذي يقول في (العراق) المستند والاكتفى كغيره الاربعة والعشرون ما اقصم  
نقول ان تسعة كزوج وام وثقيقتين واخوين لا واما الاثنا عشر فيقول ان ثلاث  
عشر كزوجة وام وثقيقتين واخوين لا والاربعة عشر كزوجة وام وثقيقتين واخ  
لا والاربعة عشر كزوجة وام واخوات لا واما الاربعة والعشرون فيقول  
ان تسعة وعشرين فقط كزوجة واثنين وابوين وحي (المبررة) لان عليا رضي  
الله عنه سبيل عنهما وهو التبر فقال دار ثلثهما تسعة فلان (اشبه) ما رايت احسب  
من علي **فصل** واما الرعدة في (المسهم) انما يعني حتى المال فطنة بعد اخراج  
مرو ضلع ما جعلوا له لاربعة عار زوج ولا زوجة ولا ثلثهما لا غيرهما فقال زيد لا يرث  
في احد ويكون اربعه اقل لميت المال او الفقراء المساكين وبه قال مالك واكثر  
والحق المتيقن في حق الله عنه انه يرث على كل وارث يفر ما ورث سوى الزوجين  
زيد قال ابن مسعود فيم مات رجل وترك اخا لا يرثه يفر ما ورث سوى الزوجين  
السهم لميت المال او الفقراء وما في حق الله وابن مسعود يكون الاخ للم (المرص)  
بالمرص والباقي ردة عليه وكذا ان ترك جرحته فان ترك زوجة واخا لا يرثه (الربع)  
والاخ للم (السهم) والباقي ردة عليه ما دون الزوجية **فصل** واما ميراث الملاعة  
عن ام واقتة يعني قول زيد لام (السهم) لميت انصب وما بقي لمولاه امه ان كانت  
مولات وان كانت عربية بالمسكين وما في حق الله يعني ردة على الام والامتنع  
كالاربعة ومفادها وان لم يرثه ذو سهم كان ما بقي يعصبه امه وعلى قول ابن مسعود  
ما بقي للم (لا تعلق) عصبته **فصل** واما خمسة اتركة تعجل البرية في حقهم  
من قبلهم فنتجهم اربعة ثلثه نظروا ان مات ترك الميراث ما كان منه يفرج بقسمه كالنظام  
وذا ان الامثال قسمت على سهمين (البرية) وما كان منه عرض او عفا او فوته بالورا نيسر  
واضحة لذلك ان مات من يفرج ثلثه نظروا ان ما بقي عرض وعفا سهمين (البرية)  
بجزء ضربت سهم كل وارث في حق (البرية) ثلثه قسمت ما اجمع على وبقى  
البرية وما خرج بهي انما يستحق ذلك الوارث وان لم يوازي عرض اتركة سهمين  
البرية بثلثه ضربت سهم كل وارث في جملة ذناير اتركة وثلثه  
اجمع على سهمين (البرية) مما اجمع وهو انما يستحق ذلك الوارث ويبلغ ذلك  
لو تركت امرأة زوجا واما شقيقة وعمشة ذناير ما (البرية) يعولها من ثمانية  
كراوى الذناير (البرية) نصف (البرية) اربعة وهي (البرية) المفسوم عليه  
وجزا (الذناير) خمسة وهي المفسوم عليه ثلثه ثلثه وثلثه (البرية)  
من (البرية) في خمسة خمسة عشرين ثلثها على اربعة ربيح ثلثه وثلثه  
ارباع وكذا الاخ والاخت والام والام في خمسة عشر مقسومة على اربعة اثنين  
ونصف **فصل** في استخراج المجهول ان اخا ابلا لاه امرأة تركت زوجا وامه  
وشقيقة ما خلت الام ميراثها خمسة ذناير جملة المال فوجد (يعلى) في ذلك ان تقضى  
نسبة سهم الام من جملة (البرية) فوجد ثلثها اربع فتعلم ان لها من جميع  
المال اربع من خمسة اربعة وثلثها ربع (المال) يكون (المال) عشرون وان شئت  
بالضوء سهمين (البرية) وهي ثمانية فيما ارضع لعل وهي خمسة ثلث اربعين ما سهمها  
على سهم الام وهي (ثلث) ربيح (المال) عشري ربيح (المال) ثلثه ان نسبتهم على

[illegible]







[illegible][illegible]



[illegible]

لشکر خان

[illegible]



روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعترف بتركه لم يجر عليه الا في  
 قيمة بخله واعطاه شركاء حصصهم وعق عليه جميعه والا فمعه عتق منه ما عتق واستكمل  
 المعتق حقه له ثلثي بلورجى (يعبر) والشريك بتركه لم يجر (اختلاف) قوله ملاك هل  
 يكون بغيره (يعبر) عتقا بنفسه المعتق او بغيره يعق ويحكم عليه فلا يقال من  
 جميعه عتق بنفسه عتقا (يعبر) وقال من حق الحق يعق ويحكم بعتقه وبقى من  
 بماله ان كان جميعه لم يكن عتقا بنفسه المعتق وان لم يحل عليه وان كان له  
 فيه شريك يعق يحكم عليه **سورة** ويستثنى عن هذا (اختلاف) ان اراد الشريك  
 ان يبيع عتق نصيبه بفيل يسوقه لا يكون نصيبه عتق بنفسه عتقا الا ان  
 نصيبه ماله لا يكون نصيبه عتقا حتى يحكم على الاول وهو (المعتق) و  
 قال الشيخ وهو الحسن ما اذا لم يظفر به حتى تنال او جرم او نزل كان عتقا  
 العبد وبقى بنفسه (تقوي) يصح حرا فلا هو اوصى **سورة** بل اذا قلنا للشريك  
 ان يعق نصيبه ولا يقوم به اختيارا ولا يعتق ثم انتقل ان اشترى بماله  
 ليس له مال وقال ابن القاسم وابن الماجنون وابن حبيب له ذلك **مسألة**  
 بان اختيار (تقوي) والعقير (يعبر) يوم القضا وان كان المعتق عتقا  
 لم يعق عليه غير حصته وان كان موصرا بغيره المعتق ان نصيبه ماله  
 عليه بغير ماله وبقى بغيره نصيبه لم يمس لمعتق (اذا كان عتقا ان  
 يستثنى شيئا من ماله ولا (الشريك) انما على يعق ان يتزوج شيئا من ماله  
**سورة** ويبيع على المعتق بما يلزم من القيمة من ثمنه ويصل نصيبه  
 ويترك ثلثه طهره وعيشته الا ان كان ابن الماجنون في الميسر وط  
 ابن القاسم (يعبر) وليس له مال طاهر نصيبه حرامه ومن يجره وان قالوا  
 لا فرق له ما اخل به وتركه فلا يضمن جميع (اختلاف) على ذلك الا ان يجره  
**مسألة** وان كان المعتق مليا بغيره ان يمسك نصيبه  
 ولا ان يعتقه ان اجل ماله اعترف نصيبه ان اجل اذ لم يمسك او كذا قال ابن  
 القاسم يرد ذلك ان (تقوي) والتمتع المعتق بيعه على لانه يستثنى  
 من الرق عتقه له ما اذا قلنا بمولاه انما هو عتق بغير نصيبه  
 تصدق (نصيبه) ماله يقوم عليه ويبقى ربع العبد معتقا ان الاجل **مسألة**  
 بان كان المعتق مليا بالتمتع (الشريك) نصف نصيبه دار عليه بغيره لا  
 ان يمسك بغيره بعض ماله فبذلك انتحل عليه موه بغيره على المعتق الاول  
**مسألة** بان (اختلاف) (الشريك) ان يقال المعتق انما يقوم المولى على انه انى  
 صار في ماله كذا وقال شريك بل هو مال من ذلعيه ماله انى زره على  
 مريه (اسلامه) (يعبر) وروى عن مالك انه يقوم سلبا ولا يملك ويبيع ماله  
 ابن زيد عن ابن القاسم ماله وفيه ماله عيسى رجع عنه وقال يملك ما لا يملك  
 المعتق ومن العبد ايضا صار فاه اخذ به (جميع) واختار ابن حبيب الاول ما اشتهر  
 به السواد وان (المعتق) انما صار احب معه فان لكل حله الاخره (الماله) صار  
 ولا ان يملك ان يملك عتقا الممسك على العتق وقال ابن الماجنون وابن حبيب  
 (المعتق) وقال حرا لا يجب على المولى شيئا **مسألة** وانما وجب (تقوي) ان يجر العتق  
 ان يجره لخصته على ان يرد له ما كان له الا ان كان المعتق عتقا نصيبه الممسك له

الخدم المبرورين وما انفسهم يروا بان لاداء العسر فيه كان ذلك له ويكتب للعبيد وتيسر  
 بما عتق منه يلا يستر في المكان (الفرق) يترسم اليه وتيسر به طريقه عليه حتى  
 يبلغ ان ابله الله فطوره يدر فيه ما يعمل فيتكون بعتقه ما عتق منه مع نفسه وما رزقه  
 في السيل رزقه في جوارحه وشهادته وغير هذا كالعبيد ولا يتزوج ولا يهرث في ماله  
 فيما الايمان انما له فيه الرق وهو يرثه ان مات دون العتق لتخصيه  
**مسألة** بان ادعا عتق (استحب) اعلان كلف اثباته بان اثبتت اقرارا اني  
 اشتركت وال ابيد من ابيد ما ولى يثبت اسقط انقوبيم ولا يجوز العبد  
 في المربع لانه ما عتق تغل وتغ (الظهر المربع) سمع منه **مسألة** ما كان العتق  
 موصرا به يرضى العتق بفعل عنه اشترى ابا العبد الايام لميسرة غير نازك  
 البعيل المسم (جسر وبيع ان الحاكم العزم عتق نصيبه ما لم يتركها مرة ولم  
 يغرم عليه حتى يجر من مال كذا فيما يبيع ما في عليه مع فلان ان كان يزوج العتق  
 يعلم انما في العبد والمنشد وانما في العتق لانه ان خوص لم يزوج عليه  
 مرم ولا يعتق عليه وان (جسر بعد لا تكون ماله كان) يعمل على ايل يزوج حتى  
 ليس العتق لمع عليه كلامه (الضروريان) عتق في يسره مع فوع عليه في عسره  
 يبع كذا (العتق) لا تقويم عليه وبيع كنه (العتق) ان على اشترى وعتقه مع  
 يسره جزك ولو شاء لمع عليه بالعتق ما في وتكون نصيبه (نصفه) عليه وبيد  
 ان كان عايبا ولم يعلم بالعتق حتى اعصى بهي في حقه **مسألة** وان العتقه  
 في عتقه ولم يزوج عليه حتى مرض فوع عليه حصة اشترى في (الثالث) وذلك  
 من اعتق نصيبه عسره في عتقه ببيع يستتم عليه حتى مرض ولا يعتق بعتقه  
 في الثالث ماله ملك وادنى (الفاصل) في المورثة (اختلافه) وقت (المقول) قبل  
 في الرضى وقبل بيع الوقت ويقل ان كان ماله موصى اعتق عليه بعتقه عسره  
 رضى عليه حصة اشترى في الرضى والا يبيع (الوقت) وقال اصنع اذا اعتق  
 نفسه من غير مشترك فوع عليه في الرضى ولا يعتق حتى يوتى وان مات عتق  
 يثلم (الحل) (الحل) فوع عليه اذ ما حمل (الثالث) منه ويقبى سائر (نصفه) للمورثة  
 قال بعت (المشيموخ) (المشيموخ) تقويم نصيبه اشترى في الرضى (الارض)  
 اشترى (ان من حخته) الا يزوج نصيبه (الا) عتق متيقن وقيل قبل بعت  
 بعت في الرضى ولا يزوج عليه حتى يوتى وان مات بعتت ذلك (نصفه) في نفسه  
 بل ان لم يملكها الثلث بعت من ذلك قبل الثلث ويقبى ماله بجمعه (الثالث) رضى للرضى  
 لا يعتق وقال غير اني (انما سمع في المورثة) لا يعتق عليه بعتقه عسره ولا يزوج  
 عليه حصة اشترى (ان لا يخل على بعت) (الحل) مع ذلك (ان) وقال (ان) لا يشترى  
 في (الماله) بعت عليه في الثلث حصة شريك ولا يعتق عليه فيه بعتقه عسره  
 قال بعت (المشيموخ) (المشيموخ) علمت انه (ان) بعت يوتى (الارض) موته انه  
 لا يعتق عليه بعتقه عسره ولا يزوج عليه حصة شريك من رضى المال ولا موصى  
 الثلث هذا (انما طالع ذلك) (اختلافه) (ان) بعت في الثلث (فصول) (ان) هذا  
 لا يخل عليه عسره ويزوج عليه حصة شريك ان ما يصف المورثة انما في حصة  
 ملك والاعايبه (ان يوتى فيه) (اختلافه) (الثالث) انه يزوج عليه حصة (اشترى)  
 ان كان موته بعت (ان) بعت نصيبه (ان) بعت (اشترى) ولا يخل عليه بعتقه























في المال والابن بارز **لكن** لا يجوز لانه (استريكتي) ان يغاط هوذا الطابت في  
 حصة الاباد ان تتركهم بان اذن لم يغاطهم من عشرين موطلة في حصة في  
 عشرين موطلة ثم عجز الطابت فيه ان يغاط هوذا مثل ما اخرا المظالم طيب  
 المظالم بين ان يرد كثيرهم نصيبه ما اخذ ويغاط العير بينهم (او يصل حصة  
 من العير ان تتركهم فما ولو ما في الطابت من مال فلا خزان في اخذ ما يقين  
 له من الكنت بغير حقيقة حلت او لم تحل ثم يكون ما يقين من ماله ليعلم على قدر  
 حصة كل واحد في الكنت **فهر** ولو حل كل من نجوم الكنت يقال ان كل واحد  
 للاخر بقرى به وخرانت (يعود) يعني ثم عجز العير عن النجم الثاني فليس  
 المفتي نصيب ما عجز ان تتركهم لان ذلك لا يعلم منه له وبما العير بينهم  
 ولا جبار المقتضى بسلام العقل عنه وان اخذ من احد هما من الكنت  
 جميع حصة بقرى به بان صاحبه ثم عجز الكنت فلا يرجع للزينة في اخذ  
 على المفتي ويعود العير بينهم وان تعجز احد هما جميع حصة من النجوم  
 قبل محله بان تتركهم ثم عجز الكنت عن نصيبه تتركهم بهذا التفسير  
 الفاعلة وفيه ليس كالعقلاء وبغير ذلك ان عجز سليم من الكنت لا يغاط  
**فصل** ويجوز للسير ان يكرت عير من كنتية واحدة (او عدة) يسحق كل منهما  
 فيها ينوبه من تلك الكنتية واختلاف في كيفية العير عليهم وفي  
 المرونة بغير موقوف على الاداء وقال ابن ابي حنيفة في موطر القوة مع الاخذ  
 ومقتضى الفرقان وفي ابن الموارز قولنا انما انما يغاط على العير  
 بان اخذها جميع الكنتية عتقا معاد رجوع المودع على صاحبه في موطر  
 بقرى به يوم عتقا لا يوم كونه وقال (شبهه) على فمتهما يوم كونه  
 وقال اصنع على موطر فمتهما يوم كونه وحلها يوم عتقا قال المحقق  
 والعير ان يرد على عتقه بالاداء ما كان يود به لو لم يعجز لانه ان قرر  
 ان يكرت الكنتية **مسألة** بان كان احد هما صغيرا لانه لا يخلو من  
 ثلاثة احوال اما ان يكون لا يغاط على (السعي) في موطر الكنتية او فادرا  
 على الاداء يوم الكنتية او يغاط بعد مضي بعض الزمان بان كان لا يغاط على  
 السعي حق حصة الكنتية لم يتبع فيه وان كان يقول على (السعي)  
 يوم الكنتية فحق عليه كل الصغير ويقتضيه في ذلك على قدر طهره انه يغاط  
 عليه في كل سنة واختلاف في (السعي) به موطر في بعض النجوم  
 بفان (شبهه) في كنيته جرحون عليه موطر (السعي) يوم الكنتية على طهره  
 وقال جرح يوم كنيته لو كان يوم الكنتية بالفاو فاد اصنع يودع في موطر  
 طهره يوم طهر السعي لو كان بقرى به تلك يوم الكنتية **فهر** انما يرد  
 احد هما على صاحبه بالاداء عنه اذا كانا اجنبيين بان كانا في قرابة  
 بيننا اثنان من الاخيرين او واليا والابن فلا يرجع المودع منها على الاخرين  
 انما لا يغاط المودع عنه ماله وليس للسير عتق احد هما (لا يرضى الاخر الا  
 ان يكون زنا لا يستطيع (السعي) ولا نرجاه الا لا ينطو عنه بلا حجة للاشم  
 رواه ابن القاسم عن ماله ورجع الحكم وقال (كبر) ليس له عتق (العير)  
 على الاداء ان رضي صاحبه لان ذلك لا يكون صحيحا في عجز **فصل**

ولا ينبغي الكنت ان يتركه وله الاباد ان يسير بان (يتبع) بلان يسير دخل  
 نعم مع الكنتية ولا ينبغي في عجزه بان عجز كان هو والاب (والمسيرة) وان (يتبع)  
 فيرد ان السير لم يغاط في موطر ولا يرد على موطر في الكنتية ولا ينبغي (لا ان  
 يحنو) يعني **فهر** ولا ينبغي ان يحنو السير موطرته بل عليه كمال  
 يعلم او يغاطهم على موطر **مسألة** ومن اعطى موطرته في حصة وهو  
 وضع ماله ان كان لخصه وضع عنه النصف من كل نجم وان كان انقلبت ومن  
 يغاط عليه موطرته بان عجز في له جميعه ولا يغاط عليه (لا ان يكون ذلك  
 وصية فيكون عتقا للكنت ان عجز وحله انقلبت وان الكنت كنتا يتم  
 به موطرته جازت وصيته في كنهه بان مات قبله ذلك او اورد موطرته على  
 نقل الى السير حق ما في موطرته له **مسألة** وان مات الكنت وترد  
 زوجة حرة او مكنته موطرته في الكنتية وولد احرار او اولا موطرته في  
 الكنتية وترد ماله عليه وجاء بالكنتية وفصل في السير اخذ كنتية وموطر  
 نقل موطرته الى عير حرة او في الكنتية دون زوجة حرة او موطرته وولد  
 الاحرار ان التزم موطرته في الكنتية لماد ووطرته كانت ايتته بلط (نصفه)  
 وان كانت ائتته انقلبت (انقلبت) والمسير موطرته في احرار ورتتم  
 اعطى الكنتية وان في ذلك مع البقيتين ان ابى موطرته في الكنتية كان له ما  
 بقى له موطرته البقيتين في السير **كتاب امهات**  
**الاول** روى ان النعمان بن النعمان (يعود) تسرا مارية القبطية فوطرت  
 لوارثه فحكم ففاله اعطى ففاله ولورثها وذل عليه (السلام) اي ائمة وقرن منى  
 لسيرها يعني حرة اذا موطر **فصل** يعني اقربوا منته ولم يدع  
 استورا لزوجته ما ائتته من ولد لا فطما من (النساء) اي ائمة او ففاله  
 لسوا قال كنت اعزله عتقا الا ان يدعوا الاستبراء في حياته  
 قال في المرونة بخضة له بطاها موطر فيصرف ولا يلزم ما اولد كسرت  
 لشهره كثر من يوم الاستبراء بان ولدت له من موطرته او ابنته (لا يغاطون  
 عنه) لان الاستبراء بثلاث حقب ويحلب وقال الحسن (لا يغاط)  
 ثبت عن ماله وعبد العزير خبطة ولا يحلب عنه (ابن القاسم) والاشبهه  
 قيل لابن الموارز (السعة) عنه (ابن) قال لا ذلك كنعواها عليه  
 العتق ولا يحلب وقال (المعير) موطر لا يحلب في عتق الاستبراء وهو  
 ولده الا ان تاتي له من موطرته في موطرته (العتق) معناه ان كان  
 يتول بيرة ولا يحضره ثم رجع (المعير) ففاله لا ينبغي بثلاث حقب وقال محمد  
 في سلمته هو موطر الا ان يتبعه في موطرته بان تكل الحق به (الولد)  
 ولم تدر (ابن) وقال بقرى (العرويس) بان تكل في موطر الاستبراء في موطر  
 لها انما العتق يعني موطر يلزم (زوجة) ومع موطر يسحق حتى يحلب قال  
 بعضهم واذا لم يدع الاستبراء لم يتبعه في موطرته وان كان يعزل عتقا  
 في موطرته ماله (ابن) وحلف الام في احوال (الولد) موطرته ان كان تكل  
 ولورثها او ففاله (العرويس) وليس هو حق (الولد) من (هذا) العلم خارج  
 الموطر من موطر (الولد) لا يلزمه ان افاله كنت اعزله عتقا وان لم يدع الاستبراء







والى وصفتهم مثل انصافه ولا خلاف واما ما حملت به فيل ذلك فهو صفة بصر  
ولا تكون من اج ولا الا على من من برأيه الجوانه انشئوا روجه وحي طاهر  
تكون له ام ولد في ذلك الحال واما انما لا حرمته لها انما لا يحل لها  
هذه به من غير هذا وصفتهم في حرة الحال امه (تفسير تكملة) ان  
قولنا تكون به ام ولد الا ان بعض (ان الترتيب ياداه لثباته او انما في  
الحرمه او من غير ذلك في الترتيب ياداه لثباته او انما في  
رواية ابن ابي عمير ومروجه حله قوله (تفسير) ورواية ابن عمر (الحكم  
**مسألة** ونفتني ان (الولد) يورث من غير من راس (الولد) ولا يورث  
هنا في حلية (الولد) وراثته وان (الولد) هو عليه ديني فيجب  
لله ولا يورث من غير ما عليه من خلاف (تفسير) والعرف بينهما انما يورث  
بعل (الولد) وانما يورث من غير ما عليه من خلاف (الولد) ولا يورث من غير ما  
ولا كسبه ولا يقع بارادة منه في (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
امه ان من وان استغرق (الولد) في حاله **مسألة** ولا مانع من انما وتكون منه  
ولا لا معها (الولد) استغنى عنه ولا يجوز في بيعه (الولد) يورث  
بمع ذلك من قبل ان يورث (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) والحيوان  
فيصلا في **مسألة** (الولد) وراثته (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
وتفسيرها (الولد) ولا يورث من غير ما عليه من خلاف (الولد) وحيوان  
ولا يورث من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
هنا امه (الولد) وراثته (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) في  
اجازة يورث من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ابن الزبير وغيره (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
وابن عمر (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
هنا امه عليه (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
وهنا امه (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
عن امره في ما يورث (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
من العشرة والمطامع بيني والانتظار انهي تسعة لسائرتهن ما عايشوا  
ثم من بعد هم احوار من راس (الولد) ما يورث (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
غير الملك من مروان الا ما يورث من رجوعه (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
في امره في عهد الملك عن ذلك في خبره ان يورث (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ان عمر بن الخطاب منع بيعه في عهد (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
البيع (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
في ذلك وكنت به (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
رضي الله عنه يقال (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
تفسيرها ثم (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
مكتسبة رايك وراي عمر وعثمان في (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
بغير ذلك في عهد من (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
العمل بينه والراعيه والاهل (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)

بحر في حلية (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
انما قال كذا من احوال الاولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
بيعه من حلة (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ما لا يعلم ولا حجة فيه واجبه ابوداود وحج (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
انما من حلة (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ما يورث عليه (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ما لا يعلم من (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
بلاهي (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
انما من حلة (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
والنساء في حلة (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
من كذا في (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ان عليا ربح (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ابن الزبير (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ام الولد (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
دينه وتكون له (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
**مسألة** (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
وعلى (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ان (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
وكذا لو كان (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
البتاع (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
عمر فتمت (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ابن الزبير (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
في (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ان (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
لان (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
بوجه (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
ان يكون من (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
وسبيل ابو بكر بن عمر (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
واحد (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
انما (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
الملك (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
اطلاقها (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
شيء (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
في (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
تفسيرها (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
هنا (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
هنا (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)  
من (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد) (الولد) من غير ما عليه من خلاف (الولد)











لكل ما يلزم في الميتة **مسألة** رضى (فان يفتى ان هذا الميت مولا لا يملكون  
له وارثا غيره لم تنتع الاستمارة حتى يقولوا اننا عتق اباها او بنتها  
مع اقرار الميت ان هذا مولا او مع اشتراطه وبيته ان هذا مولا) وقال  
المتنعي ان رضى الميت لا يغير بها حتى يكتسبوا عن ذلك وان لم يغير  
عليه حتى ماتوا فبقي له بالمال والولا قال بعض الغرويين وهو مولا  
الابن (فان لا يان ان الغاسم يعلم مع انهم حصر يغور عن كسبهم وان  
لم يغير عن ذلك لغيتهم جازت (الاستمارة) كخطه عن غيرهم وفيما كان  
ابن الغاسم ان (الاستمارة) تمتع ان (الاستمارة) تمتع ان (الاستمارة) تمتع  
مولا) وقال المتنعي ان (الاستمارة) تمتع مولا تمتع مولا ولم يسل امولا  
عتافة او غيرهما رتبة مولا وبزته بالولا فلان قد ثبت لعنه (الحكم) بان  
ان قول (المتنعي) خلاف (الاستمارة) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
ثبت (الغاسم) عن (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
بمثله (الغاسم) عن (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
فبقي له بها بعد بقيه على الميت (ان ما باع ولا وهب وان يفتى (المتنعي) بان  
ولم يتركه (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
لم يغير عن كسبه (البيضة) واما ان وقعوا او ابرأ من مولا (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
ثبت (الاستمارة) لهم وقد اتفقنا ان قول (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
الغاسم ومع المروية في (الاستمارة) اتفقنا ان قول (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
لم يمتحن ميراثه حتى يقولوا انهم وارثا غيره بان لم يمتحن مولا او ترك  
بذلك (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
سأل (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
يعتبه مع اصولهم ان يعطى (المسعود) عليه المال كله بعد الميت  
ان (الميت) بالميثاق ويضمنه المستحق ان استحق يوما ما ثم قال في الميراث  
بعد ذلك وقد لا ان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
الاستمارة حتى يقولوا انهم وارثا غيره عن ملكه حتى مات وتركها ميراثا  
لهذا وان لا تعلم له وارثا غيره هذا وقال جيبا بعد ذلك ومن ادعى (المتنعي) بان  
يوارثه وانما يبيته على ملكه (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بوجه ثم لا يفتى له بذلك حتى يخلص  
مع ذلك (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
هذه من قبل (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
يغيرا وقد قال ابن العطار في (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
بالا انهم ان يقولوا لم يغير (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
لمت (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
الاعقبين (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
الميت مولا للاق (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
فبقي له بالمال مع يمين (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
ولا (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان

بذلك المال والاخرية ولا نصيب وبه قال اصبح قال محمد واكثر من ذلك ما ذكره ابن الغاسم  
والمتنعي ان يفتى له بالمال والولا (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
بما تخرج واما (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
انما عتق امولا يفتى عليه ما تمتع مولا عن مولا وتركه ميتا (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
والمتنعي (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
عتقه (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
بالاستمارة ثم ان مولا الابن ورثته (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
لان مولا مولا (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
وقال (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
الميراث (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
لهذا وان دخل بها الزوج مدخ مع يمينه ويعطيهما الابن ويعتق عليهما  
بان نكح عن (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
واما باقرارها ويعتق عليه الابن (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
الزوج مولا مولا (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
**البيان** قال (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
تفيل مطلقا (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
وقال كتب عليكم (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
في دم امرؤ مسلح بغير كلمة جاز ويوم القيامة وبين يمينه مكتوب  
بريائي ورحمة الله او كما قال (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
خلود (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
مع التاميم وفيه مولا ان كان مستحقا لقتله وقيل لا يفتى بان  
ابرقان بقوله الامس قاتل وردها بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
مكية قال بعض (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
لاي (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
وهو مولا عن ولا (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
ان يتركه (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
لنفسه مع اولاده (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
متنعي (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
ويذكر نفسه له (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
الخراج مع ضربتي ضربا يتلقى فيه الميراث (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
كل امرئ منكم (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
التاميم لا تتلقى فيه الميراث (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
اعمالهم (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
في ذلك رتبة قال (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
كتب له (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
ما من الابن (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان  
الابن (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان (المتنعي) بان











ولهذا انما اشتهب فلا حرم واما استعادة العبد والصبى الذي لم يتخطف قولا لا  
انه ليس بزوج فان ابن عم الحطم ولا يجوز استعادة النساء في قتل الحمى  
ولا يكون للثمن قال جرير بن عبد الله بن رباح واما امرأتان على لسان فمعه  
مع قتلها فمعه يقتل بنها قال ابن الغضائى وروى ابن وهب عن ملاذق  
استعادة النساء لثمن وقال ربيعة بن الحارث بن اعين بن عيسى بن عطاء بن  
نوح بن الغضائى فلا ولا استعادة العبد والصبى وانما اليهود والنصارى  
والملجئون اذ احضروا وقال ابو مصعب وروى اطراف عن ملاذق ان من  
اللعنة اللعينة من النصارى واليهود واليهود وغيرهم من الملجئون لا يحضرون ولا  
قال ابن الجبلى واصبح ملا طرف ومن رواه عنه ان اللعنة (العقار) هي  
العبد لا يقطع فيه وهم (ولما كان ليس له حق) لعنة هذا العبد لو لم يمتنع  
نفس واللعنة مثل ما اخرجت وفيه حكم به عذرا **مسألة** ومن تمام الاستدلال  
ان يثبت له عدمه وان اخرج لم يفتى في جرحه في علمهم ان ان توفي وهذه  
لما لا تكون القصاص **مسألة** فان تقرر عدمه مع معاينة الجرح ما ظلم  
فقال ابن الغضائى بمرتهم في المرونة انه يقتلهم وقال ابن الجبلى  
وروى يحيى واصبح عن ابن الغضائى لا يفسخ مع الاصل على الجرح والمسا  
يفسخ مع التمسك على الجرح او مع واحدة على معاينة القتل وقوله ايضا  
ان الملجئون في الدار **مسألة** فان لم يثبتهم مع معاينة الجرح الا  
تتأهل ولا بد بل لا ينفق الا ان يجعل بعسراج المقتل عليه  
رجا ان ياتي التولى بتأهله اخرى بالمعانة ولا ينفق ان يتجرب  
بالقصاص حتى يثبتهم رجعي لعنه ان ياتي بغيره ان يثبت من هكوا  
بما ابلغ اقصا الا تفتن في القصاص فتتبع القصاص هو واغترفت  
زوجته وتنفقت له ولها قال واصبح في الدار لعنة رجل يقتل فان له  
في القصاص ولا يحكم بالتوقيف في زوجته ولها حتى يثبت موته  
بشاهدتين وضعف اصبح **مسألة** والذي جراه العمل عند القسيون  
في الدعوى في الدعوى ان ينظر لكان المدعى والمدعى عليه فان كان المدعى  
مقتل لا ينفق ان يفتى في القصاص والمدعى عليه معروفا لا يعصى  
وليس بالمدعى جراح مخومة فليقتله الا ان يفتى في ذلك بالتعزير  
والعقوبة وشبهه وان طان المدعى فتن ينفق ان يفتى في ذلك الجراح  
بفحصه فليطاعه البينة على ما لا خلاف من جرح او ضرب مسلم وان ائت  
في ذلك عزوان المدعى عليه فان لم يكن غرضه حرمه اختداه اتمام او  
صفيه ان ر. اذ لا وان كان بالمدعى جراح يجرى منها التفت على نفسه  
مع الاصل ان يحصى المدعى عليه حتى يبرأ الجرح او يثبت فيه وفيه  
يجب اطلاقه وهذا كله قول ابن الجبلى وحديثه في الجرح ولا يعلم  
وسمي بن معاذ راجع الى يحيى وعنه ابن يحيى وروى ابن سليمان  
وعنه عن من المشاورين رحمة الله على جميعهم **مسألة** والاضيق  
على عمن المدعى عليه اتع بان لم يخض وكان معروف القتي مستظورا ان  
عمره مستفود (لأنه فيمنه فلا لا ايضا) وان كان القتل مستفود (الذي

[illegible]



















ذلك ان يخلبه الامان لانما هو عليه حيث ما وجوه وهو فيه هو ان يخلبه  
هو ينجي من ارض الاسلام الى ارض الحرب وهو من اوله الى اخره  
من قبل ان تغروروا عليه واما ان الله عفو رحيم واخيه (هذا العلم فيه  
اربعة مواضع احدها يقول توبته الجارية الثانية في صفة الجارية التي تقبل  
منه التوبة والثالثة في صفة التوبة المعقولة منه والرابعة في صفة التوبة  
من الاكل بامان الموضع الاول وهو قبول توبته واخيه (هذا العلم فيه ذلك يقال  
لجسدي لا تقبل توبته ولا تقبل عفو حقا من الحقوق والاية تزنت في المشركين  
في هذه الحرب والثانية ان توبته مقبولة وهو قول جده (هذا العلم فيه المشركين  
قبل ولا في صفة الجارية (التي تقبل توبته في ثلاثة احوال احدها ان تقبل  
منه الا ان يخرج في حرايته من دار الاسلام ويخرج بدار الحرب والثانية ان تقبل  
لا تقبل منه الا ان يكون له حق بدار الحرب (وتكون له قيمة بدار الاسلام والثالثة  
ان تقبل بحد حله **مسئلة** واخيه في صفة توبته التي تقبل منه مع  
ثلاثة احوال احدها ان توبته تكون بترك ما هو عليه بان لا يمان الامان وفلان  
بان ياتي الامان فلا يمان ويقتل (اصلاح) الثانية ان توبته تكون بترك ما هو  
عليه ويخلص في موضع ويظهر بغير امان (اصلاح) والثالثة ان يمان  
كلاهما بان يفسخ عليه حقه الجارية الا ان يكون فطرته من ذلك وحسب في  
موضع بحيث لو علم الامان لم يفرقه فلا ابن الامان يسون والثالثة ان توبته  
انما تكون بالحبس (اصلاح) ولتورث ما هو عليه فيسقط ذلك عنه الحل حتى  
يجب ان الامان **مسئلة** واخيه ايضا بصفة توبته التي تقبل منه مع اربعة  
احوال احدها ان لا تسقط عنه الا حقه الجارية فقط ويؤخر ما لم يمسوا  
به ذلك من حقوق الله تعالى وحقوق الناس والثانية ان تقبل تسقط عنه الجراح  
ومما يرد في الله من حقه الزنا والسفوة والخمر ويحجب بحقوق الناس  
وان قتل خيرا ولا يقبل عفو الجور والقتل والثالثة ان تقبل  
عنه حقه الجارية وحقوق الله وما اخذ من الاموال الا ان يوجه فيه فتهلك  
فلا يمان يسقط له توبته او يكون فطرته في خير الا ويدا في قتله او يفرقه  
رواه الوليد بن مسلم عن مالك واخيه في الجارية اذا امنت بامان الامان  
ينزل من الامان ولا حول الجارية وفيه ثلث احوال الجارية وهو قول ابن الجوزي  
**مسئلة** وهو انه يمين خرج سونا على غير ذل واما من حله على ثلث  
يقبل واخذ المال من قبل الجارية والارضية والضررية واهل الا هو اشبه اخذ  
قبل التوبة بانه لا يقع عليه حقه الجارية ولا يؤخر من الامان وان  
كان مؤسرا الا ان يوجع ليلك تفسخ بعينه ميوه الى ربه واخيه (هذا  
قتل اهل يفسخ منه اذ لا يمان ولا حقه قبل التوبة فيقال عفو واصبح  
يقبل به منود اوفان مؤسرا ابن الامان يسون كذا لا يقبل به فلا  
انه منتهى في المرونة ههنا جفا بعينه الاول بالاربع رجا لا منى (اصلاح)  
يقولون يفسخ امر العيسة فلا يقع على احد قطعي ولا على عيسى امراكا  
ولا يمان زوجا يريد ان يمان من مؤسرا من اسر منهم والحرب  
فلا يمان ولا يمان ان يقتله ان رآه لا يمان ان يمين مع اعداءه على الحلي

وان كان ذلك بعد انقضاء الحرب والطهور على اهل ربه بانه لا يقبل وحكم حكم  
الذي على جميع المسلمين الذي يدعون الى دينهم يستتاب مع مؤد ما لك  
بان تاني والا فقتل وقاله قطيبي وابن عبد البر واصبح وقال ابن الامان يسون  
وتستحب في قتله من ربه وبغده عليها ويقبل منه ما اظهر من التوبة **مسئلة**  
واخيه (هذا العلم فيه ذلك يقال بدار الاسلام لا يقبل من ربه او يمان  
يقبل ابن الغساسق لا يقبل من قتله (اصلاح) الا مع عفو من اهل الجور  
ثم يفسخ مع العفو وقيل تقبل ان ولي (اصلاح) الا مع عفو من اهل الجور  
وليه بان كان الما على عليه من اهل (اصلاح) لا يمان ولا يمان يوم امان  
يكن منهم السجى ثلاثة اشهر ايام امان ظهر عليه توبته والا لا يقبل **مسئلة**  
في تفسخ ان استعادة الصيانة يجوز بفسخ مع اهل الجور والجراح مالم  
ينقضوا او يجنبوا اهل الجور في كل سنة كسيرة وزاد جرح ابن عبد البر  
ويستحب من استعادة نعمه ومان الغالب ابو محمد يقبل استعادة نعمه بنفسه  
مشرط ان يكونوا من اهل (اصلاح) احرار اذ لا يجوز ان يكونوا من الامان مع  
جرح او قتل مع ما ينقض لا الكبير ولا الصغير ولا المقيوم ولا كبير ولا صغير  
اقتضى ما خسر وجنهم ولا يقبل تفرقه من تفرقهم وتكون استعادة نعمه  
مستحبة واخيه في تفرقه الجاني فله ان يفرقه او يفرقه من المرونة (اصلاح)  
يجوز في الجراح لا في القتل وقال جرح من عيب الجرح مطلق لا يجوز في جراح ولا  
قتل ولا لقوله تقع معقوض من (اصلاح) وقال جرح من صرامة بن ربيعة  
مالك **مسئلة** فله ان يفرقه الجاني ما لا يمان في ابن سمعون يجوز في  
يفسخ من العفو بربك (اصلاح) ان يفسخ من ربه ان يمينه عن عفو  
ابن عيسى ربه الجرح سوا كان (اصلاح) مع الجراح او الجرح في جماعة  
ان يمان يكون معهم قال النخعي والاراد (اصلاح) لا يمان الجرح والضرورة فاذا  
لم يكونوا منهم واما ما رواه عن جرحهم من الناس فلا يجوز الا بشرط  
ان لا يمان **مسئلة** واخيه في استعادة الامان منهم جميعه لا ملاك  
في المرونة والشفقة والجارية الخروجه في حقه النخعي عفو (اصلاح) يجوز في القتل  
وقد بينى في الجرح غير المرونة وقال ابن جرح الا انهم من كلالا القبر ان  
انما يجوزها في الجراح خاصة وهو قول ابن الغاصي في كتابه الجرح قال ابو  
عمران والمزني القوي ان استعادة نعمه لا يجوز حتى يكون معاهي صبي  
ذو عاقل نعتي كالنفس فلا بد من ذكر معاهي وقاله قطيبي وممنوعون وقاله عيسى  
الملاقي ما يجوز استعادة غلام من او غلام وجار يمين لا غلام وجار يمين  
واخيه في استعادة صبي وجوه منع ذلك ما لا يمان (اصلاح) وجوه في المرونة  
والجرح ان يمان مع وامن الامان يسون فلا يمان ولا يمان مع استعادة  
الصبي ويجوز ذلك وقيل لا يمان (اصلاح) المستحب ودله ان يمان **مسئلة**  
واخيه في استعادة الصبي في الجراح الكبير ولا صغير ولا كبير ولا صغير  
في الجرح المرونة وية قال ابن الغاصي ما لا يمان (اصلاح) ان يمان  
الجرح من استعادة نعمه في القتل الكبير لا في الجرح لانه يفسخ مع تخفيفهم  
ولا يجوزها على كبير في قتل ولا جرح لانهم منتهون (اصلاح) عفو عن انفسهم















ويقول ما قرعني لم تقي شهادتهم / ان يكون هو الذي اتى به وادعا هذا الذي  
اخذ به بعض ان شكموا عند السلطان بها مشقة لغيره وادعا هذا الجوع منه فان  
قالت البيهقي بغير ما وجب عليه الجوع ما مننا / ان يزرع في الحقل منه  
وكان يقوم بالحق في الحقل وفان قلت كان له الحق في الحقل وادعى وادعى  
ما يبيد ان يقوموا بالحق ومن قام من غير الحق بالحق وان كان في ما حواريه من  
ما قد يجب يلزمه وليس للآخره وسائر العصبية مع كملوا / فاما فان لم يكن  
من كملوا / احسن العصبية القيام وكذا ان لا اخوات والحق ان القيام بالحق  
ان يكون له ولر وان لم يكن له حق وادعى فليس بالحق ان يقوم به / واما  
القايه فليس له ولر / وبالجملة القيام بالحق بغيره ومن مات وما وادعى  
له ما وصي بالقيام بغيره فلو صيبت القيام به صحت له / فاما  
انتم ما عزمنا في العصبية في الفاذ في بعض ما يذبحا ان يعصيه وادعى  
انما يجوز ذلك وعنده الحق / ومن عزمنا فاذ به على انه ملكي  
قام بغيره وكتب بزاله كتابا واشتم على ذلك بزاله متى قام به فان مات  
كان تولي ان يقوم بزاله عليه فالتكليف / وليا الذي ان يكتب عليه  
بزاله كتابا في / **باب في اسلام الكافي ورده الى الاسلام**  
رواذا السلام اليك وفيه او النص في هذا / عند الاسلام ما افتي في حال كفي لغيره  
صالحا له عليه ولم الاسلام يجب ما قبله / ما كان قبله من حقوقي والاختلاف كل  
يكتب له في اسلامه ما عمل في شرفه من الحسنات حكم ذلك عن بعض الصحابة واخ  
بغير حقك ان يخرجه من قال فلنا يا رسول الله ارايت امررا كنت اتمت ما في الجاهلية فزله  
وعتاقته وصرفه انتكيتي فقال اسلمت على ما اسلمت من خبي وفيل انك انتكيت له  
انتكيتا له في هذا وجهه له فاجاب وهو من كسب ماله والحقور / **باب في**  
فادى الجاهل الكافي الى الاسلام وحمل له بجاهد بالحق والحق والحق عليه ولم  
بالسنة ووفى على شرايع الاسلام وحمل وادعى من صلاه وصيام وزكاة وحج واجاب  
الى ذلك كله وفلن اسلامه وان ابا من التزاع ذلك لم يعقل منه وتري ما دينه وينتق من  
يوقف عن خوربه في الاسلام على كذا في الشرايع وصلا وصلا حتى يكون من ذلك على  
بصيرة فيما دخل فيه في / واختلف كل يوم في الغسل اسلامه بالمشكور من (المركب  
ان يوم بزاله فقال ابن القاسم ما قد جئت وقيل لاسلام ور والبروكيب عن ماله  
ان قال بيلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر احل الاسلام بالعتل والوضوء بغيره  
قال اسما عبد القايه والغسل احسن وليس هو واجب / الاسلام جيم وانما لم يزل  
انما اقبله بغير وضوء / **باب في** وادعى ان يوقف كذا / **الاسلام** على شرايع /  
ولم يغتسل واذا حتى رجح على عن الاسلام والمشتهر من المتركب  
عليه ويوجب فان تاداعا ردتا في لعتا الله ولم يقتل / **الاسلام** قول  
وعمل وقاله ماله وادعى القاسم وابن عبد الحكم وعليه العمل وقال اصح في الرضا  
اذا حمل الى الله لا الله وان حمل كذا الله في رجح عن ضرب او بغيره بغير الاستشام  
بيته وان لم يصرفا صام / **باب في** وادعى غسل الاسلام ولم يصرفا بغيره  
اسلامه في ارضه فانه يوم في الله فان صلا وقتل وقال ابن القاسم ما يقتل حتى يصح

ولم يكن

ولم يكن واخره فانما صام في كذا ادب فان تاداعا التزاع فقل وان ثبت ان اسلامه  
كان باكيه وخوفه قبل الرجوع عنه ولم يلزمه اسلامه / ان يثبت انه ذكيب  
عنه لغيره وادعى ان اقام على الاسلام وصلا وصلا واحدا فيما جوفها قبله / **باب في**  
الاسلام جيمين / **باب في** وادعى ان اسلم صغي في رجح قبل البلوغ او عند البلوغ  
شرا عليه وادب فان تاداعا الله وتري ان لعتا الله ولم يقتل بغيره اسلام  
النهي ان الله من فلان ابن فلان الاسلام في كذا وجوانا / كذا على عيني مكي انه كان  
على دينه النص ابيته مشر رعية عنه وادعى ان الاسلام رعية عنه وتري ان الله  
والله وان حمل عبد الله وركو وخاف رسله وان المسيح ابن مريم عيسى وركو له  
كلمته القاسم الى مريم ورجع منه واغتسل للاسلام وتوصا وصا ووفى على شرايع  
الاسلام من صلاه وصيام وحج وعرف بجاهد موافقها بالقرن جميع ذلك وحمل  
النهي على ما الله الله ومن عليه به وكان اسلامه على يد فلان فلان في بوضوح  
بزاله مكي على / **باب في** وادعى ان كذا على استكلاه / فلان فلان يعلم اسم ابيه و  
كان من اسما / **باب في** العقبلة قلت فلان ابن عبد الله من جميع عبيد الله وفلنا  
الاسلام منسوب الى الاسلام وفلنا / **باب في** منسوب الى اسلام قبيلة من العرب  
وفلنا ان المسيح ابن مريم عيسى الله وركو / **باب في** على اتقاه على يقتل  
بيد النبوة / وفلنا وكان اسلامه على يد فلان ابن فلان في اربعة الموقنين  
انما في ذلك للشيخ عليه / **باب في** ان بعض ائمة في ذلك باختلاف العمل  
العلم في مبياته لم يكون فقال بعض من في ان الله للزاد اسلام على يد وفلا  
مالا بل لهما عفا المسلمين في ذلك الا كاحتيازا لافوا يصير الى من يراى ا  
المركب / **باب في** وادعى ان كذا الاسلام نصي ابيته كان له القاسم  
بكمال / **باب في** ان يكون مملوك في بيعته الشاه كما تاداعا كذا بامام وكرها كان  
منهم بالغار ونا كذا البلوغ في حين اسلامه لم يبي على الاسلام الاسلام ابيه  
ومن كان منهم صغي / **باب في** الاسلام ابن يسبح سنين وثوبها واسلم ابيه ولم  
يخله للاسلام كان مسلما باسلام ابيه فان رجح بغير البلوغ احب عليه  
او قتل وقيل ان الله ما يقتل في يور على الاسلام فان كان صغي ابن يسبح ووثوبها  
واسلم ابيه ولم يخله الاسلام / **باب في** وتري مكيه وعمل عنه حتى ادب  
عليه المنة بغير المنة اجبي ولم يقتل والولد الصغي نفع كذا بامام في الرضا والمنة  
واما عبيد فان كانوا صغارا فبكم مسلمون باسلام ابيهم وان كانوا كبارا اتقوا  
على دينهم ان اجروا / **باب في** وادعى ان الاسلام يجوز في حقه وعرضه  
عليه / **باب في** الاسلام فان اسلمت بطيقتا له روجه وان / **باب في** من يبينها / **باب في** الاسلام  
حين يوفى بها / **باب في** روجه وان لم يعرض عليها الاسلام حتى حال الامي  
في اسلمت لم تترك له روجه والشك في غوه في ذلك قليل / **باب في** وادعى  
اسلمت نص ابيته في ان زوج فسخه النكاح بينهما واعتزلت ان كان دخل بها  
ولزمه لغيره الشك في النكاح حاملا الى ان تضع وان لم تتركها ملة فلان  
نقطة لهما ولها الشك في وقوعه فان اسلمت به عن كذا فلان سئل الله اليها وان اسلمها

٢٥٥

Copyrighted material



